

خرائط الزاد

[الإصدار الثاني]

حساب الخرائط على تطبيق، تويتر وتيليجرام

@zadmap

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، أما بعد:

فهذه خرائط ذهنية لمتن زاد المستقنع - رحم الله مؤلفه وجزاه عنا خير الجزاء - سميتها خرائط الزاد ، واعلم سلمك الله أن ما ذكر في هذه الخرائط قسمان:

الأول: هو نص عبارة الزاد كما وردت في تحقيق الشيخ عبدالمحسن القاسم وفقه الله ، وهذا هو الأصل في الخريطة ، ويكون هذا القسم داخل مربعات الفروع.

والصلاة

الثاني: ما كتب لزيادة إيضاح ، أو صيغ بغير عبارة المؤلف ليسهل تفريع المسألة وهذا:

- إما أن يكون خارج المربعات. لم تطهر

- أو يكون داخلها ، ووضعت بين قوسين لكي لا يختلط بعبارة الزاد. أو (حصل له غلبة نعاس)

والأصل أنني ألزمت ترتيب الزاد ولا أقدم مسألة على مسألة أو كلمة على كلمة ، وهذا هو الغالب الأعم ، لكن حصل في أبواب قليلة جداً أن قدمت وأخرت كما في أول كتاب الطهارة (المياه) وكباب سجود السهو ، مع عدم الإخلال بعبارة الزاد .

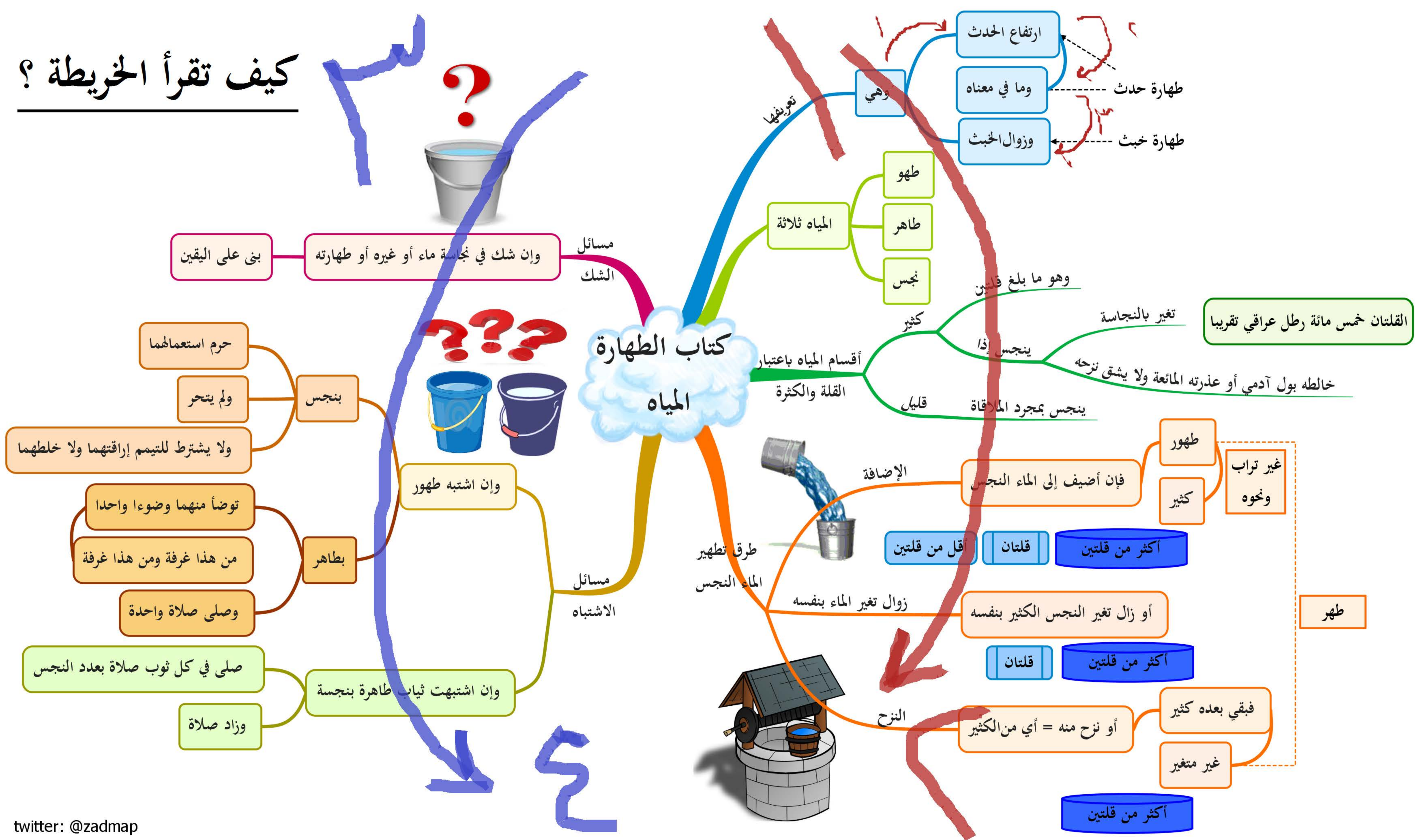
وفي خاتمة هذه المقدمة في ساعة ترجى فيها الإجابة فإني أحمد الله وأشكره على تيسيره ، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه موافقاً لمرضاته نافعاً لطلاب العلم ، وأسأله لوالدي الكريمين الرحمة والمغفرة وأن يجعل قبريهما روضة من رياض الجنة وأن يرزقهما الفردوس الأعلى ، كما أسأله سبحانه أن يجزي شيخي الفاضل محمد بن عبد الله المعيوف عني خير الجزاء وأن يبارك له في علمه وعمله وعقبه ، كما أسأله أن يوفقك - أخي القارئ - ويهديك ويسددك ويجعلك من العلماء الربانيين الذين تعلّموا فعملوا بما علّموا ثم علّموا وصبروا على ذلك ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أخوكم

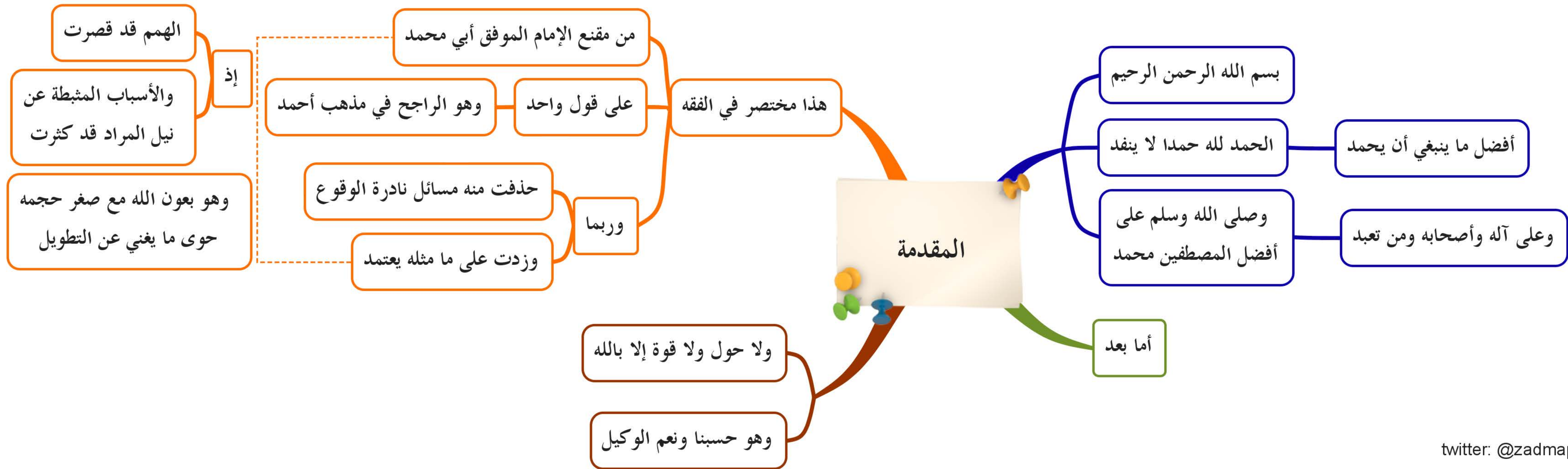
زيد بن محمد بن زيد العشبان

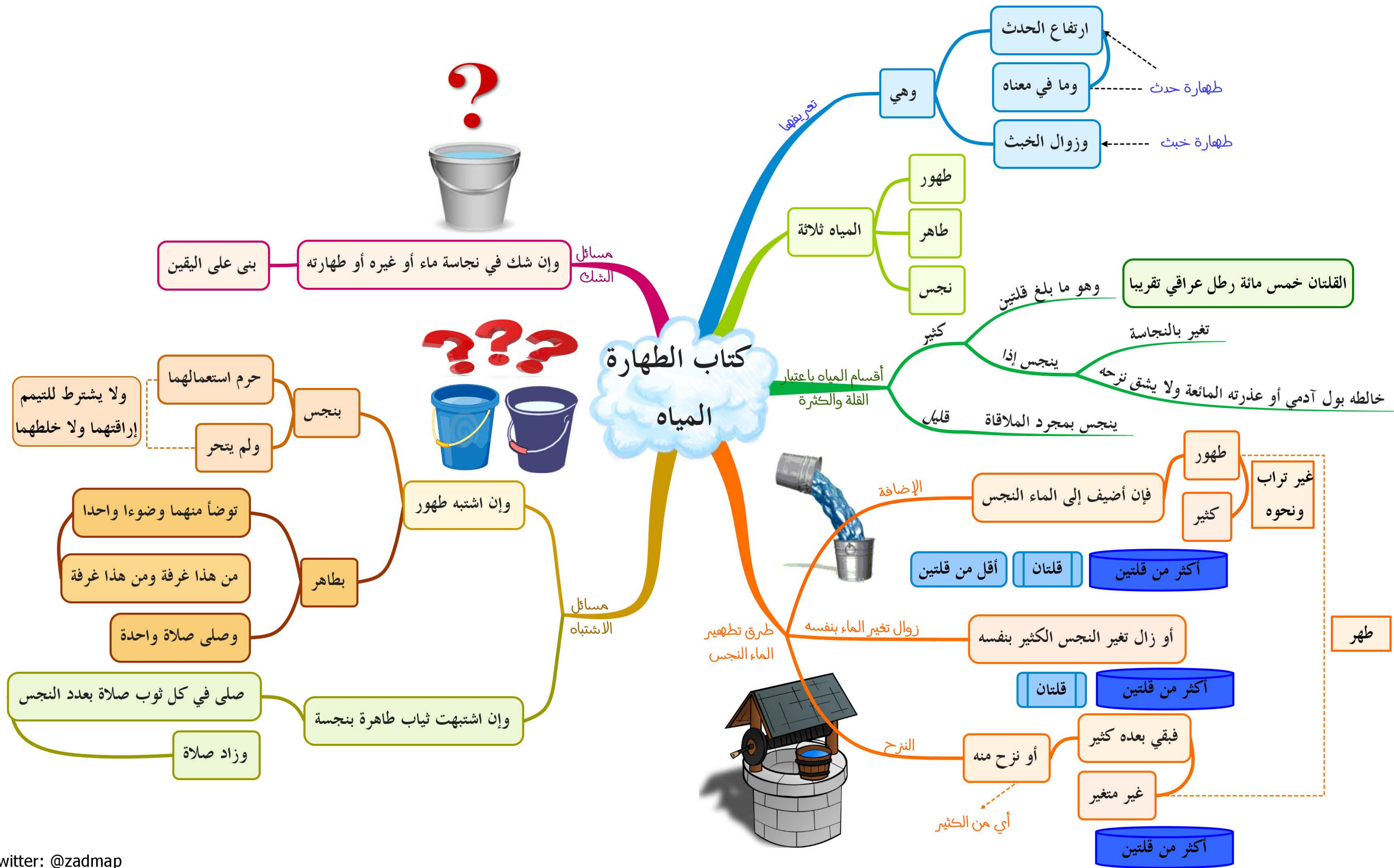
عصر الجمعة ١٤٤١/٢/٥ هـ

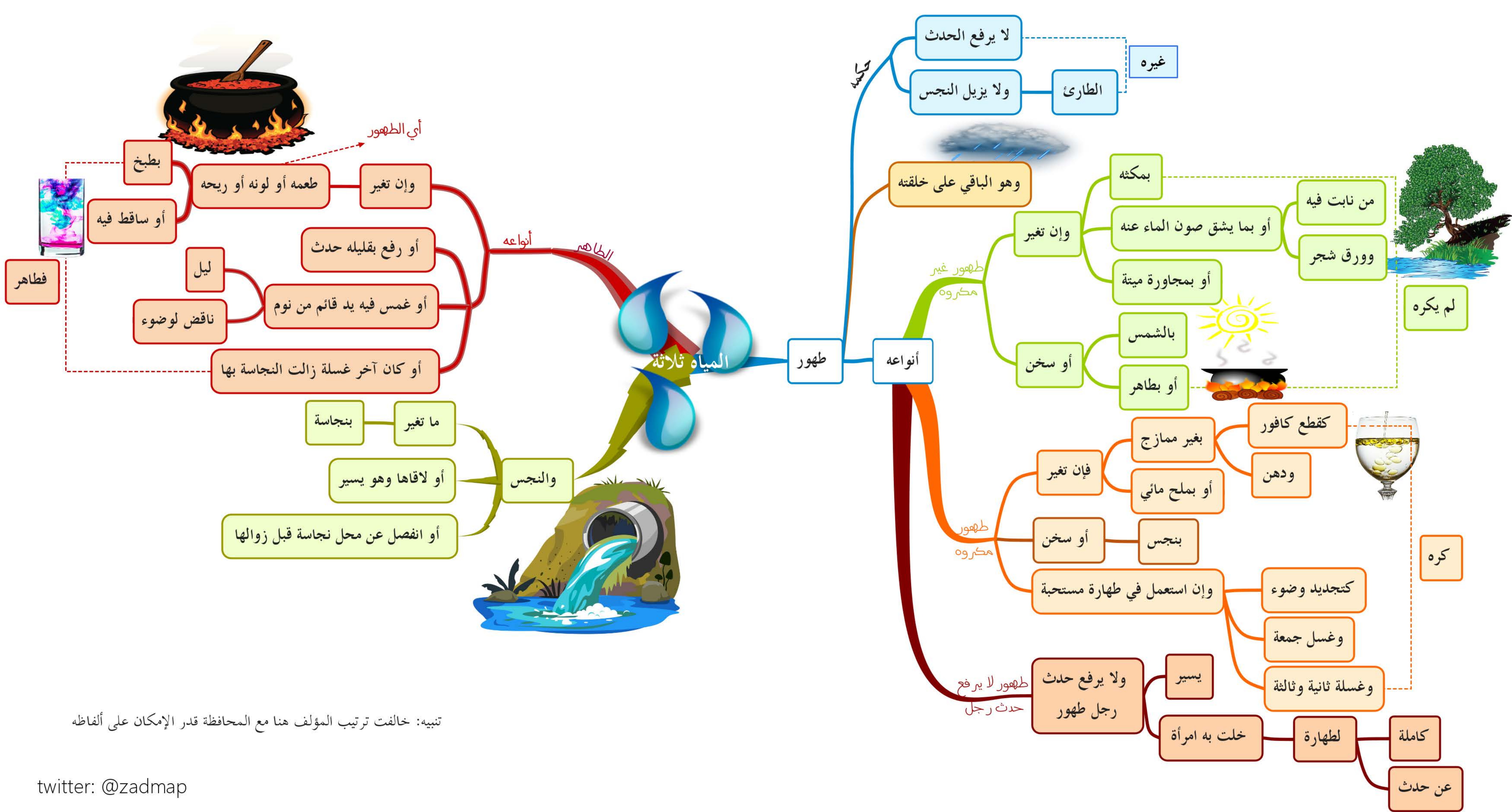
كيف تقرأ الخريطة؟

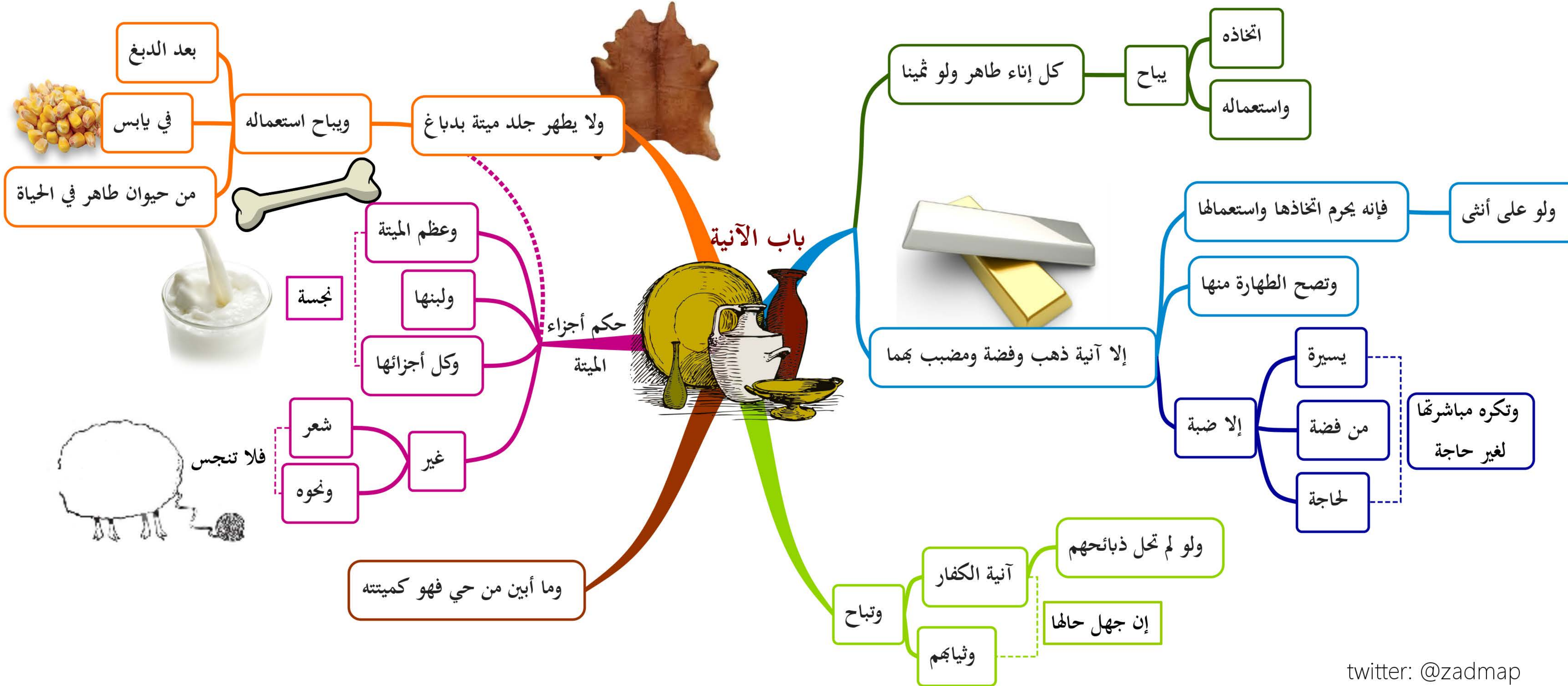


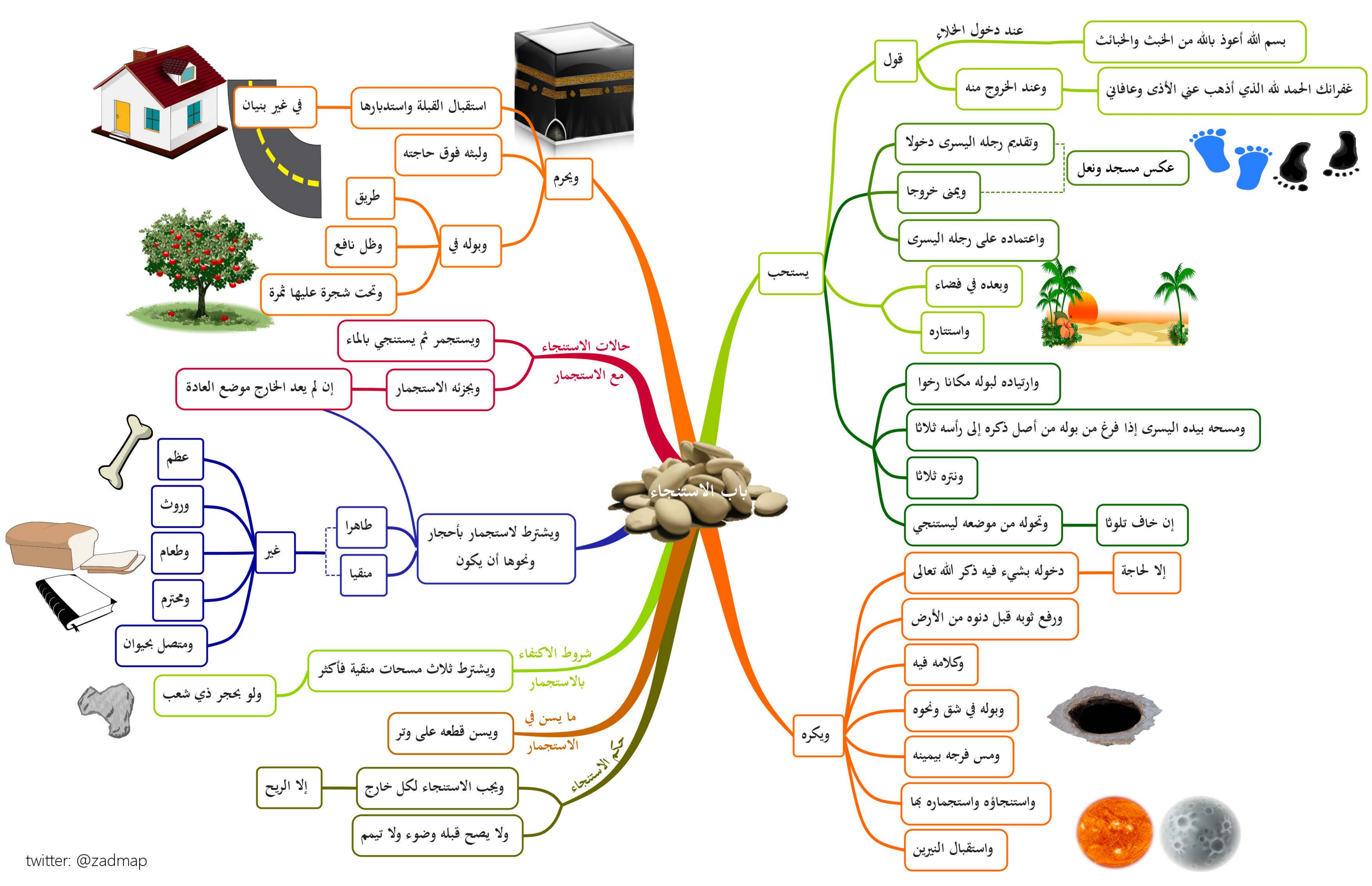
كتاب الطهارة











باب السواك وسنة الوضوء

التسوك

- بعود
 - لين
 - منق
 - غير مضر
 - لا يفتت
- لا بإصبعه وخرقة

مسنون ^{متى} كل وقت → لغير صائم بعد الزوال

متأكد عند

- صلاة
- وانتباه
- وتغير فم

كيفية التسوك

- ويستاك
 - عرضا
 - مبتدئا بجانب فمه الأيمن

أمر تتعلق بسنن الفطرة غير السواك

- ويدهن غبا
 - ويكتحل وترا
 - ويجب الختان
 - ويكره القزع
- ما لم يخف على نفسه

ومن سنن الوضوء

- السواك
- وغسل الكفين ثلاثا
 - ويجب من نوم ليل ناقض لوضوء
- والبدءا بمضمضة ثم استنشاق
- والمبالغة فيهما
 - لغير صائم
- وتخليل
 - اللحية الكثيفة
 - والأصابع
- والتيامن
- وأخذ ماء جديد للأذنين
- والغسلة الثانية والثالثة

وتجب التسمية في الوضوء مع الذكر



فروضه ستة

- والفم والأنف منه
- غسل الوجه
- وغسل اليدين
- ومنه الأذنان
- ومسح الرأس
- وغسل الرجلين
- والترتيب
- والمحوالة

وهي أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله

شرط لطهارة الأحداث كلها

- رفع الحدث
- أو الطهارة لما لا يباح إلا بها
- كقراءة
- ما تسن له الطهارة
- أو تجديدا مسنونا ناسيا حدثه
- ارتفع

صورها

- فينوي
- فإن نوى

وإن نوى

- نوى غسلا مسنونا
- أجزأ عن واجب
- وكذا عكسه

وإن اجتمعت أحداث توجب وضوءا أو غسلا فنوى بطهارته أحدها

ارتفع سائرهما

وقتها

- ويجب الإتيان بها عند أول واجبات الطهارة
- وهو التسمية
- وإسن عند أول مسنوناتها
- إن وجد قبل واجب

استصحابها

- استصحاب ذكرها في جميعها
- و(يسن)
- استصحاب حكمها
- ويجب

من شروط الغضوء

وصفة الوضوء

ويغسل وجهه

حد الوجه

- من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر
- من اللحيين والذقن طولاً
- ومن الأذن إلى الأذن عرضاً

وما فيه

- من شعر خفيف
- والظاهر الكثيف
- مع ما استرسل منه

ثم يديه مع المرفقين

ثم يمسح

- كل رأسه
- مع الأذنين
- مرة واحدة

ثم يغسل رجليه مع الكعبين

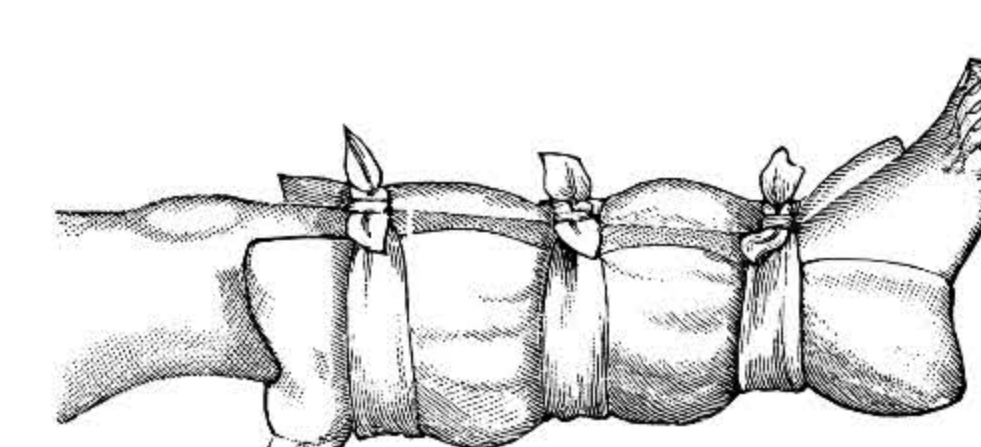
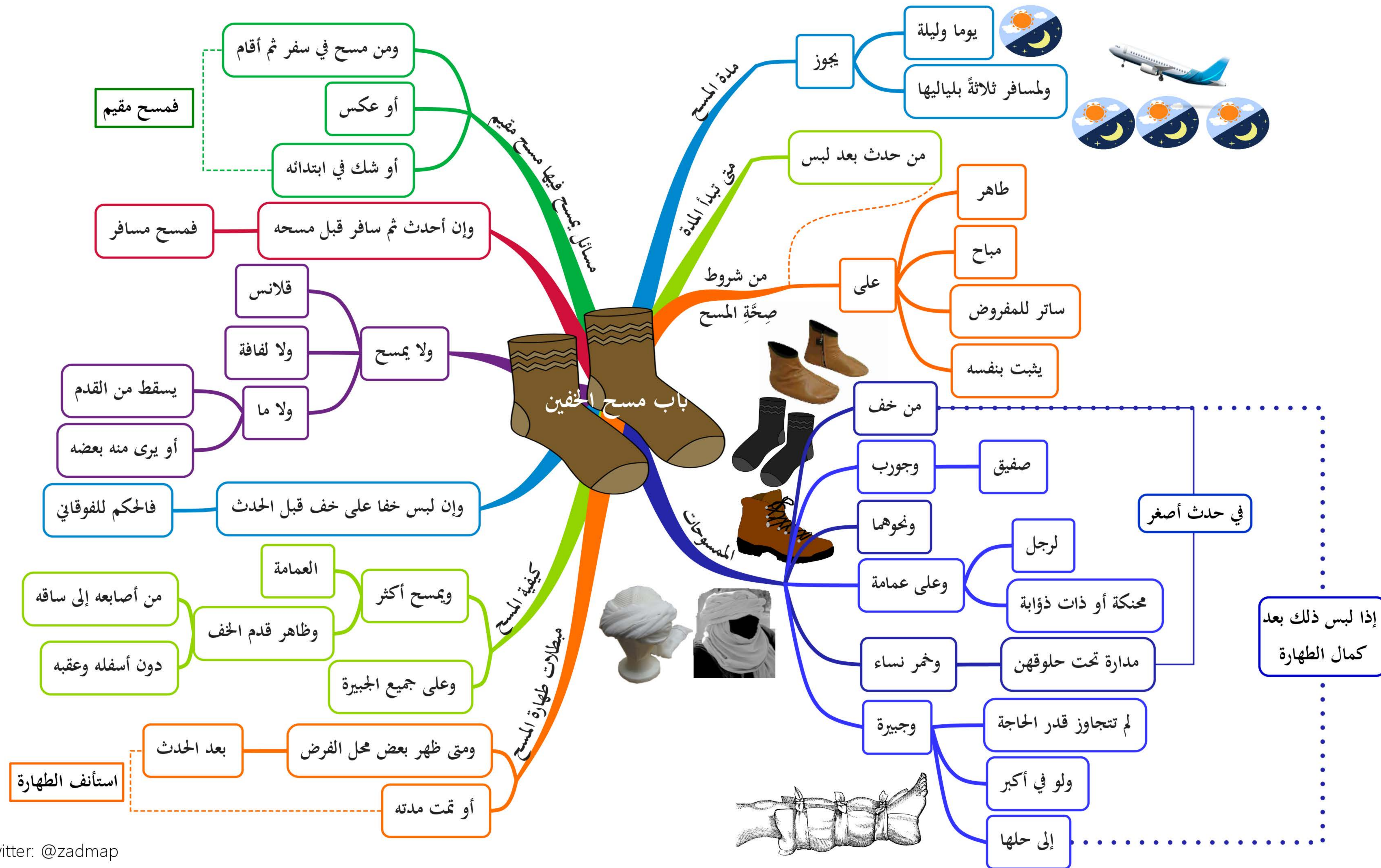
ويغسل الأقطع بقية المفروض

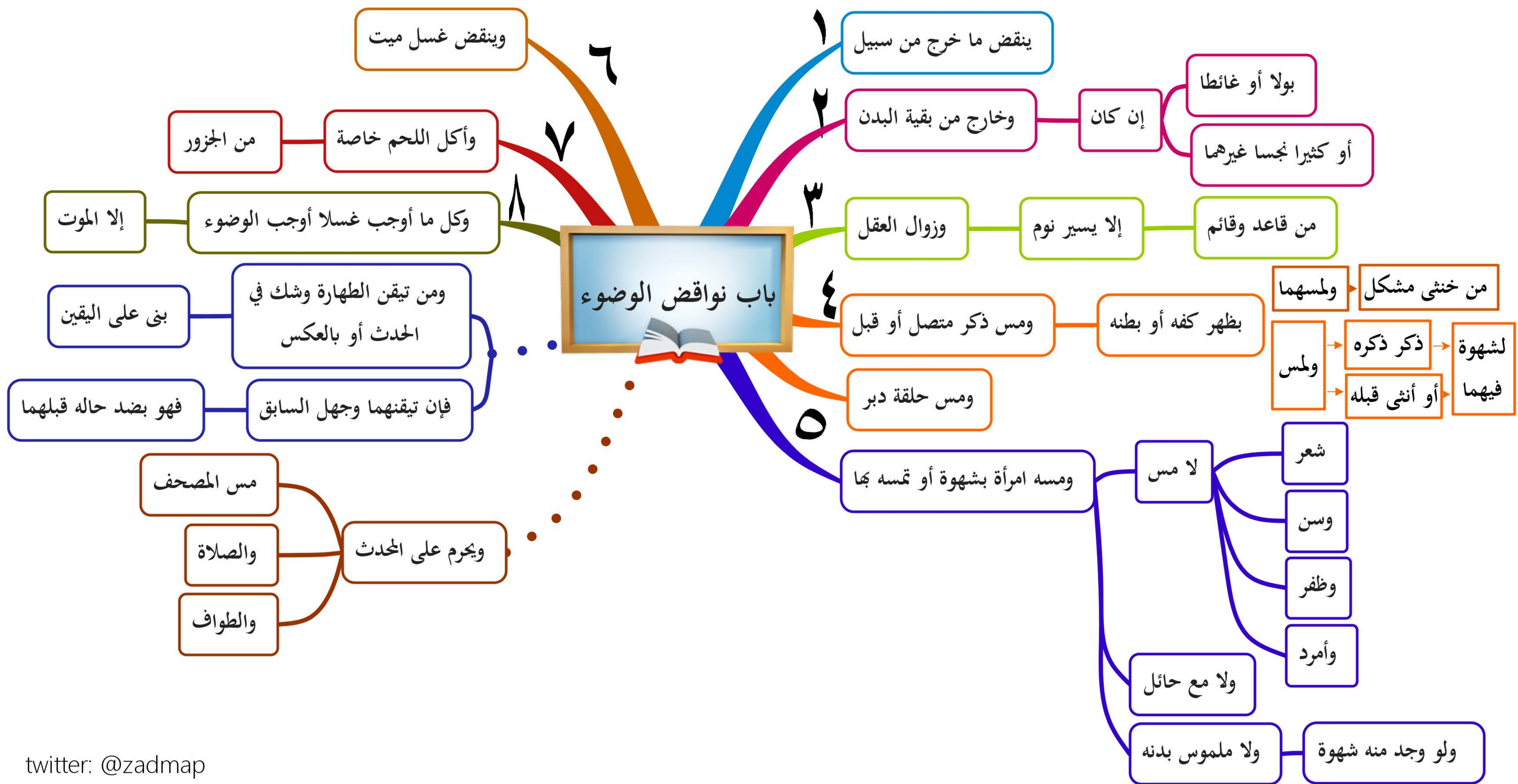
فإن قطع من المفصل غسل رأس العضد منه

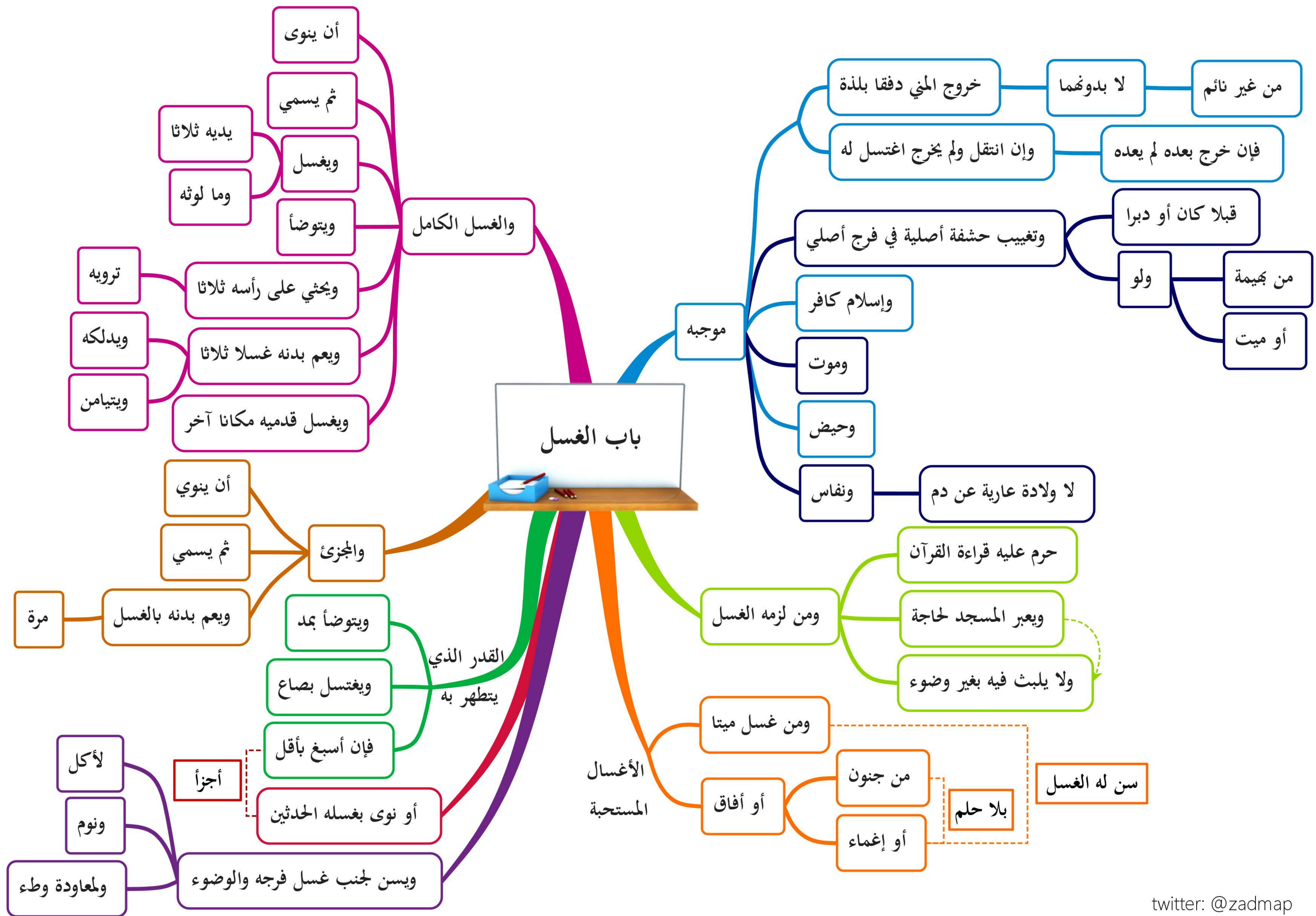
ثم يرفع نظره إلى السماء ويقول ما ورد

وتبач

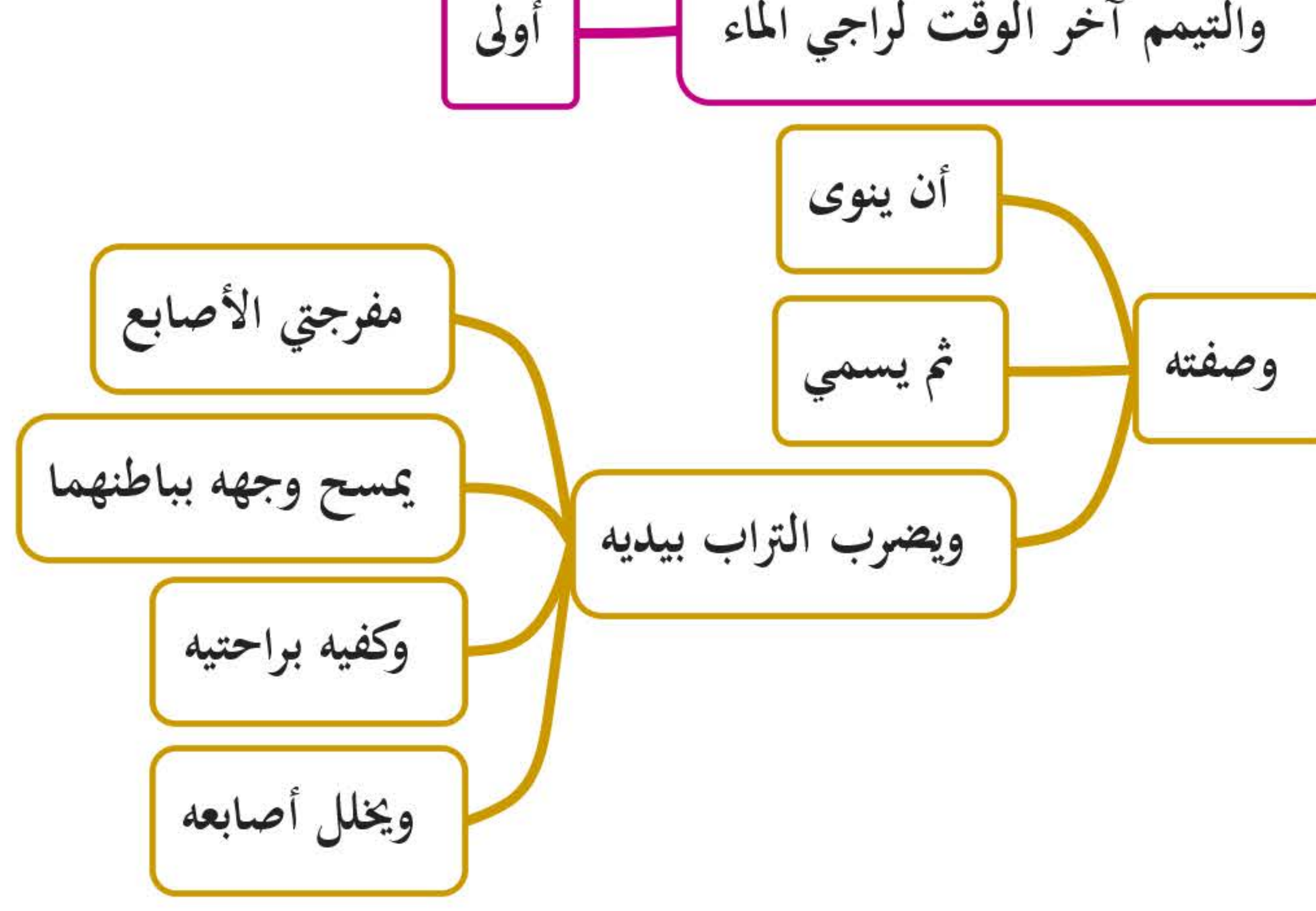
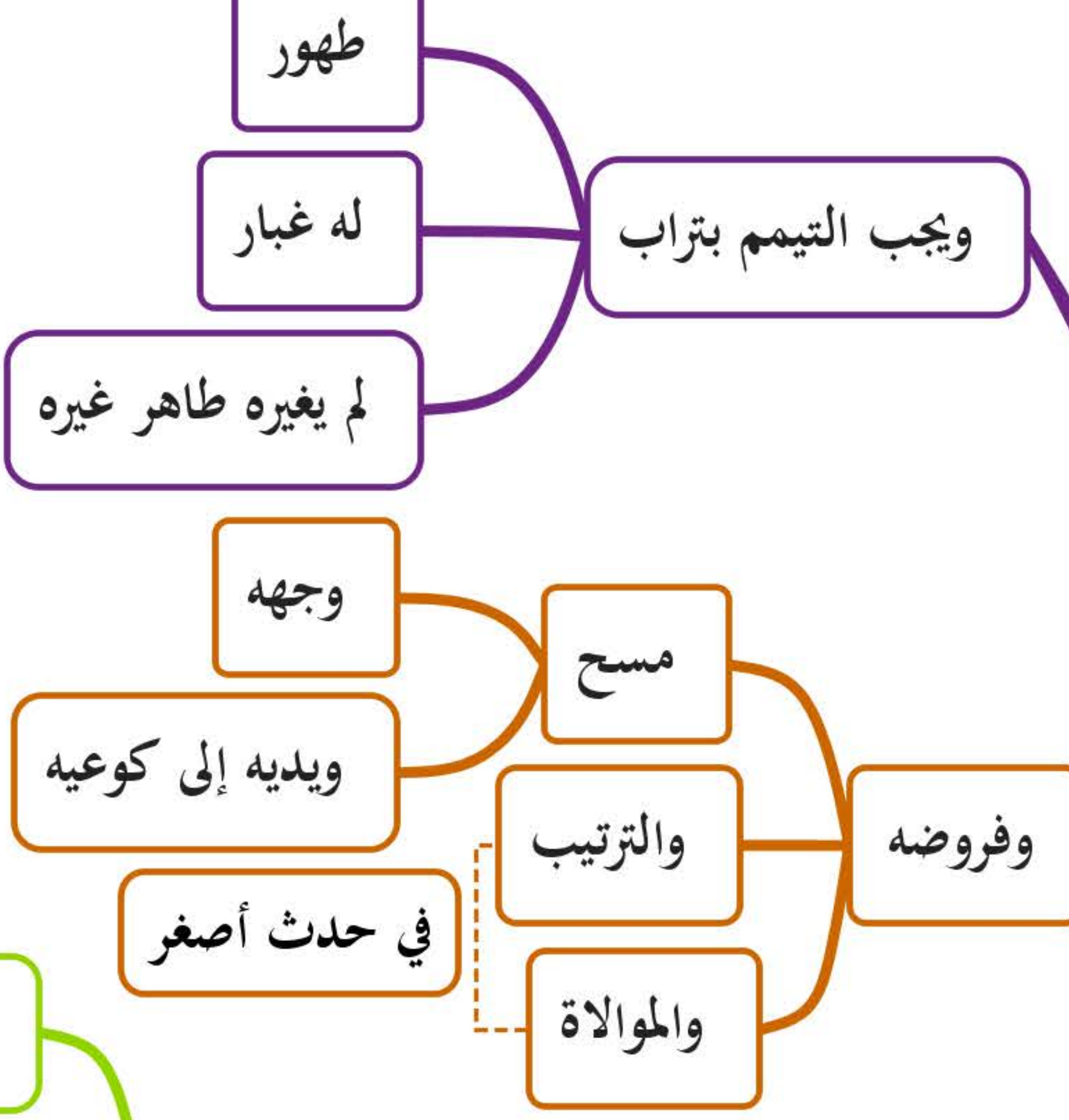
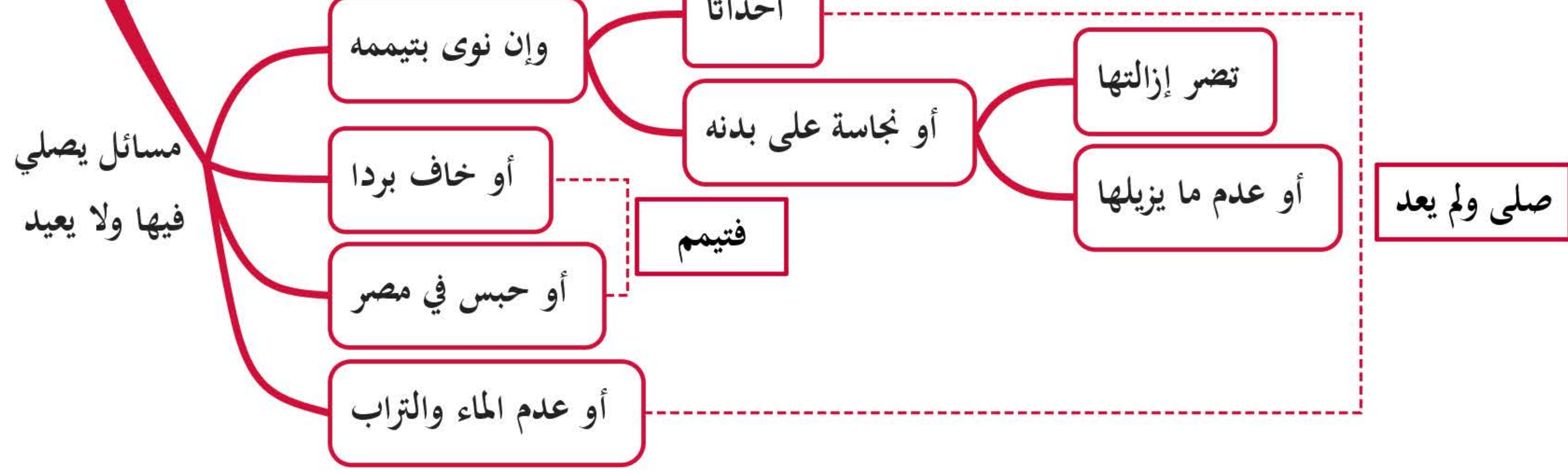
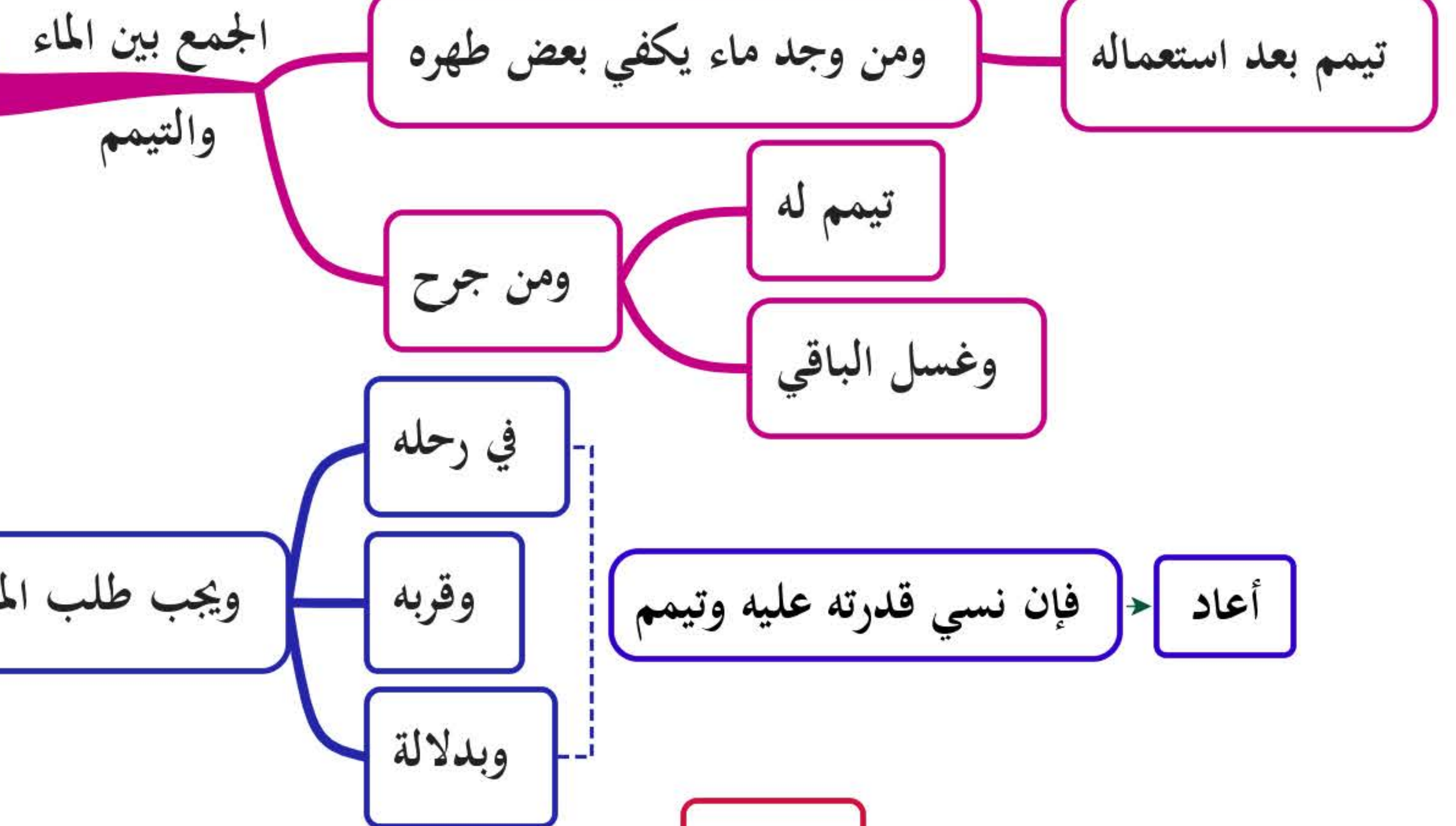
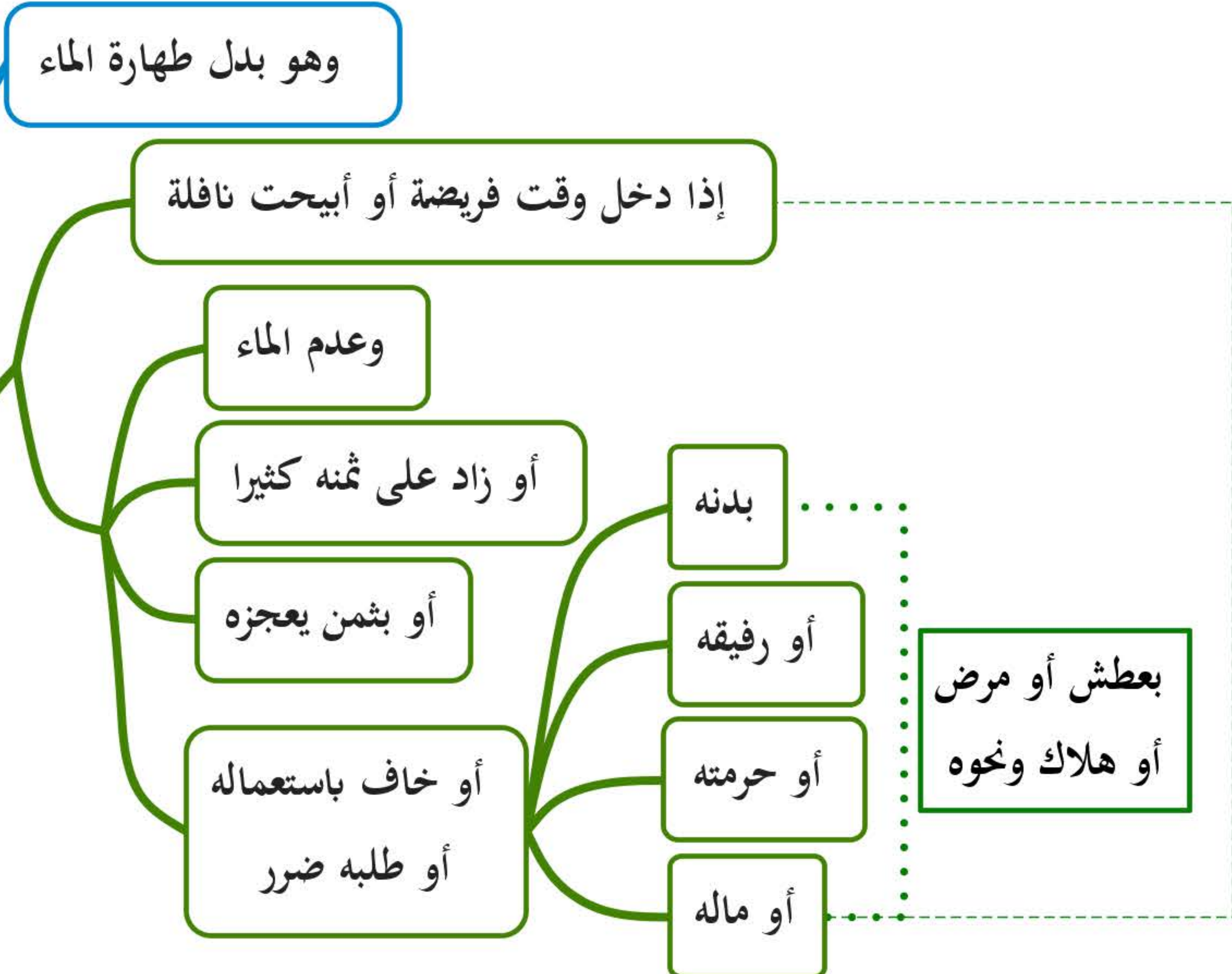
- معونته
- تنشيف أعضائه

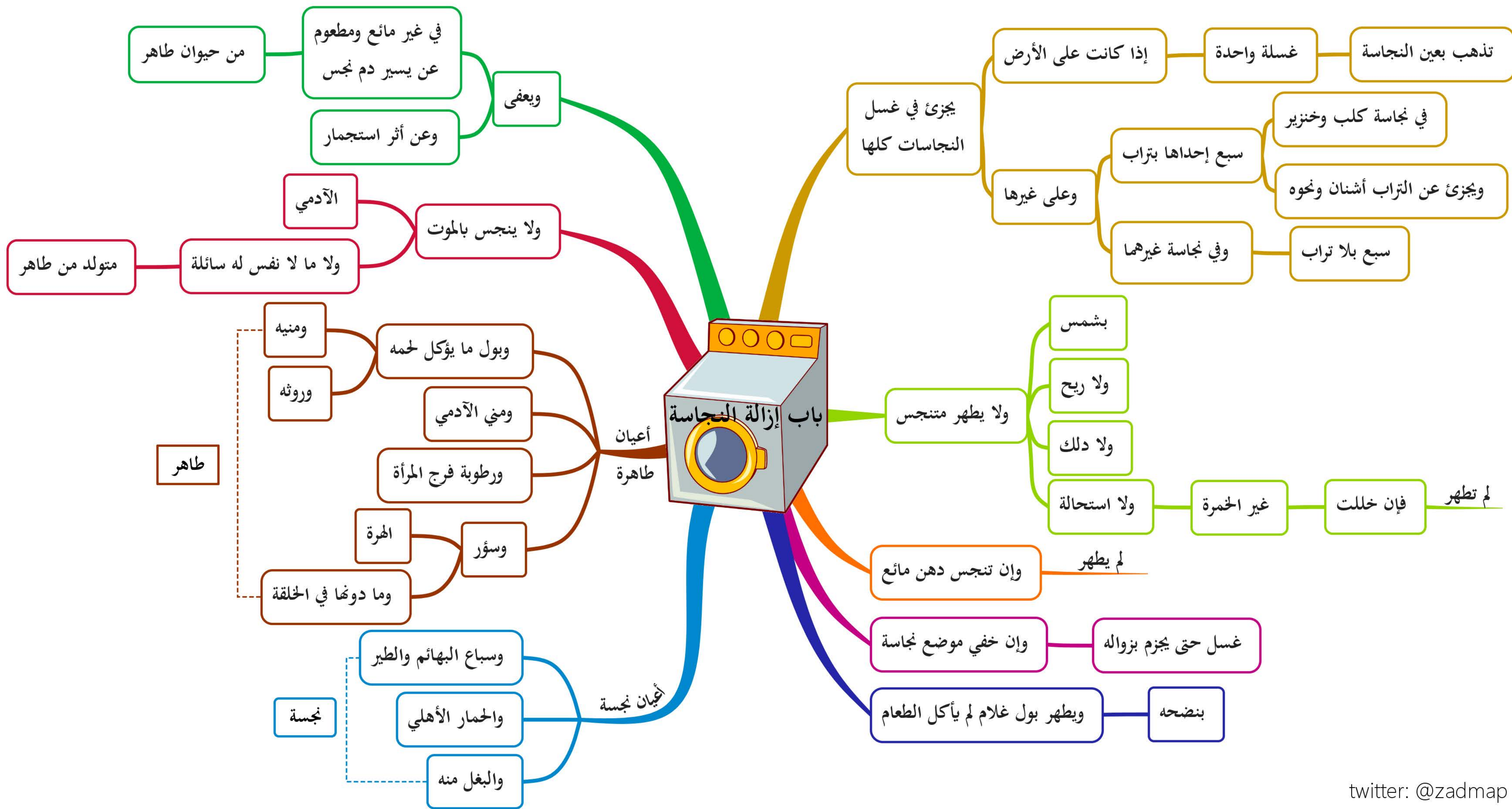


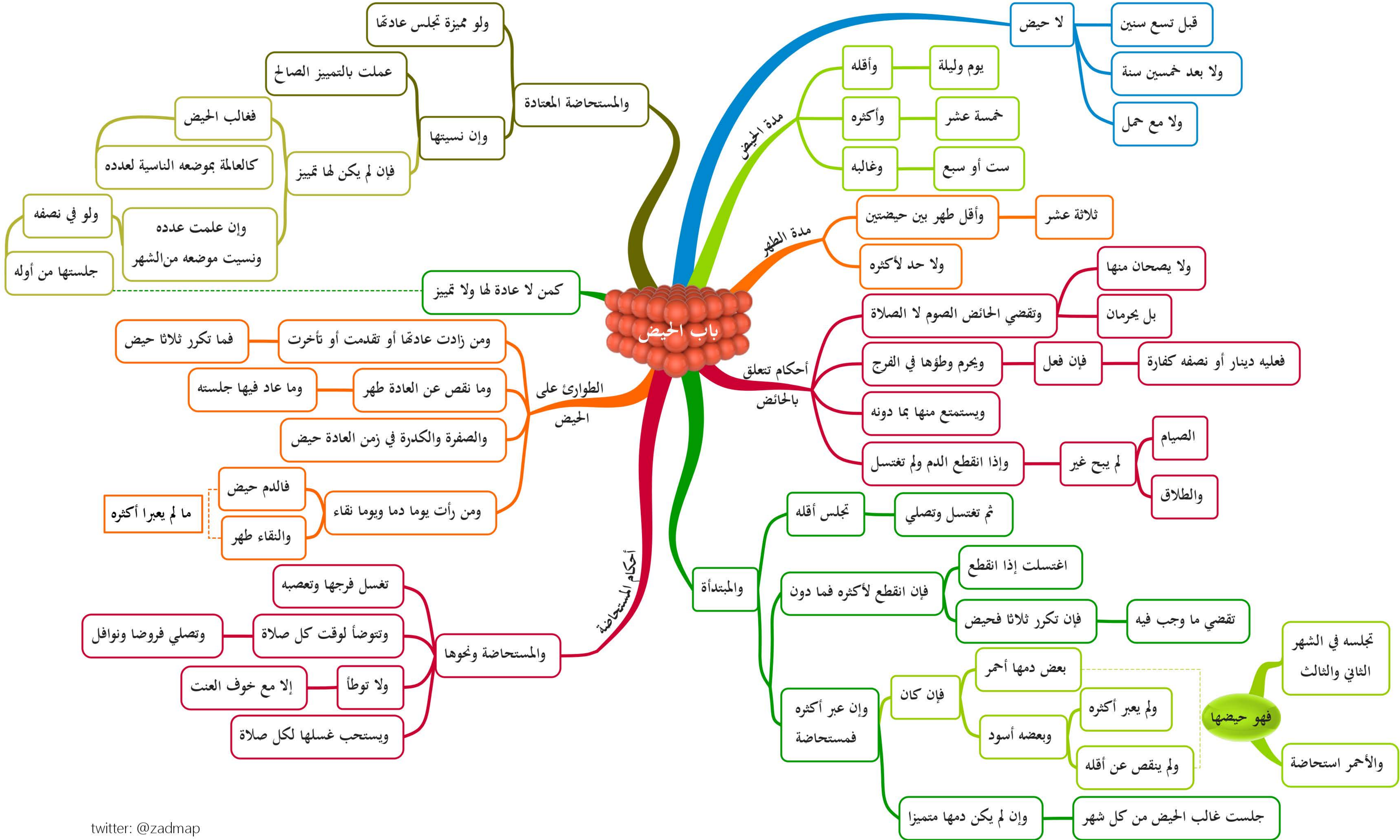


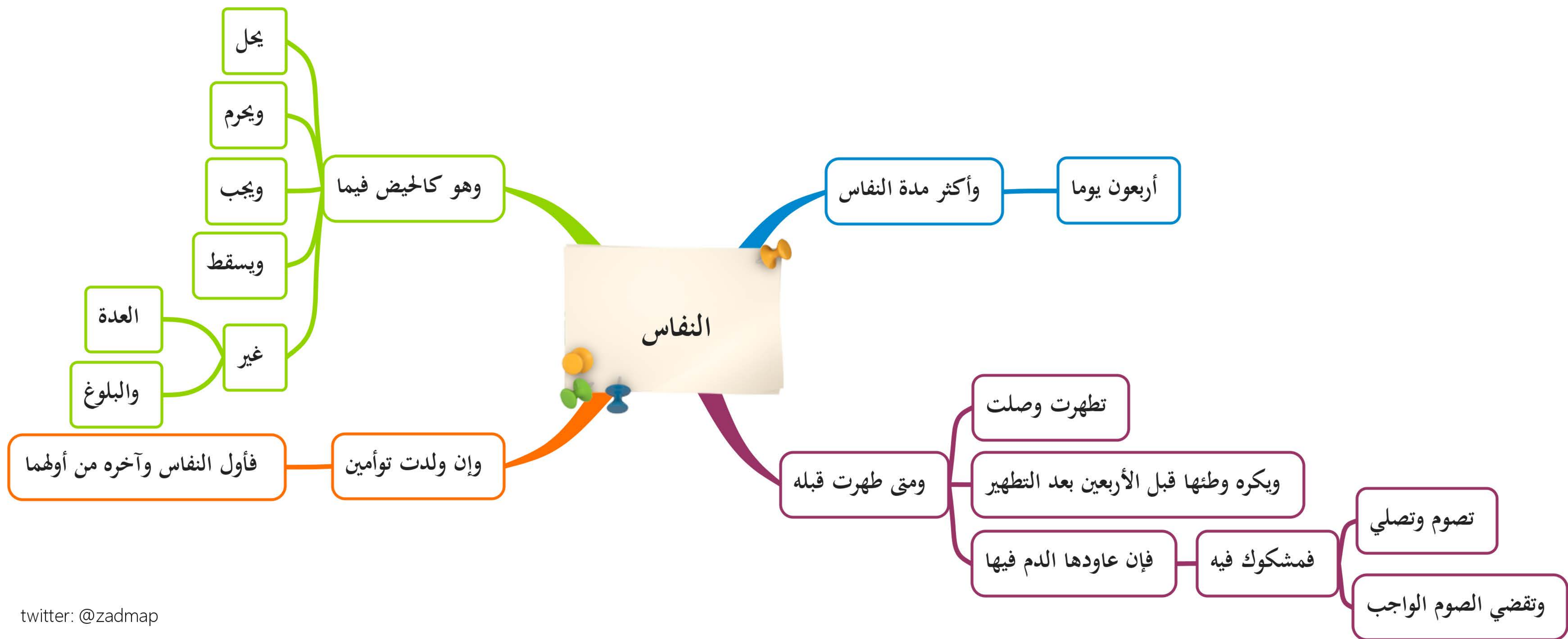


باب التيمم









كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

مسائل تتعلق بالصغير

تجب على كل

مسلم

مكلف

إلا

حائضا

ونفساء

ويقضي من زال عقله

بنوم

أو إغماء

أو سكر

ونحوه

ولا تصح من

مجنون

ولا كافر

فإن صلى فمسلم حكما

ويحرم تأخيرها عن وقتها إلا

لناو الجمع

ولمشتغل بشرطها

الذي يحصله قريبا



فإن بلغ

في أثنائها

أو بعدها في وقتها

أعاد

ويؤمر بها صغير لسبع

ويضرب عليها لعشر



أي ويكفر

وكذا تاركها تهاونا

من جحد وجوبها

كفر

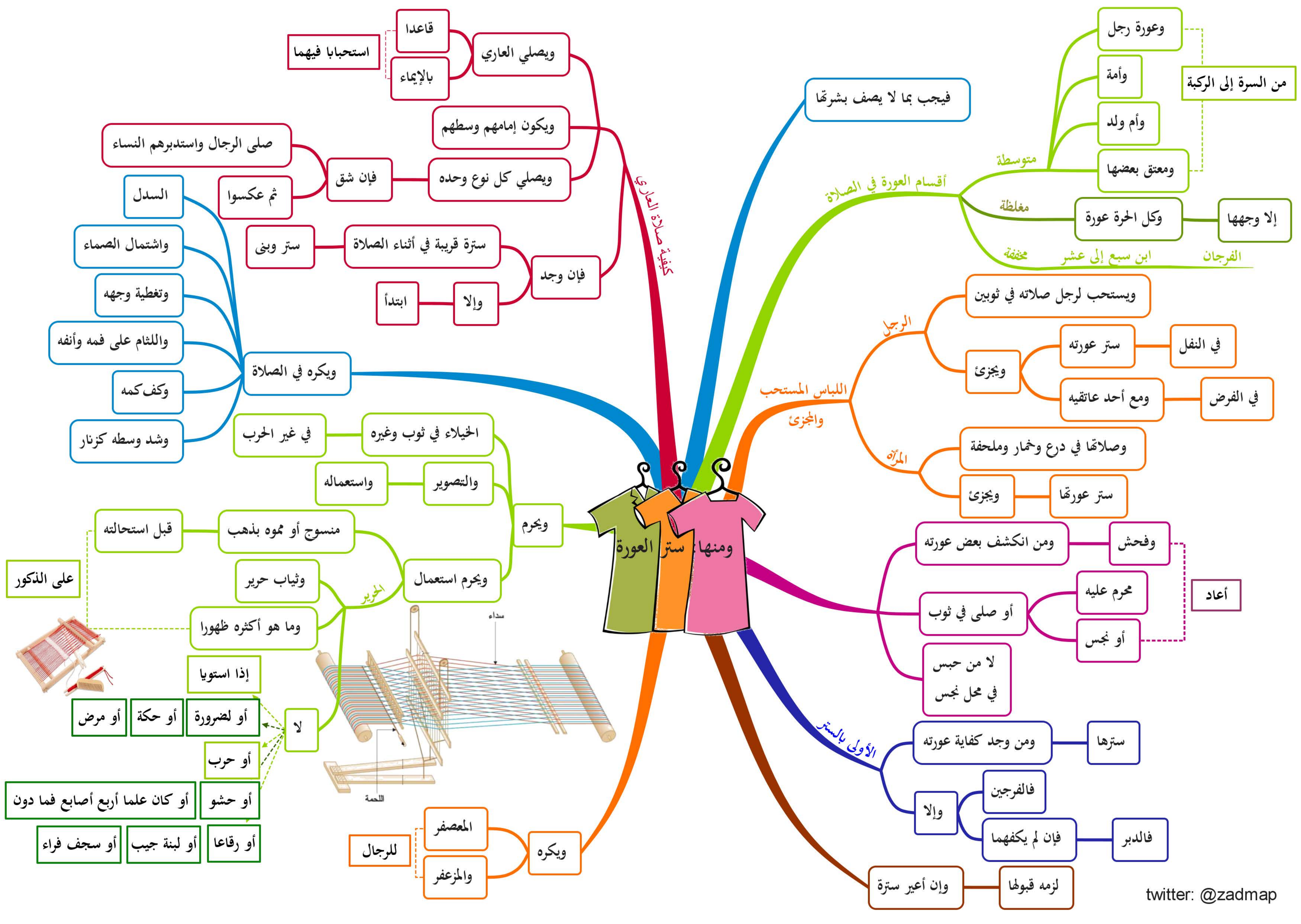
ودعاه إمام أو نائبه

فأصر

وضاق وقت الثانية عنها

ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثا فيهما





ومنها اجتناب النجاسات

متى يصدق أنه
مجتنب للنجاسة

فمن حمل نجاسة لا يعفى عنها

أو لاقاها

بثوبه

أو بدنه

لم تصح صلاته

وإن طين أرضا نجسة

أو فرشها طاهرا

كره وصحت

بطرف مصلى

متصل

وإن كانت

صحت
إن لم ينجر بمشيئه

ومن رأى عليه نجاسة بعد صلاته

لم يعد
جهل كونه فيها

وإن علم أنها كانت فيها لكن

نسيها

أو جهلها

أعاد

أماكن لا تصح فيها الصلاة

الصلاة في الكعبة

ولا تصح الصلاة في

مقبرة

وحش

وحمام

وأعطان إبل

ومغصوب

الكعبة

ولا فوقها

وتصح النافلة باستقبال شاخص منها

وأسطحتها

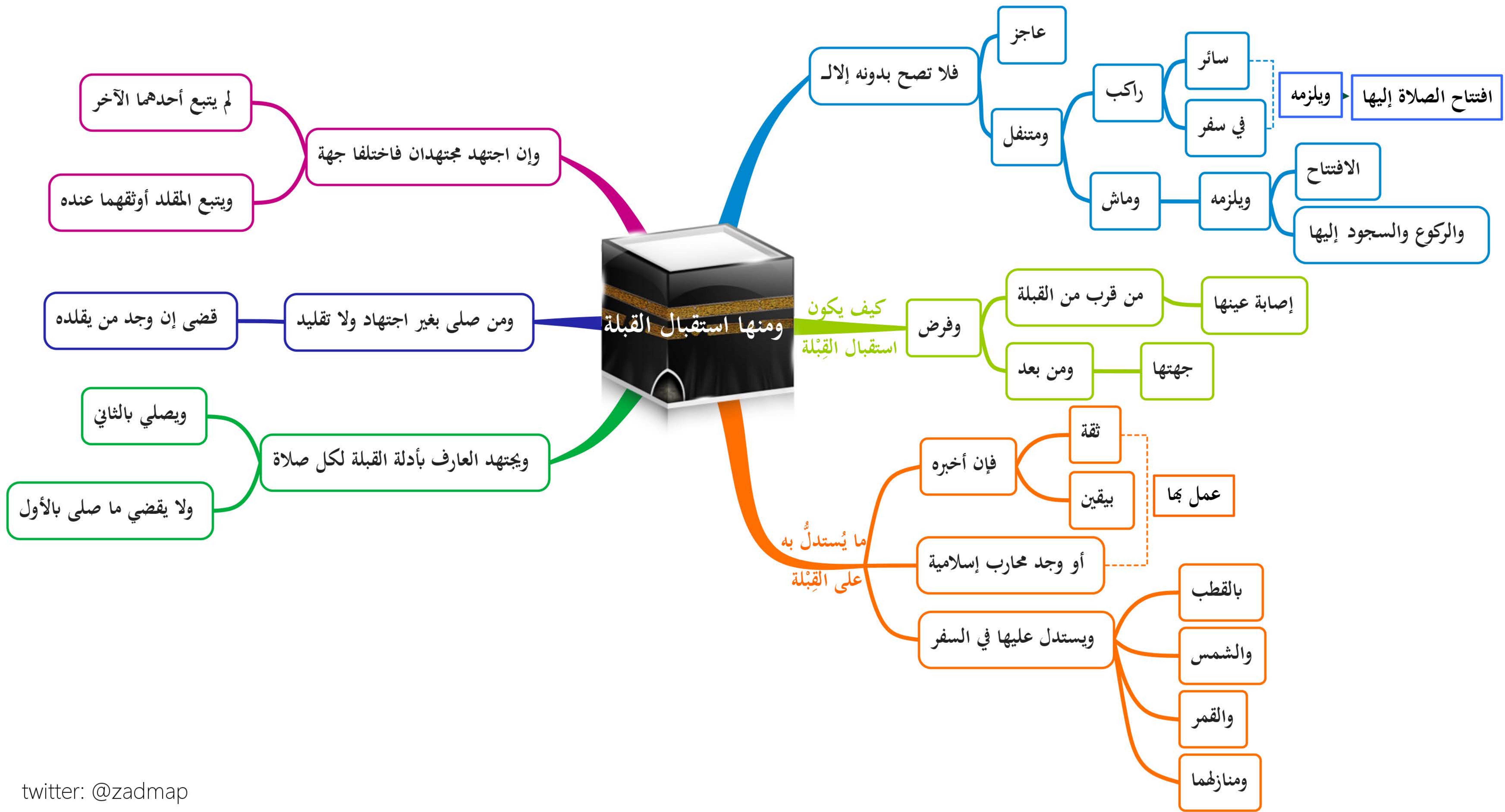
وتصح إليها

لم يجب قلعه مع الضرر

ومن جبر عظمه بنجس

وما سقط منه (أي الآدمي) من عضو أو سن

فطاهر



ومنها النية

فيجب أن ينوي

عين صلاة معينة

ولا يشترط في

الفرض

والأداء

والقضاء

والنفل

والإعادة

نيتها

متى ينوي

وينوي مع التحريمة

وله تقديمها عليها

بزمن يسير

في الوقت

أمر تتعلق بالنية

تبطل الصلاة

فإن قطعها في أثناء الصلاة

أو تردد

بطلت

قلب نية
الفرض والنفل

وإن قلب منفرد فرضه نفلا

في وقته المتسع

جاز

وإن انتقل بنيتة من فرض إلى فرض

بطلا

ويجب نية

الإمامة

والإتمام

وإن نوى المنفرد الإتمام

لم تصح

كنية إمامته فرضا

وإن انفرد مؤتم بلا عذر

بطلت

وتبطل صلاة مأموم

ببطلان صلاة إمامه

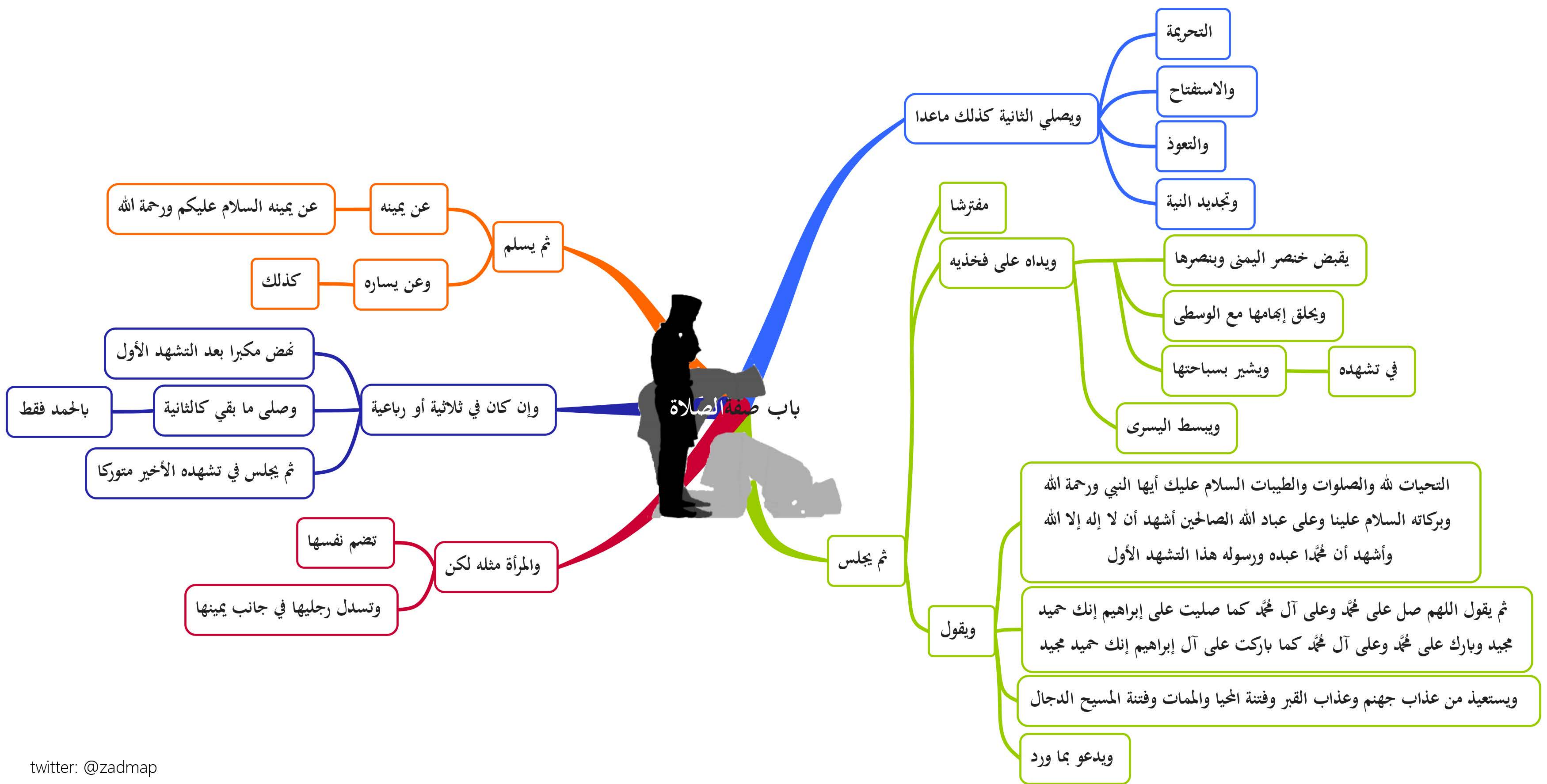
فلا استخلاف

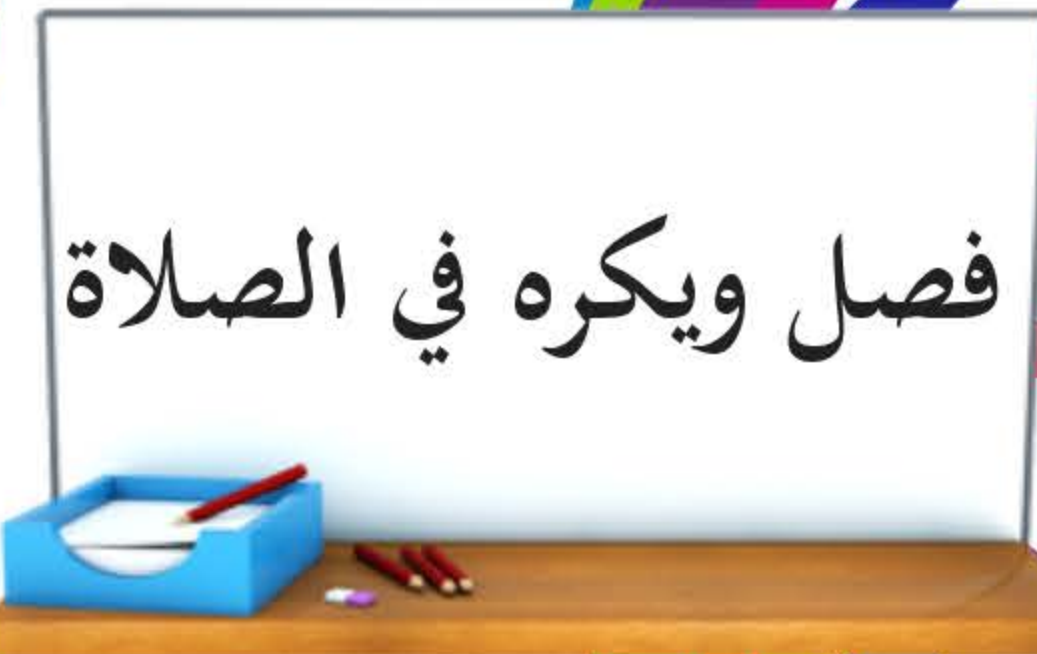
وإن أحرم إمام الحي بمن

أحرم بهم نائبه وعاد النائب مؤتما

صح







فصل ويكره في الصلاة

التفاتة

ورفع بصره إلى السماء

وتغميض عينيه

واقعاؤه

وافتراشه ذراعيه ساجدا

وعبثه

وتخصره

وتروحه

وفرقة أصابعه

وتشبيكها

وأن يكون

حاقنا

أو بحضرة طعام يشتهي

وتكرار الفاتحة

لا جمع سور

في فرض

كنفل

وله

والفتح على إمامه

ولبس

الثوب

والعمامة

حية

وقتل

وعقرب

وقمل

رد المار بين يديه

وعد الآي

فإن أطال الفعل

عرفا

من غير ضرورة

ولا تفريق

بطلت ولو سهوا

ويباح

قراءة أواخر السور

وأوسطها

سبح رجل

وصفقت امرأة

بطن كفها على ظهر الأخرى

وإذا نابه شيء

ويبصق في الصلاة

عن يساره

وفي المسجد في ثوبه

سترة المصلي

وتسن صلاته إلى سترة

قائمة

كآخرة الرحل

فان لم يجد شاخصا فإلى خط

وتبطل بمرور كلب أسود بهيم فقط

وله

التعوذ عند آية وعيد

والسؤال عند آية رحمة

ولو في فرض

فصل أركانها

القيام

والتحريمه

والفاتحة

والركوع

والاعتدال عنه

والسجود على الأعضاء السبعة

والاعتدال عنه

والجلوس بين السجدين

والطمأنينة في الكل

والتشهد الأخير

وجلسه

والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه

والترتيب

والتسليم

وواجباتها

التكبير غير التحريمه

والتسميع

والتحميد

وتسبيحتا

الركوع

والسجود

وسؤال المغفرة

والتشهد الأول

وجلسه

وما عدا الشرائط والأركان والواجبات المذكورة

سنة

فمن ترك شرطاً لغير عذر

غير النية فإنها لا تسقط بحال

أو تعمد ترك

ركن

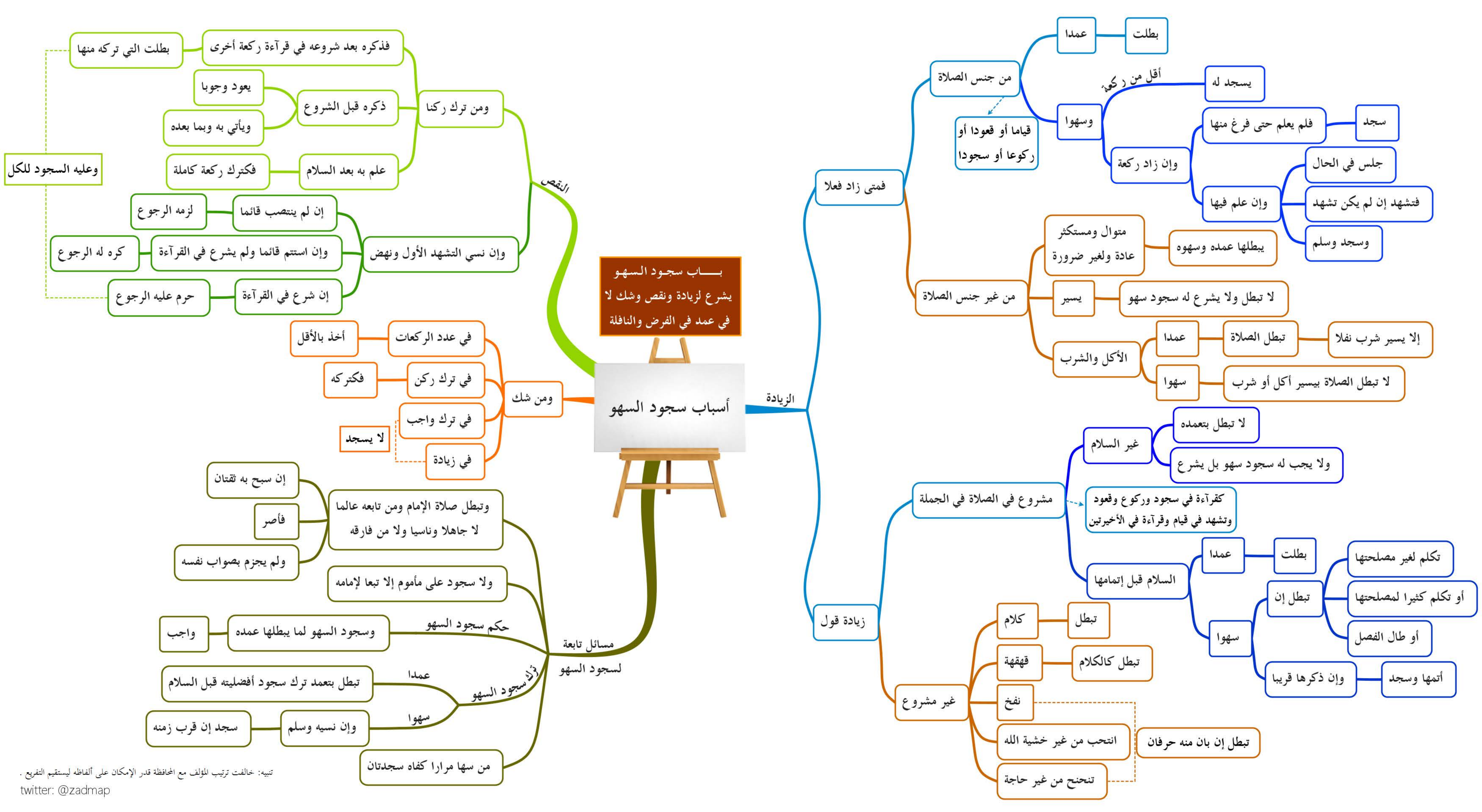
أو واجب

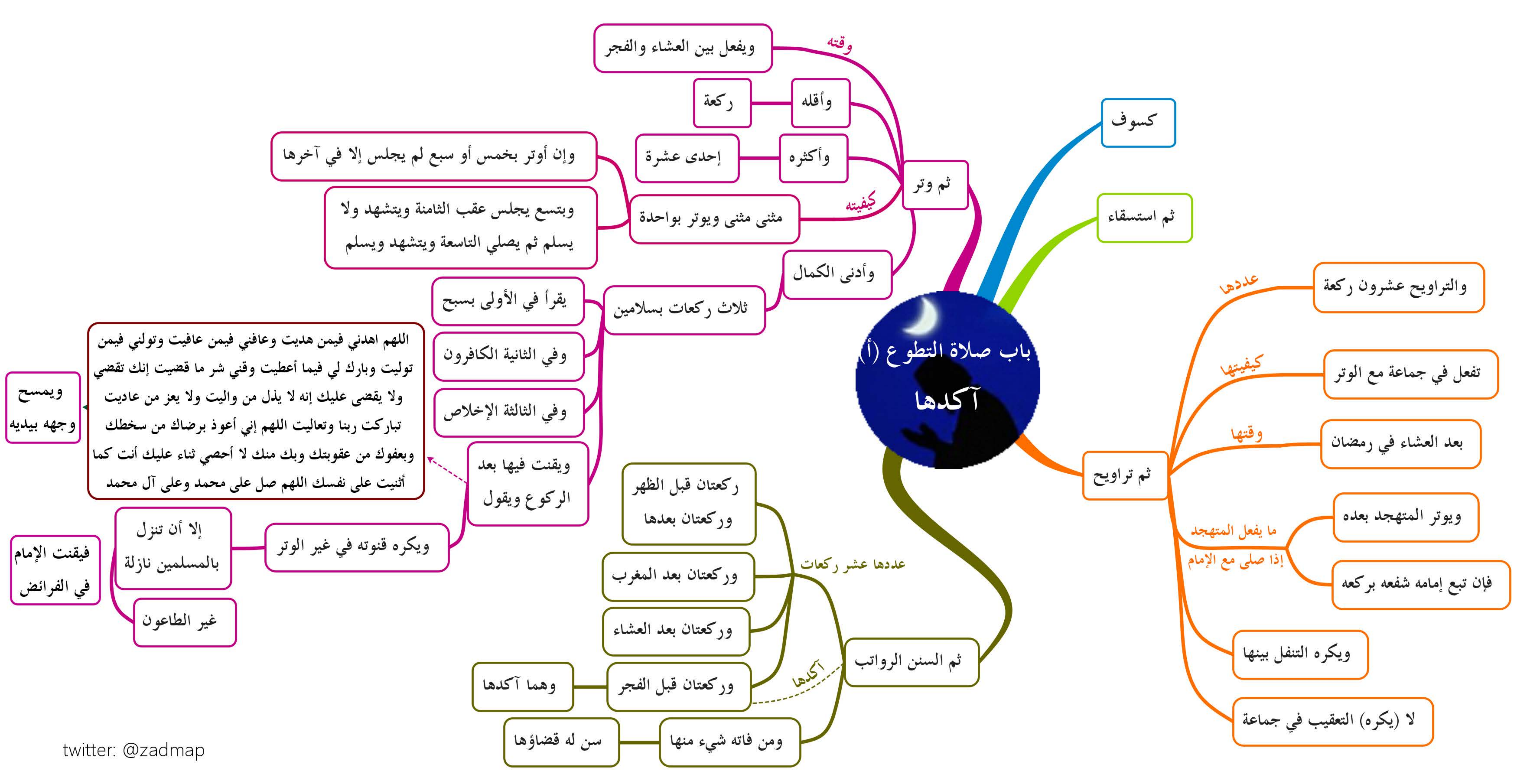
بطلت صلاته
بخلاف الباقي

وما عدا ذلك سنن أقوال وأفعال

لا يشرع السجود لتركه

وإن سجد فلا بأس







باب صلاة التطوع (ب)

سجود الشكر

- ويستحب سجود الشكر عند
 - تجدد النعم
 - واندفاع النقم
- وتبطل به صلاة غير
 - جاهل
 - وناس

أوقات النهي

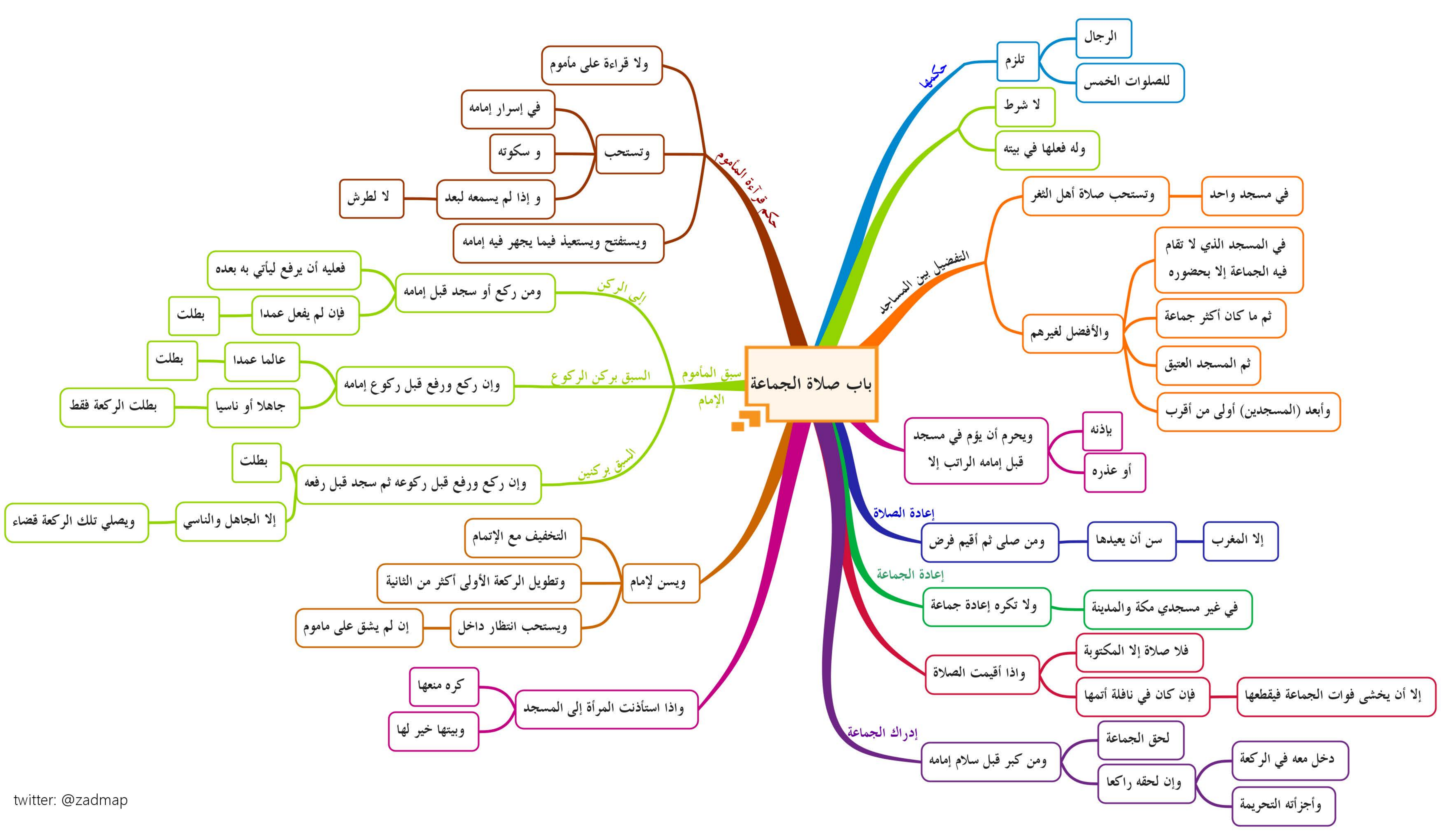
- وأوقات النهي خمسة
 - من طلوع الفجر الثاني إلى طلوع الشمس
 - ومن صلاة العصر إلى الغروب
 - ومن طلوع الشمس حتى ترتفع قيد رمح
 - وعند قيامها حتى تزول
 - وإذا شرعت فيه حتى تتم
- ويجوز**
 - فيها قضاء الفرائض
 - وفي الأوقات الثلاثة
 - فعل ركعتي الطواف
 - وإعادة جماعة
- ويحرم** تطوع بغيرها في شيء من الأوقات الخمسة حتى ما له سبب

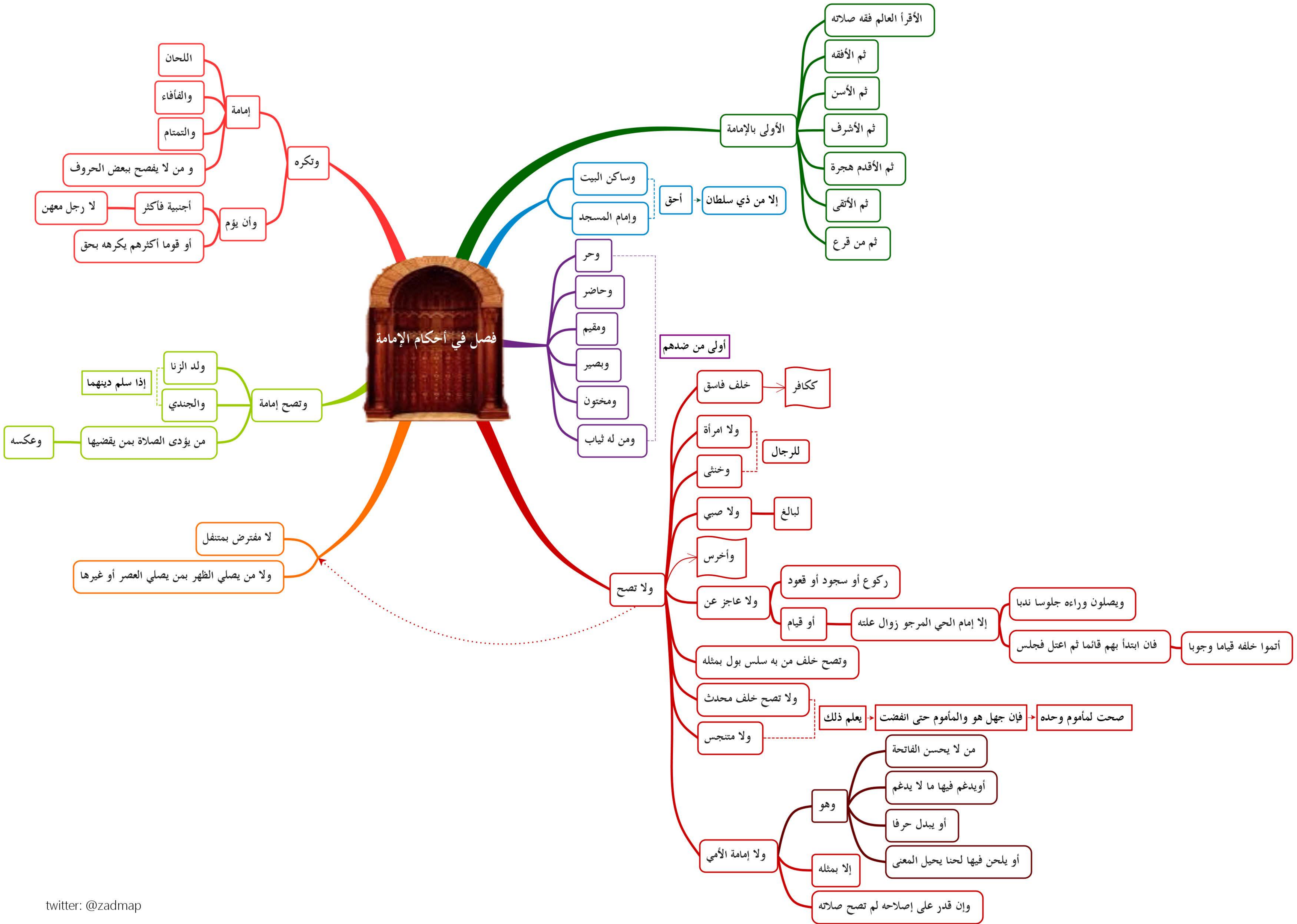
- وإن تطوع في النهار بأربع كالظهر فلا بأس
 - وأفضلها ثلث الليل بعد نصفه
 - وصلاة ليل ونهار مثنى مثنى
- وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار

- وأجر صلاة قاعد على نصف أجر صلاة قائم
- وتسن صلاة الضحى
 - ركعتان وأقلها
 - ثمان وأكثرها
 - من خروج وقت النهي إلى قبيل الزوال ووقتها

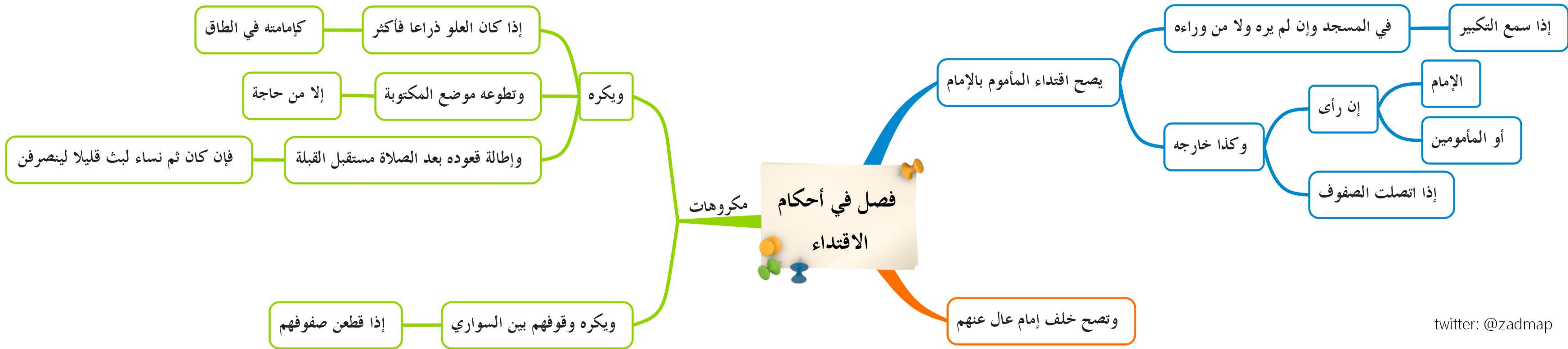
وسجود التلاوة

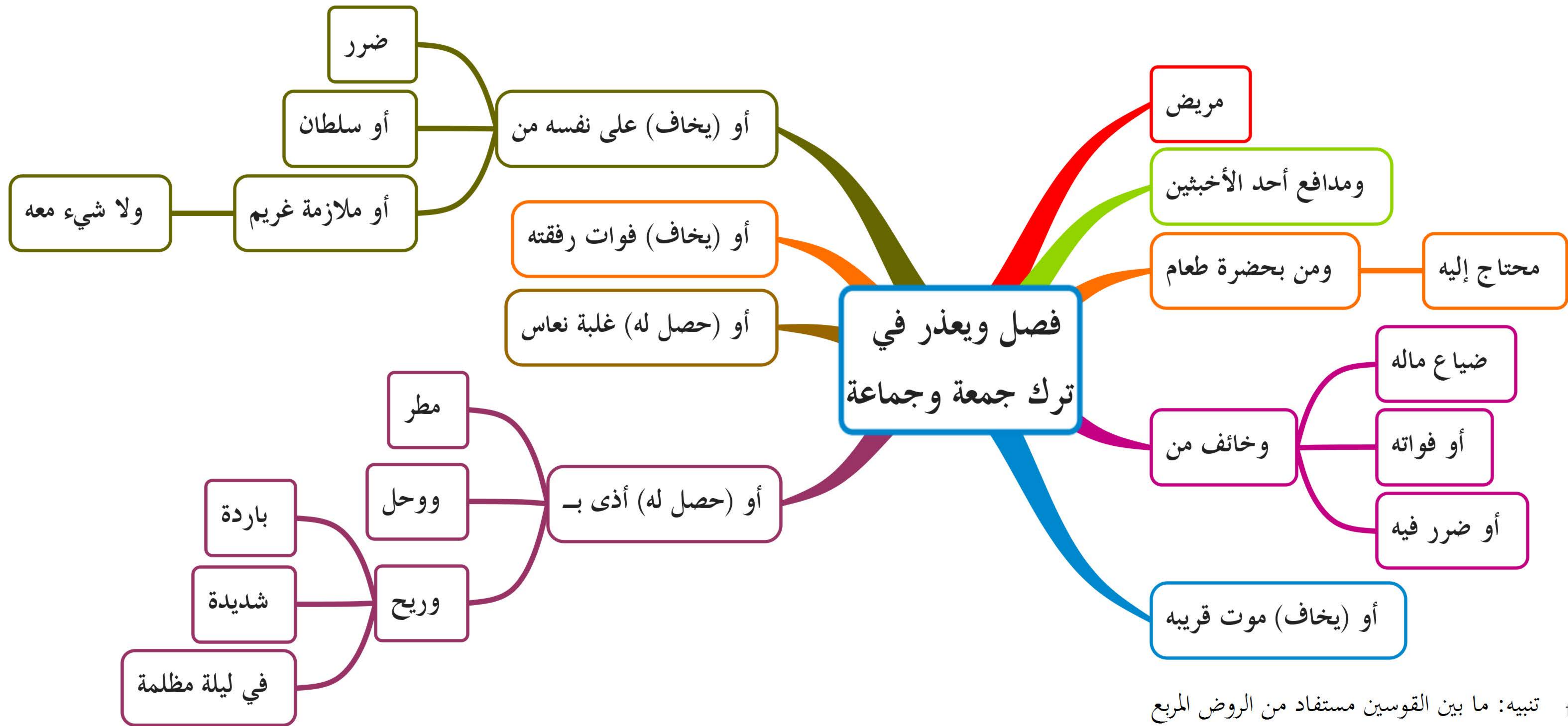
- صلاة
 - للقارئ
 - ويسن
 - دون السامع
 - وإن لم يسجد القارئ لم يسجد والمستمع
- في الحج منها اثنتان
 - وهو أربع عشرة سجدة
- وصفته
 - ويكبر
 - إذا سجد
 - وإذا رفع
 - ويجلس ويسلم
 - ولا يتشهد
- ويكره للإمام
 - قراءة سجدة في صلاة سر
 - وسجوده فيها
 - ويلزم المأموم متابعتة في غيرها

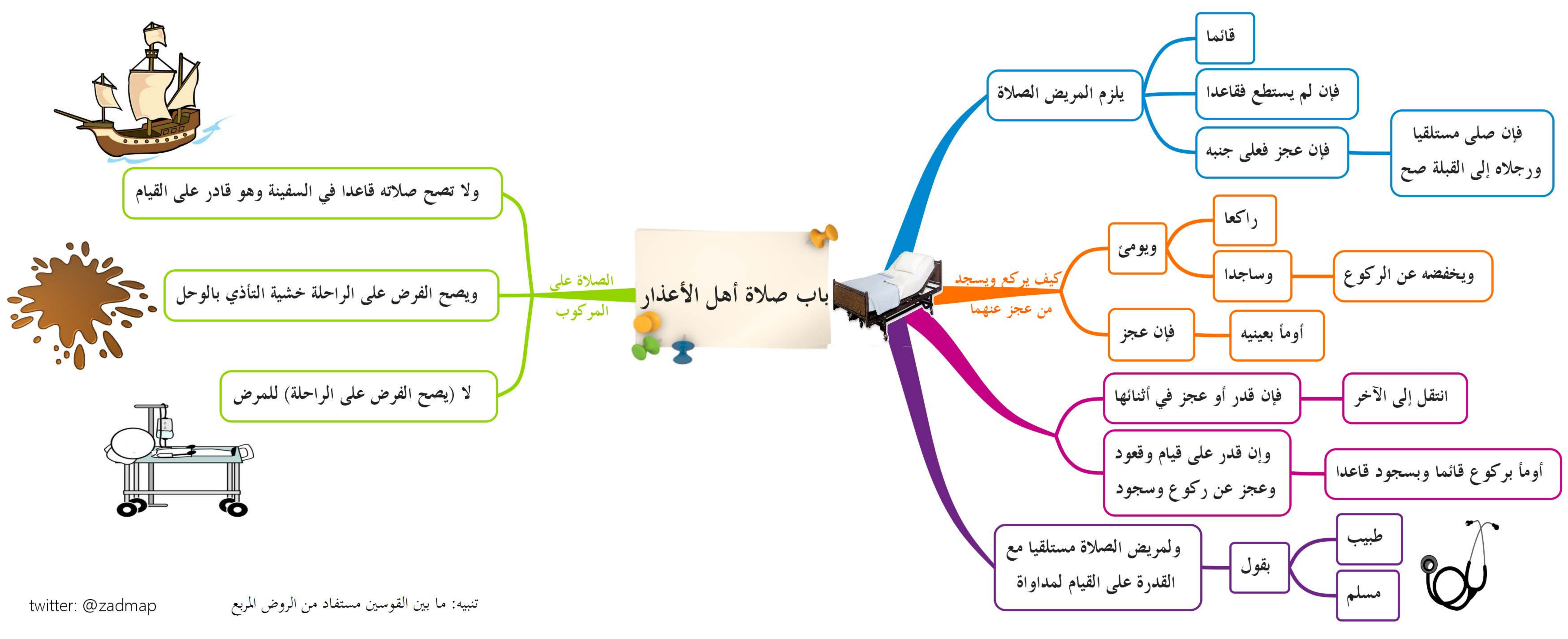














فصل في قصر المسافر الصلاة

مسائل يلزم المسافر فيها الإتيان

من سافر

سفرا مباحا

أربعة برد

إذا فارق

سن له قصر رباعية ركعتين

عامر قريته

أو خيام قومه

وإن أحرم

حضرا ثم سافر

أو سفرا ثم أقام

أو أحرم بصلاة يلزمه إتمامها
ففسدت وأعادها

أو ذكر

صلاة حضر في سفر

أو عكسه

أو ائتم

بمقيم

أو بمن يشك فيه

تتعلق بالنية

أو لم ينو القصر عند إحرامها

أو شك في نية القصر

أو نوى إقامة أكثر من أربعة أيام

أو كان ملاحا معه أهله لا ينوي الإقامة ببلد

لزمه أن يتم

قصر

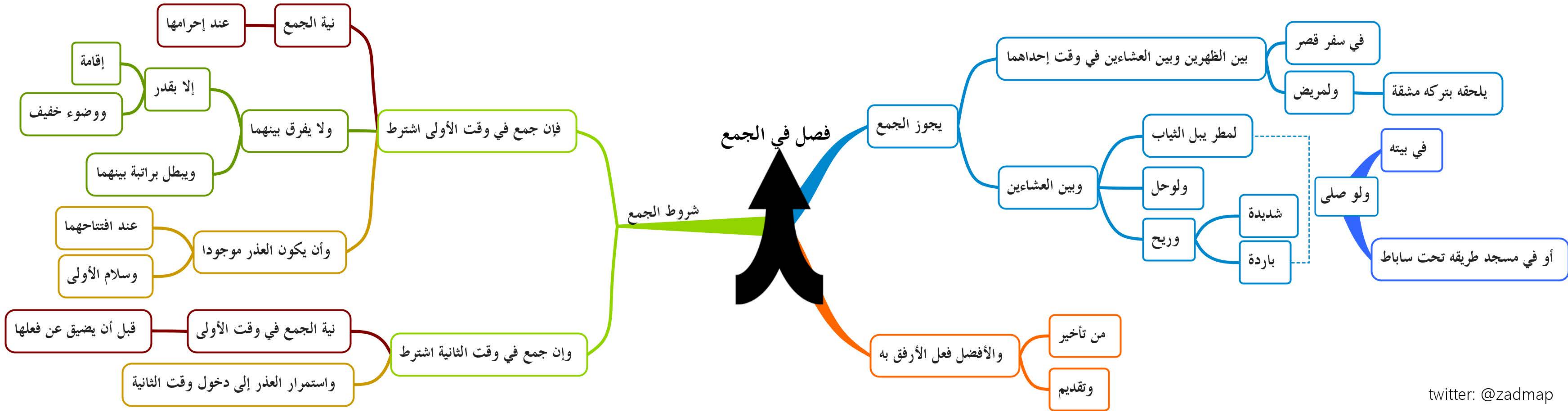
وإن كان له طريقان فسلك أبعدهما

أو ذكر صلاة سفر في آخر

وإن حبس ولم ينو إقامة

أو أقام لقضاء حاجة بلا نية إقامة

قصر أبدا





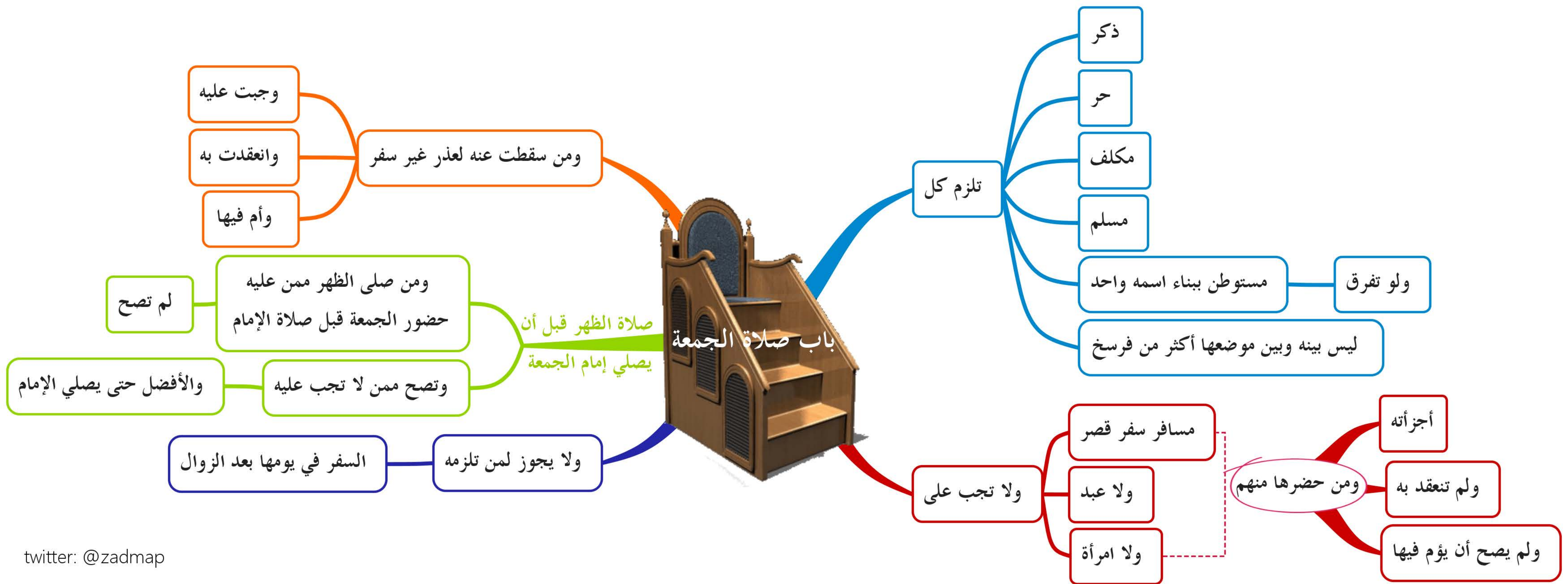
صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم
بصفات كلها جائزة

ويستحب أن يحمل معه
في صلاتها من السلاح

ما يدفع به عن نفسه

ولا يثقله

كسيف ونحوه





فصل يشترط لصحتها شروط

ويشترط تقدم خطبتين

ولا يشترط لهما

من شرط صحتها

ليس منها إذن الإمام

أحدها الوقت

أول وقت صلاة العيد

وأوله

آخر وقت صلاة الظهر

وآخره

صلوا ظهرا

وإلا فجمعة

فإن خرج وقتها قبل التحريمة

ومن سننهما

حمد الله تعالى

والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم

وقراءة آية

والوصية بتقوى الله عز وجل

وحضور العدد المشترط

الطهارة

ولا أن يتولاهما من يتولى الصلاة

أن يخطب على منبر أو موضع عال

ويسلم على المأمومين إذا أقبل عليهم

ثم يجلس إلى فراغ الأذان

ويجلس بين الخطبتين

ويخطب قائما

ويعتمد على سيف أو قوس أو عصا

ويقصد تلقاء وجهه

ويقصر الخطبة

ويدعو للمسلمين

بم تدارك الجمعة

الثاني حضور أربعين

من أهل وجوبها

بقريّة مستوطنين

وتصح فيما قارب البنيان من الصحراء

فإن نقصوا قبل إتمامها

استأنفوا ظهرا

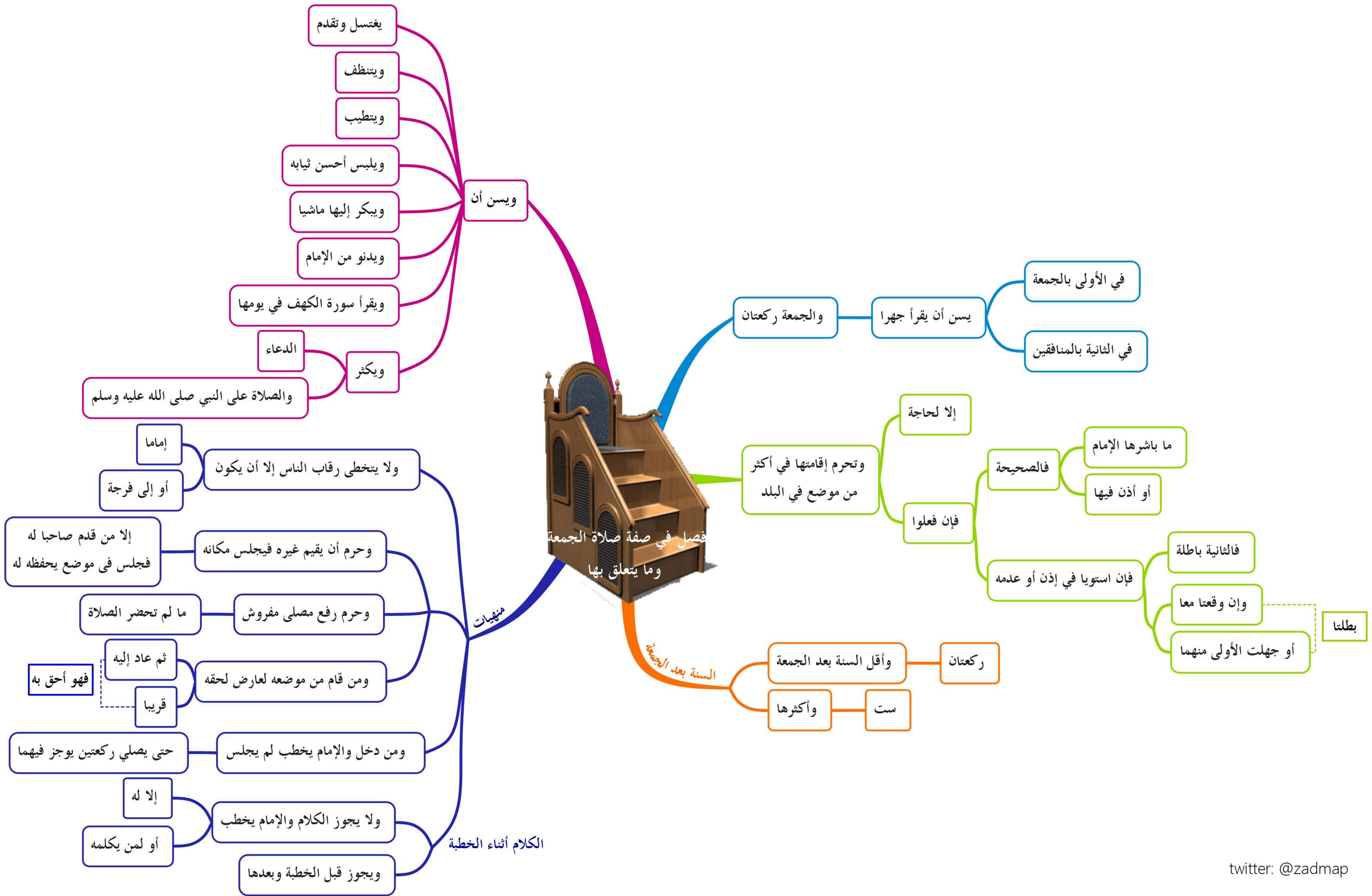
أتمها جمعة

ومن أدرك مع الإمام منها ركعة

أتمها ظهرا

إذا كان نوى الظهر

وإن أدرك أقل من ذلك



باب صلاة العيدين

حكمها

إذا تركها أهل بلد قاتلهم الإمام

وهي فرض كفاية

ووقتها

- كصلاة الضحى
- وآخره الزوال

هل تقضى إذا خرج وقتها؟

فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده صلوا من الغد

وتسن

- مكانها ووقتها
 - في صحراء
 - وتقديم صلاة الأضحى
 - وعكسه الفطر
- الأكل قبلها
 - وأكله قبلها
 - وعكسه في الأضحى
- لمصطح
 - لما شيا
 - بعد الصبح
- تبكير مأموم إليها
- وتأخير إمام إلى وقت الصلاة
- على أحسن هيئة
- إلا المعتكف ففي ثياب اعتكافه

ويسن

في الخروج لها

ويسن

أن يرجع من طريق آخر

مكروهات

- وتكره في الجامع
- بلا عذر
- ويكره التنفل
- قبل الصلاة
- وبعدها
- في موضعها

ومن شرطها

- استيطان
- وعدد الجمعة
- لا إذن إمام

صفتها

ويصليها ركعتين

قبل الخطبة

في الأولى

بعد الاستفتاح

وقبل التعوذ والقرآءة

ستا

في الثانية

قبل القراءة

خمسا

يرفع يديه مع كل تكبيرة

ويقول الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما

وإن أحب قال غير ذلك

ثم يقرأ جهرا

في الأولى بعد الفاتحة

بسبح

وبالغاشية

في الثانية

فإذا سلم

خطب خطبتين

كخطبتي الجمعة

يستفتح

الأولى بتسع تكبيرات

والثانية

ب سبع

يحثهم في الفطر

على الصدقة

ويبين لهم ما يخرجون

ويرغبهم في الأضحى

في الأضحية

ويبين لهم حكمها

سنة تتعلق بصلاة العيد

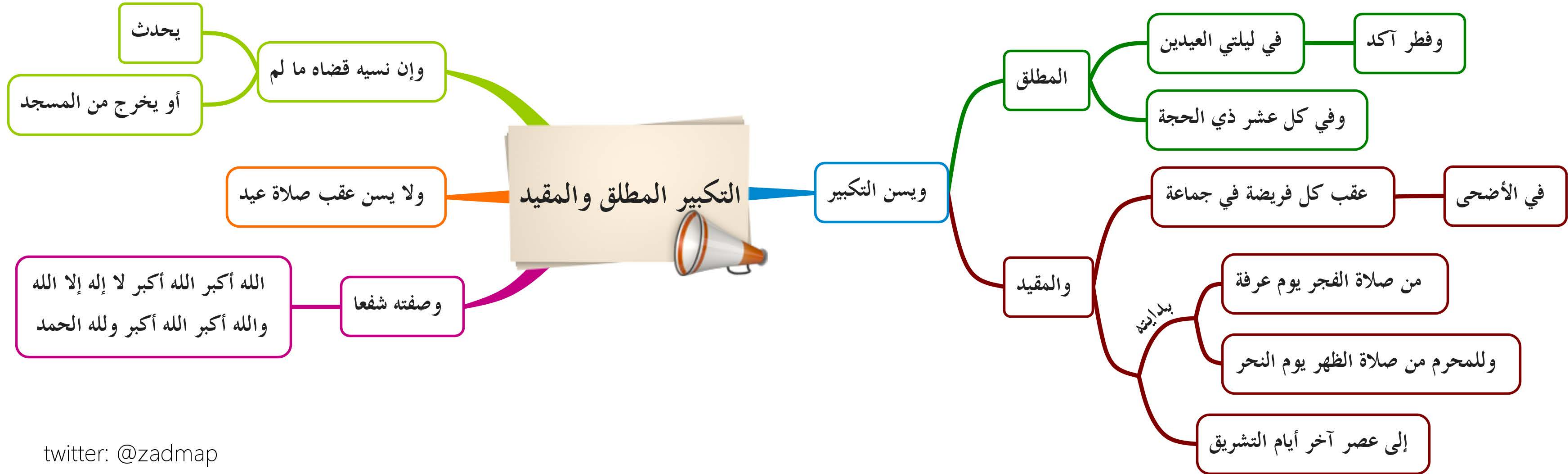
والتكبيرات الزوائد

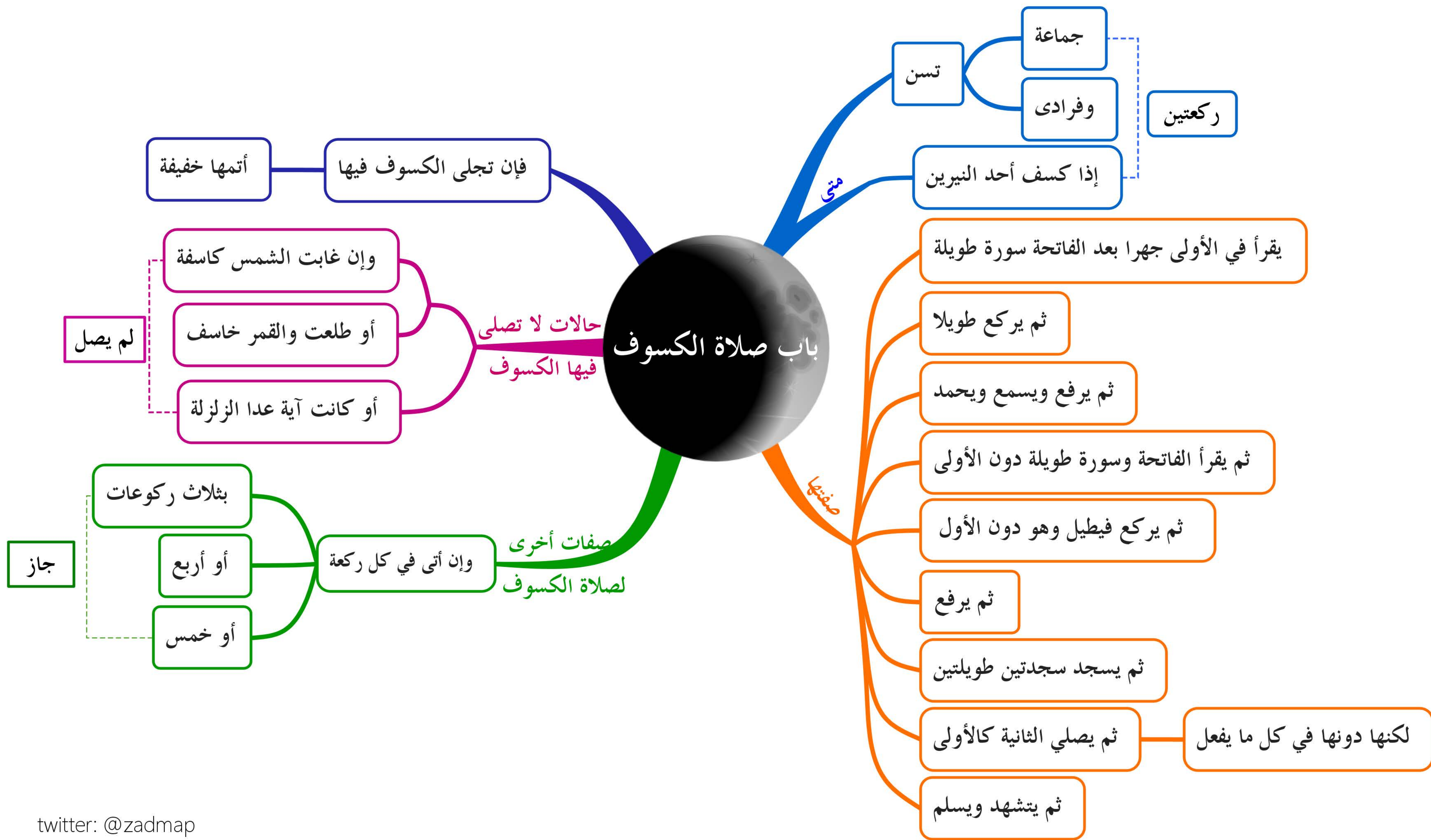
والذكر بينها

والخطبتان

سنة

ويسن لمن فاتته أو بعضها قضاؤها على صفتها





باب صلاة الاستسقاء

إذا أجذبت الأرض
وقحط المطر

صلوها
جماعة
وفرادى

في موضعها
وصفتها
وأحكامها

كعيد

وإذا أراد الإمام
الخروج لها
وعظ الناس
وأمرهم
ويعدهم يوما يخرجون فيه

بالتوبة من المعاصي
والخروج من المظالم
وترك التشاحن
والصيام
والصدقة

ويتنظف
ولا يتطيب

ويخرج
متواضعا
متخشعا
متذللا
متضرعا
ومعه
أهل الدين والصلاح
والشيوخ
والصبيان المميزون

وان خرج أهل الذمة
لم يمنعوا
لا بيوم
منفردين عن المسلمين

ثم يخطب واحدة
فيصلي بهم

ويكثر فيها
يفتحها بالتكبير
كخطبة العيد
الاستغفار
وقراءة الآيات التي فيها الأمر به
ويرفع يديه فيدعو بدعاء
النبي صلى الله عليه وسلم
ومنه: "اللهم اسقنا غيثا مغيثا" إلى آخره

وإن سقوا قبل خروجهم
شكروا الله
وسألوه المزيد من فضله

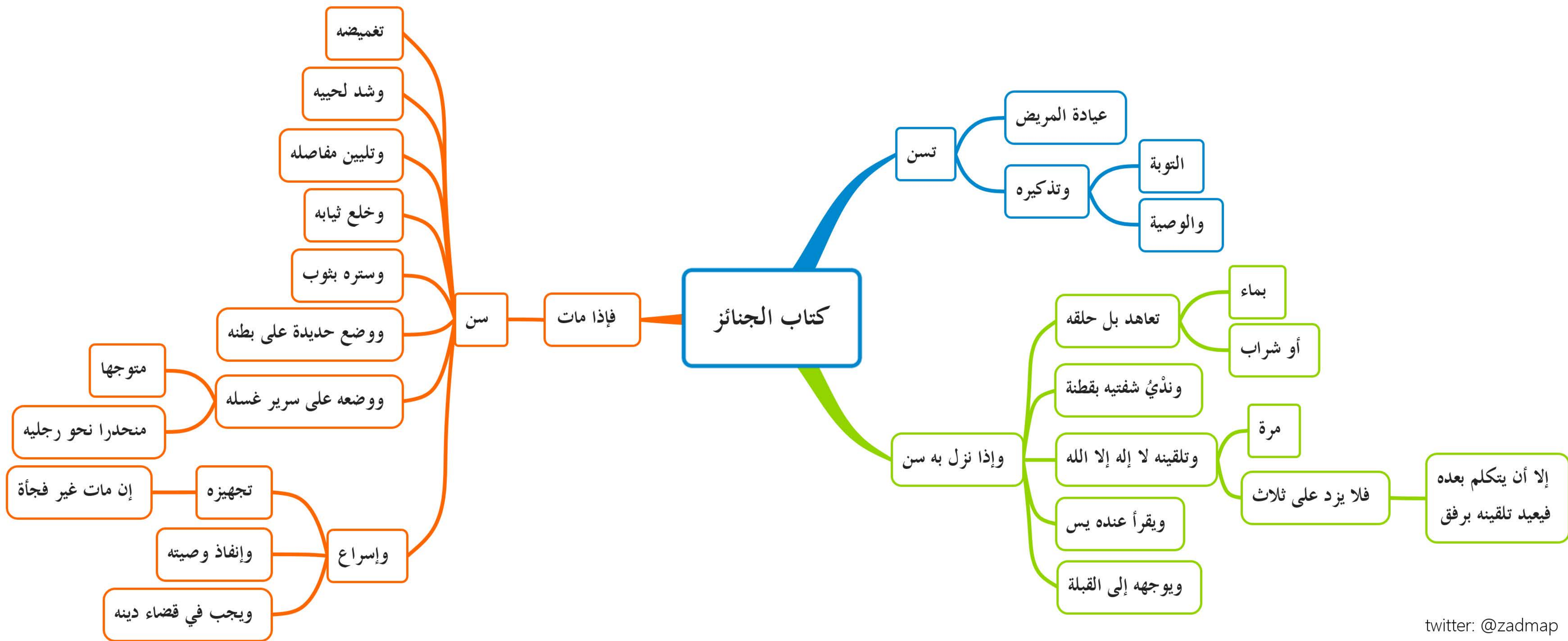
وينادى
الصلاة جامعة

وليس من شرطها
إذن الإمام

ويسن
أن يقف في أول المطر
وإخراج رحله وثيابه ليصيبها

وإذا زادت المياه وخيف
منها سن أن يقول
اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الظراب والآكام وبطون الأودية
ومنابت الشجر {رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ} الآية

كتاب الجنائز





فصل في غسل الميت القسم الثاني

أحكام الشهيد

- ولا يغسل شهيد إلا أن يكون جنباً
- ويدفن في ثيابه
- ولا يصلى عليه
- بعد نزع السلاح والجلود عنه
- وإن سلبها كفن بغيرها

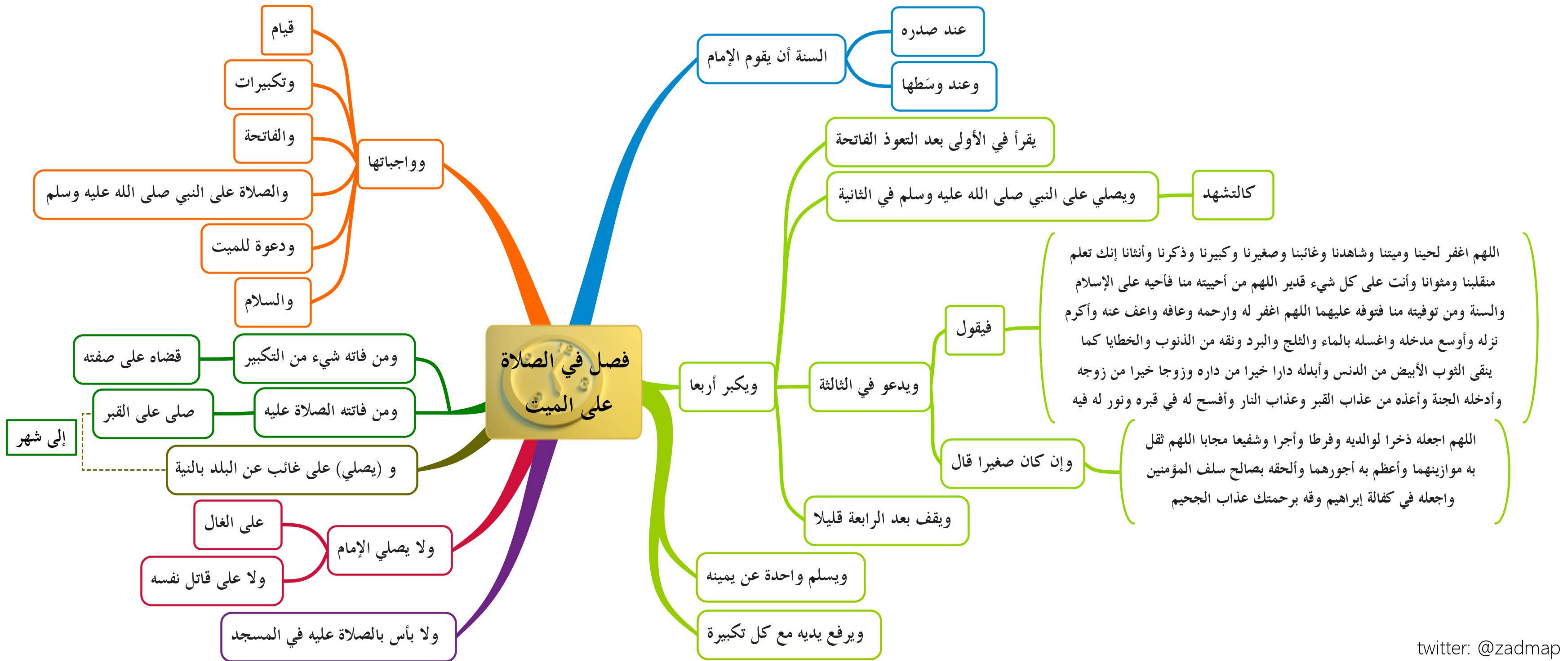
شهيد يغسل ويصلى عليه

- وإن سقط من دابته
- أو وجد ميتاً ولا أثر به
- أو حمل
- أو طال بقاؤه
- فأكل
- غسل وصلي عليه

- والسقط إذا بلغ أربعة أشهر
- ومن تعذر غسله
- وعلى الغاسل ستر ما رآه
- غسل وصلي عليه
- يمم
- إن لم يكن حسناً

- ويقص شاربه
- ويقلم أظفاره
- ولا يسرح شعره
- ثم ينشف بثوب
- ويضفر شعرها
- ثلاثة قرون
- ويسدل وراءها
- فإن لم يستمسك فبطين حر
- حشي بقطن
- ثم يغسل المحل
- ويوضأ
- وإن خرج منه شيء بعد سبع
- لم يعد الغسل
- وإن خرج بعد تكفينه
- ومحرم ميت كحي
- يغسل بماء وسدر
- ولا يقرب طيباً
- ولا يلبس ذكر
- ولا يغطي
- مخيطة
- رأسه
- ولا وجه أنثى





فصل في حمل الميت ودفنه

ويباح بين العمودين
يستحب التربع في حمله
ويسن
الإسراع بها
المشاة أمامها
والركبان خلفها
وكون

جلوس تابعها حتى توضع
ويكره

ويسجى قبر امرأة فقط

واللحد أفضل من الشق

بسم الله وعلى ملة رسول الله
ويقول مدخله

ويضعه في لحده
على شقه الأيمن
مستقبل القبلة

ويرفع القبر عن الأرض
قدر شبر
مسنما

ويكره

تجسيصه
والبناء عليه
والكتابة
والجلوس
عليه
والوطء
والاتكاء إليه

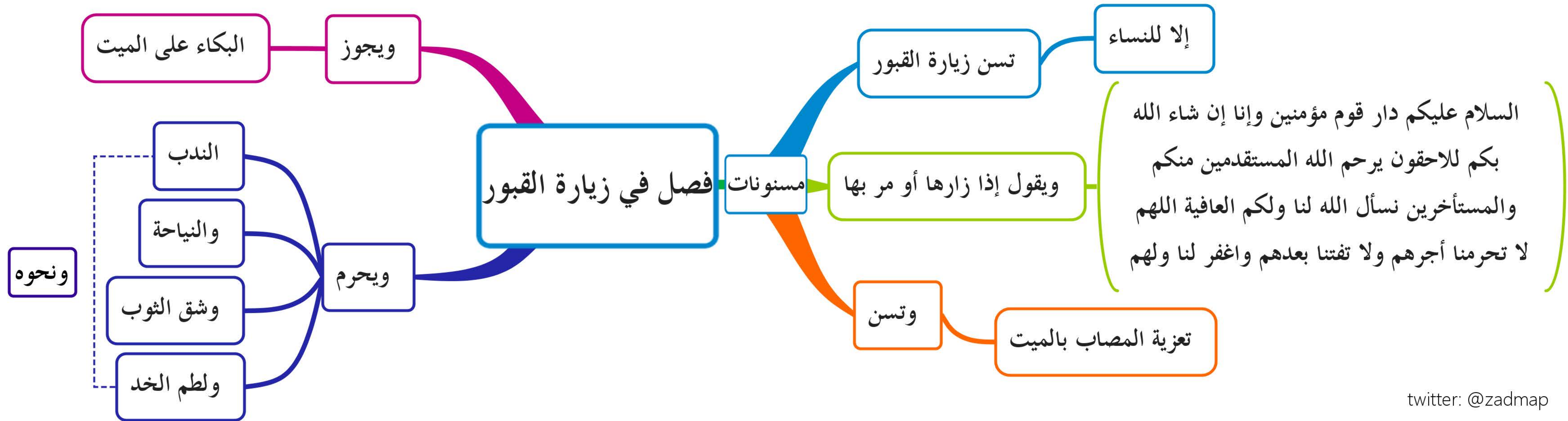
ويحرم فيه دفن اثنين فأكثر
إلا لضرورة

ويجعل بين كل اثنين
حاجز من تراب

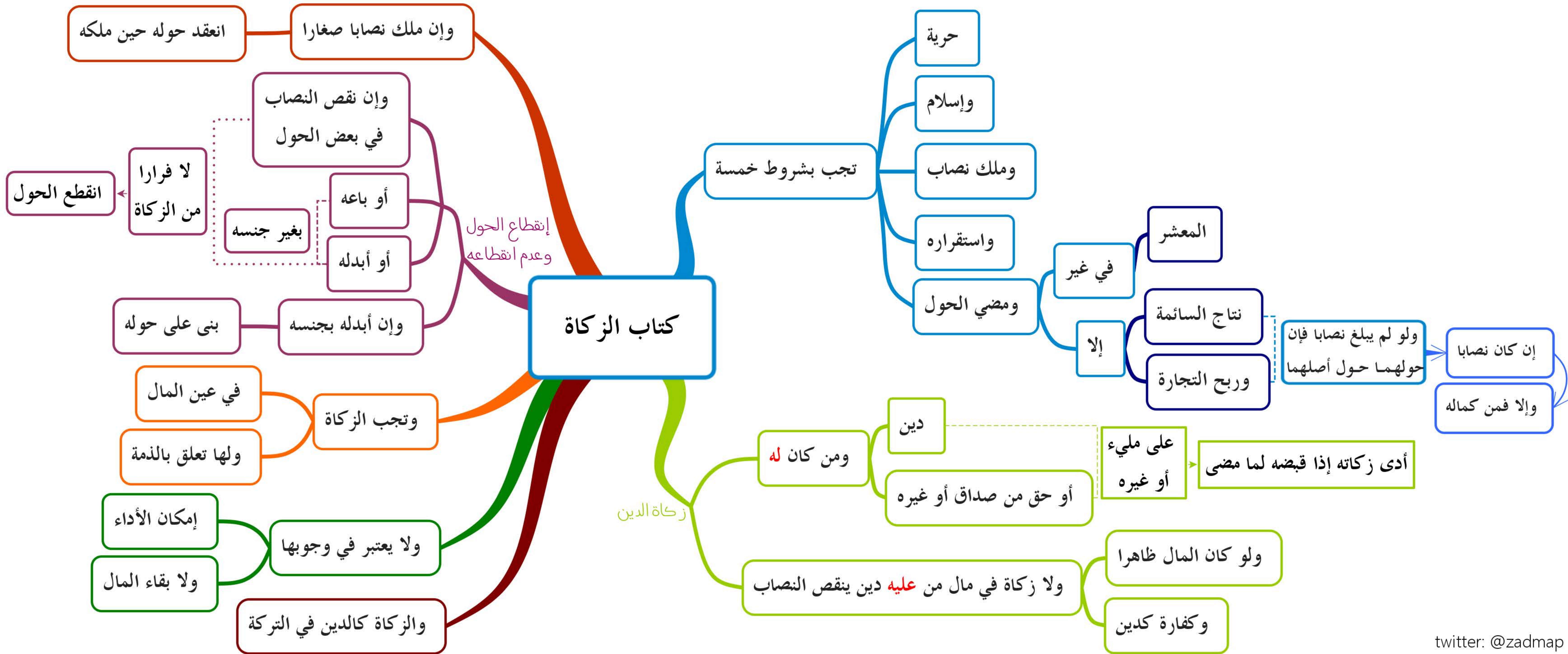
ولا تكره القراءة على القبر

وأى قربة فعلها وجعل ثوابها لميت مسلم أو حي
نفعه ذلك

ويسن
أن يصنع لأهل الميت طعام يبعث به إليهم
ويكره لهم فعله للناس



كتاب الزكاة



باب زكاة بهيمة الأنعام

تجب في

- إبل
- وبقر
- وغنم

إذا كانت سائمة

الحول
أو أكثره

ويجب

- في ثلاثين من البقر
- وفي أربعين
- وفي ستين

- تبيع أو تبعة
- مسنة
- تبيعان

ثم

- في كل ثلاثين
- وفي كل أربعين

- تبيع
- مسنة

فيجب

- بنت مخاض
- في خمس وعشرين من الإبل
- في كل خمس شاة
- وفيما دونها
- بنت لبون
- وفي ست وثلاثين
- حققة
- وفي ست وأربعين
- جدعة
- وفي إحدى وستين
- بنتا لبون
- وفي ست وسبعين
- حققتان
- وفي إحدى وتسعين
- فإذا زادت عن مائة وعشرين واحدة
- فثلاث بنات لبون
- بنت لبون
- في كل أربعين
- ثم
- وفي كل خمسين
- حققة

ويجزئ الذكر

هنا

أي في زكاة البقر

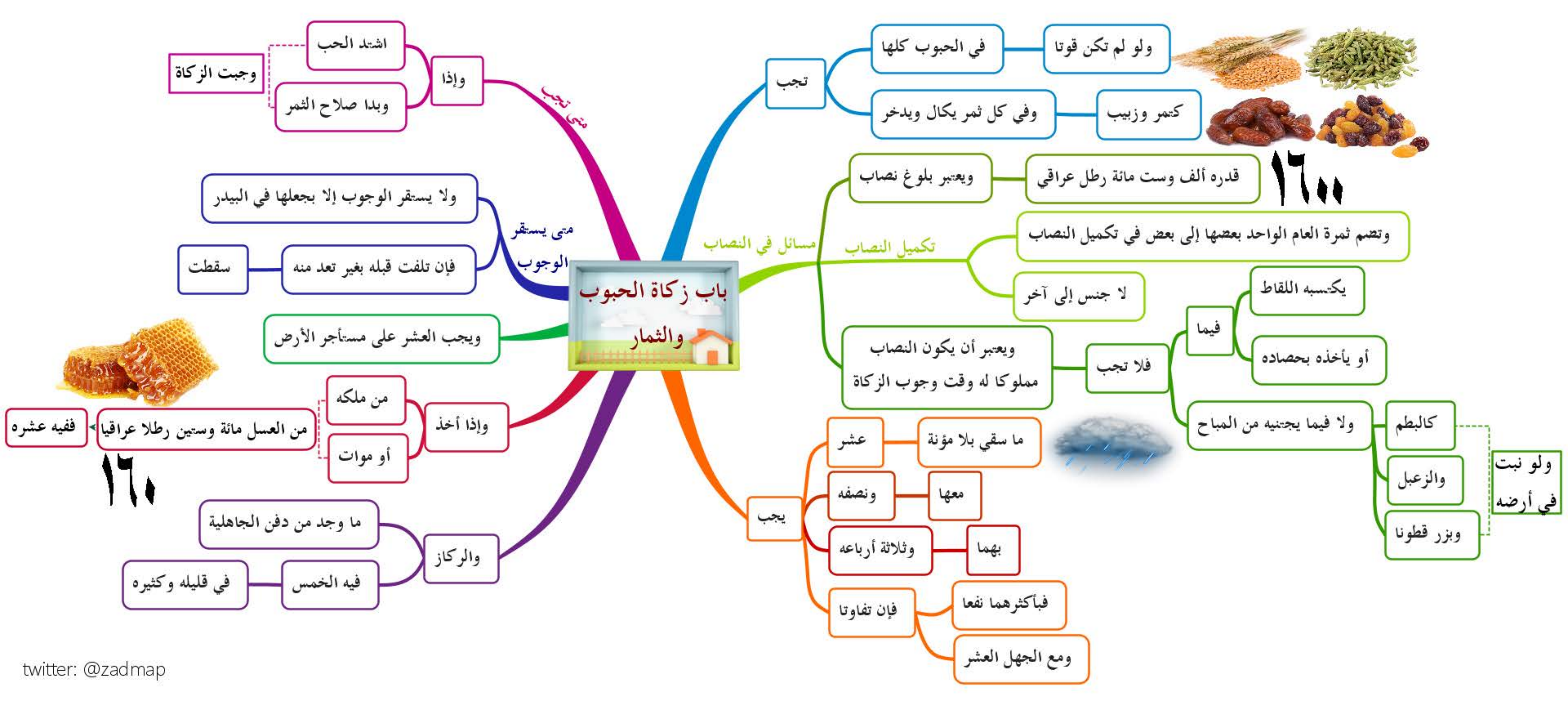
- وابن لبون مكان بنت مخاض
- وإذا كان النصاب كله ذكورا

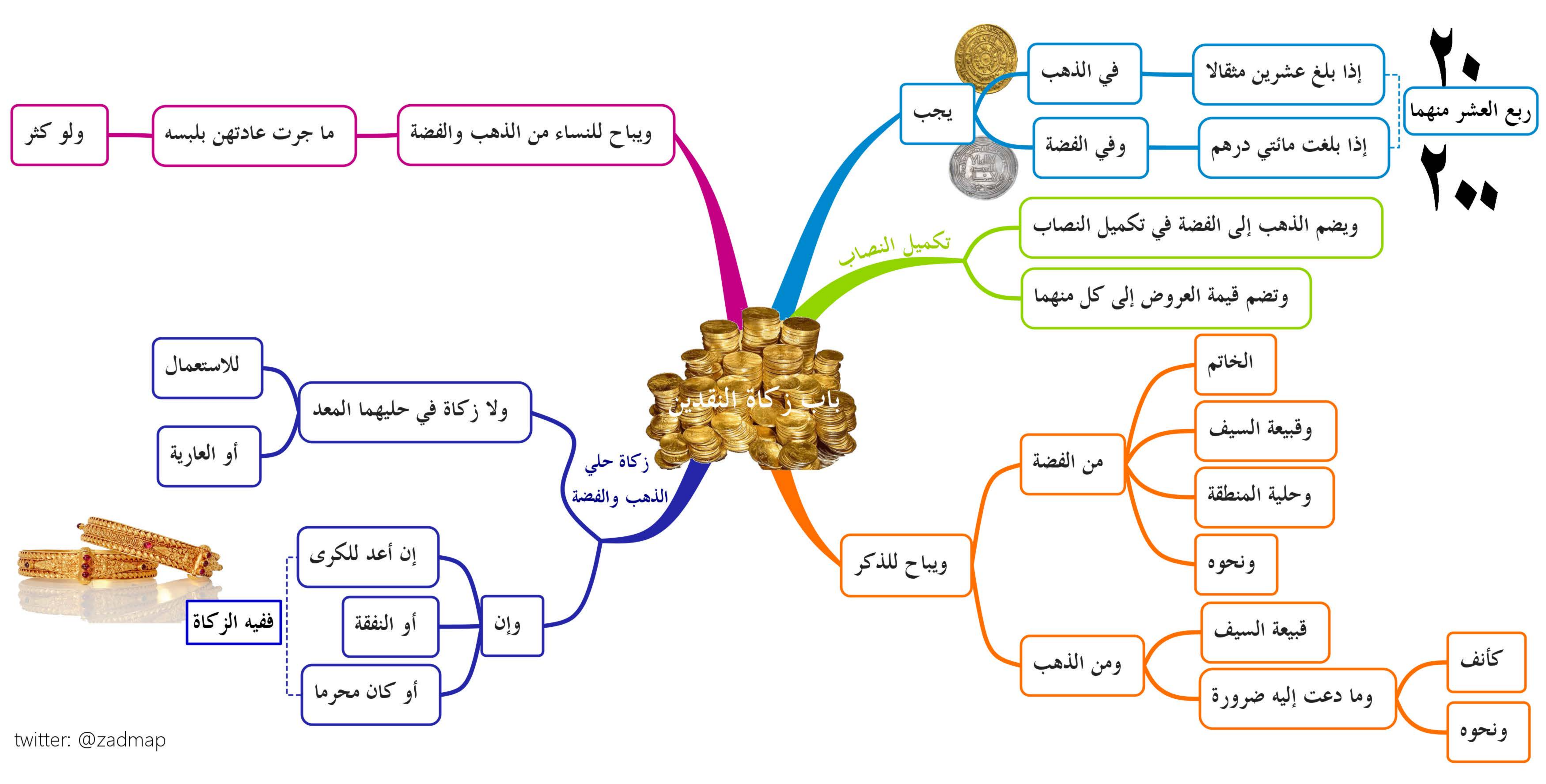
ويجب

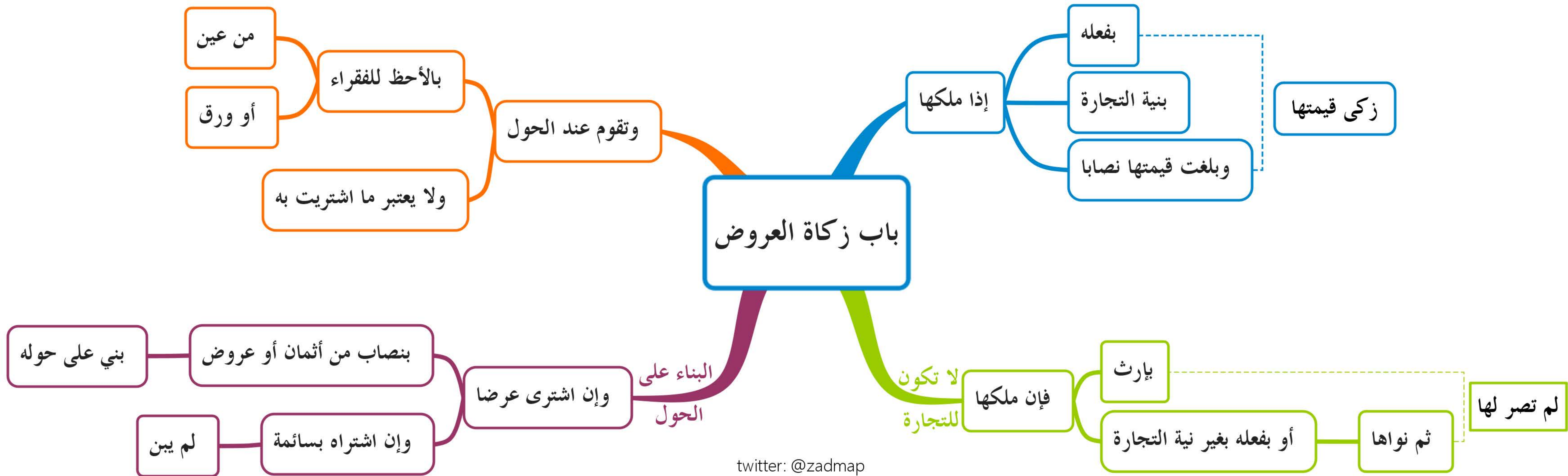
- في أربعين من الغنم
- وفي مائة وإحدى وعشرين
- وفي مائتين وواحدة
- ثم في كل مائة شاة

- شاة
- شأتان
- ثلاث شياه
- شاة

والخلطة تصير المالين كالواحد









باب زكاة الفطر

فضل له يوم العيد وليلته صاع عن

- قوته
- وقوت عياله
- وحوائجه الأصلية

تجب على كل مسلم

إلا بطله ولا يمنعها الدين

فيُخرج عن نفسه ومسلم يمونه ولو شهر رمضان

فإن عجز عن البعض بدأ

- بنفسه
- فامراته
- فرقيقه
- فأمه
- فأبيه
- فولده
- فأقرب في ميراث

والعبد بين شركاء عليهم صاع

ويستحب عن الجنين

ولا تجب لناشر

ومن لزم غيره فطرته فأخرج عن نفسه بغير إذنه

أجزاء

وتجب بغروب الشمس ليلة الفطر

وقبله تلزمه

ويجوز إخراجها قبل العيد بيومين فقط

ويوم العيد قبل الصلاة أفضل

وتكره في باقيه

ويقضيها بعد يومه آثما

حكمها من حيث وقت إخراجها

فمن

أسلم بعده

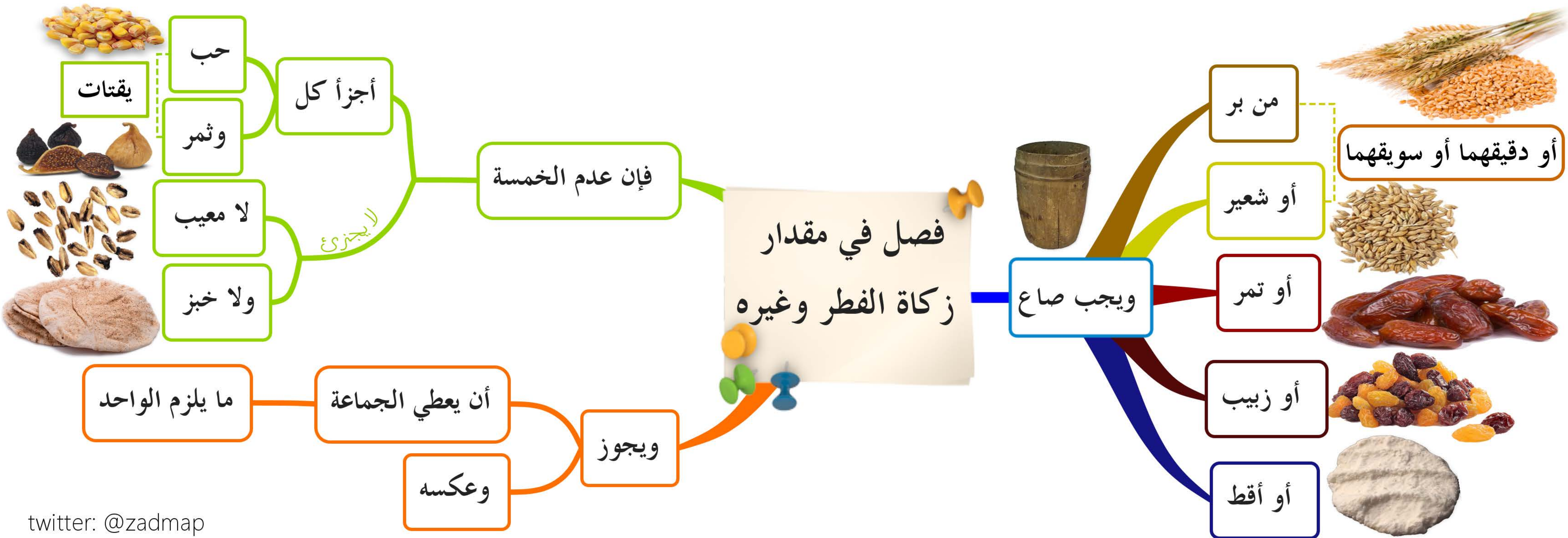
أو ملك عبدا

أو (تزوج) زوجة

أو ولد له ولد

لم تلزمه فطرته

ما وضع بين القوسين مذكور في بعض النسخ بدلا من قوله (زوجة)





باب إخراج الزكاة

يجب على الفور

مع إمكانه

إلا لضرر

والأفضل

أن يفرقها بنفسه

ويقول عند دفعها هو وآخذها ما ورد

فإن منعها

جحدًا لوجوبها

كفر عارف بالحكم

وأخذت

وقتل

أو بخلا

أخذت منه

وعزر

فيخرجها وليهما

وتجب في مال صبي ومجنون

ولا يجوز إخراجها إلا بنية

والأفضل إخراج زكاة كل مال في فقراء بلده

ولا يجوز نقلها إلى ما تقصر فيه الصلاة

فإن فعل أجزاء

إلا أن يكون في بلد لا فقراء فيه

يفرقها في أقرب البلاد إليه

فإن كان في بلد وماله في آخر أخرج

زكاة المال في بلده

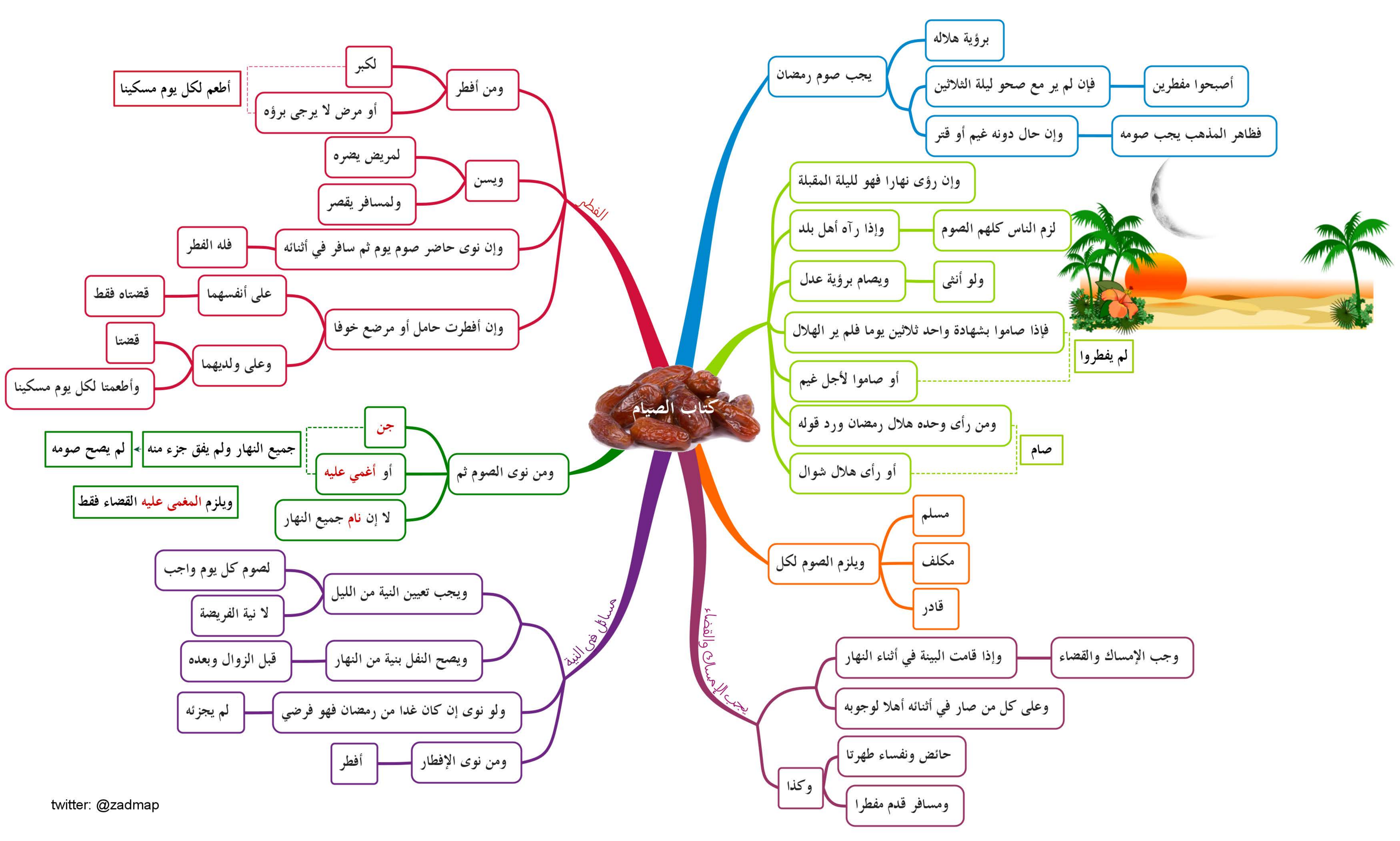
وفطرته في بلد هو فيه

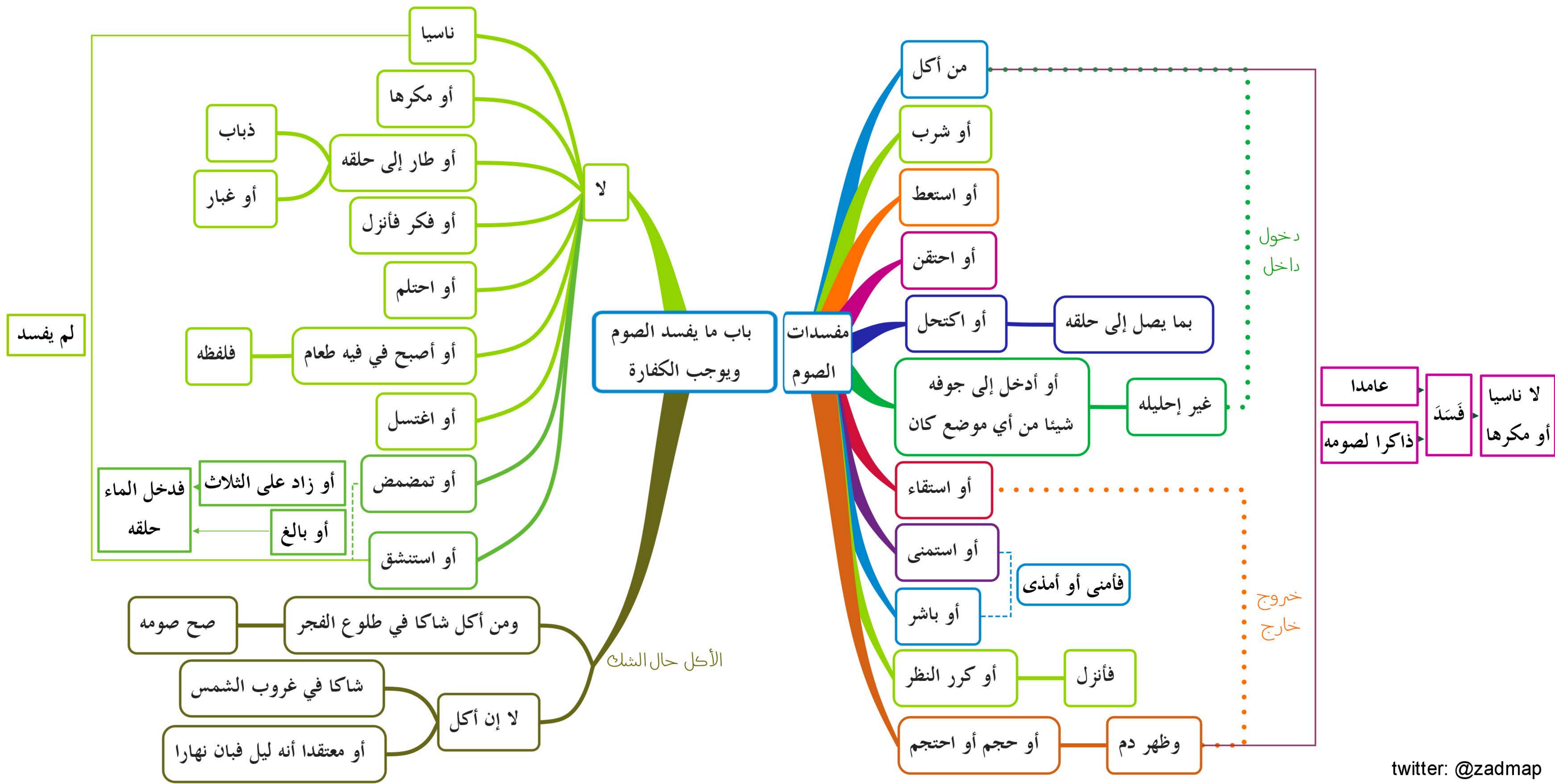
ويجوز تعجيل الزكاة حولين فأقل

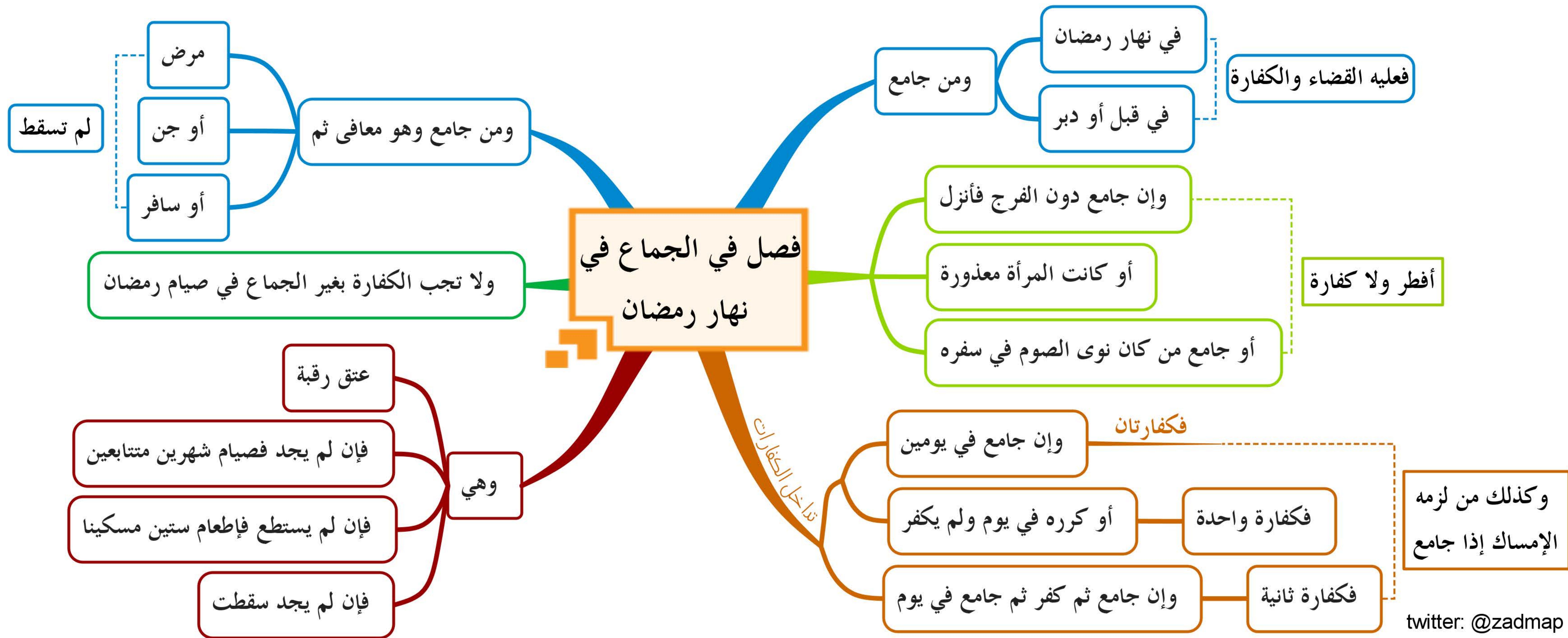
ولا يستحب

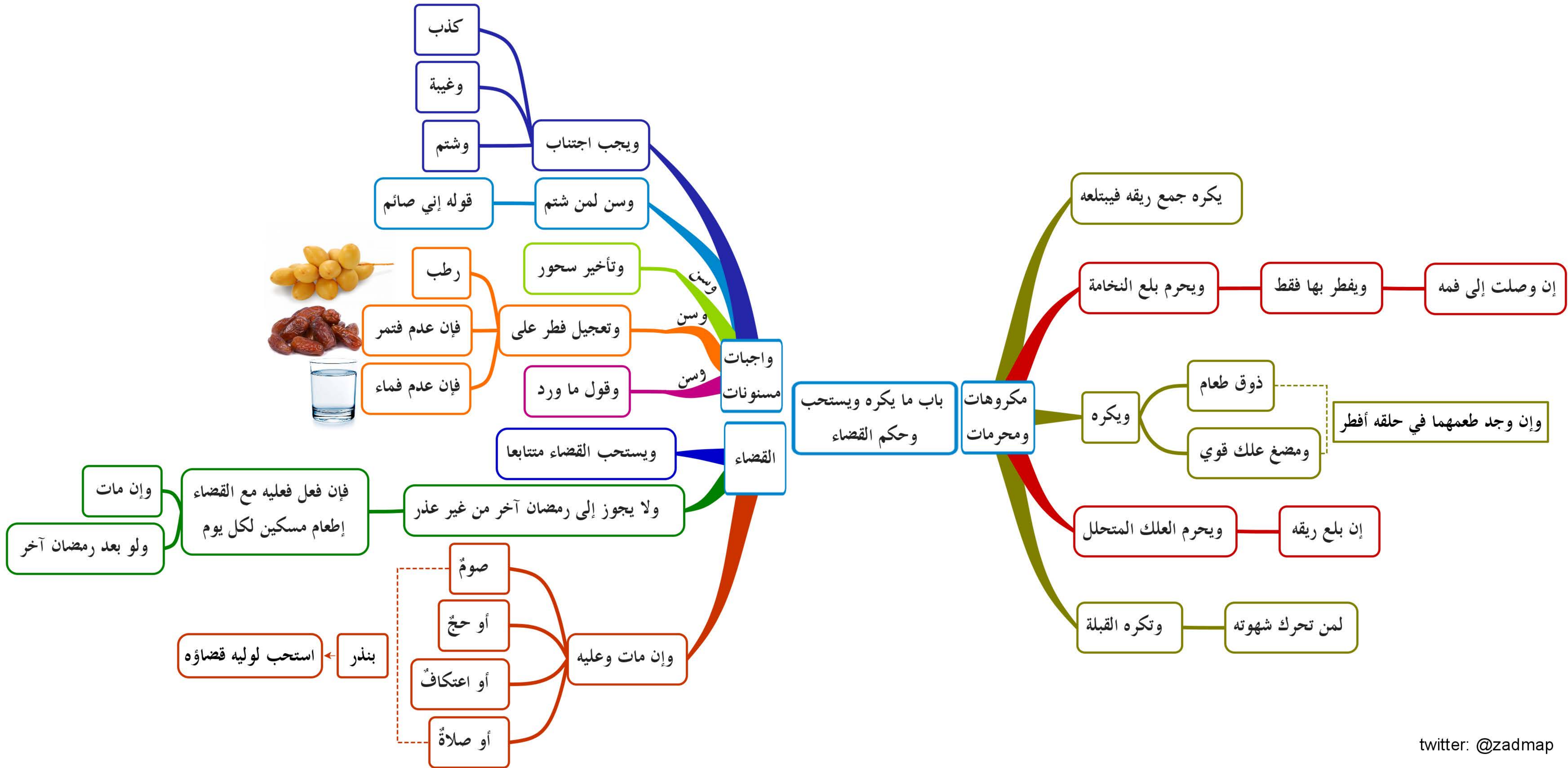


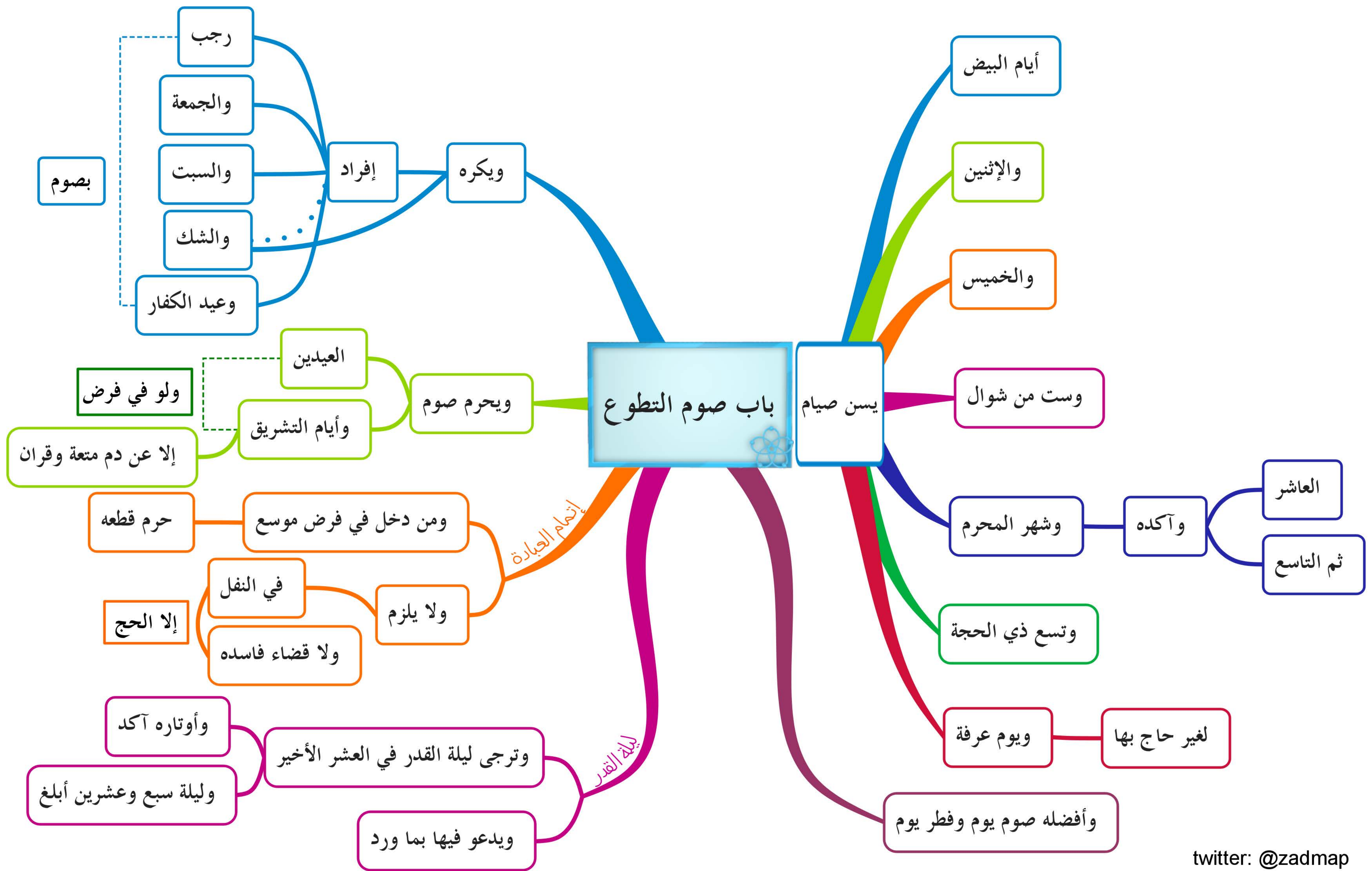
كتاب الصيام





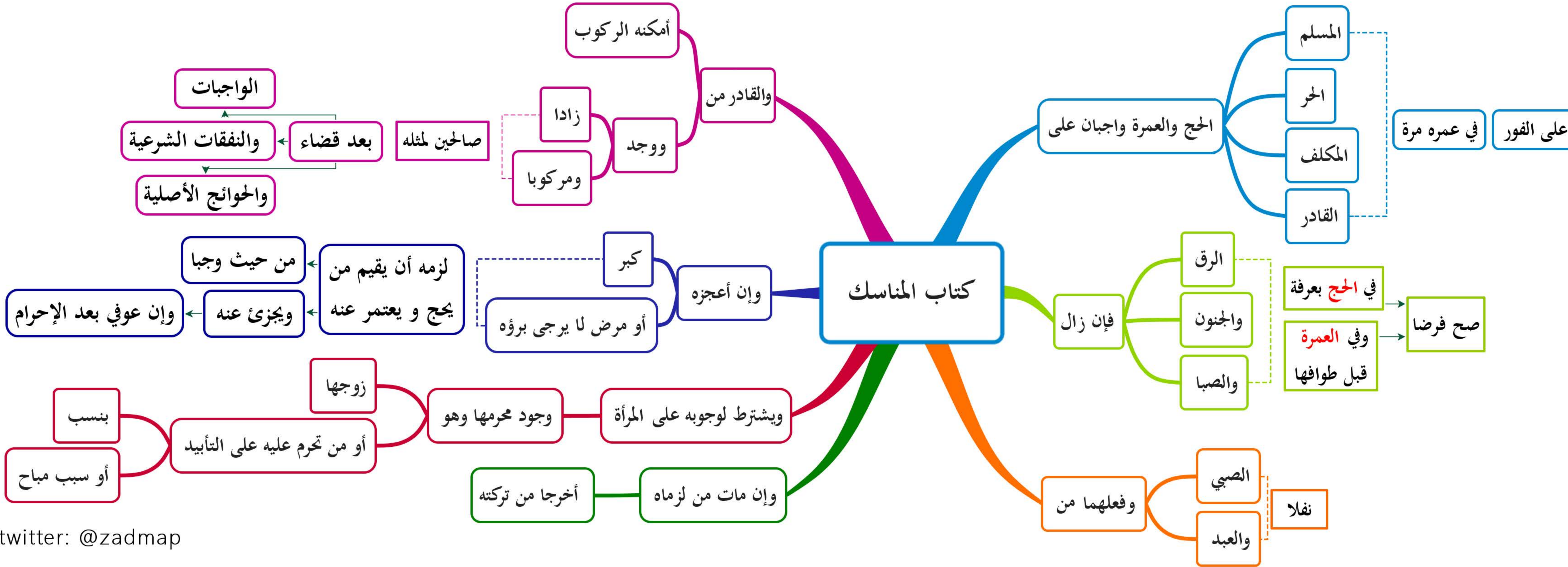


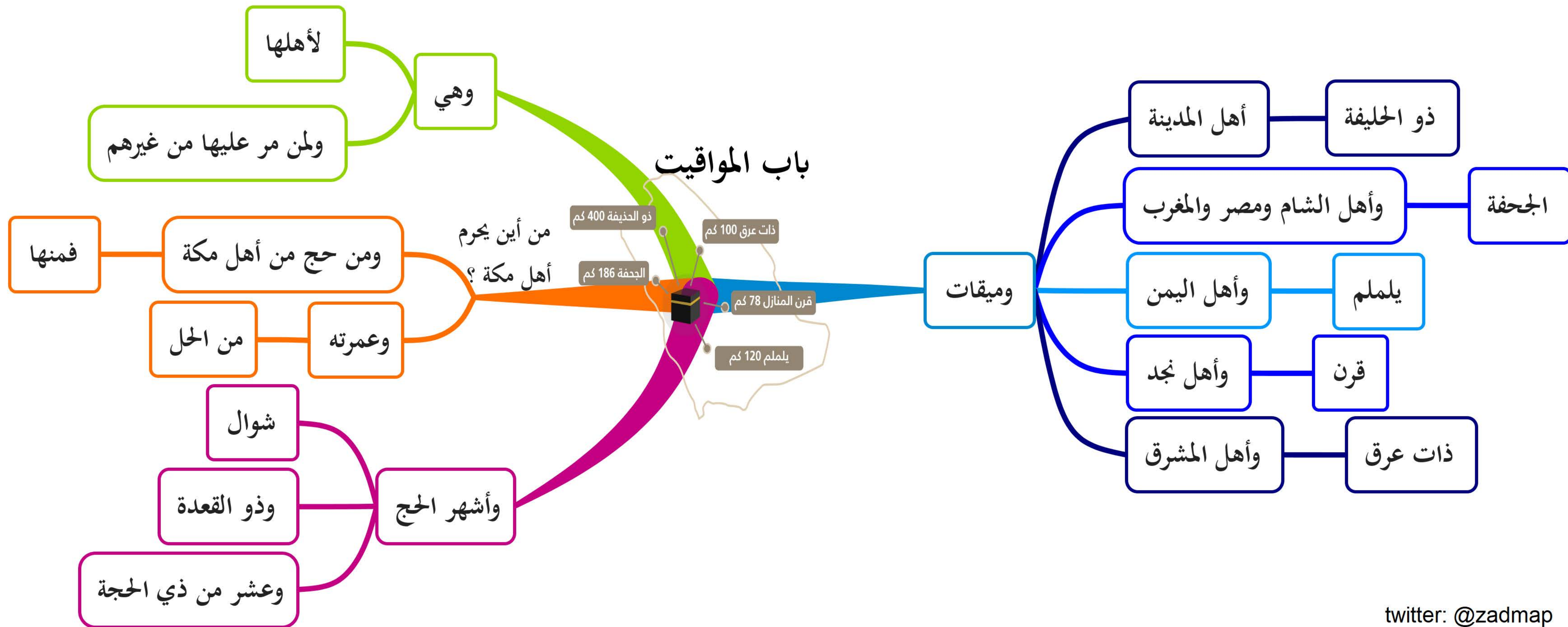


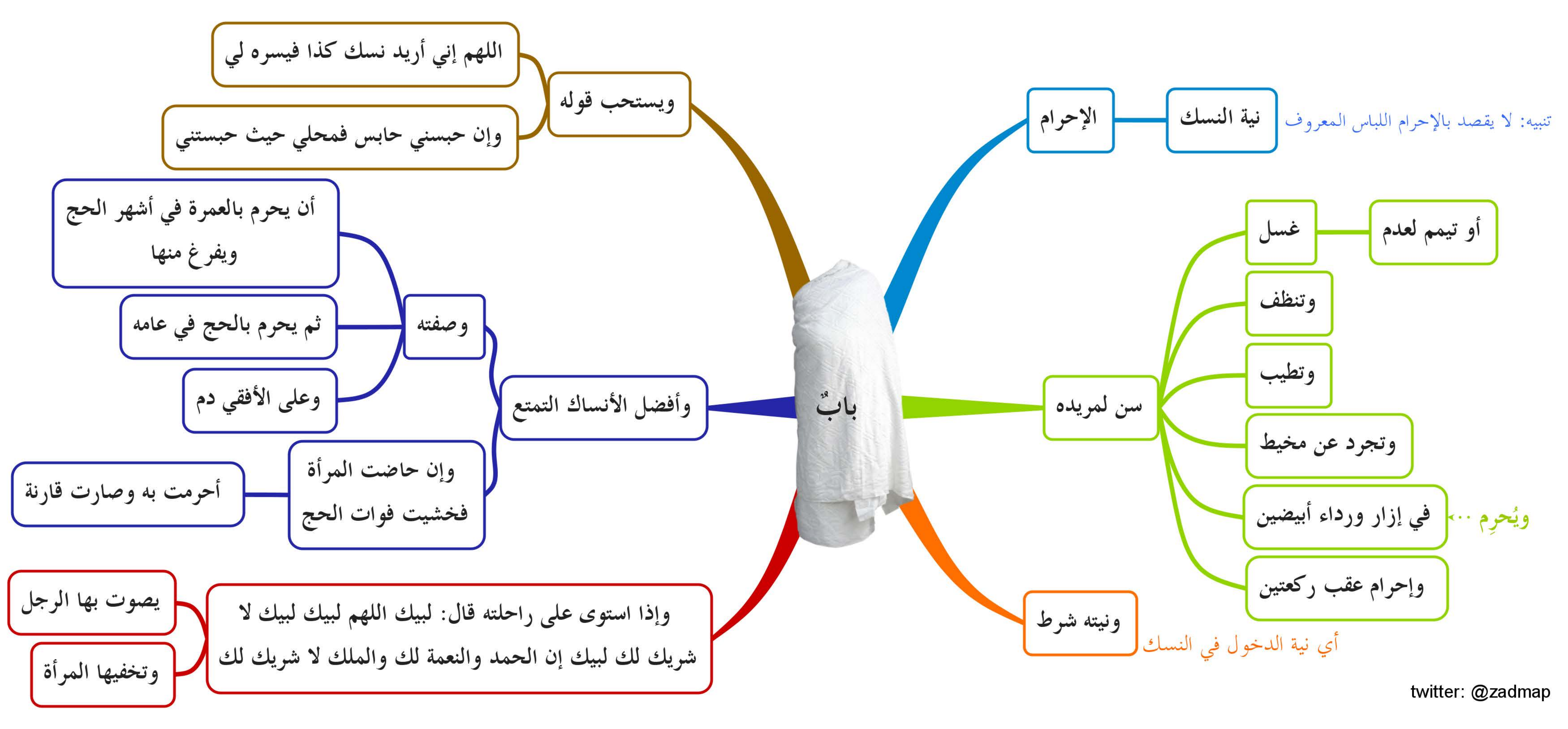


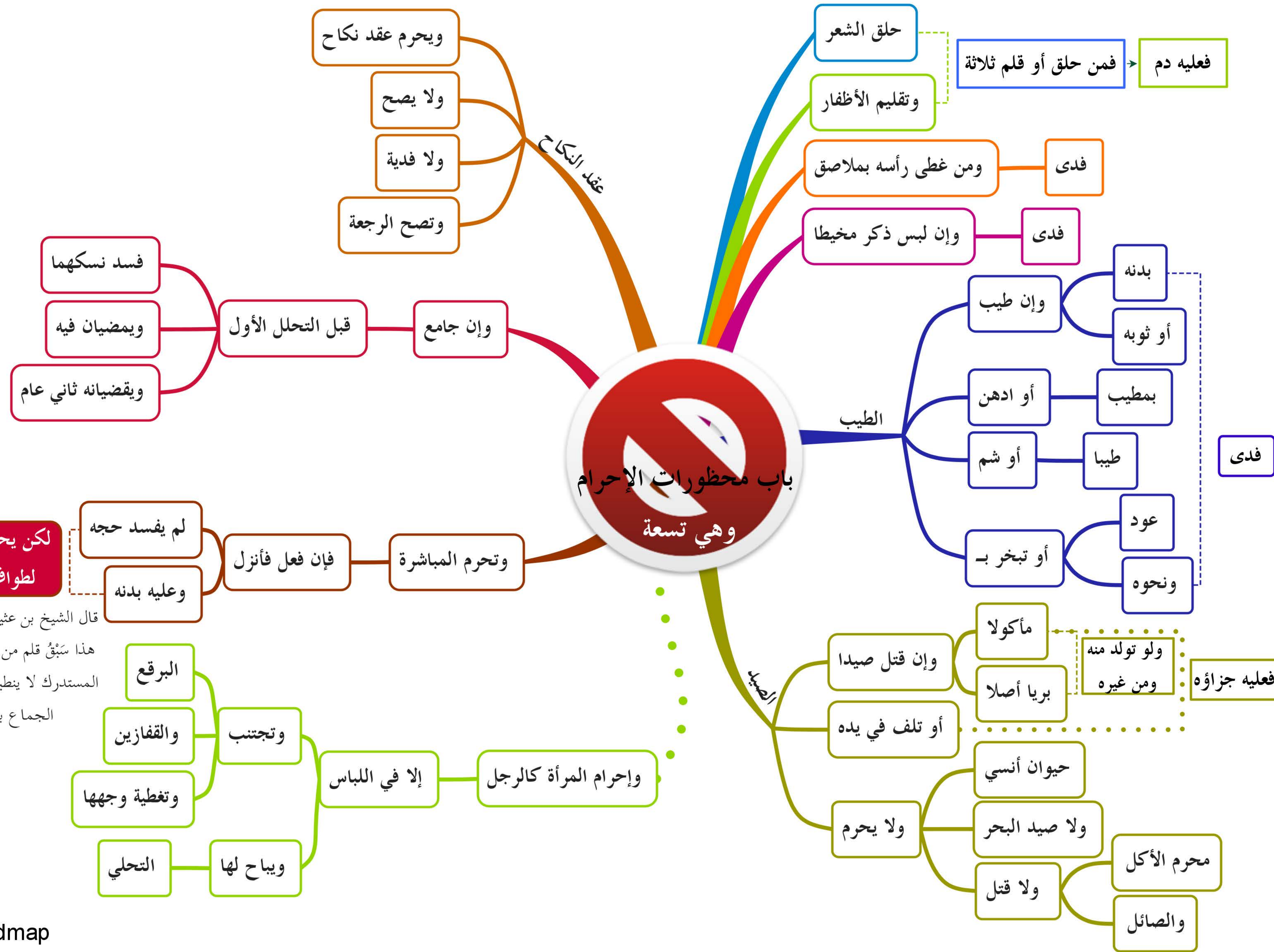


كتاب المناسك



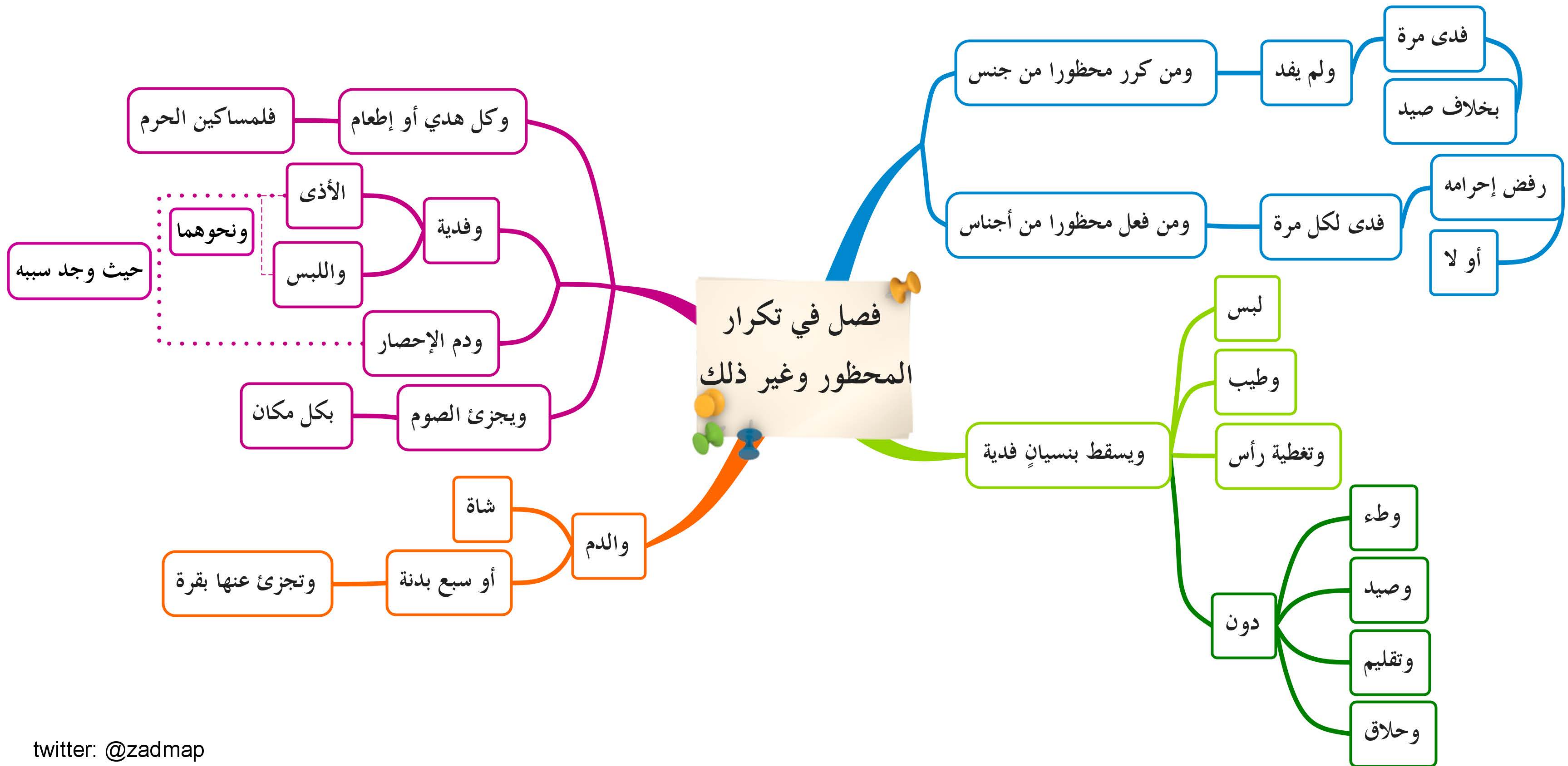






قال الشيخ بن عثيمين رحمه الله: يظهر أن هذا سَبَقُ قلم من الماتن ؛ لأن هذا الحكم المستدرك لا ينطبق على المباشرة، بل على الجماع بعد التحلل الأول





باب جزاء الصيد

في

بدنة

النعامة

وحمار الوحش

وبقرته

والأيل

والثيتل

والوعل

والضبع

كبش

بقرة

والغزالة

عنز

والوبر

جدي

والضب

واليربوع

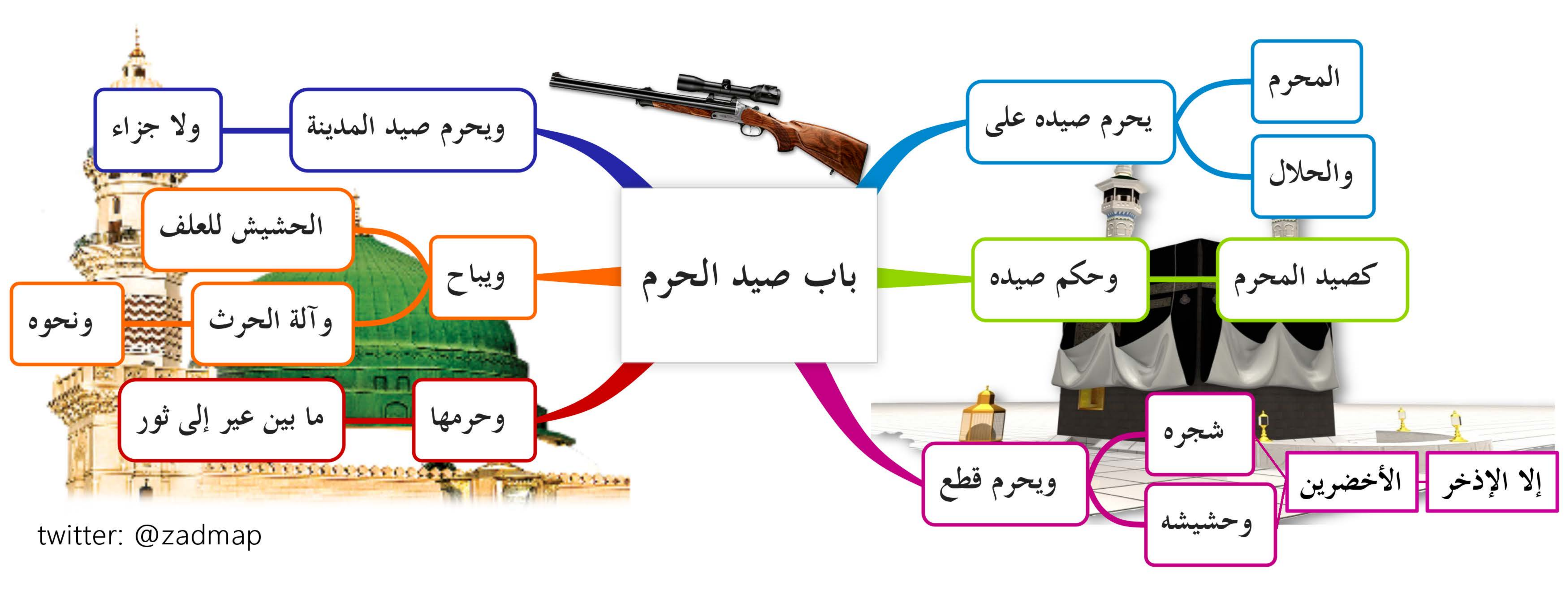
جفرة

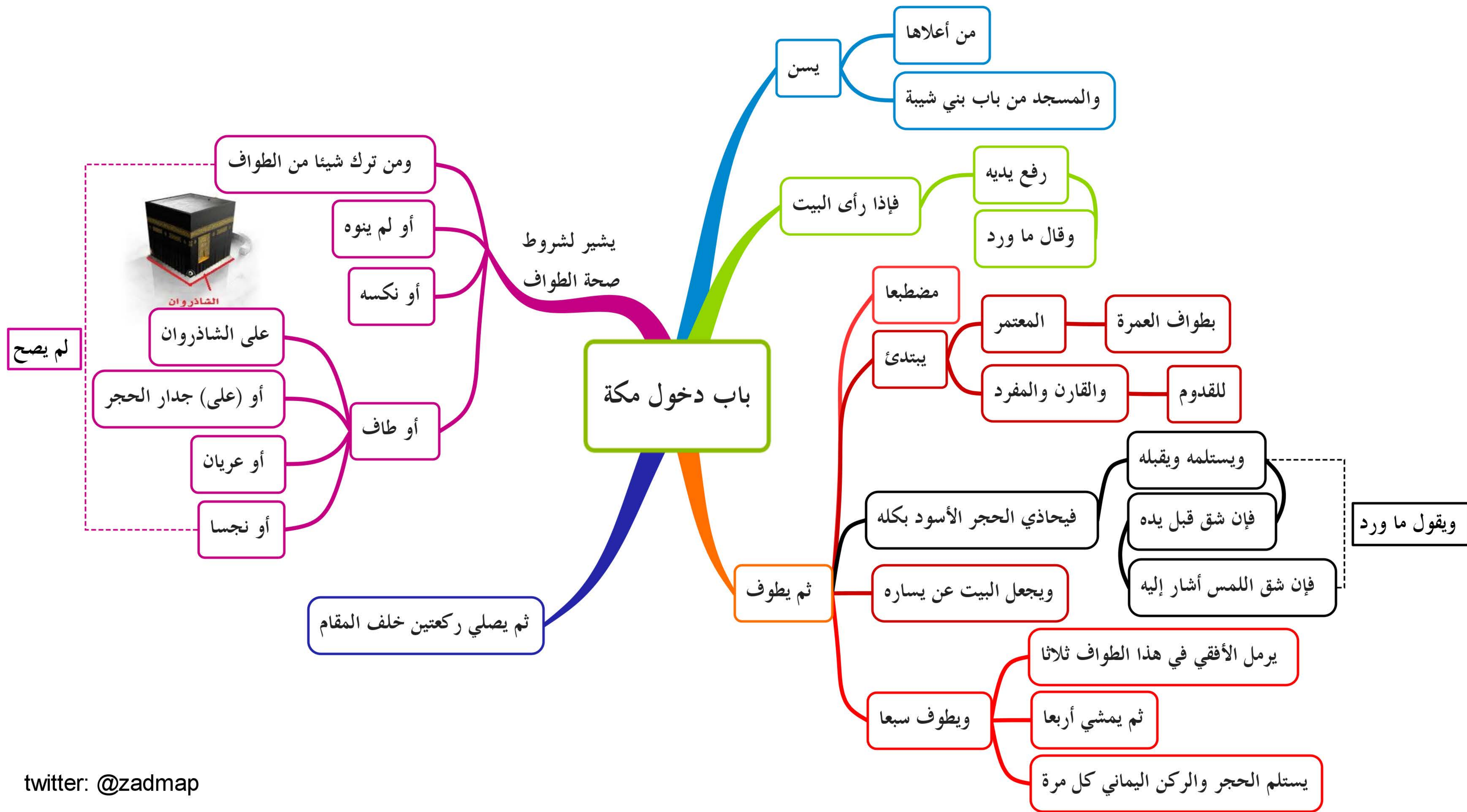
والأرنب

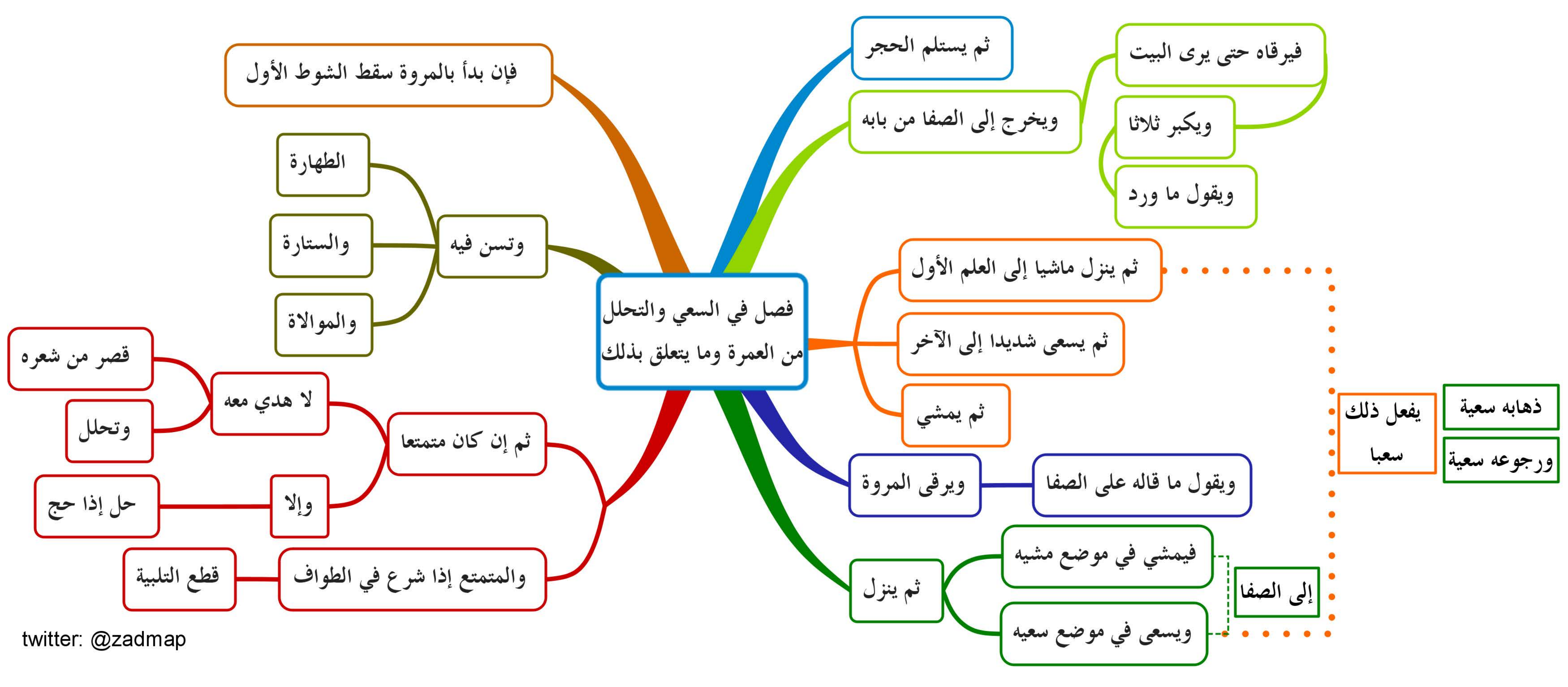
عناق

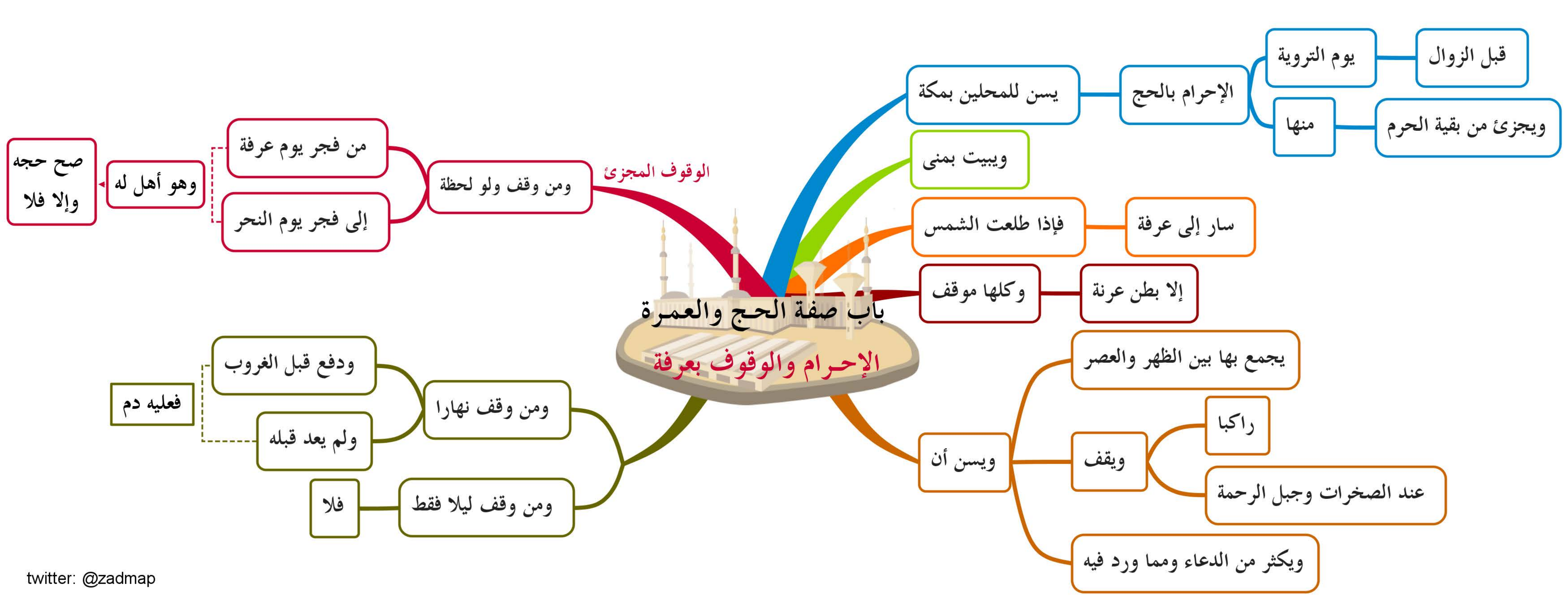
والحمامة

شاة









باب صفة الحج والعمرة
الدفع إلى مزدلفة والمبيت بها

ثم يدفع بعد الغروب إلى مزدلفة

بسكينة

يسرع في الفجوة

ويجمع بها بين العشاءين

ويبيت بها

أحكام الدفع
والمبيت

وله الدفع بعد نصف الليل

وقبله فيه دم

كوصله إليها بعد الفجر

لا قبله

فإذا صلى الصبح

أتى المشعر الحرام

فirqاه

أو يقف عنده

ويحمد الله ويكبره

ويقرأ: { فَإِذَا أَفَضْتُمْ
مِنْ عَرَفَاتِ } الْآيَتَيْنِ

ويدعو

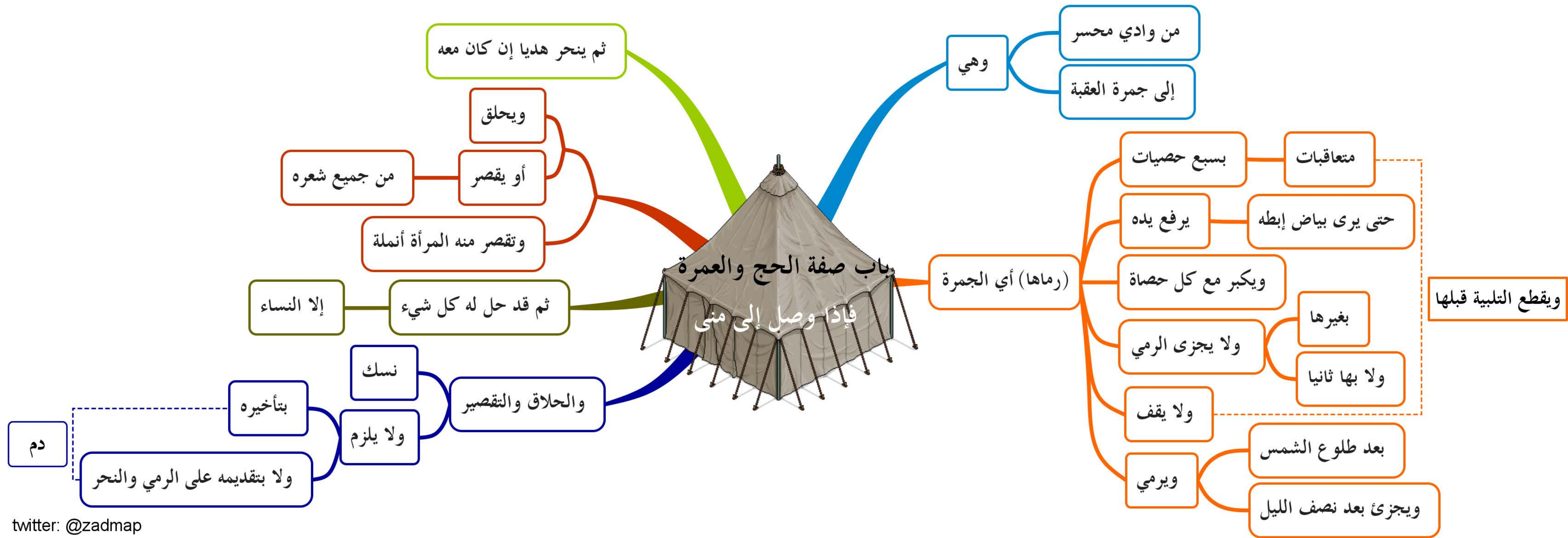
حتى يسفر

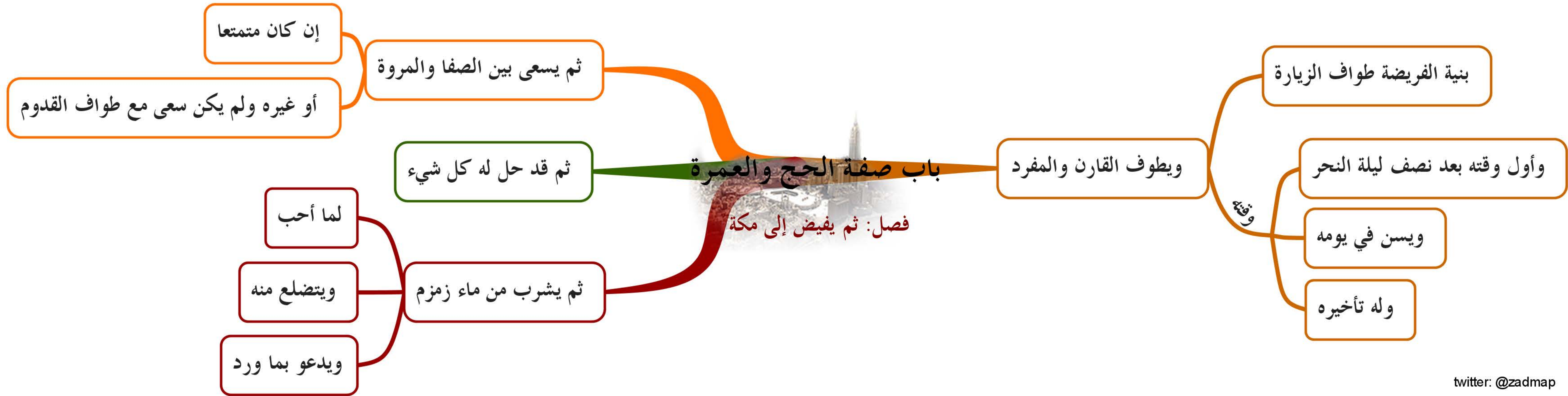
فإذا بلغ محسرا

أسرع رمية حجر

وأخذ الحصا

وعدده سبعون بين الحمص والبندق





صفة الحج والعمرة - المبيت

ثلاث ليال

ثم يرجع فيبيت بمنى

يفعل هذا في كل يوم من أيام التشريق

بعد الزوال

مستقبل القبلة

مرتباً

وإن رماه كله في الثالث أجزاءه

ويرتبه بنيته

فيرمي الجمرة الأولى

وتلي مسجد الحيف

سبع حصيات

ويجعلها عن يساره

ويتأخر قليلاً

ويدعو طويلاً

ثم مثلها الوسطى

ويجعلها عن يمينه

ويستبطن الوادي

ولا يقف عندها

ثم جمرة العقبة

فإن أخره عنه

أو لم يبيت بها

فعليه دم

ومن تعجل في يومين

خرج قبل الغروب

وإلا لزمه

المبيت

والرمي من الغد



باب صفة الحج والعمرة فصل في الخروج من مكة

لم يخرج حتى يطوف للوداع

فإذا أراد الخروج من مكة

فإن

أقام

أو اتجر

بعده

أعاده

رجع إليه

فإن شق

أو لم يرجع

فعليه دم

وإن تركه غير حائض

ويستحب زيارة

وقبري صاحبيه

قبر النبي صلى الله عليه وسلم

وتقف الحائض ببابه

وتدعو بالدعاء

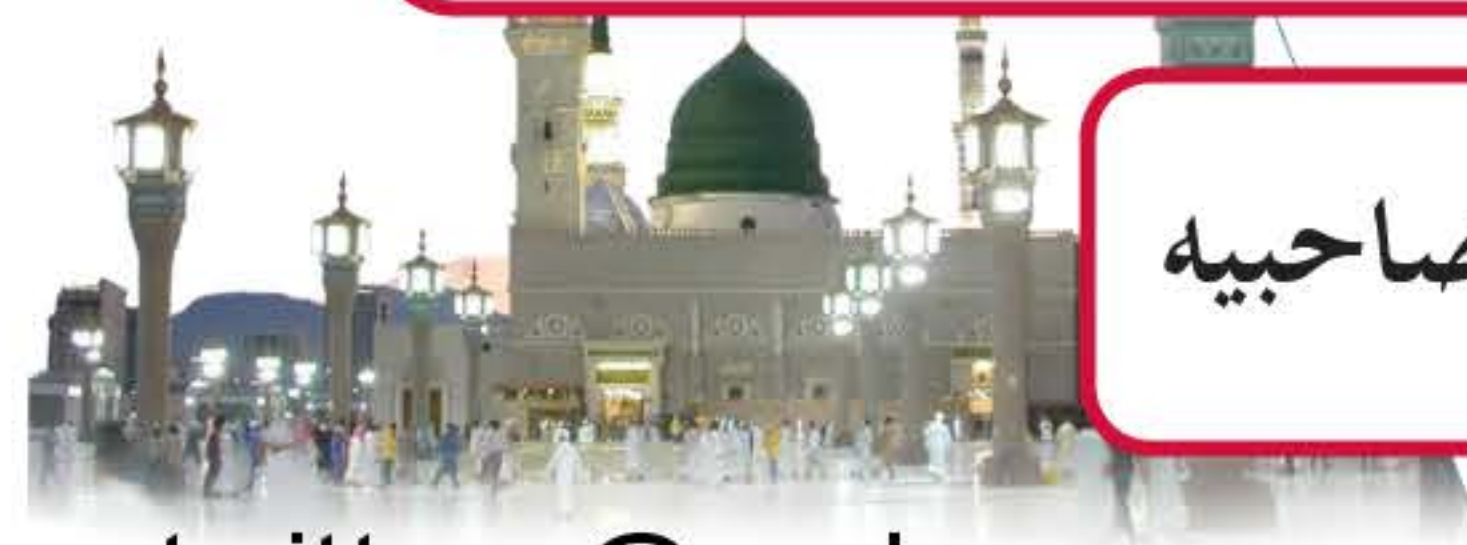
ويقف غير الحائض

داعيا بما ورد

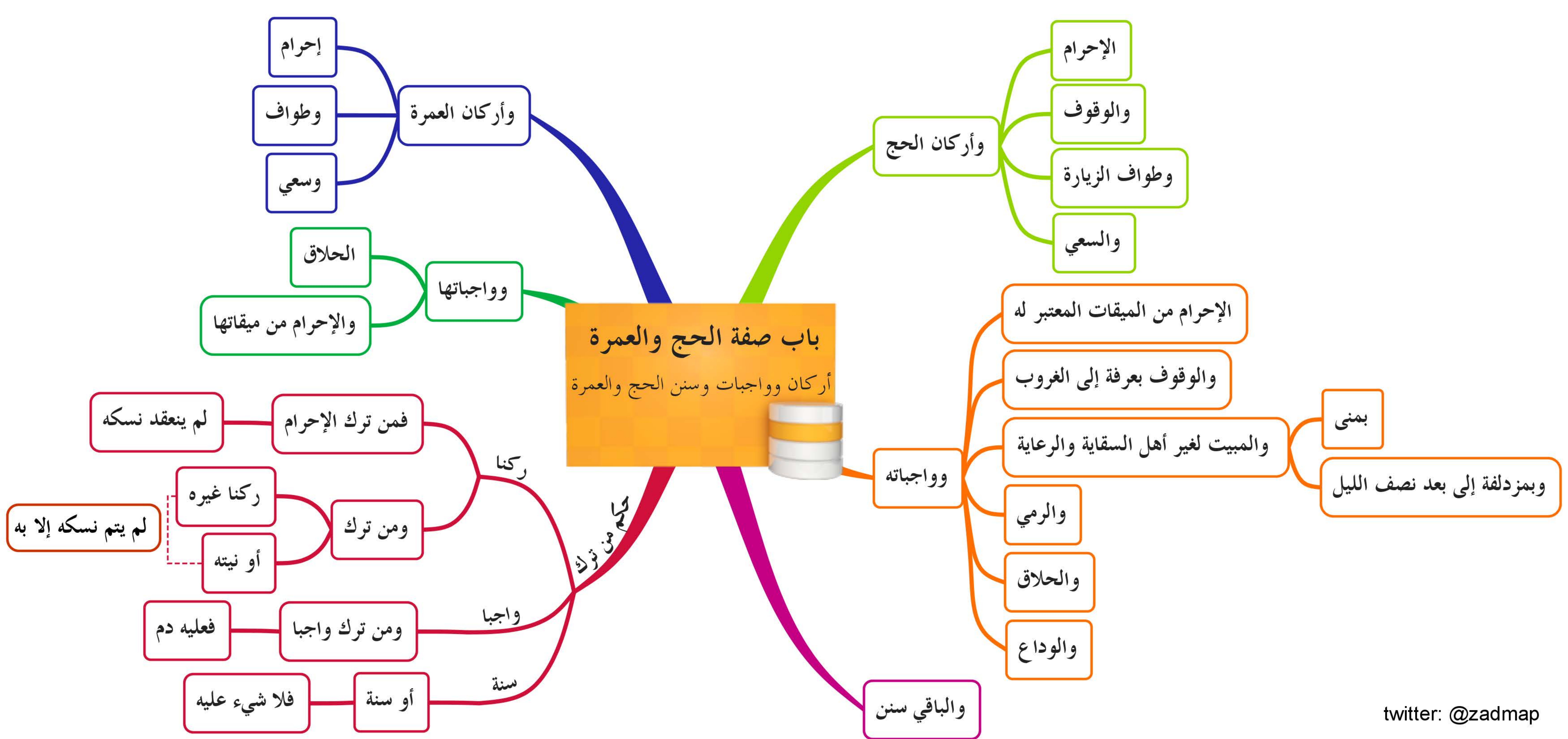
بين الركن والباب

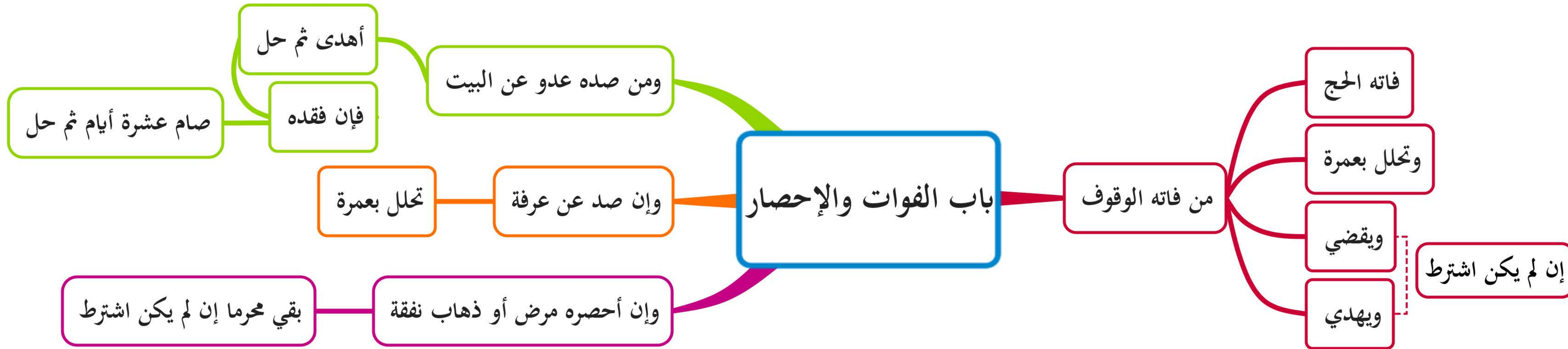
وإن أخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج

أجزأ عن الوداع









باب الهدي والأضحية

أفضلها

إبل

ثم بقر

ثم غنم

فالإبل خمس

ولبقر سنتان

ولمعز سنة

ولضأن نصفها

جدع ضأن

وثني سواه

ولا يجزئ فيها إلا

وتجزئ

عن واحد

الشاة

عن سبعة

والبدنة والبقرة

ولا تجزيء

العوراء

والعجفاء

والعرجاء

والهتماء

والجداء

والمریضة

والعضباء

بل

البتراء خلقة

والجماء

والخصي غير المجبوب

وما بأذنه أو قرنه قطع أقل من النصف

والسنة نحر الإبل

معقولة يدها اليسرى

فيطعنها بالحربة

قائمة

في الوهدة التي بين
أصل العنق والصدر

ويذبح غيرها

ويقول: بسم الله والله أكبر اللهم هذا منك ولك

ويتولاها صاحبها

مسلمًا

ويشهدها

أو يوكل

ووقت الذبح

بدايته

أو قدره

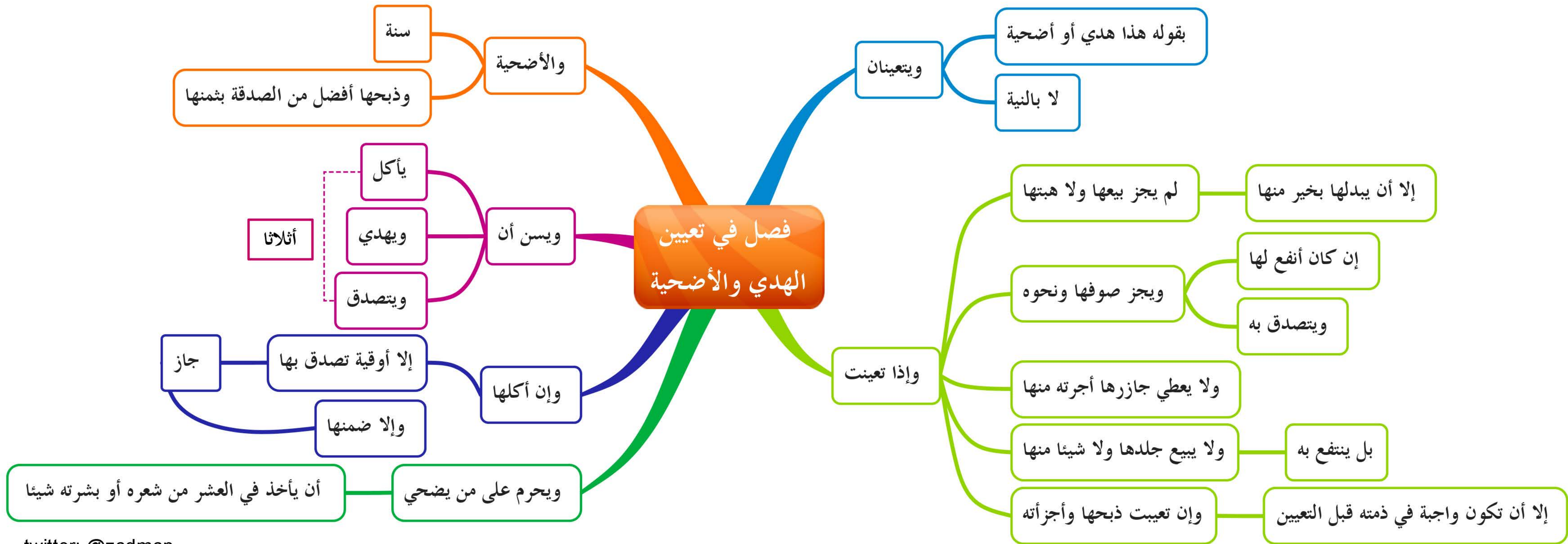
نهايته

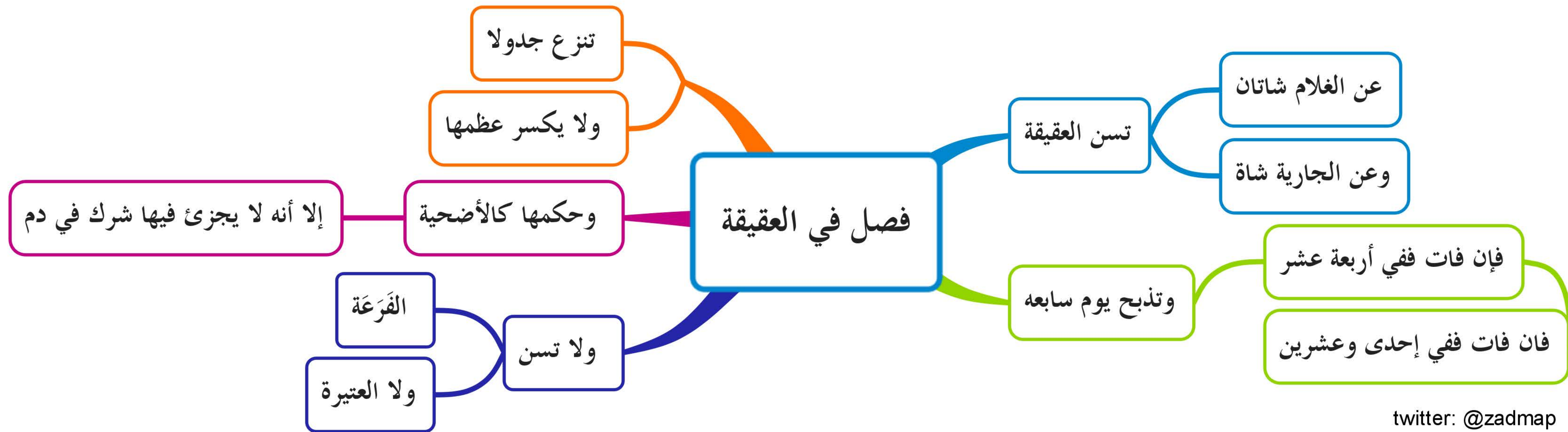
بعد صلاة العيد

ويكره في ليلتيهما

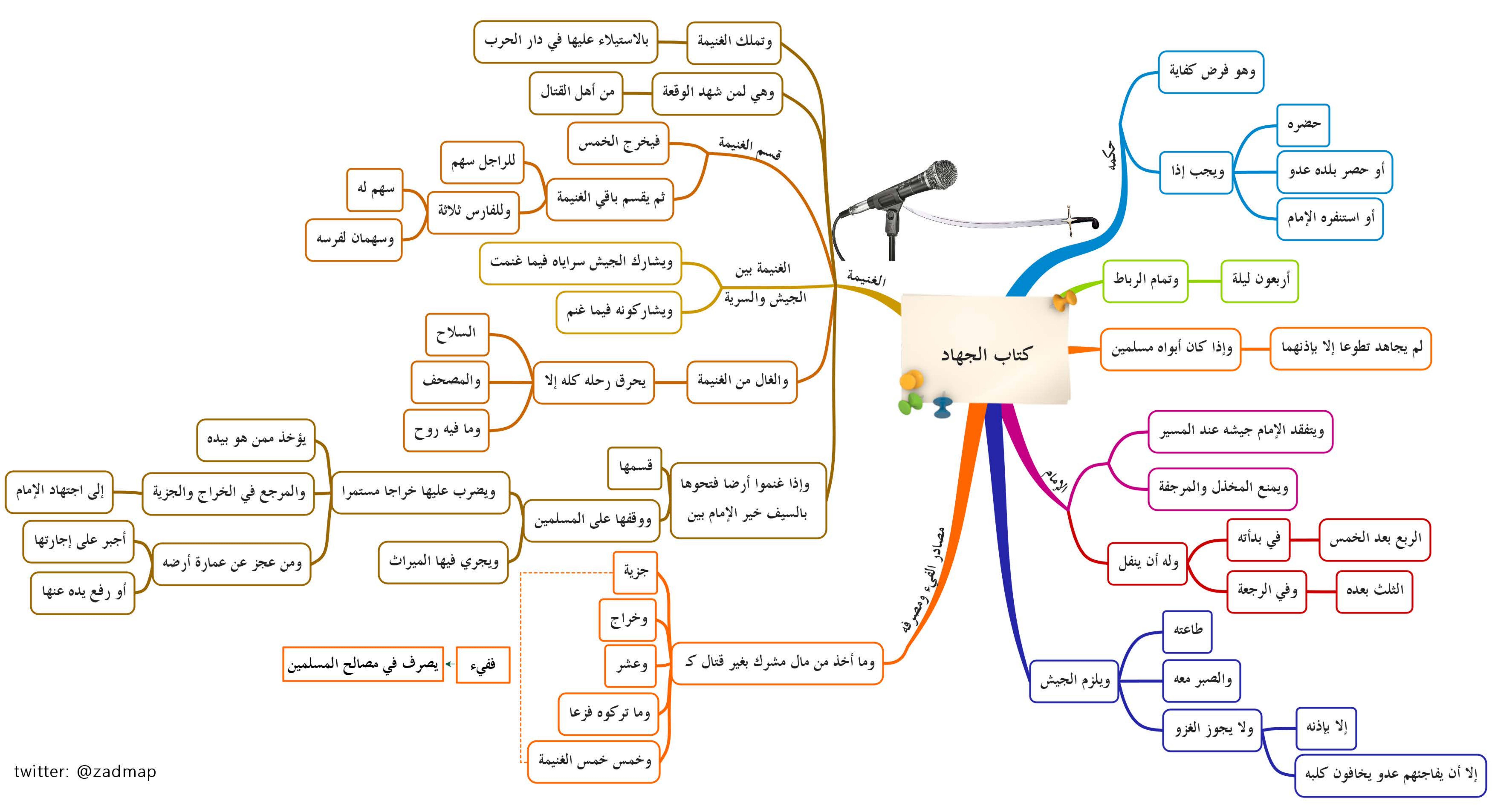
فإن فات قضى واجبه

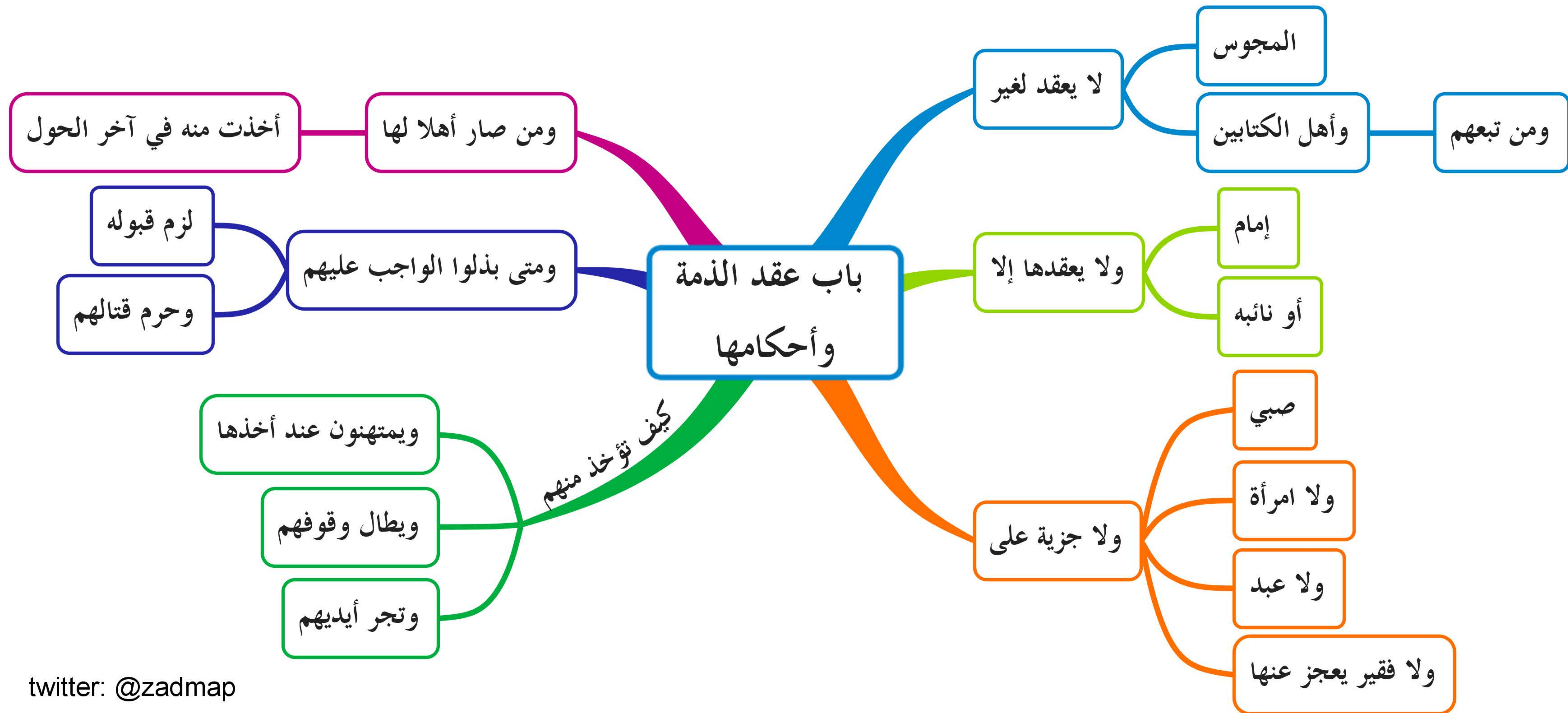
ويجوز عكسه





کتاب الجہاد





فصل في أحكام أهل الذمة

ويلزم الإمام

أخذهم بحكم الإسلام في

- النفس
- والمال
- والعرض

وإقامة الحدود عليهم

- فيما يعتقدون تحريمه
- دون ما يعتقدون حله

ويلزمهم

التمييز عن المسلمين

ولهم ركوب غير الخيل

- بغير سرج
- ياكاف



ولا يجوز

- تصديرهم في المجالس
- والقيام لهم
- وبدأتهم بالسلام

ويمنعون

ومن

إظهار

- خمر
- وخنزير
- وناقوس

وجهر بكتابهم

وإن تهود نصراني أو عكسه

لم يقر

ولم يقبل منه إلا

- الإسلام
- أو دينه

- من
- ومن

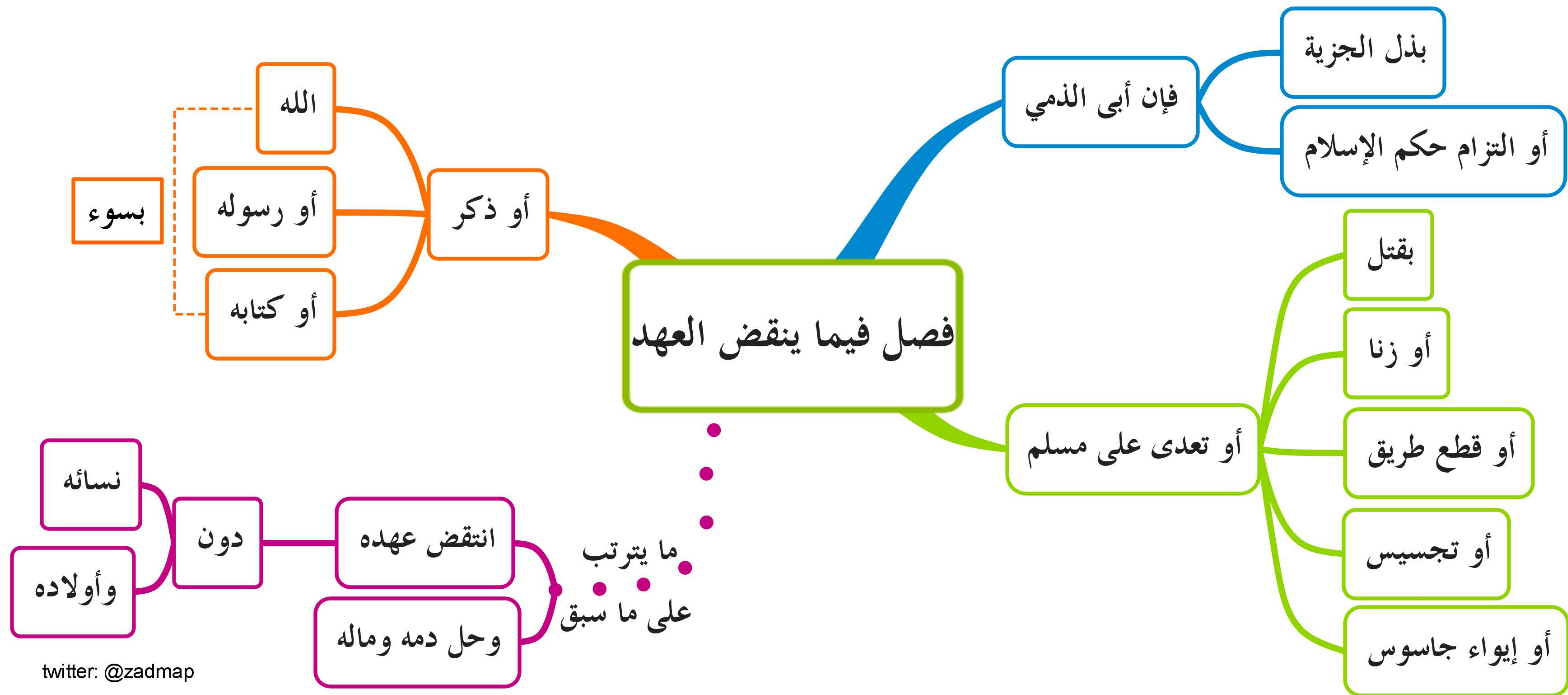
وبناء ما انهدم منها

ولو ظلما

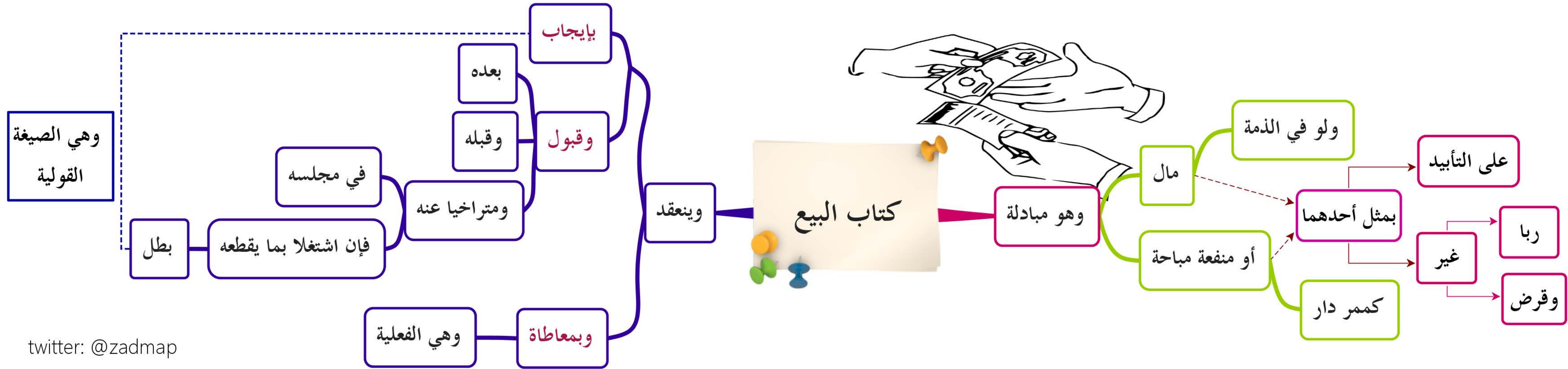
ومن تعلية بنيان على مسلم

لا مساواته له

- من إحداه
- كنايس
- وبيع



كتاب البيع



شروط البيع من الأول إلى الخامس

بلا حق فلا يصح من مكره ويشترط التراضي منهما

فلا يصح تصرف وأن يكون العاقد جائز التصرف

بغير إذن ولي
صبي
وسفيه

وأن تكون العين مباحة
النفع من غير حاجة

مثال ما يصح بيعه
ودود القز
والحمار
كالبغل
والبقر
والفيل
وسباع البهائم التي تصلح للصيد

ما منفعته مباحة للمباحة
الكلب
والحشرات

إلا
مثال ما لا يصح بيعه
والمصحف
والميتة
والسرجين النجس
والأدهان
والنجاسة
ولا المتنجسة
ويجوز الاستئصال بها في غير مسجد

تصرف الفضولي

وأن يكون من مالك أو من يقوم مقامه

فإن

بأع ملك غيره

أو اشترى شيئاً

بعين ماله

بلا إذنه

لم يصح

وإن اشترى له

في ذمته

بلا إذنه

صح بالإجازة

ولزم المشتري بعدمها ملكا

ولم يسمه في العقد

تؤجر

عقود كأرض الشام ومصر والعراق

ولا يباع غير المساكن

ولا يصح بيع

نقع البئر

ولا ما ينبت في أرضه

من كالأشوك

ويملكه أخذه

فلا يصح بيع

أن يكون مقدورا
على تسليمه

أبق

وشارد

وطير في هواء

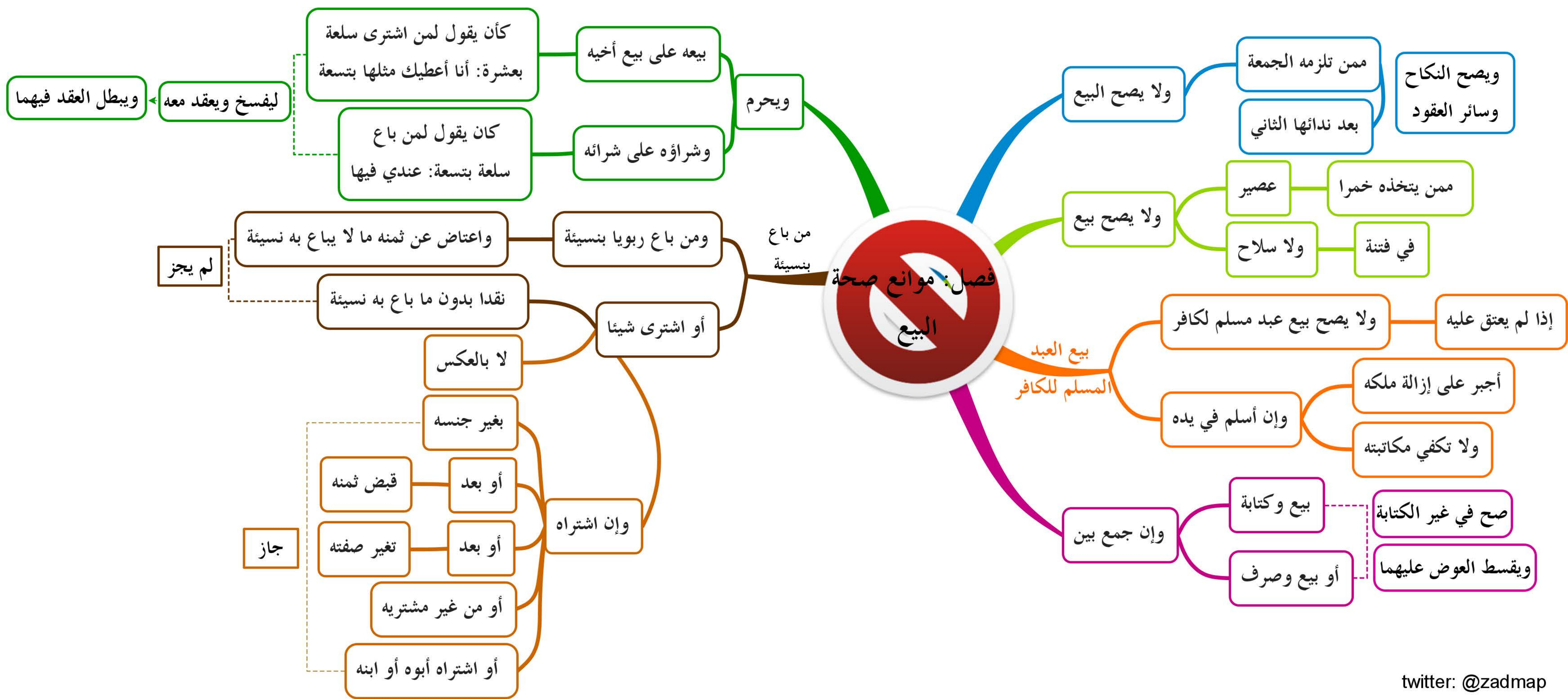
وسمك في ماء

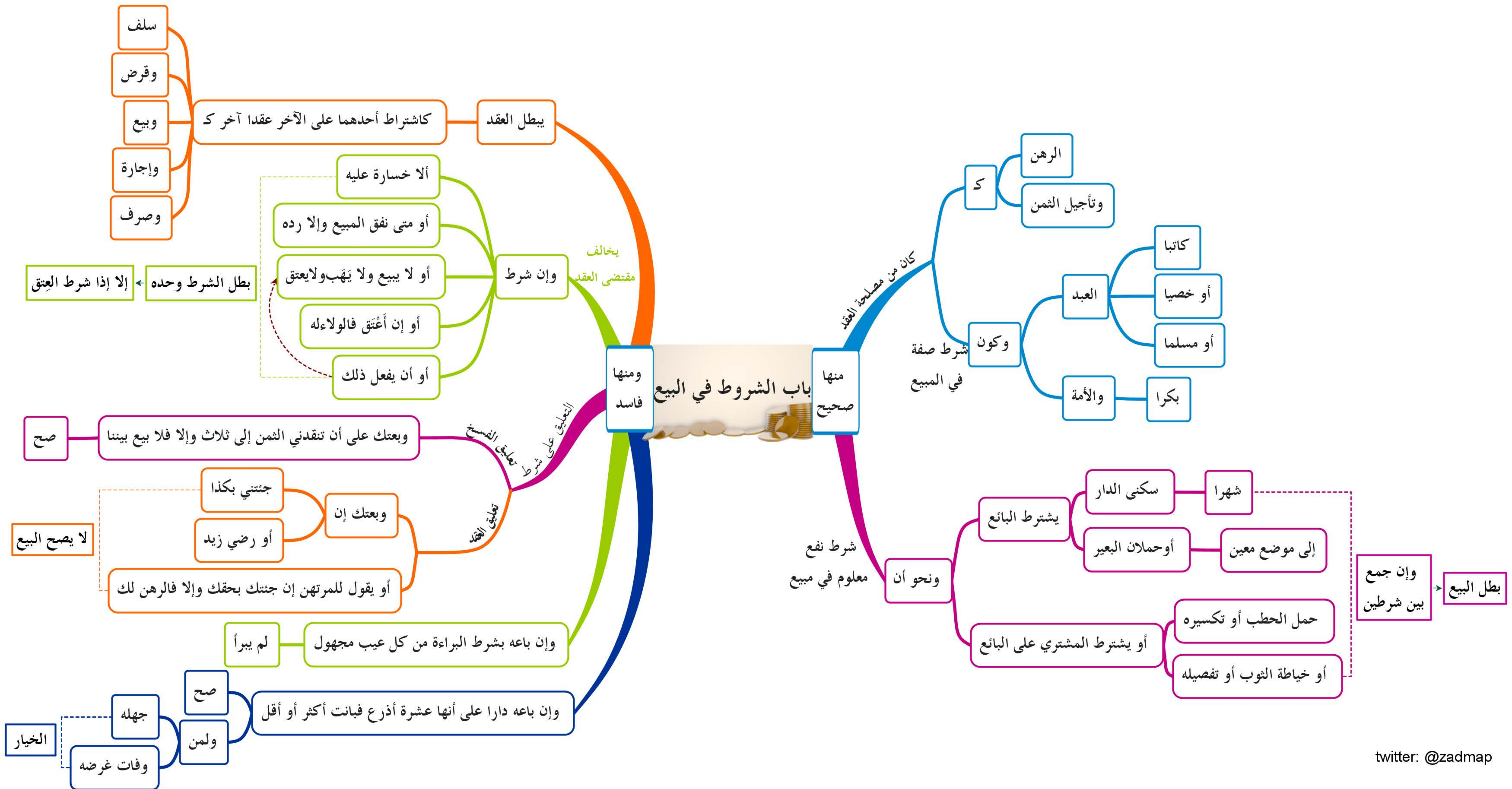
ولا مغصوب من غير

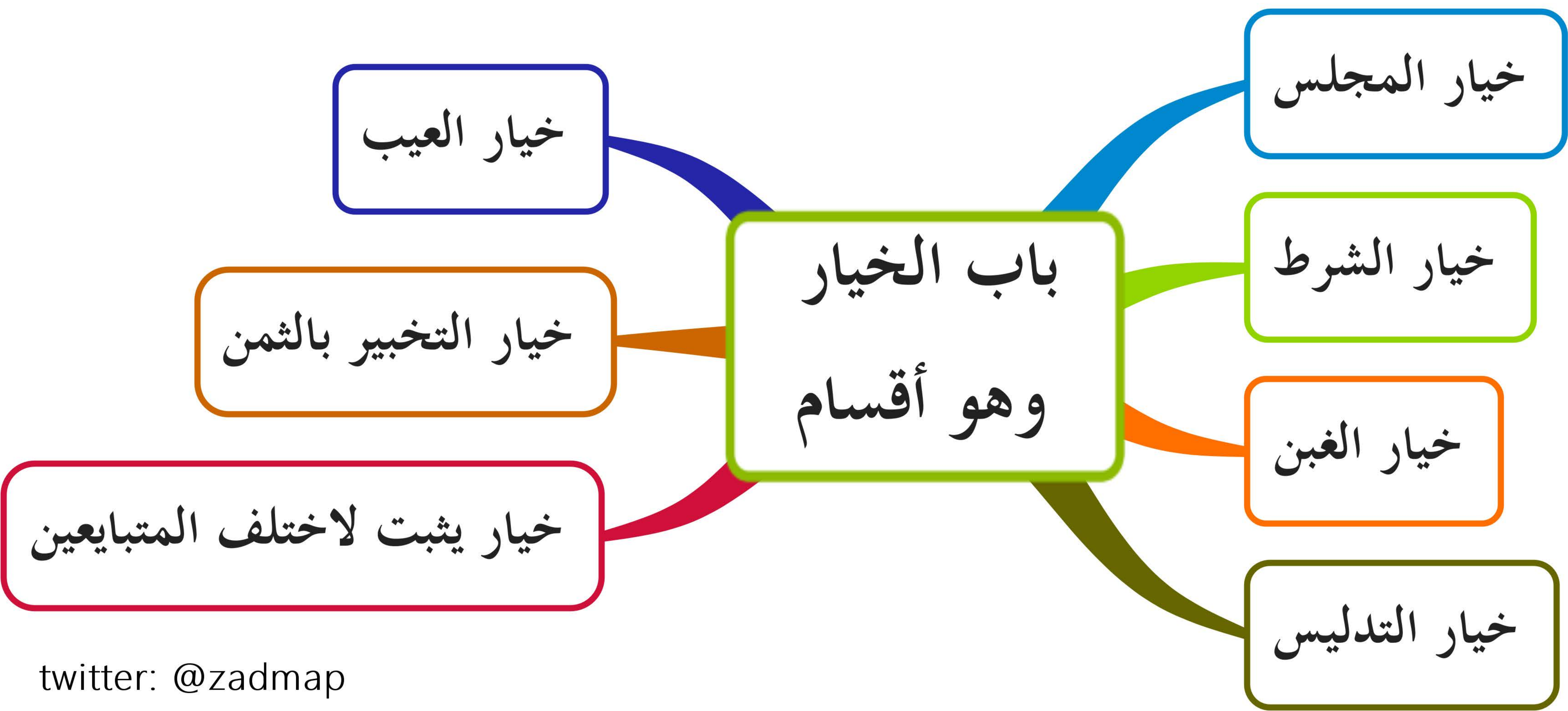
غاصبه

وقادر على أخذه









خيار المجلس والشرط

الأول خيار المجلس يثبت في

- البيع
 - والصلح بمعناه
 - والإجارة
 - والصرف
 - والسلم
- دون سائر العقود

ولكل من المتبايعين الخيار

ما لم يتفرقا عرفا بأبدانهما

سقوط الخيار ولزوم البيع

- وان نفيه
 - أو أسقطاه
 - وإن أسقطه أحدهما
 - وإذا مضت مدته
- سقط
- بقي خيار الآخر
- لزم البيع

مبطلات خيار الشرط

- وإذا مضت مدته
 - أو قطعه
- بطل

ويثبت في

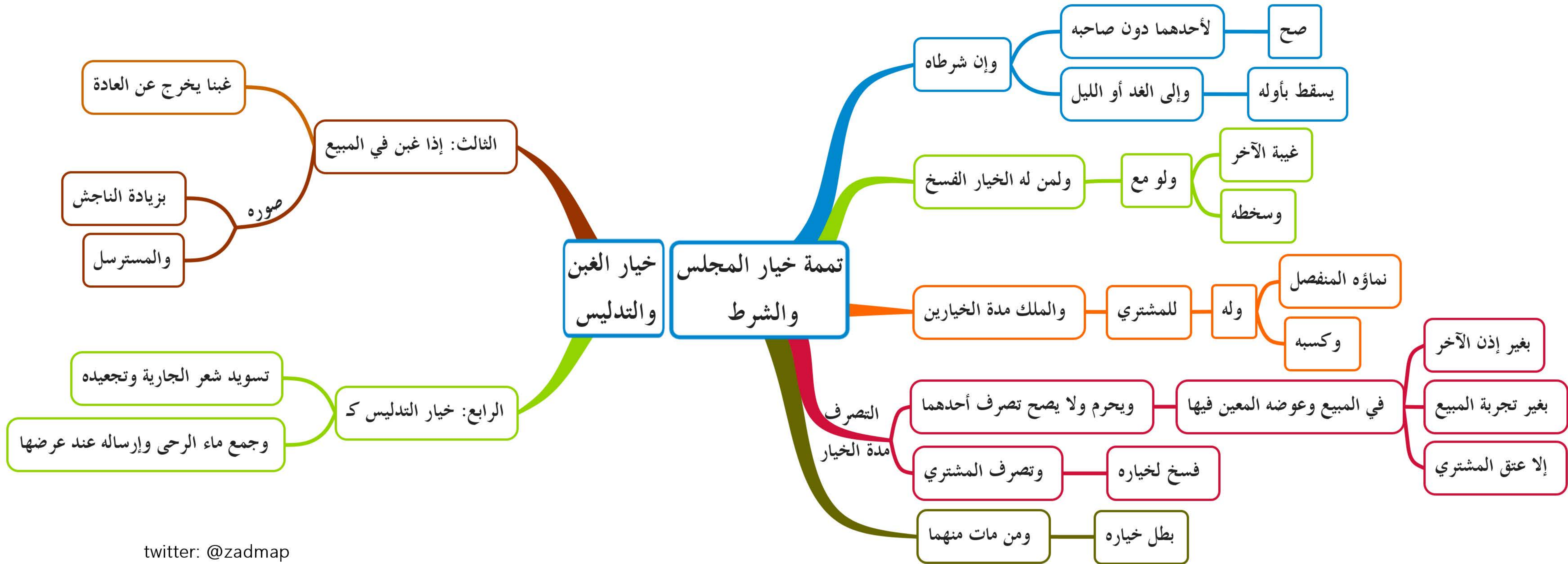
- البيع
 - والصلح بمعناه
 - والإجارة
- في الذمة
- أو على مدة
- لا تلي العقد

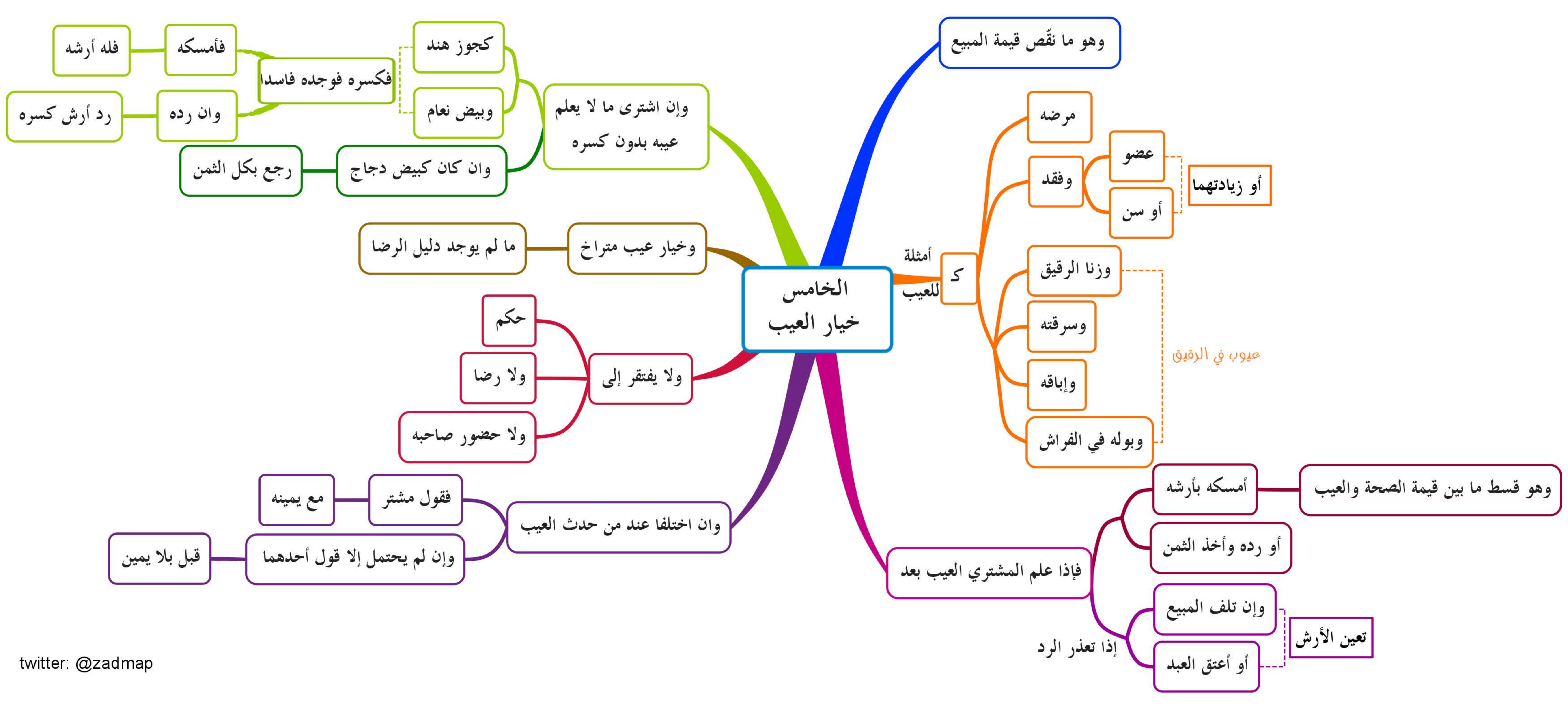
الثاني أن يشترطه في العقد

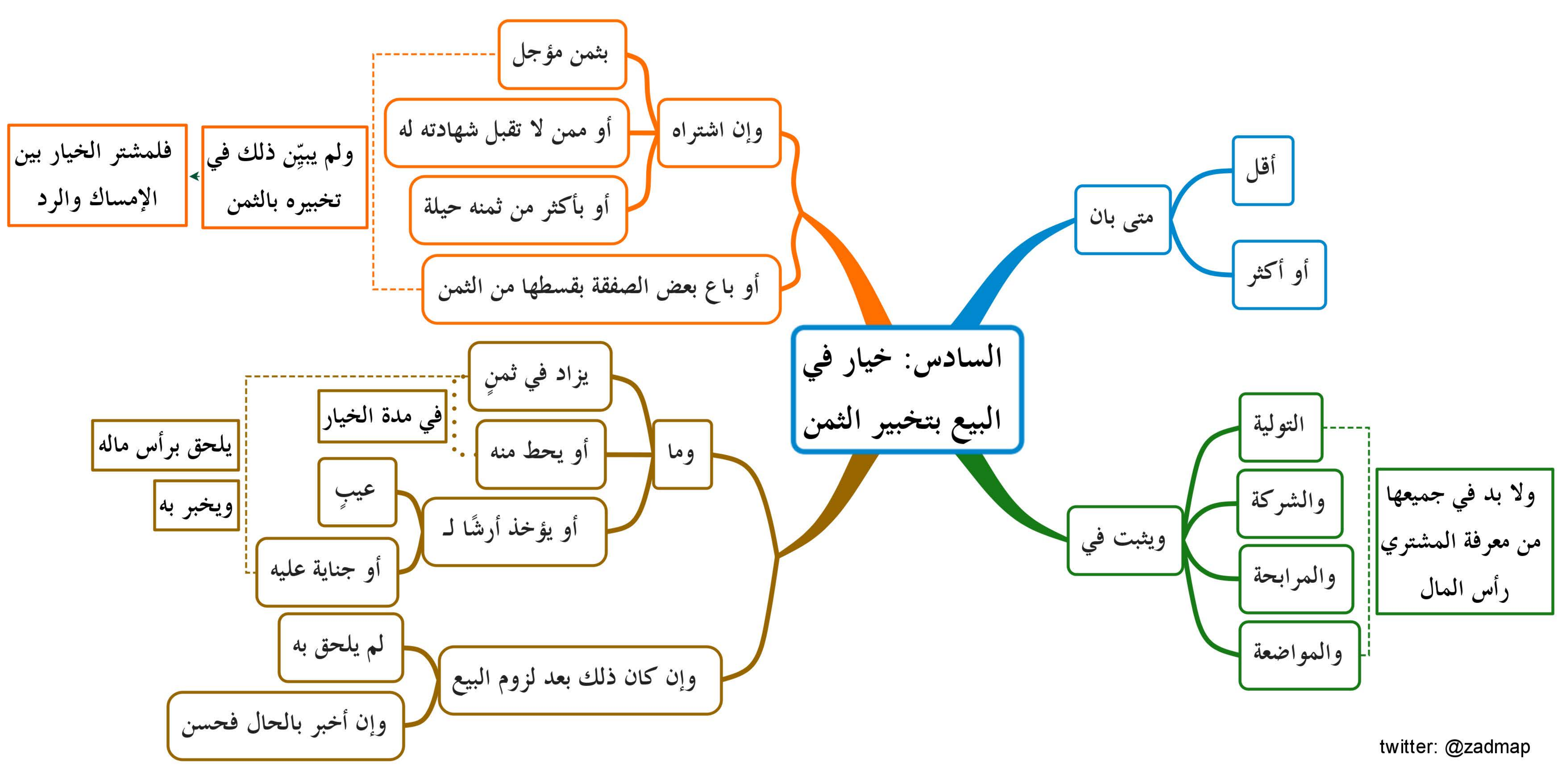
مدة

- معلومة
- ولو طويلة
- وابتداؤها

من العقد







السادس: خيار في البيع بتخير الثمن

متى بان

أقل

أو أكثر

ويثبت في

التولية

والشركة

والمرابحة

والمواضعة

ولا بد في جميعها من معرفة المشتري رأس المال

وما

يزاد في ثمن

أو يحط منه

أو يؤخذ أرشًا لـ

وإن كان ذلك بعد لزوم البيع

بشمن مؤجل

وإن اشتراه

أو ممن لا تقبل شهادته له

أو بأكثر من ثمنه حيلة

أو باع بعض الصفقة بقسطها من الثمن

ولم يبين ذلك في تخبيره بالثمن

فلمشتري الخيار بين الإمساك والرد

في مدة الخيار

عيب

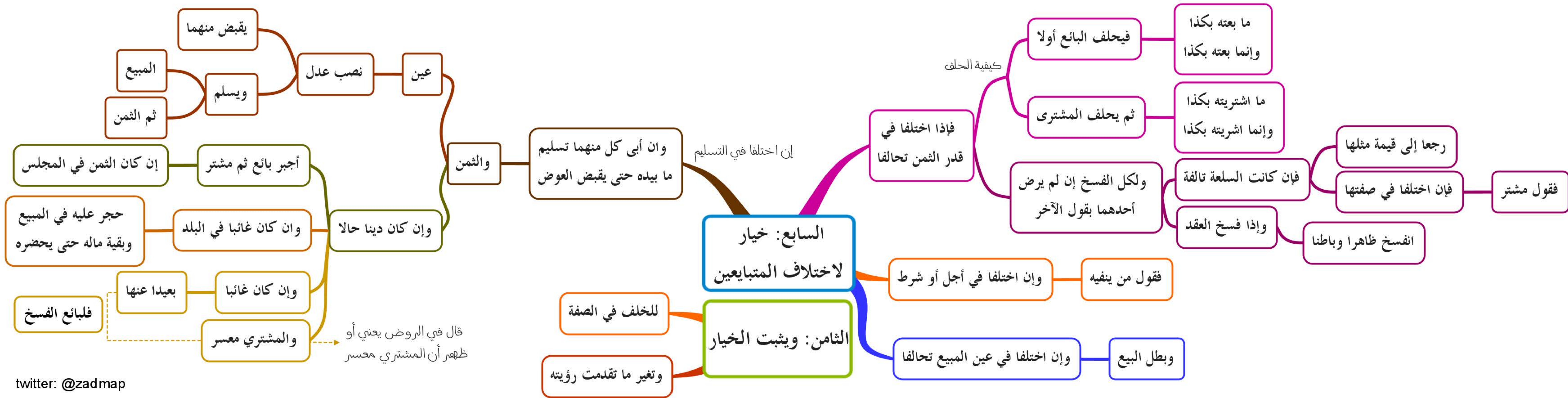
أو جناية عليه

لم يلحق به

وإن أخبر بالحال فحسن

يلحق برأس ماله

ويخبر به





فصل: في التصرف
في المبيع قبل قبضه
وما يحصل به قبضه

ومن اشترى

وما عداه

مكيلا ونحوه

صح

ولزم بالعقد

ولم يصح تصرفه فيه

حتى يقبضه

وإن تلف قبل قبضه

فمن ضمان البائع

وإن تلف بآفة سماوية

بطل البيع

وإن أتلفه آدمي

خير مشتر بين

فسخ

وإمضاء ومطالبة متلفه ببذله

يجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه

وإن تلف فمن ضمانه

ما لم يمنعه بائع من قبضه

ويحصل قبض

ما بيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع

بذلك

وفي صبرة وما ينقل

بنقله

وما يتناول

بتناوله

وغيره

بتخليته

والإقالة فسخ

تجوز

قبل قبض المبيع

بمثل الثمن

ولا خيار فيها

ولا شفعة

باب الربا والصرف ربا الفضل

يحرّم ربا الفضل

- في مكيل وموزون
- بيع بجنسه
- ويجب فيه
- الحلول
- والقبض

ولا يباع

- مكيل بجنسه إلا
- ولا موزون بجنسه إلا
- ولا بعضه ببعض
- كيلا
- وزنا
- جزافا

فإن اختلف الجنس جازت الثلاثة

ما له اسم خاص يشمل أنواعا

- والجنس
- كبر ونحوه
- كالأدقة والأخباز والأدهان
- وفروع الأجناس أجناس
- باختلاف أصوله
- أجناس
- وكذا اللبن واللحم والشحم والكبد
- واللحم أجناس

بيع الحيوان باللحم

- بحيوان من جنسه
- ولا يصح بيع لحم
- بغير جنسه
- ويصح

ولا يجوز بيع

- حب بدقيقه ولا سويقه
- ولا نيئه بمطبوخه
- وأصله بعصيره
- وخالصه بمشوبه
- ورطبه بيباسه

ويجوز بيع

- دقيقه بدقيقه
- ومطبوخه بمطبوخه وخبزه بخبزه
- وعصيره بعصيره
- ورطبه برطبه
- إذا استويا في النعومة
- إذا استويا في النشاف

ولا يباع

- ربوي بجنسه ومعه أو معهما من غير جنسهما
- ولا تمر بلا نوى بما فيه نوى

ويباع

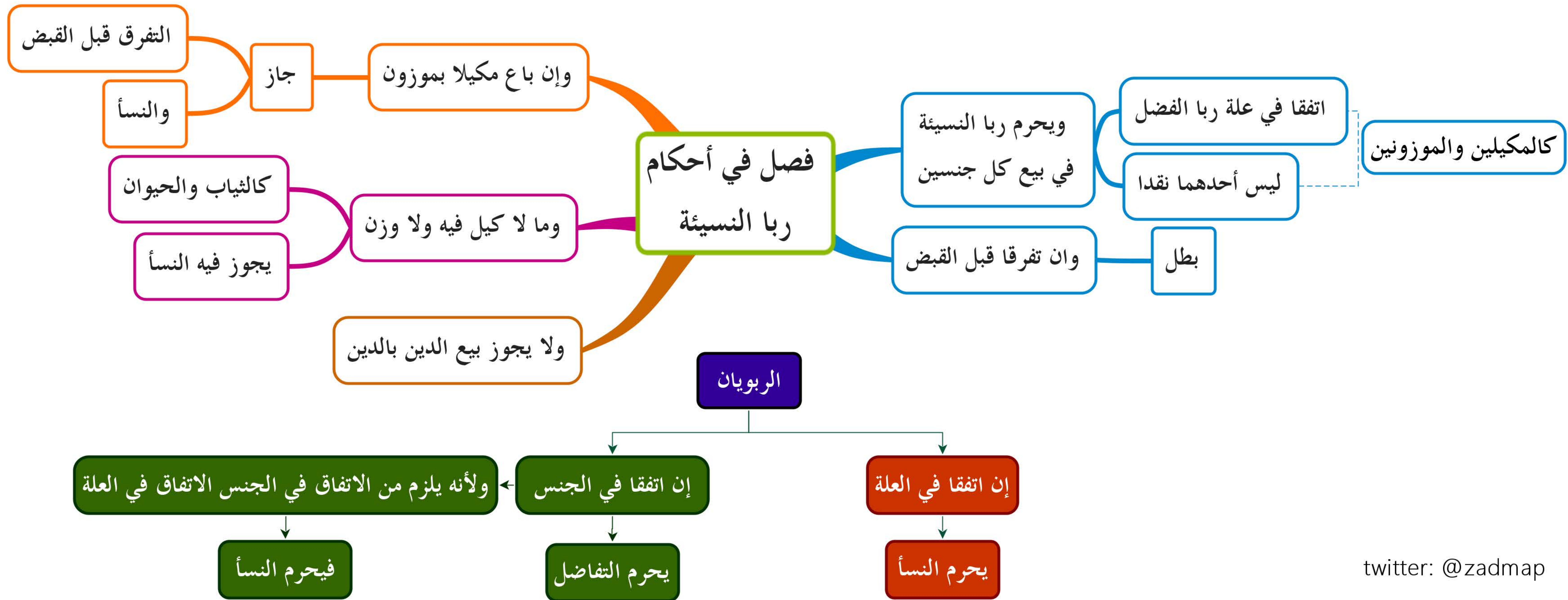
- النوى بتمر فيه نوى
- ولبن وصوف بشاة ذات لبن وصوف

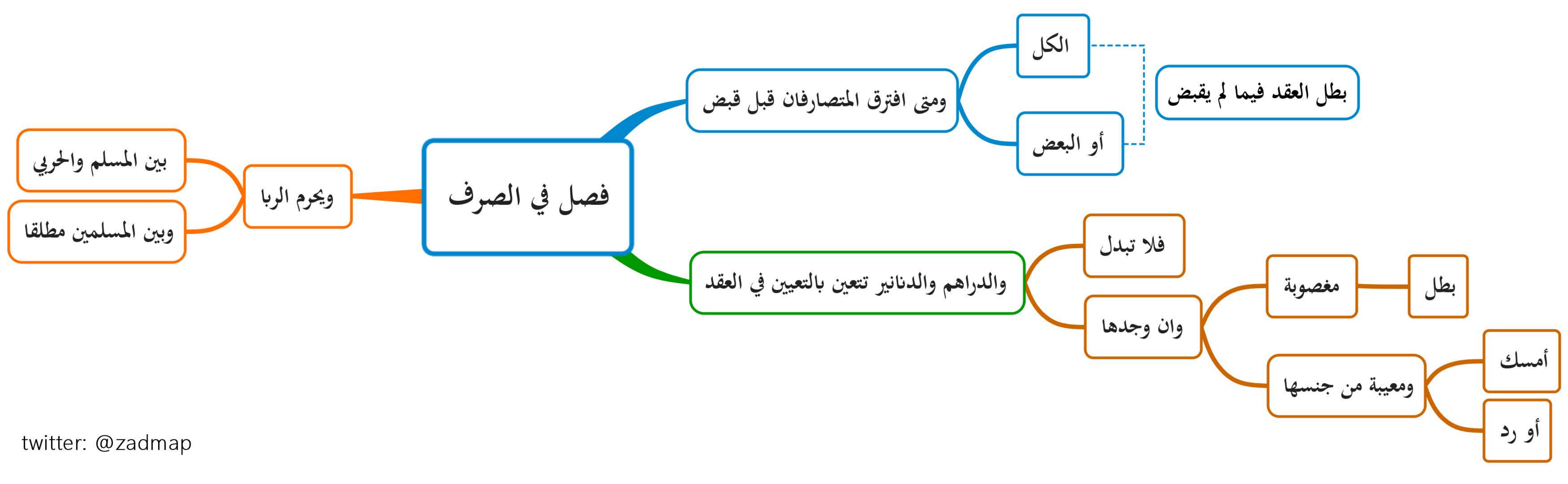
ومرد

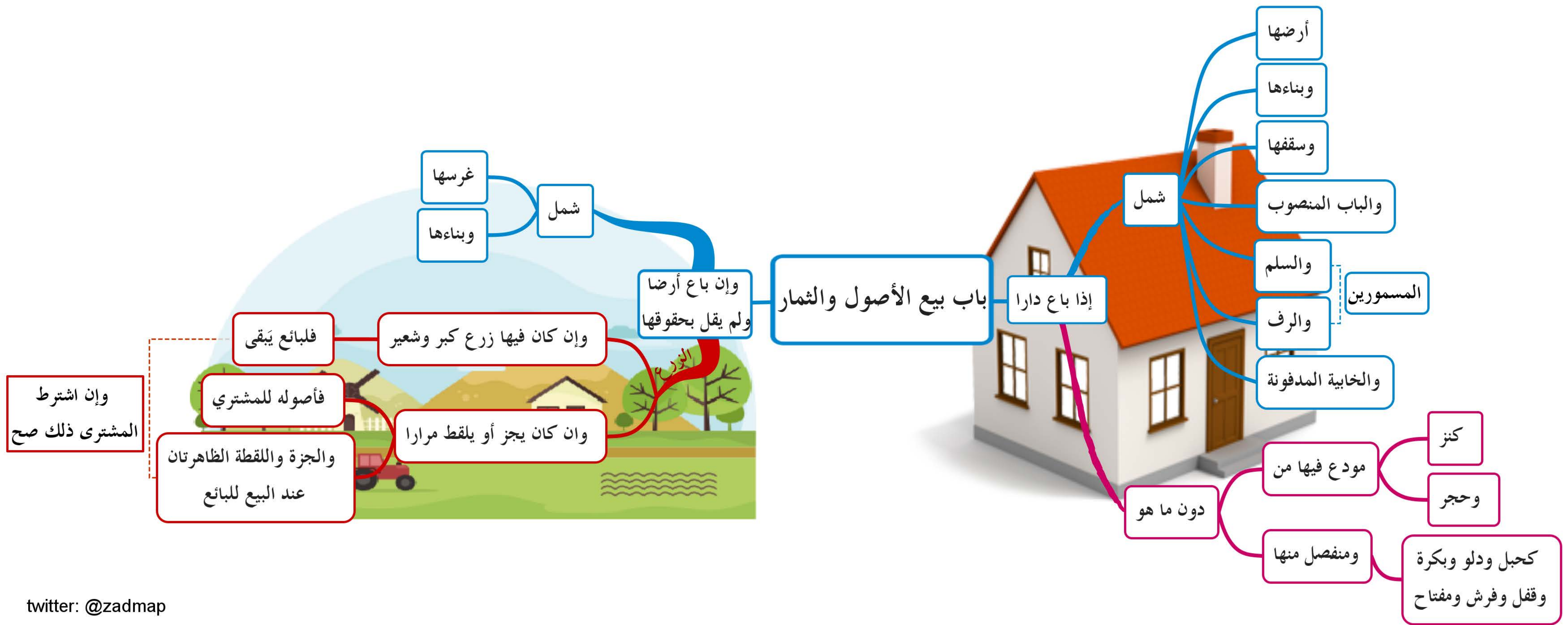
المرجع في الكيل والوزن

- الكيل
- والوزن
- وما لا عرف له
- اعتبر عرفه في موضعه
- لعرف المدينة
- لعرف مكة
- زمن النبي صلى الله عليه وسلم











باب السلم:
هو عقد

على موصوف

انضباط صفاته بمكيل وموزون ومذروع

ذكر الجنس والنوع وكل وصف يختلف به الثمن ظاهرا

ذكر قدره بكيل أو وزن أو ذرع

في الذمة

أن يسلم في الذمة

مؤجل

ذكر أجل معلوم له وقع في الثمن

أن يوجد غالبا في محله ومكان الوفاء لا وقت العقد

بثمن مقبوض بمجلس العقد

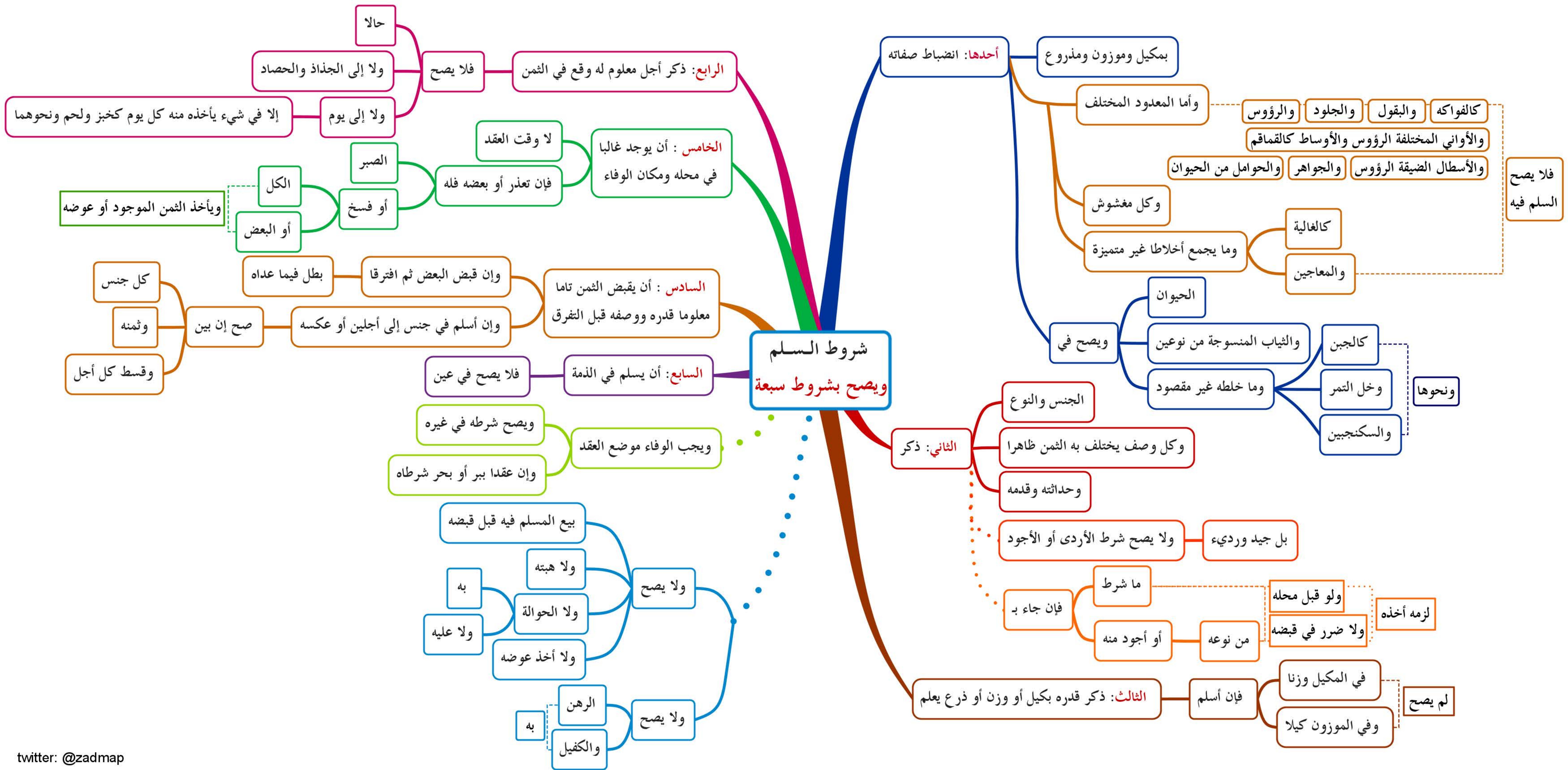
أن يقبض الثمن تاما معلوما قدره ووصفه قبل التفرق

البيع

والسلم

والسلف

ويصح بألفاظ





باب الرهن

حتى المكاتب
في كل عين يجوز بيعها
ويصح
مع الحق
وبعده
بدين ثابت

في حق الراهن فقط
ويلزم

ويصح رهن المشاع
ويجوز رهن المبيع غير المكيل والموزون
وما لا يجوز بيعه لا يصح رهنه
على ثمنه
وغيره
إلا الثمرة والزرع الأخضر قبل
بدو صلاحهما بدون شرط القطع

ولا يلزم الرهن إلا بالقبض
زال لزومه
فإن أخرجه إلى الراهن باختياره
وإستدامته شرط
فإن رده إليه عاد لزومه

ولا ينفذ تصرف واحد
منهما فيه بغير إذن الآخر
إلا عتق الراهن
فإنه يصح
مع الإثم
وتؤخذ قيمته رهنا مكانه

زيادة الرهن
المتصلة والمنفصلة

ونماء الرهن
وكسبه
وأرش الجناية عليه
ملحق به

الإتفاق على
الرهن

ومؤنته
وكفنه
وأجرة مخزنه
على الراهن

وهو أمانة في يد المرتهن
إن تلف بغير تعد منه

فلا شيء عليه
ولا يسقط بهلاكه شيء من دينه
وإن تلف بعضه فباقيه رهن بجميع الدين

انفكاك بعضه
والزيادة عليه

ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض الدين
وتجوز الزيادة فيه
دون دينه
وإن رهن عند اثنين شيئا فوفى أحدهما
أو رهناه شيئا فاستوفى من أحدهما
انفك في نصيبه

وإذا حل الدين وامتنع من وفائه

فإن كان الراهن أذن
للمرتهن أو العدل في بيعه
بأعه ووفى الدين
وإلا أجبره الحاكم على
وفائه
أو بيع الرهن
فإن لم يفعل بأعه الحاكم
ووفى دينه

فصل: فيمن يكون
الرهن عنده

من اتفقا عليه

ويكون عند

وإن شرط

أن لا يبيعه إذا حل الدين

أو إن جاءه بحقه في وقت كذا وإلا فالرهن له

لم يصح الشرط وحده

لم يبع إلا بنقد البلد

وإن قبض الثمن فتلف في يده

وإن أذنا له في البيع

فمن ضمان الراهن

فأنكره

ولا بينة

ولم يكن بحضور الراهن

كوكيل
ضمن

ويقبل قول راهن في

قدر

الدين

والرهن

ورده

وفي كونه عصيرا لا خمرا

وإن أقر

أنه ملك غيره

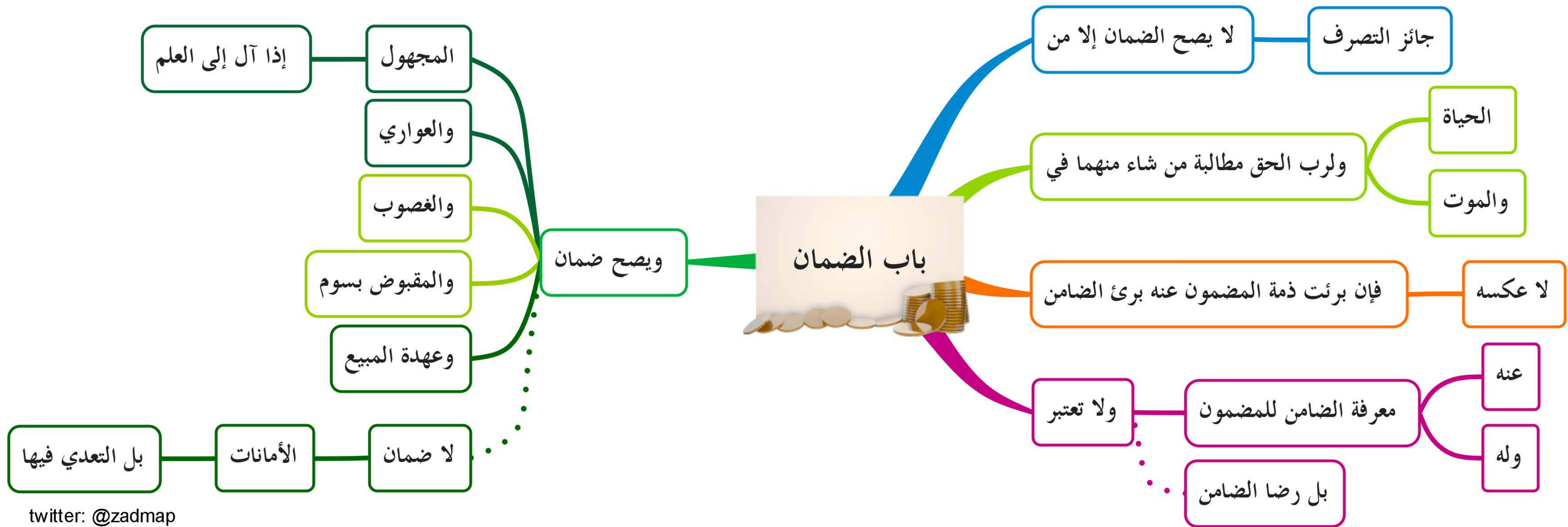
أو أنه جنى

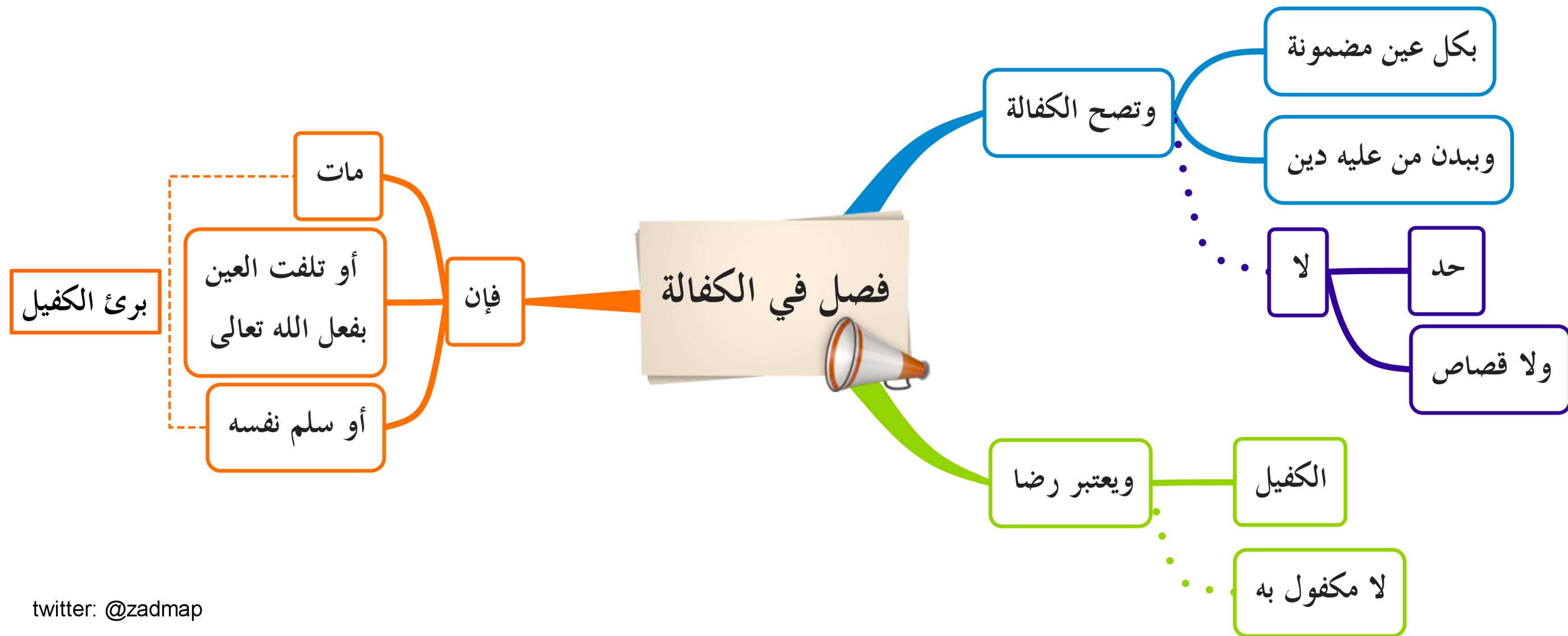
قبل على نفسه

وحكم بإقراره بعد فكه

إلا أن يصدقه المرتهن









باب الصلح

إذا أقر له

بدين

فأسقط

البعض

صح

إن لم يكن

شرطاه

وممن لا يصح تبرعه

وترك الباقي

أو وهب

أو عين

أو صلح

مكلفا ليقر له بالعبودية

أو امرأة لتقر له بالزوجة

بعوض

وإن بذلاه هما له صلحا عن دعواه

صح

وإن صلح عن المؤجل ببعضه حالا

أو بالعكس

أو أقر له بيت فصالحه على

سكناه سنة

أو يبني له فوقه غرفة

لم يصح

وإن

وضع بعض الدين الحال

وأجل باقيه

صح الإسقاط فقط

وإن قال: أقر لي بديني وأعطيك منه كذا ففعل

صح الإقرار لا الصلح

فصل في الصلح على الإنكار وأحكام الجوار

ومن ادعي عليه بعين أو دين

فسكت

أو أنكر

وهو يجهله

صح → ثم صالح بمال

ويفسخ الصلح

يرد معيبه

ويؤخذ منه بشفعة

وهو للمدعي بيع

فلا رد

ولا شفعة

وللآخر إبراء

لم يصح في حقه باطنا

وما أخذه حرام

وإن كذب أحدهما

سرقة

وقذف

حد

وتسقط الشفعة والحد

ولا حق شفعة

وترك شهادة

ولا يصح بعوض عن

وإن حصل غصن شجرته في هواء غيره أو قراره

فإن أبي

لواه إن أمكن

وإلا فله قطعه

أزاله

ويجوز في الدرب النافذ

لا إخراج

فتح الأبواب للاستطراق

روشن

وساباط

ودكة

وميزاب

ولا يفعل ذلك في

ملك جار

ودرب مشترك

بلا إذن المستحق

وليس له وضع خشبة على حائط جاره

إلا عند الضرورة

إذا لم يمكن التسقيف إلا به

وكذا المسجد وغيره

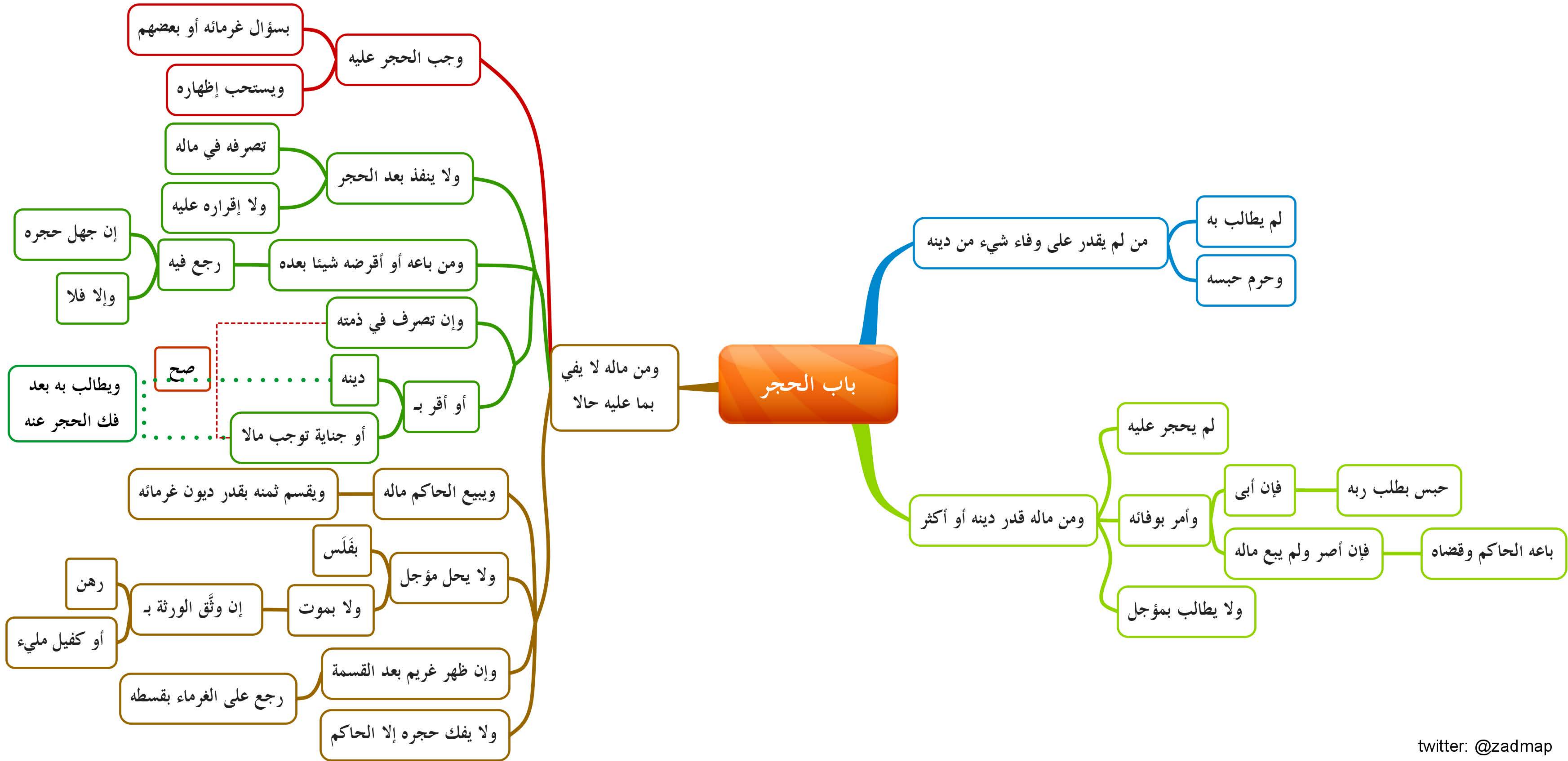
وإذا انهدم جدارهما

فطلب أحدهما أن يعمره الآخر معه

أو خيف ضرره

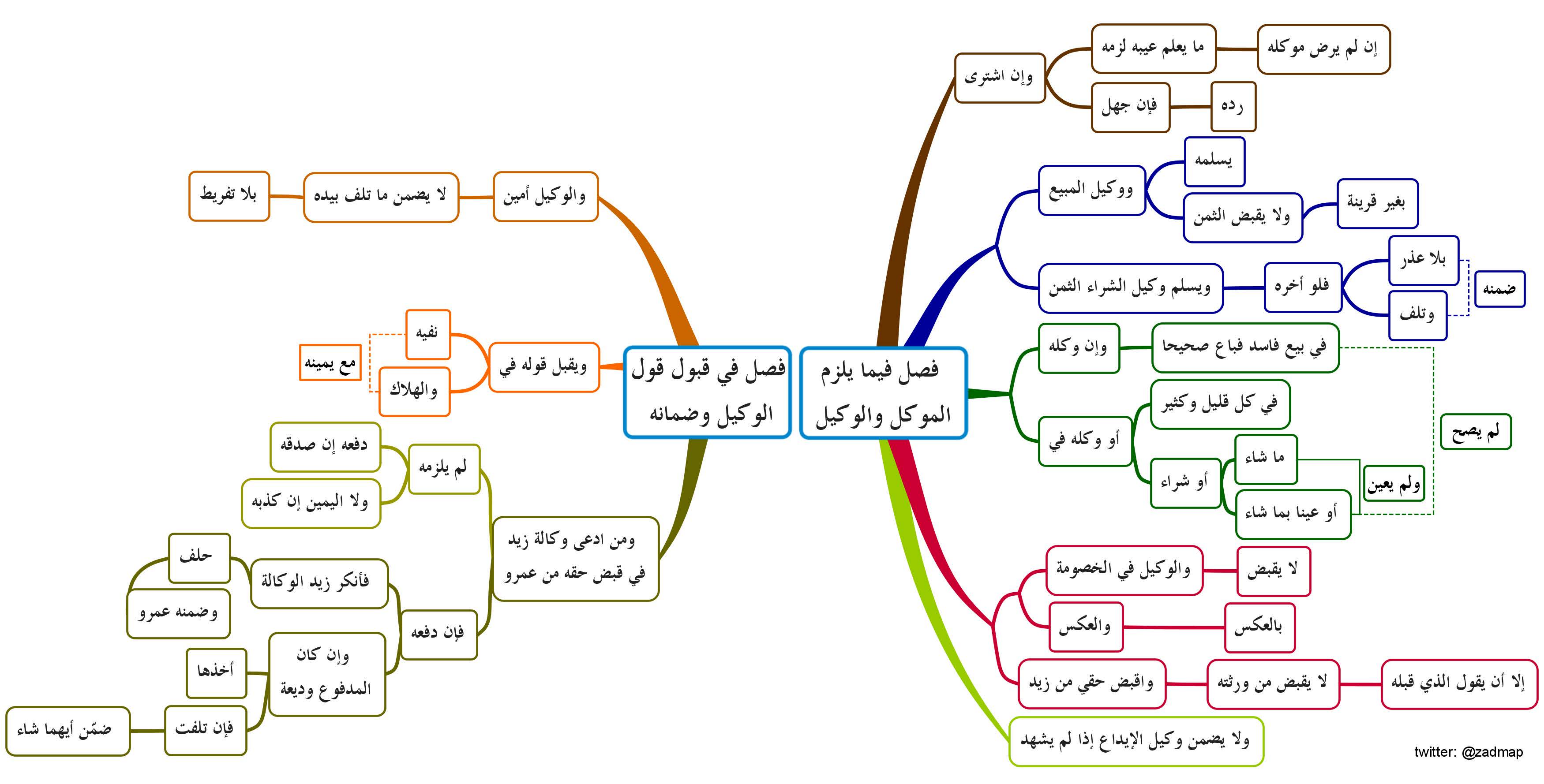
أجبر عليه

وكذا النهر والدولاب والقناة









وهي اجتماع في استحقاق أو تصرف

وهي أنواع

فشركة عنان

أن يشترك بدنان

ولو متفاوتا
المعلوم
بماليهما
ليعملا فيه بدنيهما

فينفذ تصرف كل منهما فيهما

بحكم الملك في نصيبه
وبالوكالة في نصيب شريكه

ويشترط
أن يكون رأس المال
من النقدين المضرويين
ولو مغشوشة يسيرا
مشاعا
معلوما
وأن يشترطا لكل منهما
جزءا من الربح

باب الشركة

وكذا

مساقاة
ومزارعة
ومضاربة

والوضيعة
على قدر المال

ولا يشترط
خلط المالين
ولا كونهما من جنس واحد

فإن لم يذكر الربح

أو شرطا لأحدهما

جزءا مجهولا
أو دراهم معلومة
أو ربح أحد الثوبين

لم يصح

فيعتبر فيها تعيين جزء مشاع معلوم للعامل لما تقدم



الثاني المضاربة

الثاني: المضاربة لمتجر به ببعض ربحه

ولا يضارب بمالٍ لآخر إن
انضر الأول
ولم يرض

فإن فعل
رد حصته في الشركة

ولا يقسم مع بقاء العقد إلا باتفاقهما

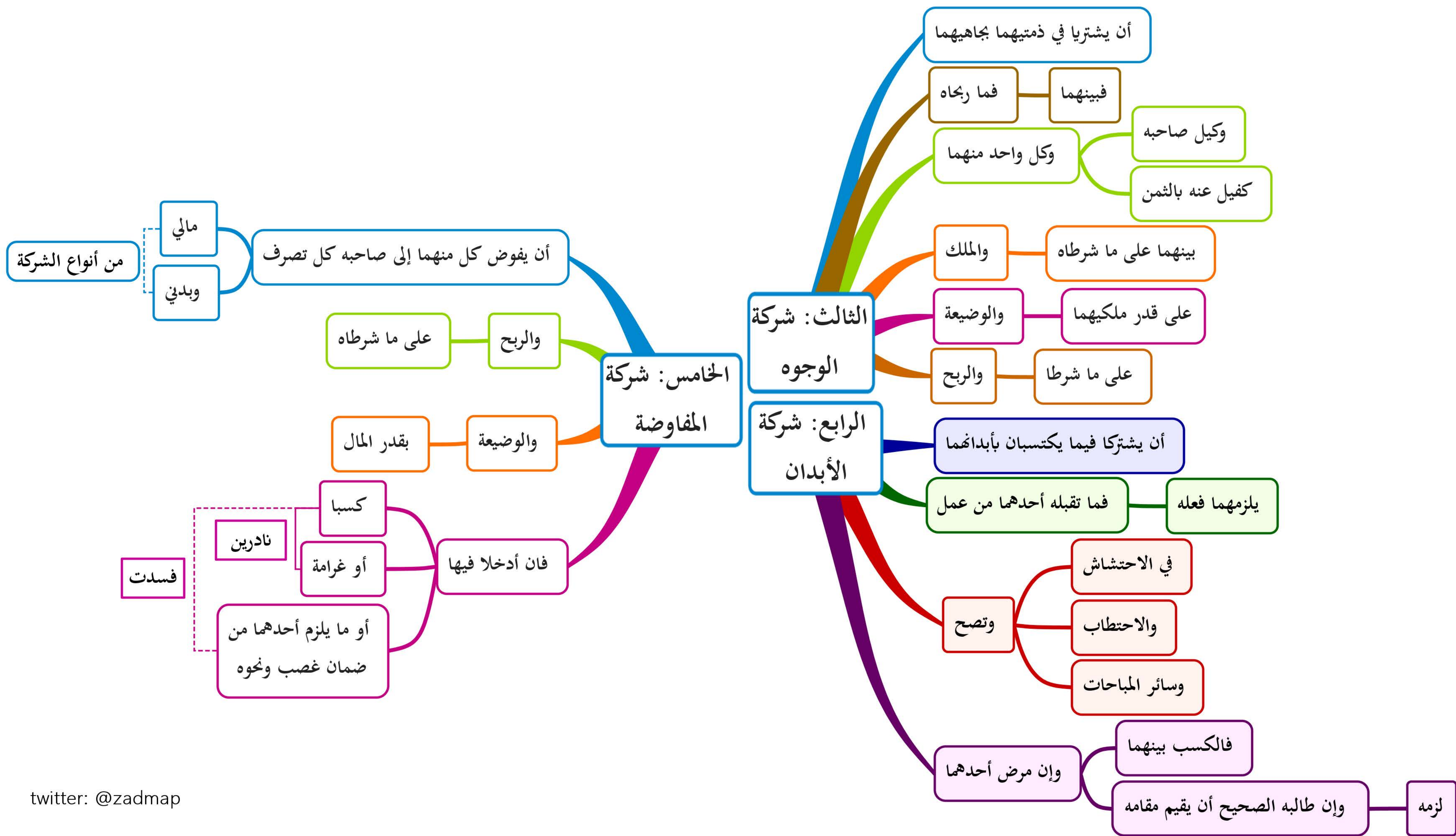
وإن تلف رأس المال أو بعضه
أو خسر
بعد التصرف
جبر من الربح
أو تنضيضه
قبل قسمته

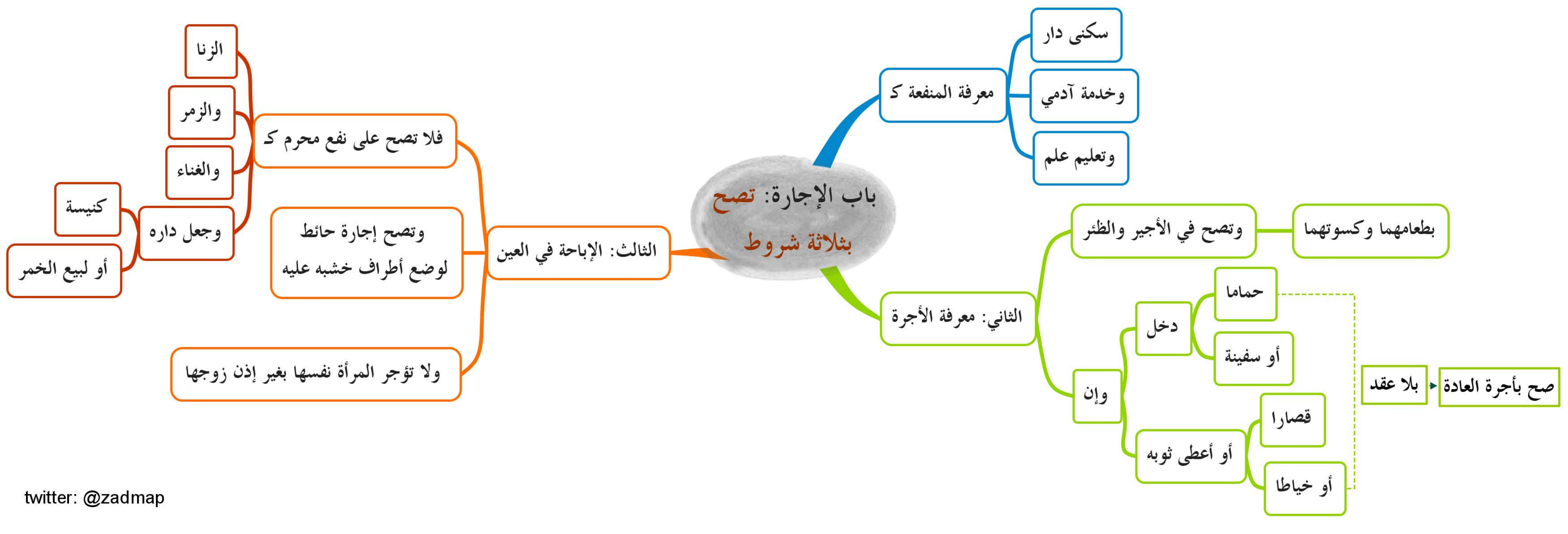
فإن قال: والربح بيننا
فنصفان

وإن قال
ولي
أو لك
ثلثه
صح
والباقي للآخر

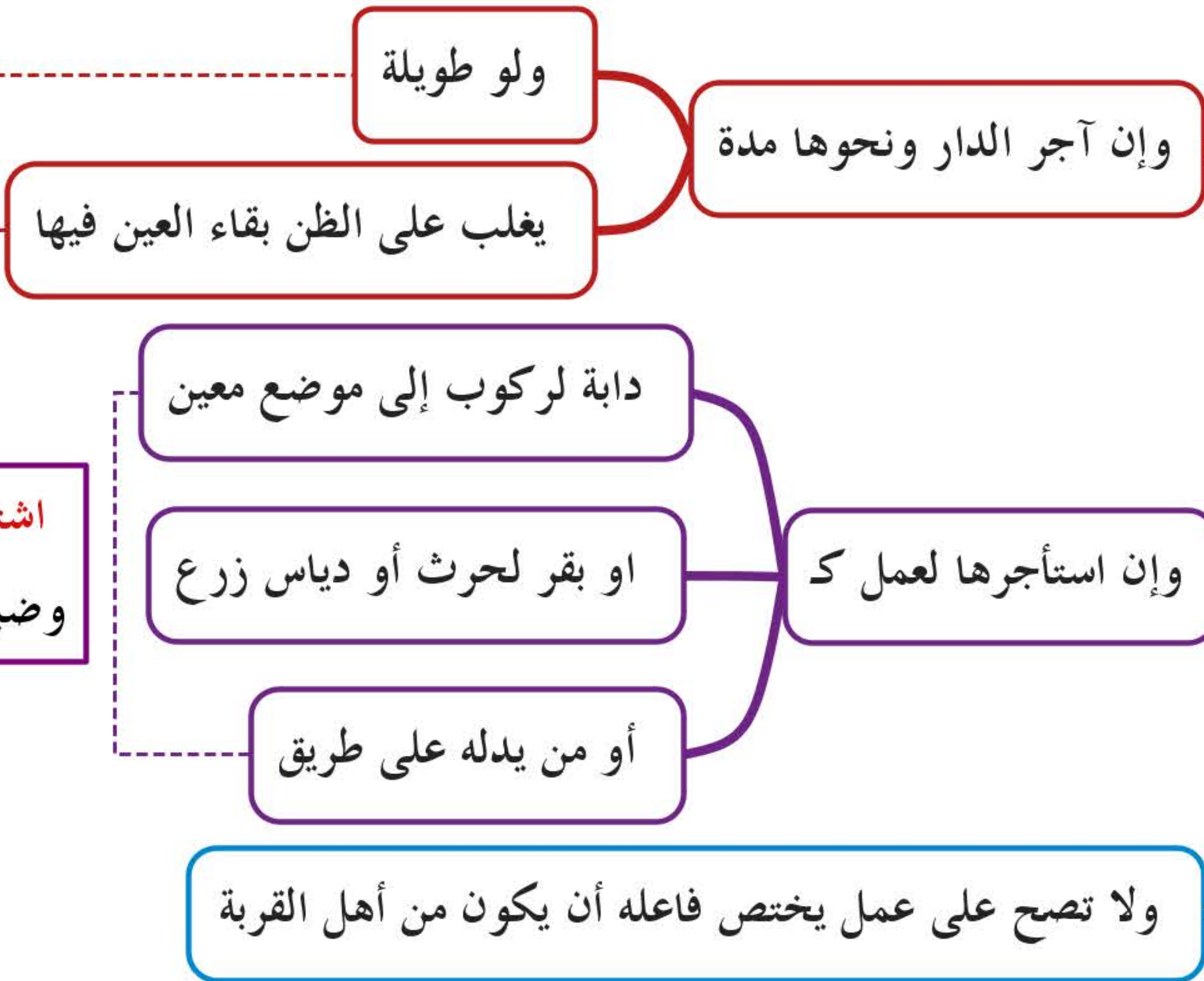
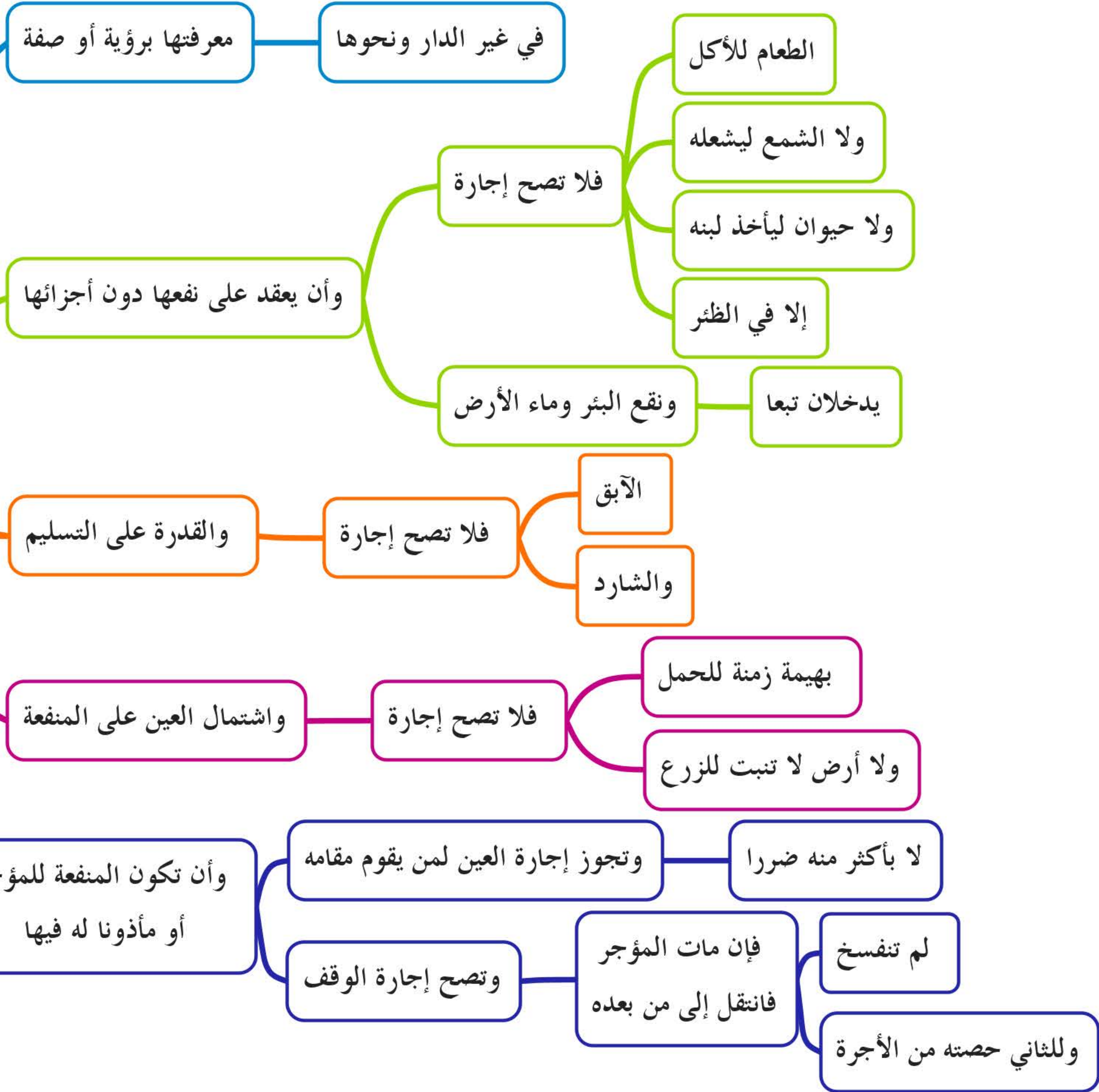
وإن اختلفا لمن المشروط
فلعامل

وكذا
مساقاة
ومزارعة





فصل ويشترط في العين المؤجرة



اشترط معرفة ذلك وضبطه بما لا يختلف



فأما تفريغ البالوعة والكنيف *ما يلزم المستأجر* فيلزم المستأجر إذا تسلمها فارغة

فصل: في لزوم عقد الإجارة

وهي عقد لازم

فلا شيء له
فإن آجره شيئاً ومنعه كل المدة أو بعضها
فعليه الأجرة
وإن بدا للآخر قبل

وتنفسخ

بتلف العين المؤجرة
وموت المرتضع
وإن لم يخلف بدلاً والراكب
وبانقلاع ضرر أو برئه ونحوه

لا بموت المتعاقدين أو أحدهما
ولا بضياع نفقة المستأجر ونحوه

وانفسخت الإجارة في الباقي
وإن اكرت داراً فانهدمت
أو أرضاً للزراعة فانقطع ماؤها أو غرقت
وإن وجد العين معيبة
أو حدث بها عيب
فله الفسخ
وعليه أجرة ما مضى

ضمان الأجير

ولا يضمن

أجير خاص
ما جنت يده خطأ
ولا حجام وطبيب وبيطار
لم تجن أيديهم
إن عرف حذقهم
ولا راع
لم يتعد

الأجير المشترك

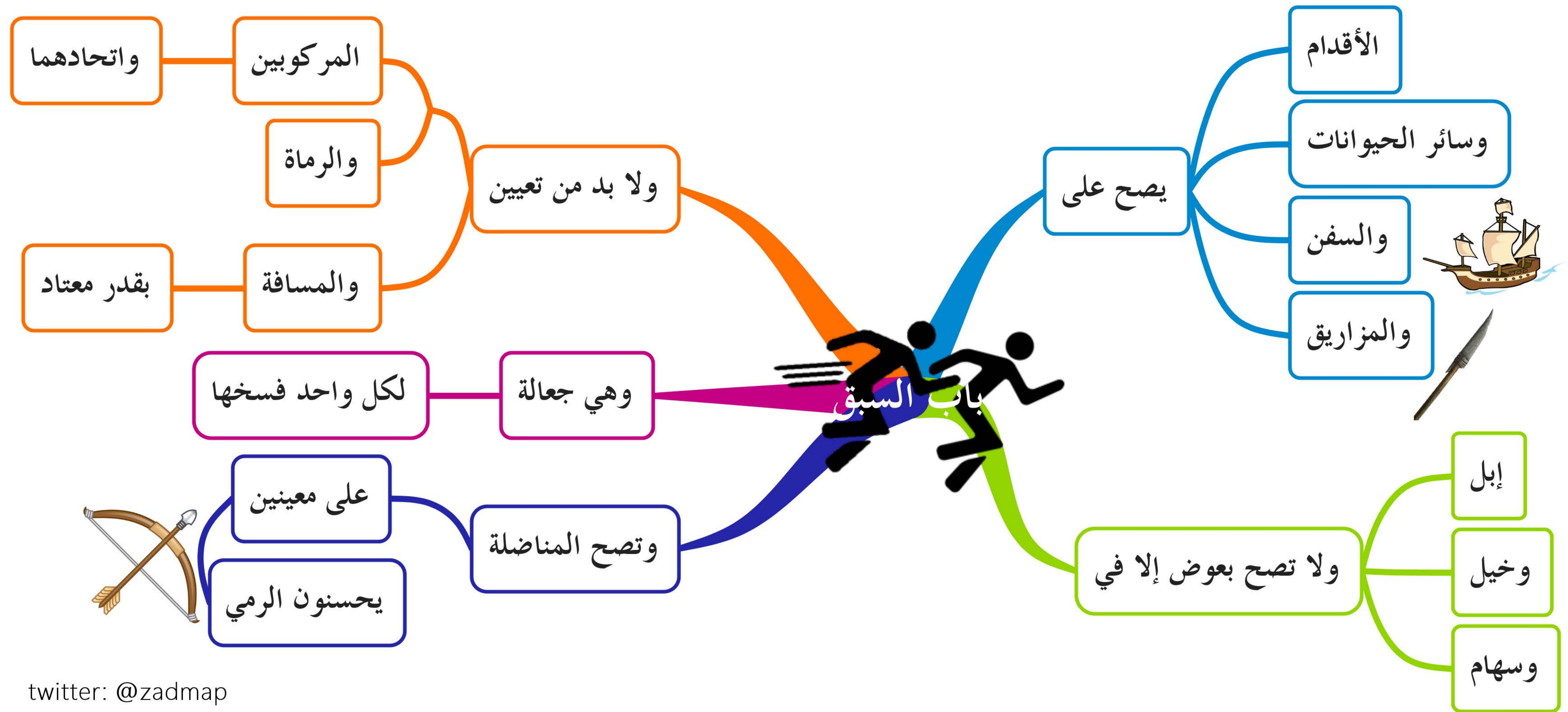
ويضمن المشترك ما تلف بفعله

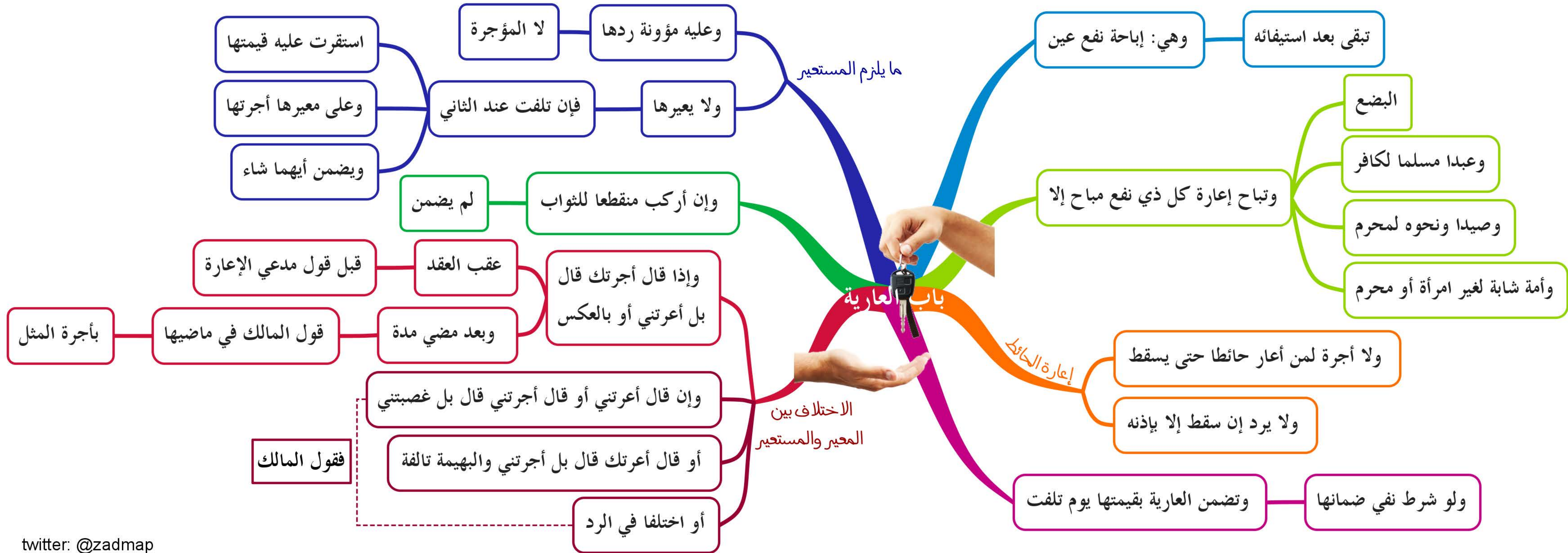
ولا يضمن ما تلف

من حرزه
أو بغير فعله
ولا أجرة له

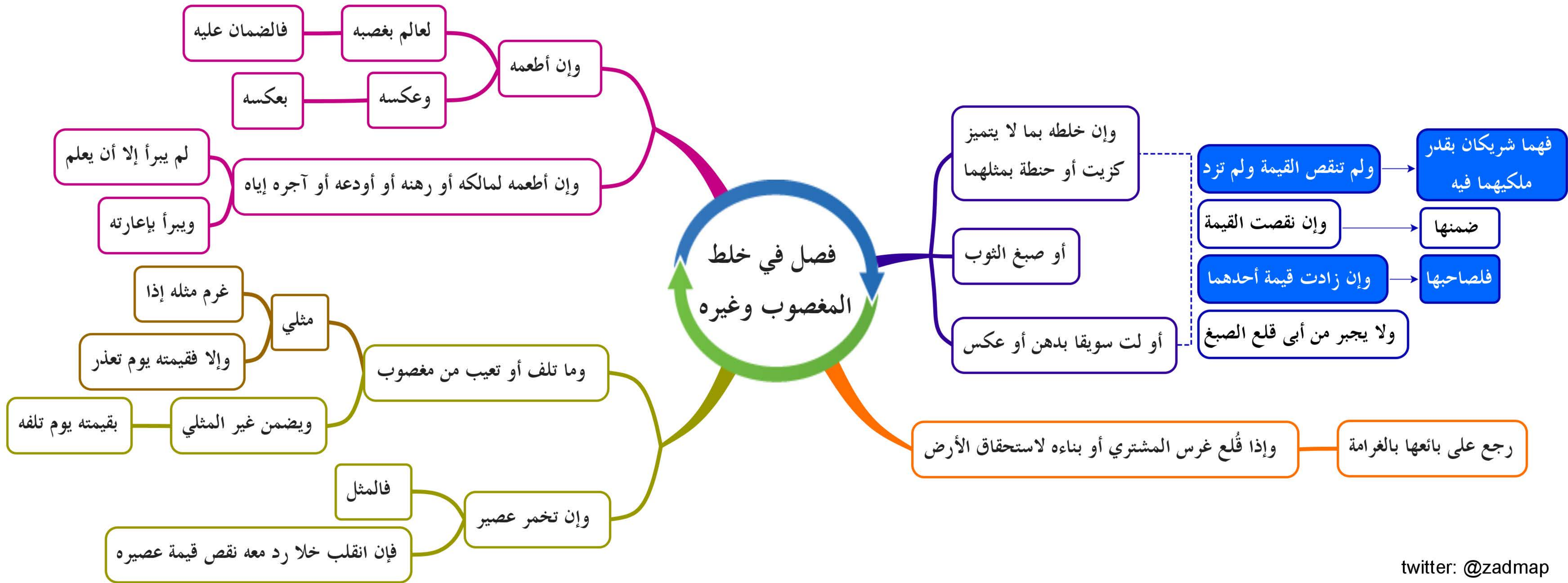
الأجرة

وتجب الأجرة بالعقد
إن لم تؤجل
وتستحق بتسليم العمل
الذي في الذمة
ومن تسلم عينا بإجارة فاسدة وفرغت المدة
لزمه أجرة المثل









فصل في تصرفات الغاصب وغيرها

باطلة وتصرفات الغاصب الحكمية

قيمة التالف

أو قدره

أو صنعته

قوله

والقول في

الاختلاف بين الغاصب والمخضوب منه

وفي رده

وعدم عيبه

قول ربه

وإن جهل ربّه

تصدق به عنه مضمونا

ومن أتلف محترما

أو فتح قفصا عن طائر أو بابا

أو حل وكاء أو رباطا أو قيذا فذهب ما فيه

أو أتلف شيئا

ضمنه ونحوه

كالكلب العقور

لمن دخل بيته بإذنه

أو عقره خارج منزله

ضمن صاحبها

ليلا

وما أتلفت البهيمة من الزرع

وعكسه النهار

إلا أن ترسل بقرب ما تتلفه عادة

وإن كانت بيد راكب أو قائد أو سائق

ضمن جنايتها بمقدمها

لا بمؤخرها

وباقى جنايتها

هدر

كقتل الصائل عليه

وكسر

مزمار

وصليب

وآنية ذهب وفضة

وآنية خمر غير محترمة

باب الشفعة
 $1+1=2$

بعض مالي
ممن انتقلت إليه
وهي استحقاق انتزاع
بثمنه الذي استقر العقد عليه
حصة شريكه

فإن انتقل
بغير عوض
أو كان عوضه
صداقا
أو خلعا
أو صلحا عن دم عمد
فلا شفعة

ويحرم التحيل لإسقاطها
وتثبت لشريك في أرض تجب قسمتها
ويتبعها
الغراس والبناء
لا الثمرة والزرع
فلا شفعة لجار

وهي على الفور
وقت علمه
فإن لم يطلبها إذن بلا عذر
بطلت

سقوط الشفعة
بمعني أو صالحني
وإن قال للمشتري
أو كذب العدل
أو طلب أخذ البعض
سقطت

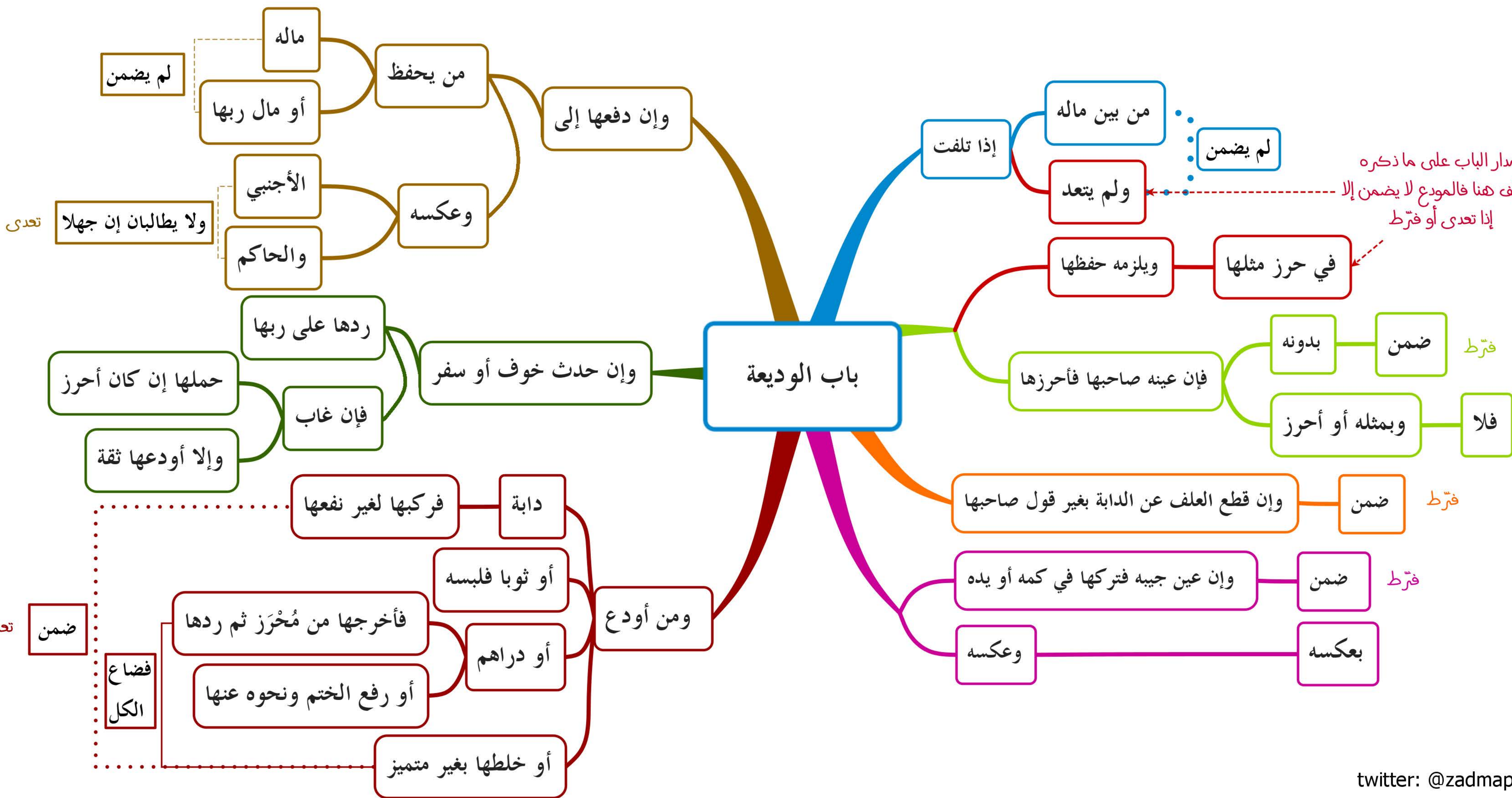
والشفعة لاثنين
بقدر حقيهما
فإن عفا أحدهما أخذ الآخر الكل أو ترك

وإن اشترى اثنان حق واحد
أو عكسه
أو اشترى واحد شقصين
من أرضين صفقة واحدة
فللشفيع أخذ أحدهما

وإن باع شقصا وسيفا
أو تلف بعض المبيع
فللشفيع أخذ الشقص بحصته من الثمن

ولا شفعة
بشركة وقف
ولا في غير ملك سابق
ولا لكافر على مسلم





فصل في حكم قول المودع
في رد الوديعة أو تلفها

ويقبل قول المودع في

ردها إلى

ربها

أو غيره

بإذنه

وتلفها

وعدم التفريط

فإن قال:
لم تودعني

ثم ثبت بينة
أو إقرار

ثم ادعى ردا أو تلفا

سابقين لجحوده

لم يقبلا
ولو بينة

في قوله مالك عندي شيء ونحوه

بل

أو بعده بها

بعد الجحود بينة

وإن ادعى وارثه الرد

منه

أو من مورثه

لم يقبل إلا بينة

وإن طلب أحد الوديعين نصيبه
من مكيل أو موزون ينقسم

أخذه

وللمستودع

والمضارب

والمرتهن

والمستأجر

مطالبة غاصب العين



أي بمجرد الإقطاع بل لابد من الإحياء

باب إحياء الموات

وهي الأرض المنفكة عن

الاختصاصات

وملك معصوم

فمن أحيائها ملكها

من مسلم وكافر

بإذن الإمام وعدمه

في دار الإسلام وغيرها

والعنوة كغيرها

ويملك بالإحياء ما قرب من عامر

إن لم يتعلق بمصلحة

ومن

أحاط مواتا

أو حفر بئرا

أو أجراه إليه من عين ونحوها

أو حبسه عنه ليزرع

فوصل إلى الماء

أي أجرى الماء إلى الموات

فقد أحياء

ما يحصل به الإحياء

ويملك حريم البئر

العادية

خمسین ذراعا من كل جانب

وحريم البدية

نصفها

إقطاع تمليك

إقطاع موات لمن يحييه

ولا يملكه

وللإمام

وله إقطاع الجلوس

ما لم يضر بالناس

في الطرق الواسعة

ويكون أحق بجلوسها

إقطاع إرفاق

ومن غير إقطاع

لمن سبق بالجلوس

ما بقي قماشه فيها

وإن طال

وإن سبق اثنان

اقتريا

ولمن في أعلى الماء

المباح السقي وحبس الماء

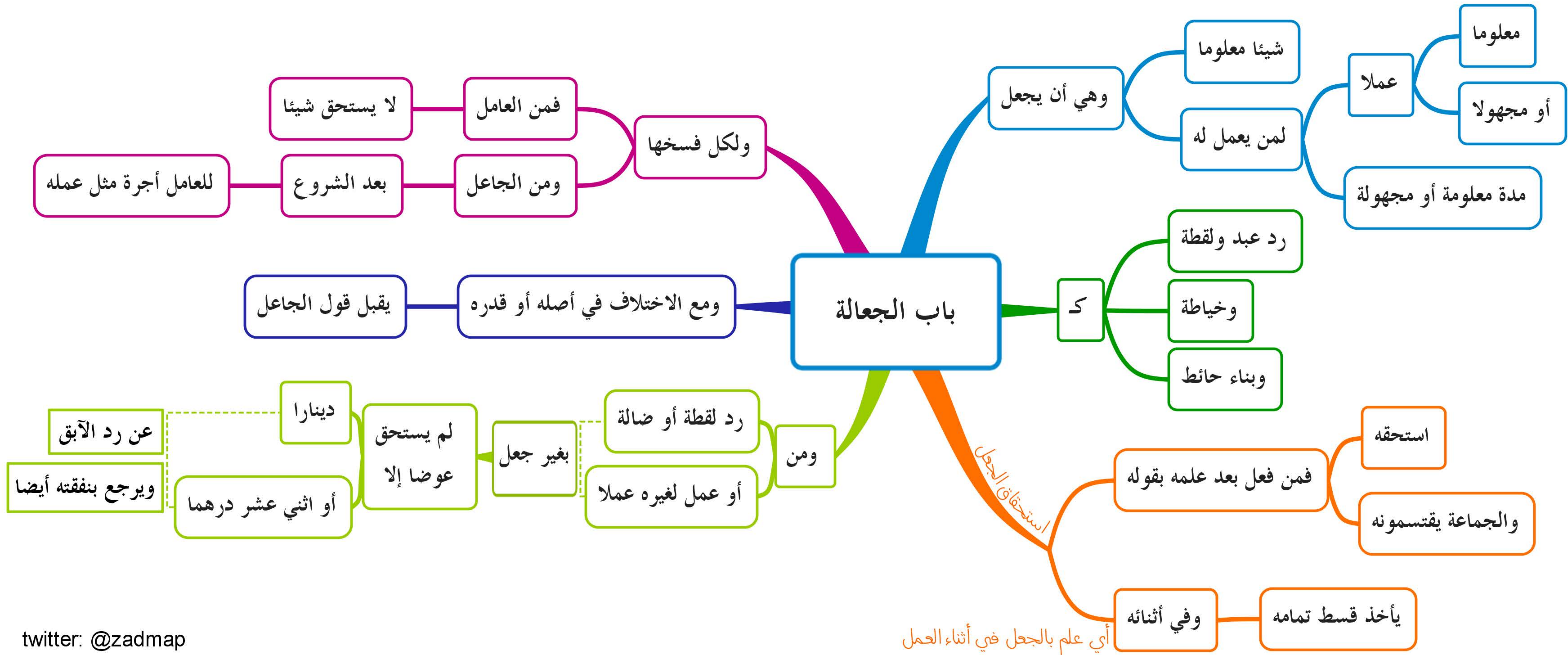
إلى أن يصل إلى كعبه

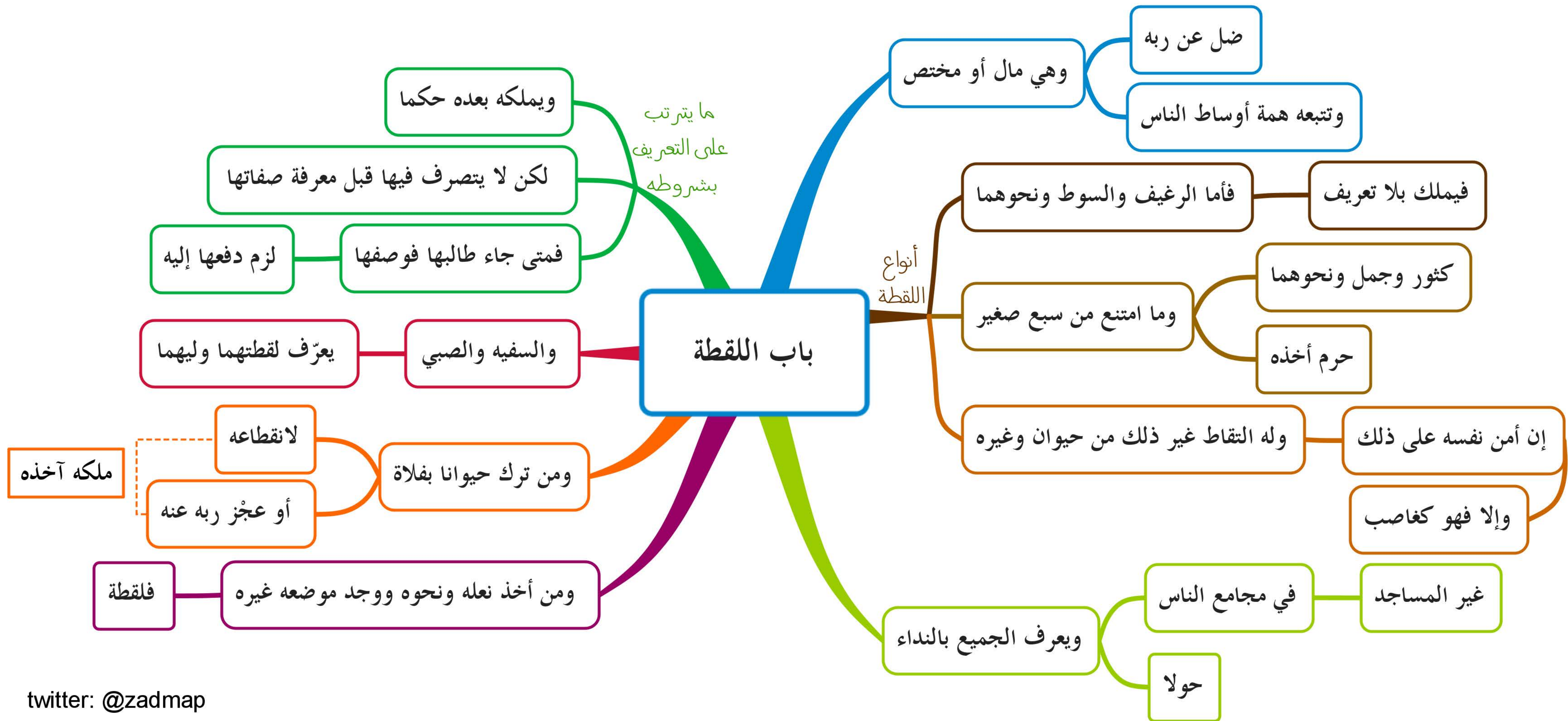
ثم يرسله إلى من يليه

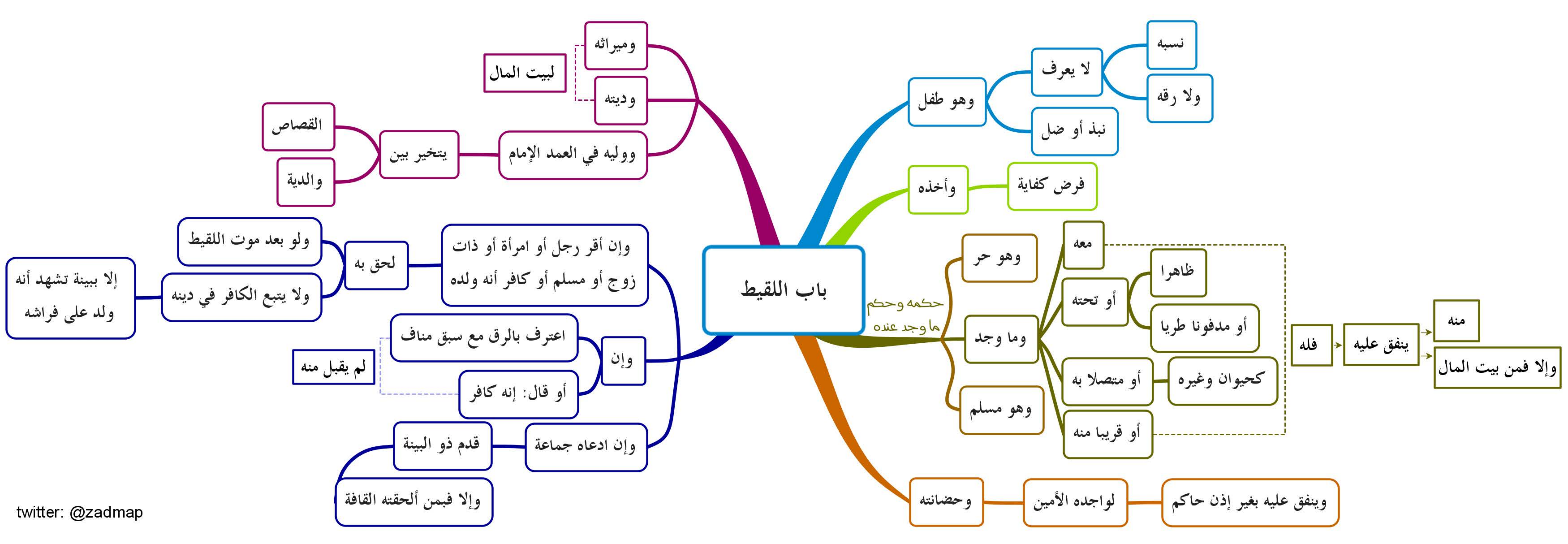
وللإمام دون غيره

حمى مرعى لدواب المسلمين

ما لم يضرهم







باب اللقيط

وهو طفل

لا يعرف

نسبه

ولا رقه

نبد أو ضل

وأخذه

فرض كفاية

حكمه وحكم ما وجد عنده

وهو حر

مع

ظاهرًا

أو تحته

أو مدفونًا طريًا

وما وجد

أو متصلًا به

كحيوان وغيره

أو قريبًا منه

وهو مسلم

فله

ينفق عليه

منه

وإلا فمن بيت المال

وحيضاته

لواجده الأمين

وينفق عليه بغير إذن حاكم

ليت المال

وميراثه

وديته

ووليّه في العمد الإمام

يتخير بين

القصاص

والدية

وإن أقر رجل أو امرأة أو ذات زوج أو مسلم أو كافر أنه ولده

لحق به

ولو بعد موت اللقيط

ولا يتبع الكافر في دينه

إلا بيّنه تشهد أنه ولد على فراشه

وإن اعترف بالرق مع سبق مناف

لم يقبل منه

أو قال: إنه كافر

وإن ادعاه جماعة

قدم ذو البيّنة

وإلا فبمن ألحقته القافة

كتاب الوقف

كتاب الوقف

وهو

- تحبيس الأصل
- وتسبيل المنفعة

ويصح

- بالقول
- وبالفعل الدال عليه

كمن جعل أرضه

- مسجدا وأذن للناس في الصلاة فيه
- أو مقبرة وأذن في الدفن فيها

أنواع الوقف بالقول

- وقفت
- وحبست
- وسبلت
- تصدقت
- وحرمت
- وأبدت

وكنايته

ما يشترط في الكناية

- فتشترط النية مع الكناية
- أو اقتران
- أحد الألفاظ الخمسة
- أو حكم الوقف

ما لا يشترط في الوقف

- لا قبوله
- ولا إخراجه عن يده

ويشترط فيه

وأن يكون

للمنفعة

- دائما
- من معين
- يُنتفع به مع بقاء عينه
- كعقار وحيوان ونحوهما

على بر كالمساجد والقناطر
والمسكين والأقارب من مسلم وذمي

وغير

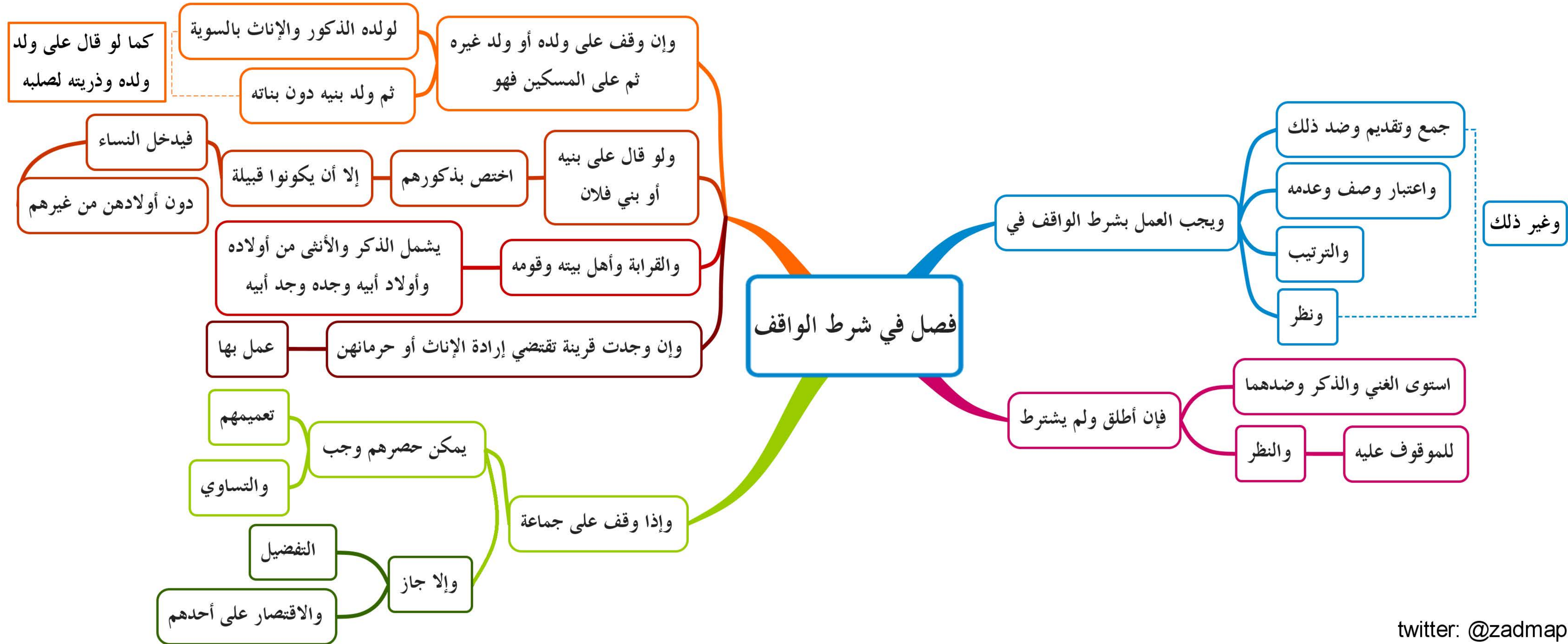
- حربي وكنيسة ونسخ التوراة والإنجيل وكتب زندقة
- والوقف على نفسه
- وكذا الوصية

ويشترط في غير المسجد ونحوه

أن يكون على معين يملك

لا

- ملك
- وحيوان
- وحمل
- وقبر



فصل والوقف عقد لازم

ولا يباع

إلا أن تتعطل منافعه

ويصرف ثمنه في مثله

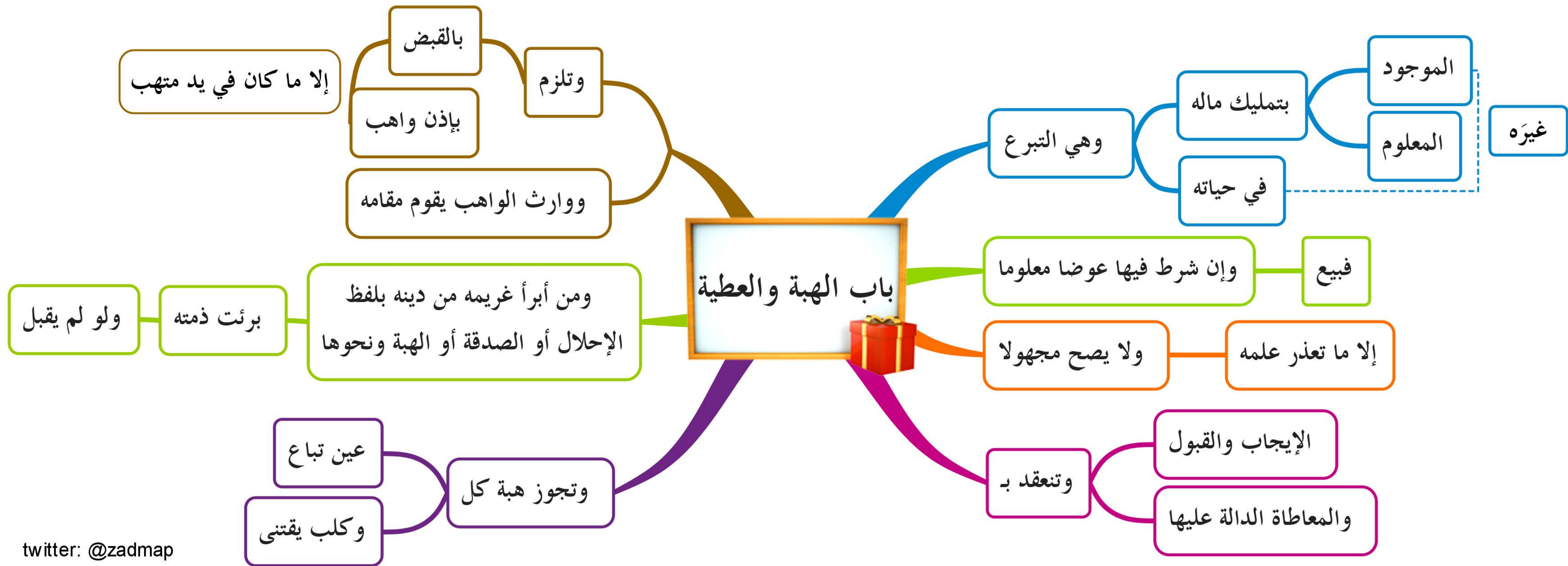
ولو أنه مسجد وآلته

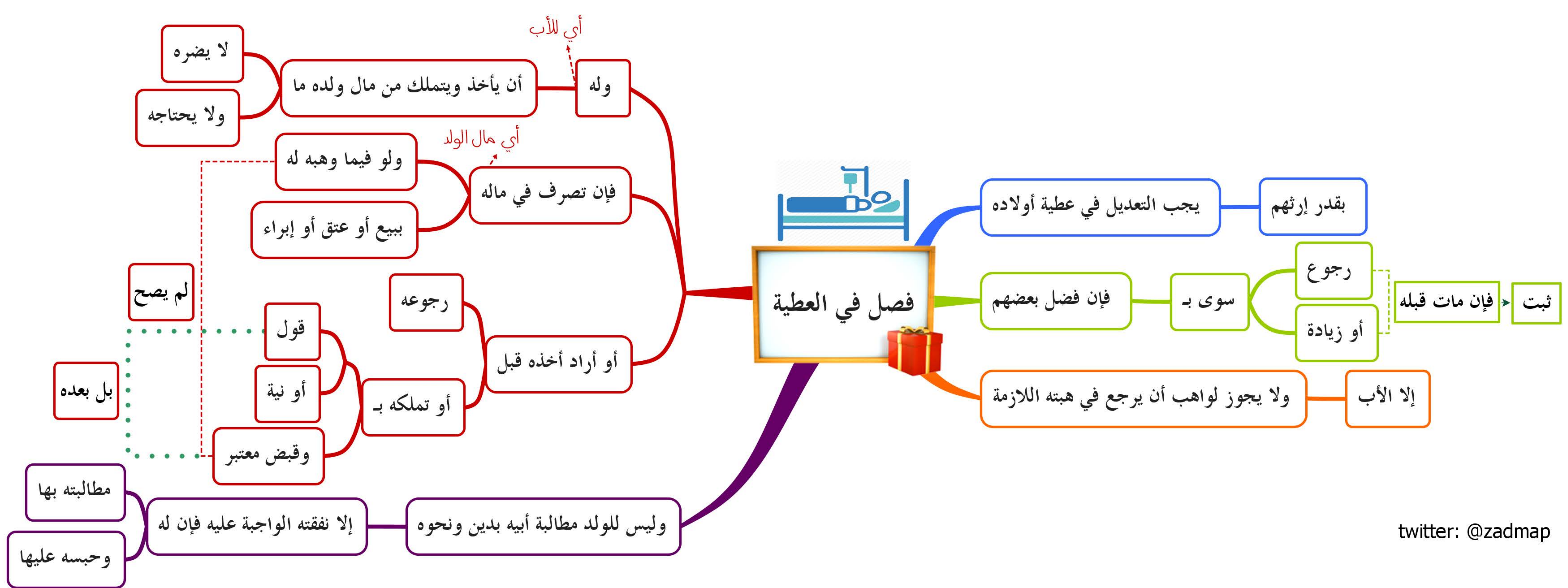
لا يجوز فسخه

صرفه إلى مسجد آخر

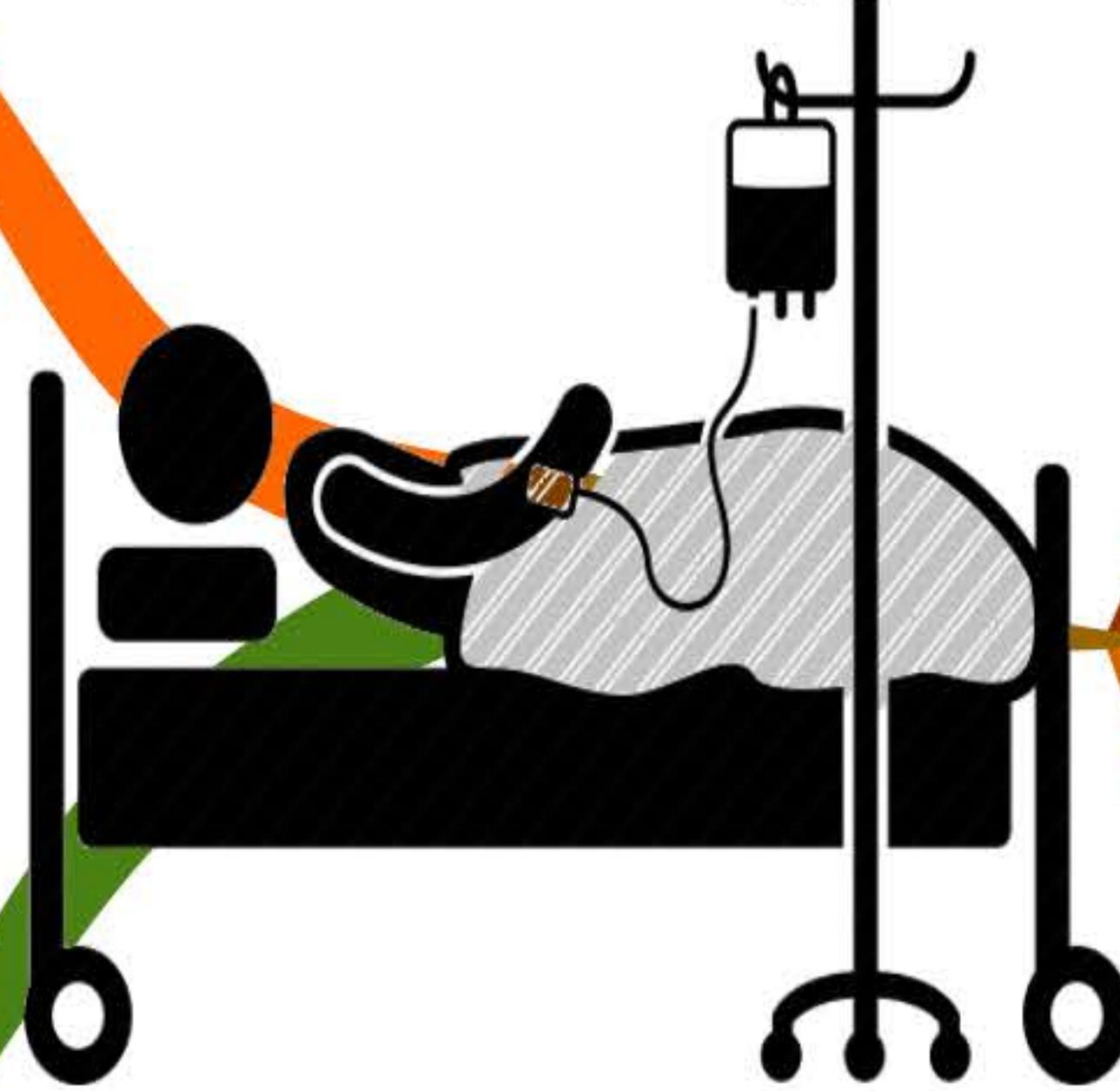
وما فضل عن حاجته جاز

والصدقة به على فقراء المسلمين





فصل في تصرفات المريض



من مرضه غير مخوف

كوجع ضرس وعين وصداع يسير

فتصرفه لازم كالصحيح

ولو مات منه

ويعتبر الثلث عند موته

وإن كان مخوفاً

مثاله

كبرسام وذات جنب ووجع قلب ودوام قيام أو رعاف وأول فالج وآخر سل والحمى المطبقة

وما قال طيبان مسلمان عدلان أنه مخوف

ومن وقع الطاعون ببلده ومن أخذها

لا يلزم تبرعه

لوارث بشيء

ولا بما فوق الثلث

إلا بإجازة الورثة لها

إذا مات فيه

وإن عوفي

فكصحيح

ومن امتد مرضه بجذام أو سل أو فالج

ولم يقطعه بفراش

فمن كل ماله

والعكس

بالعكس

الفرق بين العطية الوصية

ويسوى بين المتقدم والمتأخر في الوصية

ويبدأ بالأول فالأول في العطية

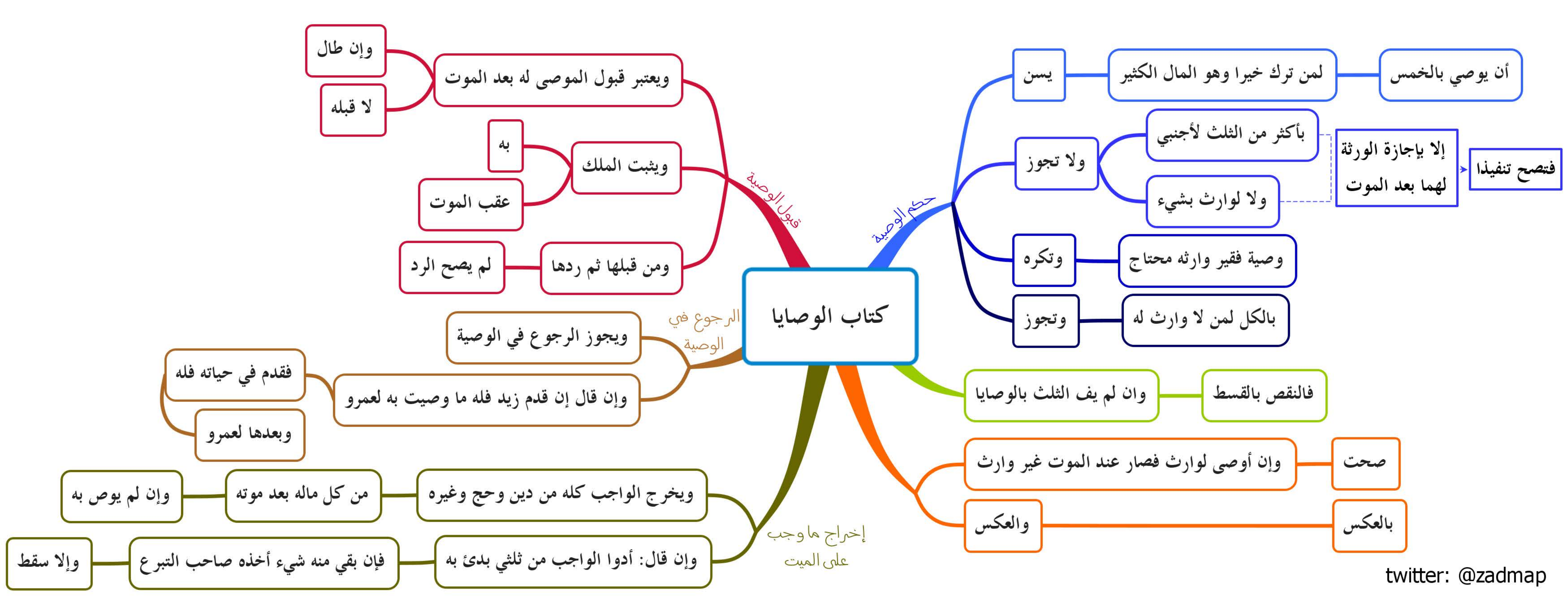
ولا يملك الرجوع فيها

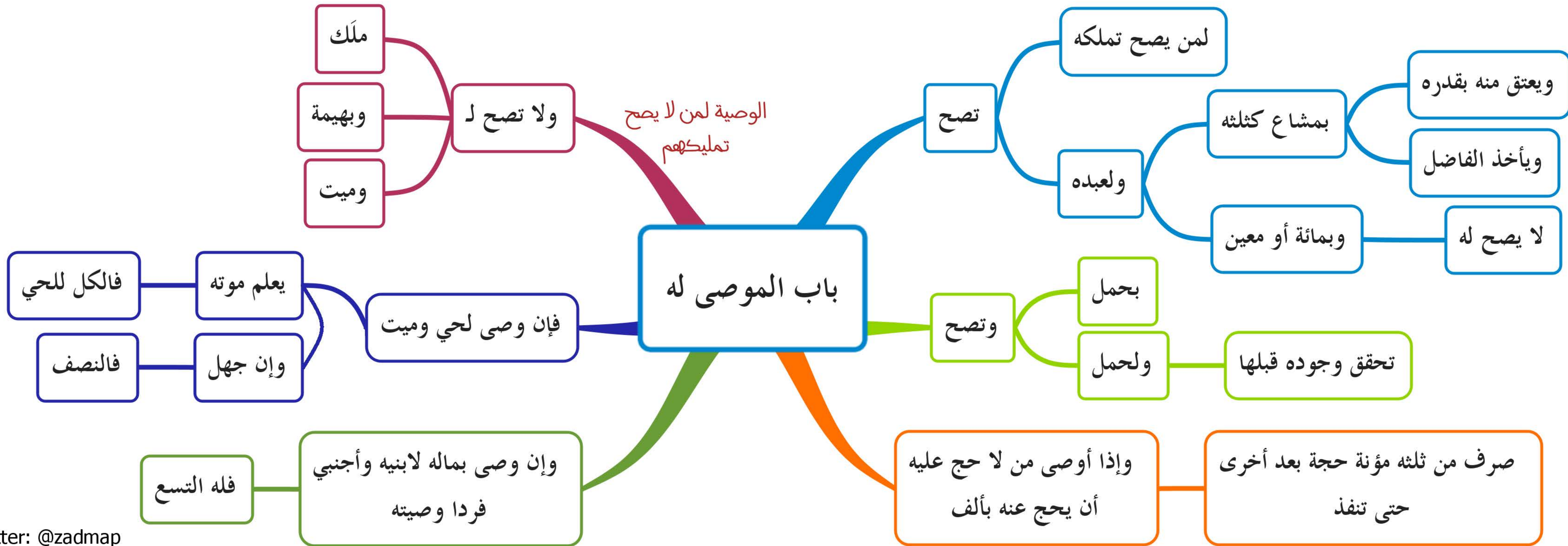
ويعتبر القبول لها عند وجودها

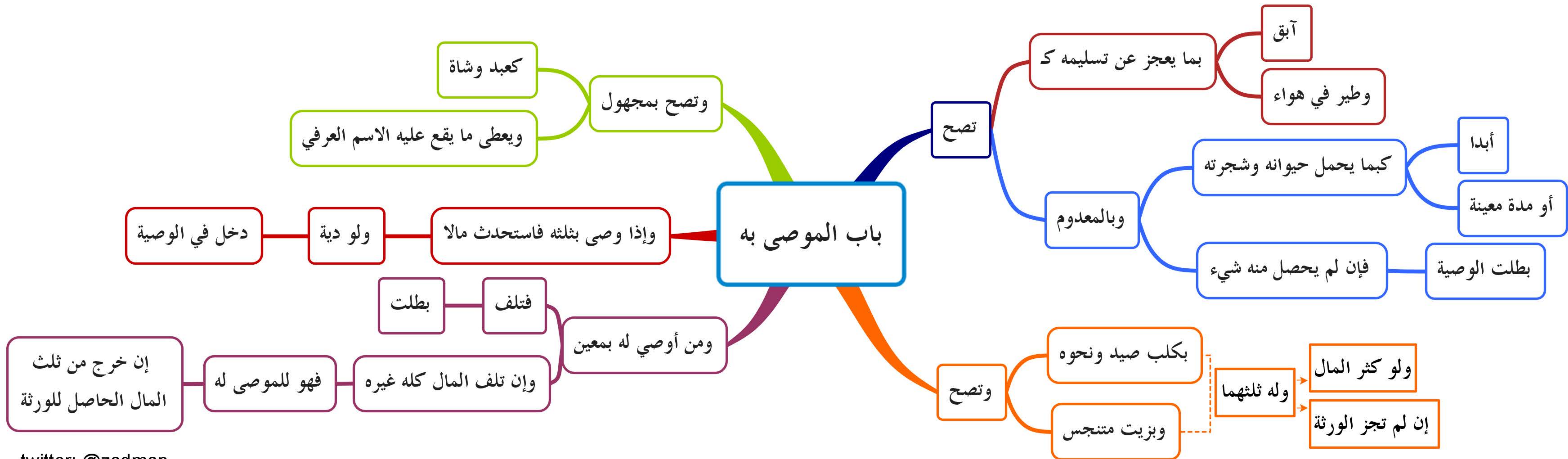
ويثبت الملك إذاً

والوصية بخلاف ذلك

كتاب الوصايا







باب الوصية
بالأنصباء والأجزاء

إذا أوصى بمثل نصيب وارث معين

فله مثل نصيبه مضموماً إلى المسألة

فإذا أوصى بمثل نصيب ابنه

وله ابنان

فله الثلث

وإن كانوا ثلاثة

فله الربع

وإن كان معهم بنت

فله التسعان

وإن أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته ولم يبين

كان له مثل ما لأقلهم نصيباً

فمع ابن وبنت

ربع

ومع زوجة وابن

تسع

وبسهم من ماله

فله سدس

وبشيء أو جزء أو حظ

أعطاه الوارث ما شاء

باب الموصى إليه

تصح وصية المسلم إلى كل

- مسلم
- مكلف
- عدل
- رشيد

ويقبل بإذن سيده → ولو عبدا

وإذا أوصى إلى زيد وبعده إلى عمرو ولم يعزل زيدا

- اشتركا
- ولا ينفرد أحدهما بتصرف لم يجعله له

ولا تصح وصية إلا في

- تصرف معلوم يملكه الموصي
- ولا تصح بما لا يملكه الموصي

كقضاء دينه وتفرقة ثلثه والنظر لصغاره

كوصية المرأة بالنظر في حق أولادها الأصاغر ونحو ذلك

ومن مات بمكان لا حاكم به ولا وصي

ومن وُصي في شيء لم يصر وصيا في غيره

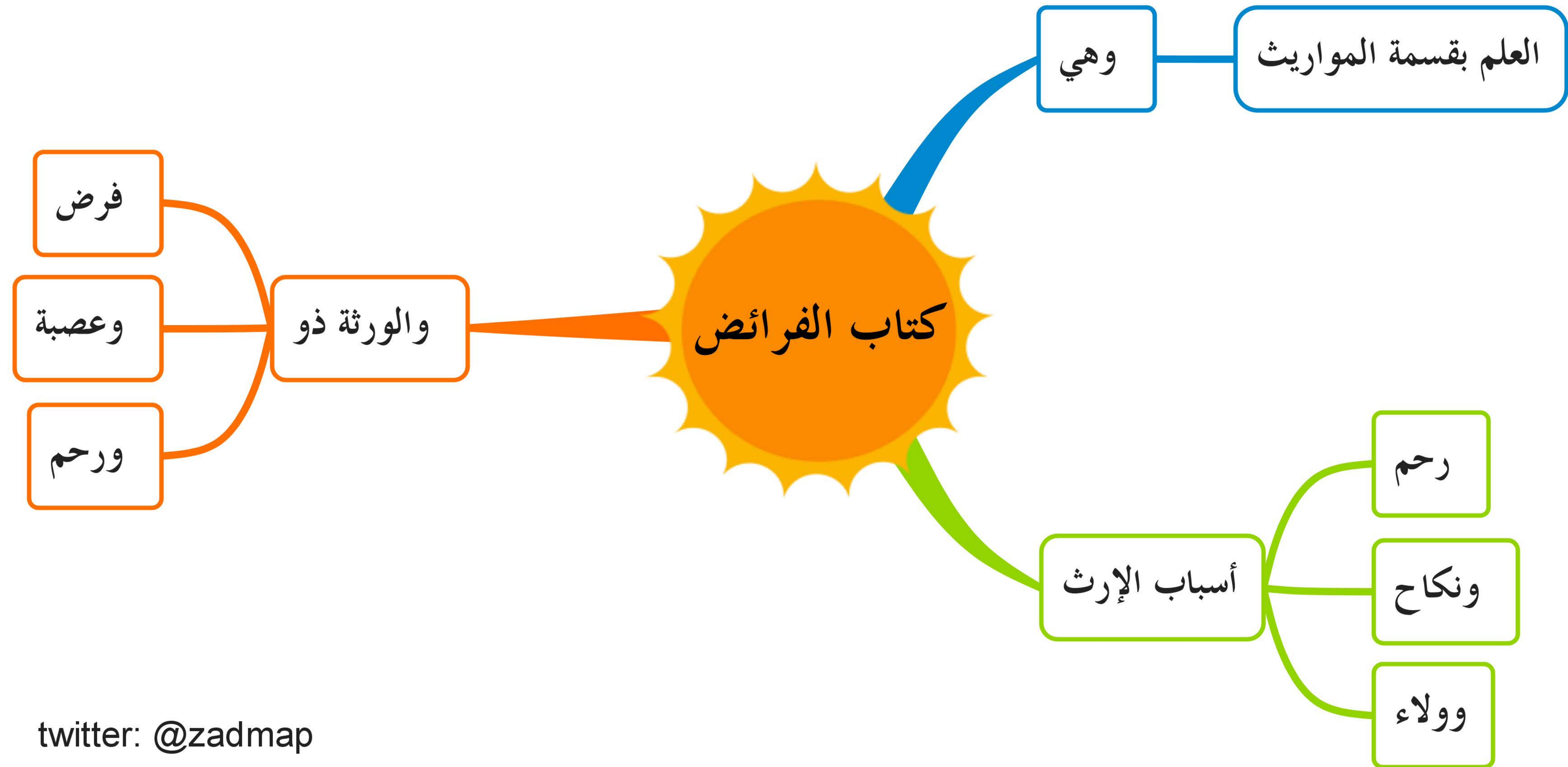
وإن ظهر على الميت دين يستغرق بعد تفرقة الوصي لم يضمن

وإن قال: ضع ثلثي حيث شئت لم يحل

- له
- ولا لولده

حاز بعض من حضر من المسلمين تركته وعمل الأصلاح فيها من بيع وغيره

كتاب الفرائض



فدو الفرض عشرة

الزوجان

والأبوان

والجد

والجدة

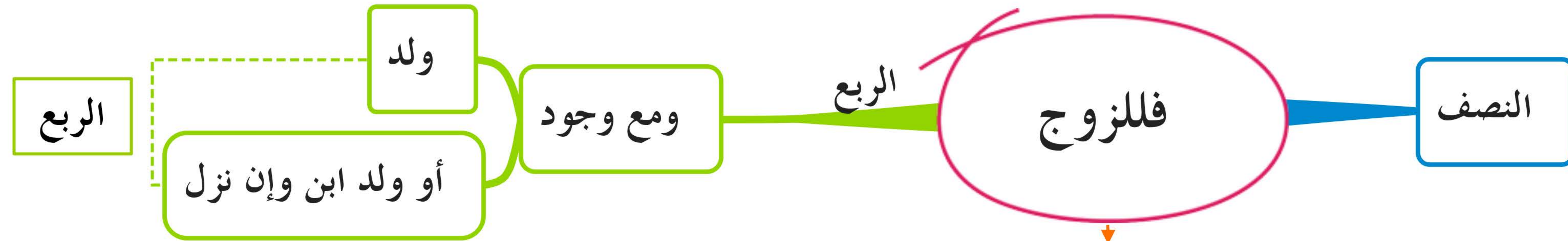
والبنات

وبنات الابن

والأخوات

والإخوة من الأم

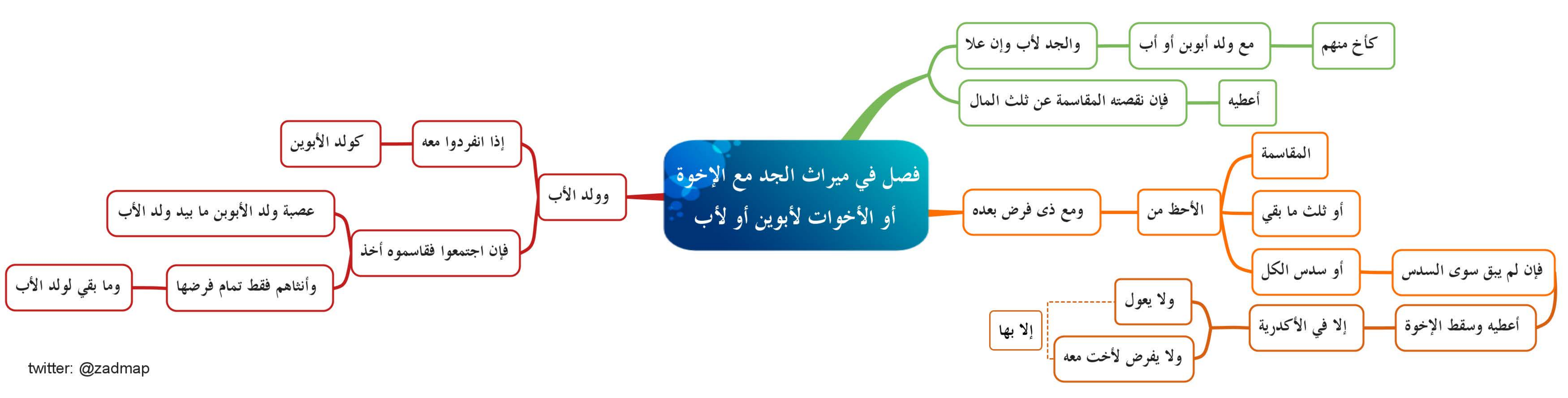
من كل جهة

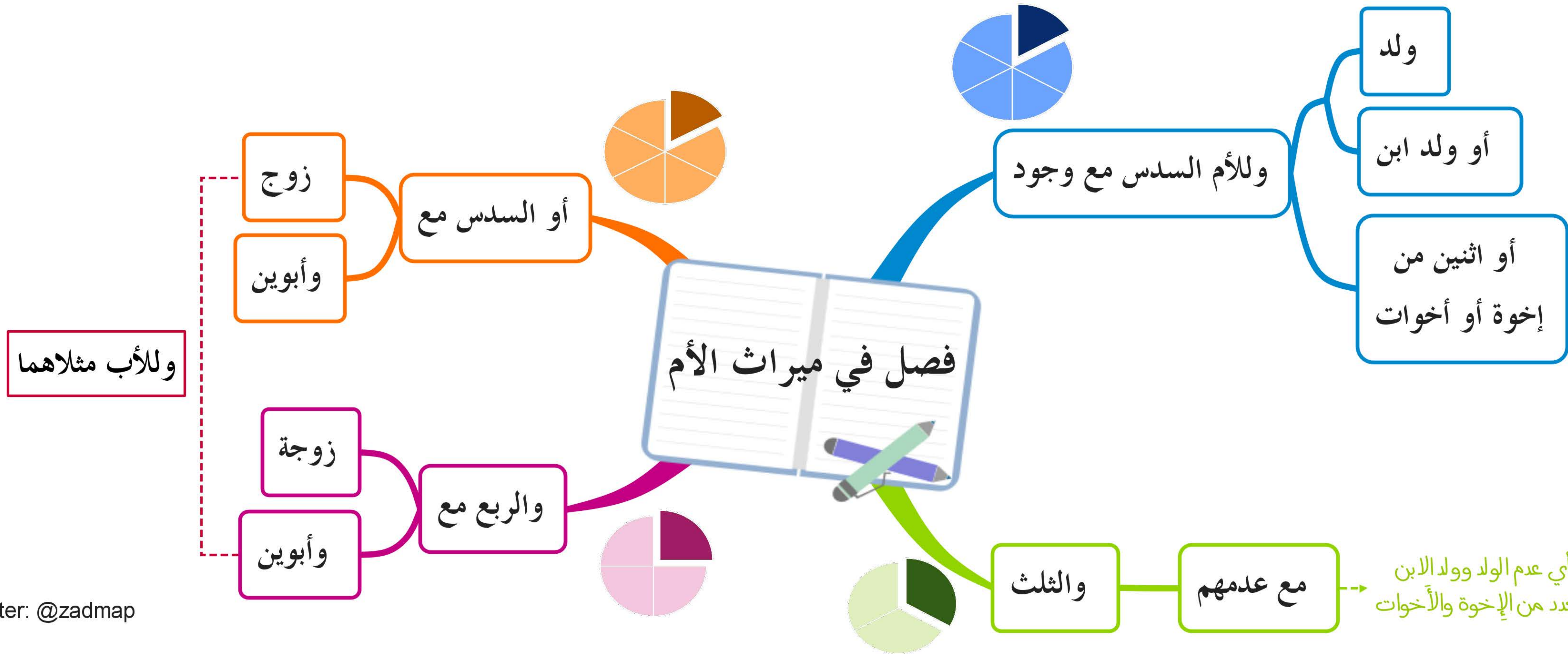


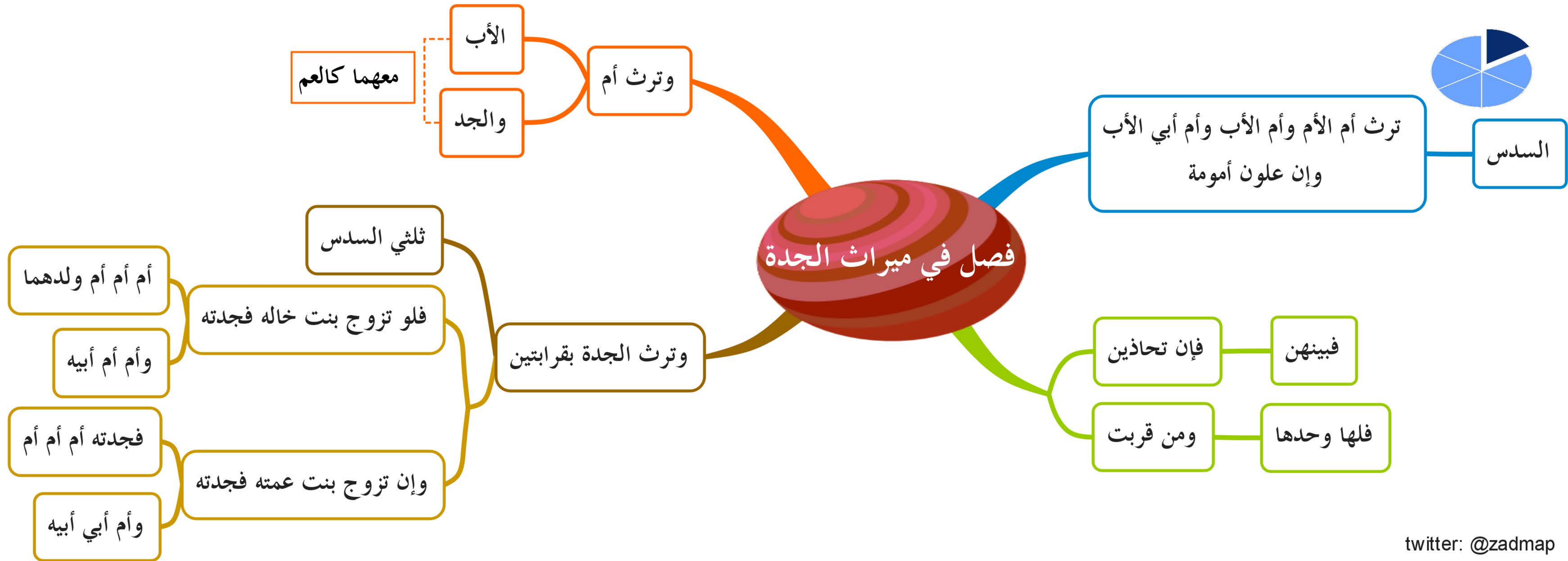
وللزوجة فأكثر نصف حاله فيهما



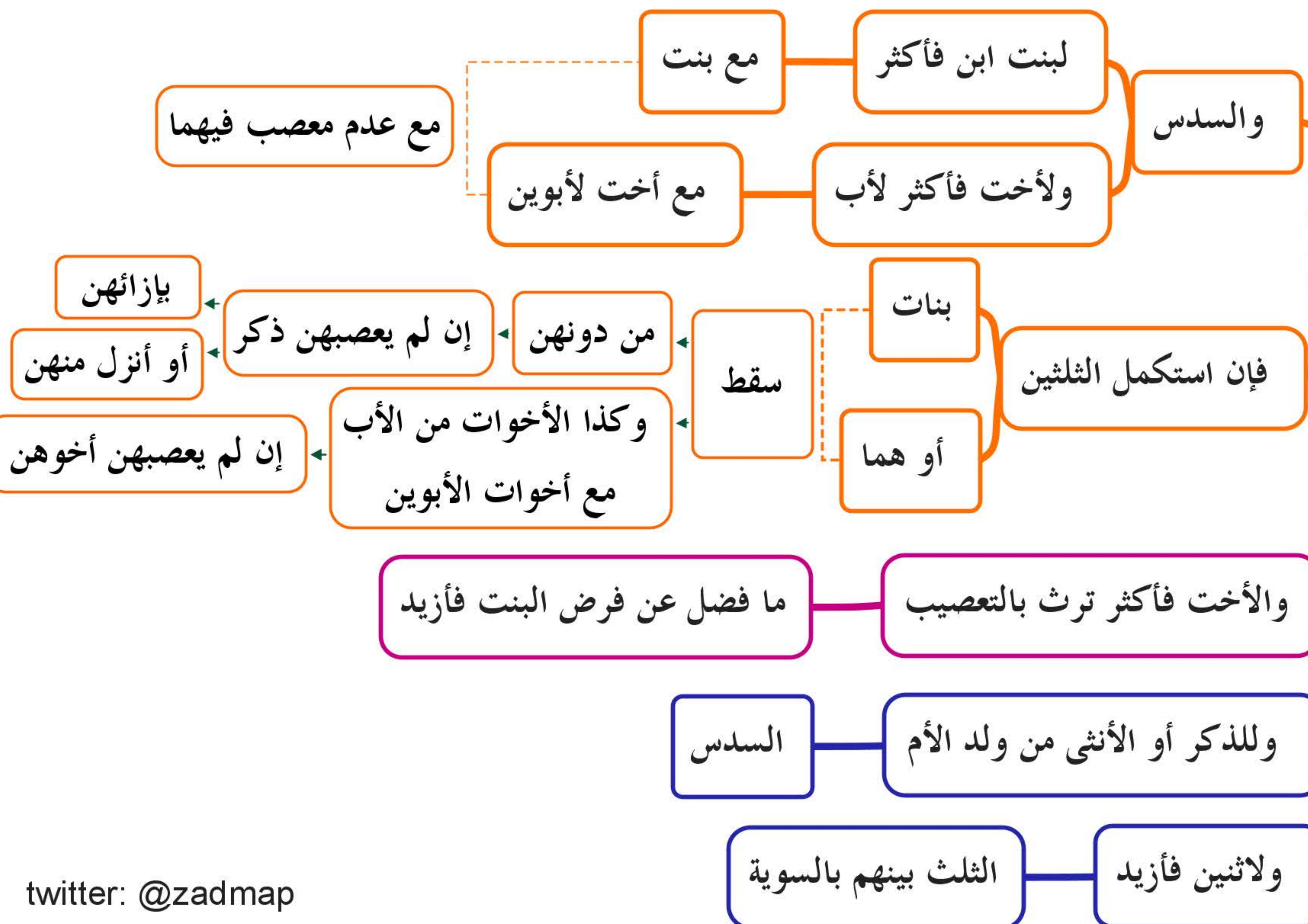
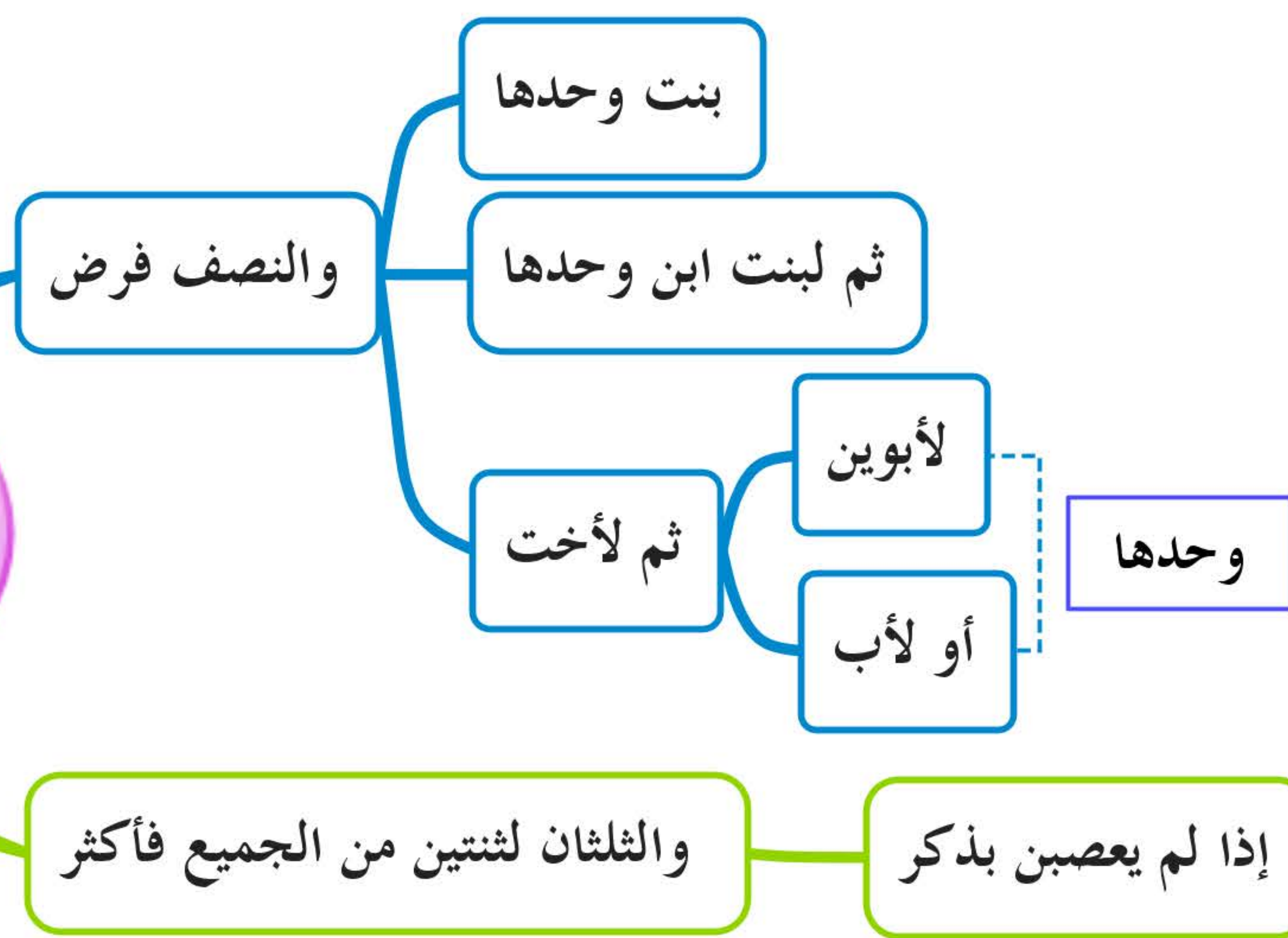


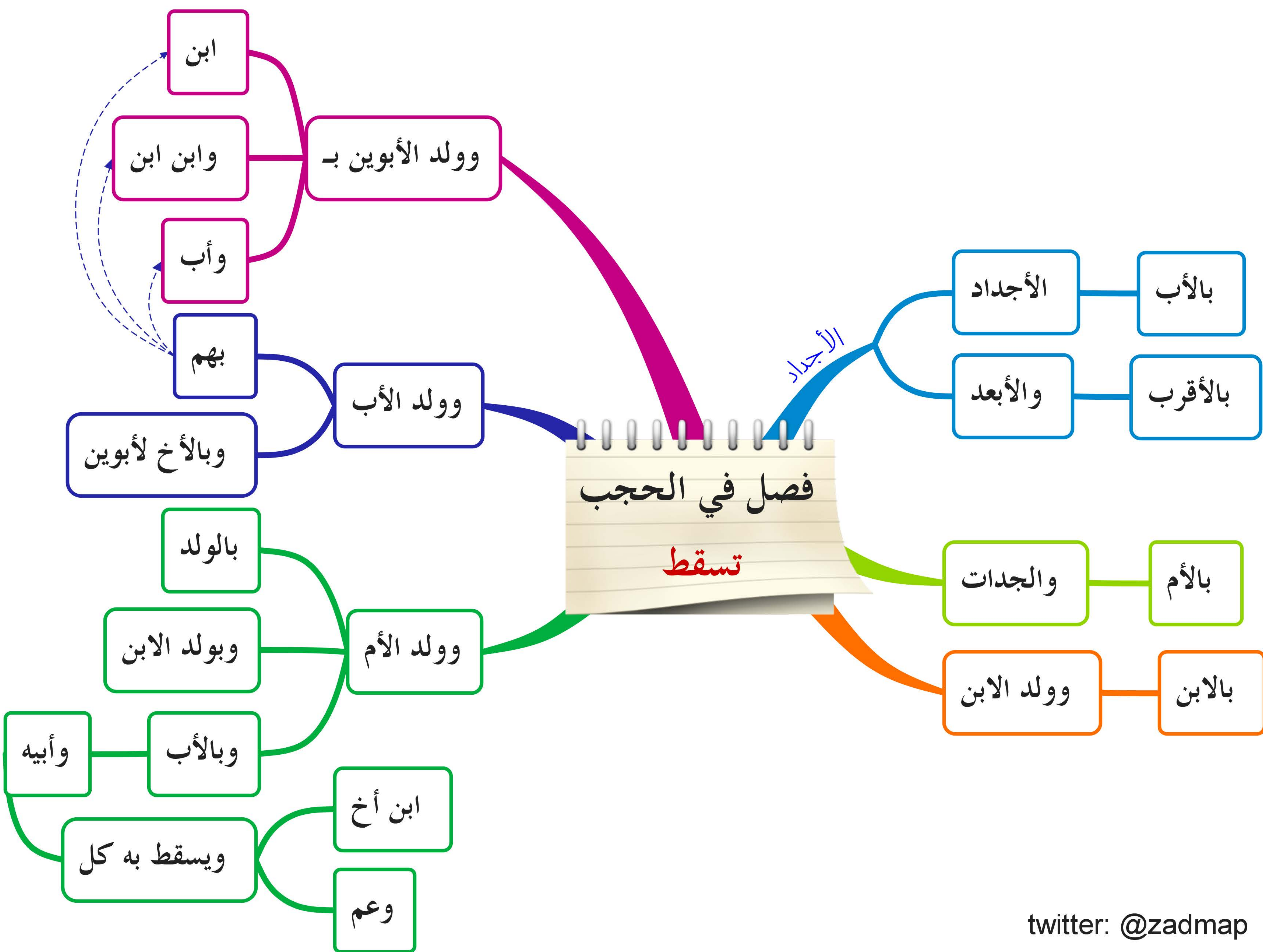


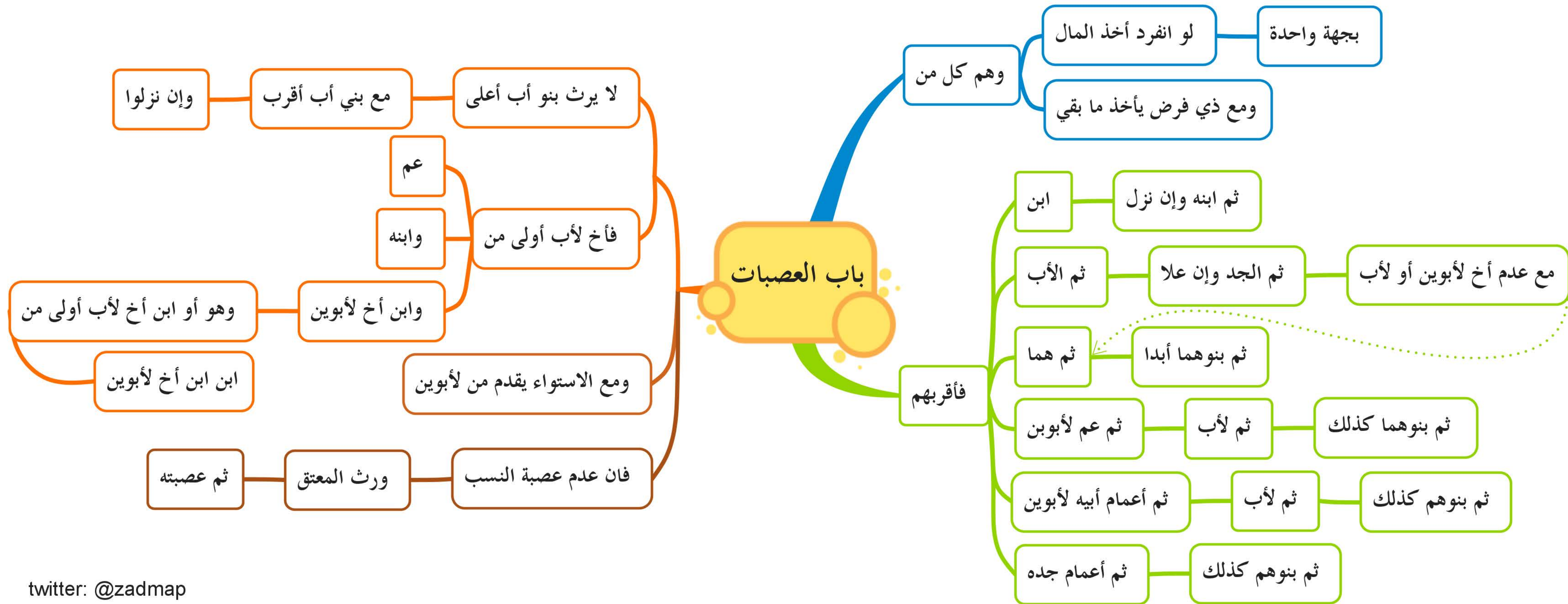




فصل في ميراث البنات
وبنات الابن والأخوات







فصل في العصة بالغير

يرث

الابن وابنه

والأخ لأبوين ثم لأب

مع أخته

مثليها

وكل عصة غيرهم

لا ترث أخته معه شيئاً

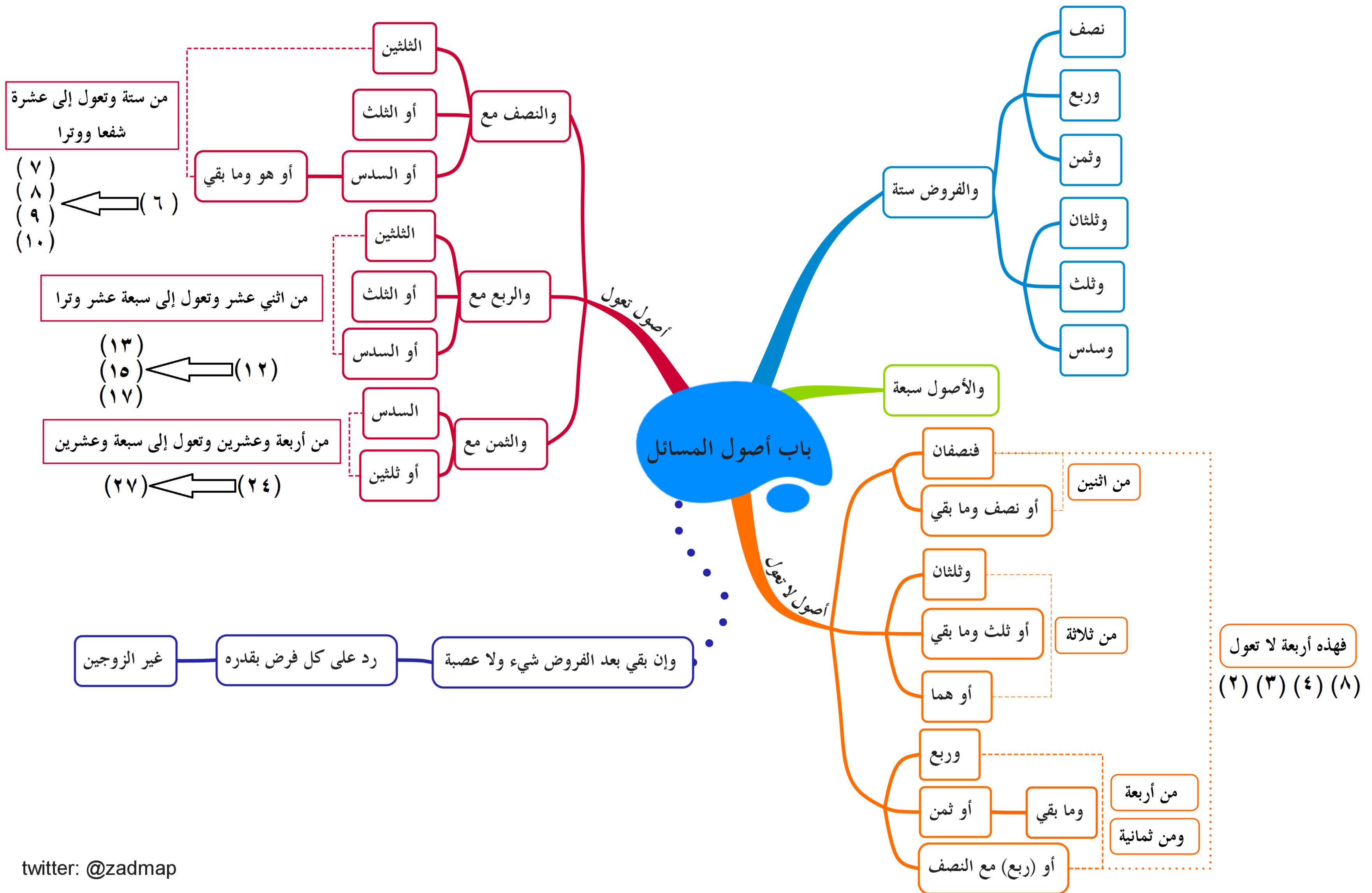
ويبدأ بالفروض

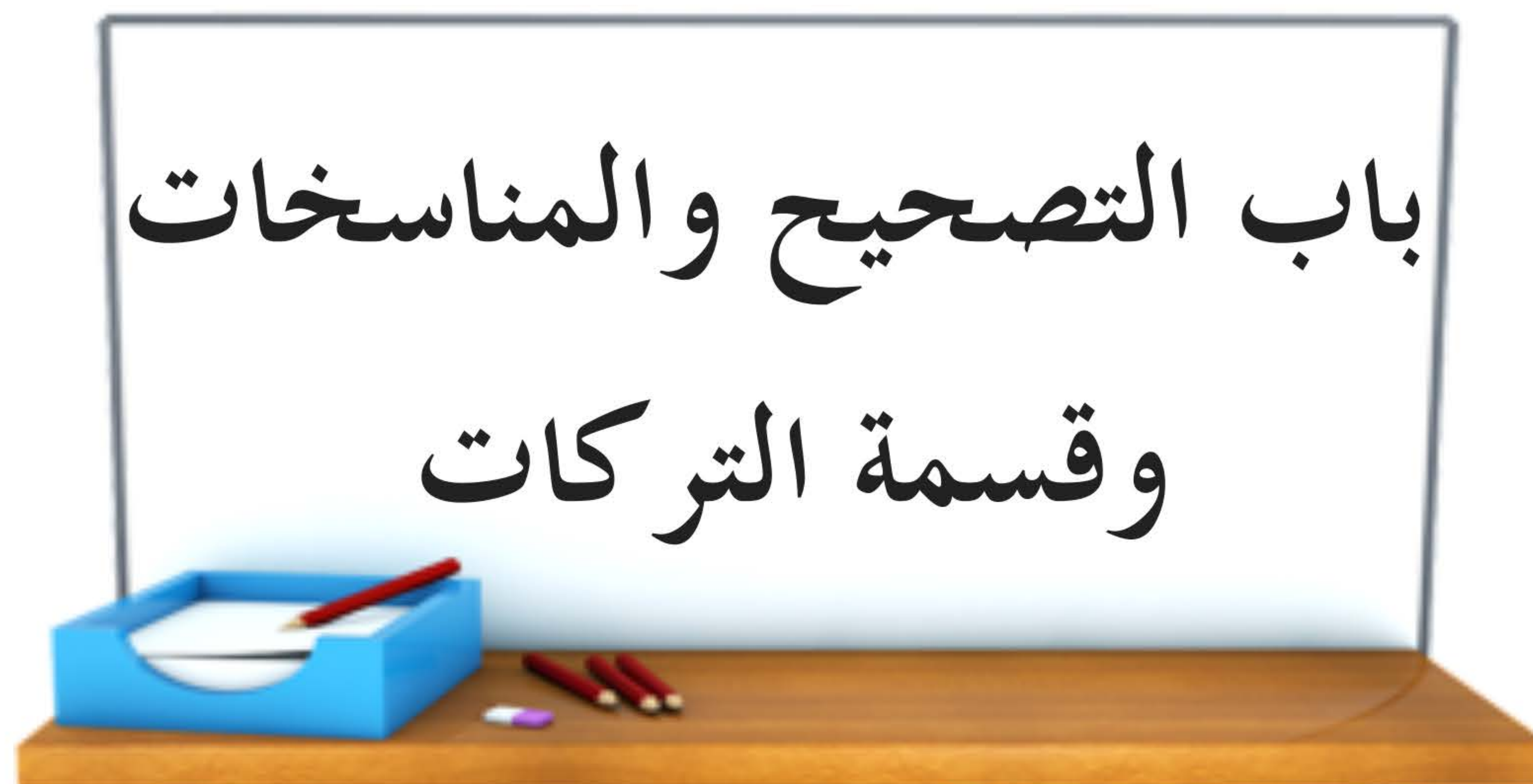
وما بقي للعصة

ويسقطون في الحمارية

له فرضه والباقي لهما

وابنا عم أحدهما أخ لأم أو زوج





إذا انكسر سهم فريق عليهم
ضربت

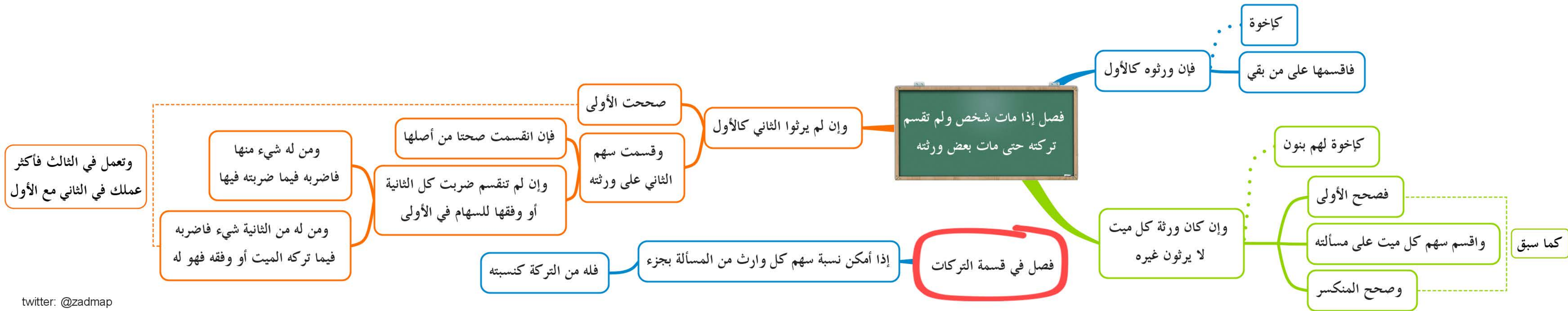
أو وفقه إن وافقه بجزء كثلث ونحوه

عددهم إن باين سهامهم

في أصل المسألة وعولها إن عالت

فما بلغ صحت منه

ويصير للواحد ما كان لجماعته
أو وفقه



باب ذوي الأرحام

الذكر والأنثى سواء

يورثون بالتنزيل

فولد البنات

وولد بنات البنين

وولد الأخوات

كأمهاتهن

الإخوة

والأعمام

وبنات

لأبوين

أو لأب

وبنات بنينهم

كآبائهم

وولد الإخوة لأم

والأخوال

والخالات

وأبو الأم

كالأم

والعمات

والعم لأم

كالأب

هي إحداهما

كأم أبي أم

كأم أب الجد

بأب بين أمين

وكل جدة أدلت

وأبو أم أب

وأبو أم أم

وأخواتهما

وأخواتهما

بمنزلتهم

فيجعل حق كل وارث لمن أدلى به

فإن أدلى جماعة بوارث

وإن اختلفت منازلهم منه

جعلتهم معه كميث اقتسموا إرثه

فإن خلف ثلاث خالات متفرقات وثلاث عمات متفرقات

فالثلاث للخالات أخماسا

والثلاثان للعمات أخماسا

وتصح من خمسة عشر

وفي ثلاثة أخوال متفرقين

لذي الأم السدس

والباقي لذي الأبوين

فإن كان معهم أبو أم أسقطهم

وفي ثلاث بنات عمومة متفرقين

المال للتي للأبوين

قسمت المال بين المدلى بهم

فما صار لكل واحد

أخذه المدلى به

وإن سقط بعضهم ببعض عملت به

وإن أدلى جماعة بجماعة

والجهات

أبوة

وأمومة

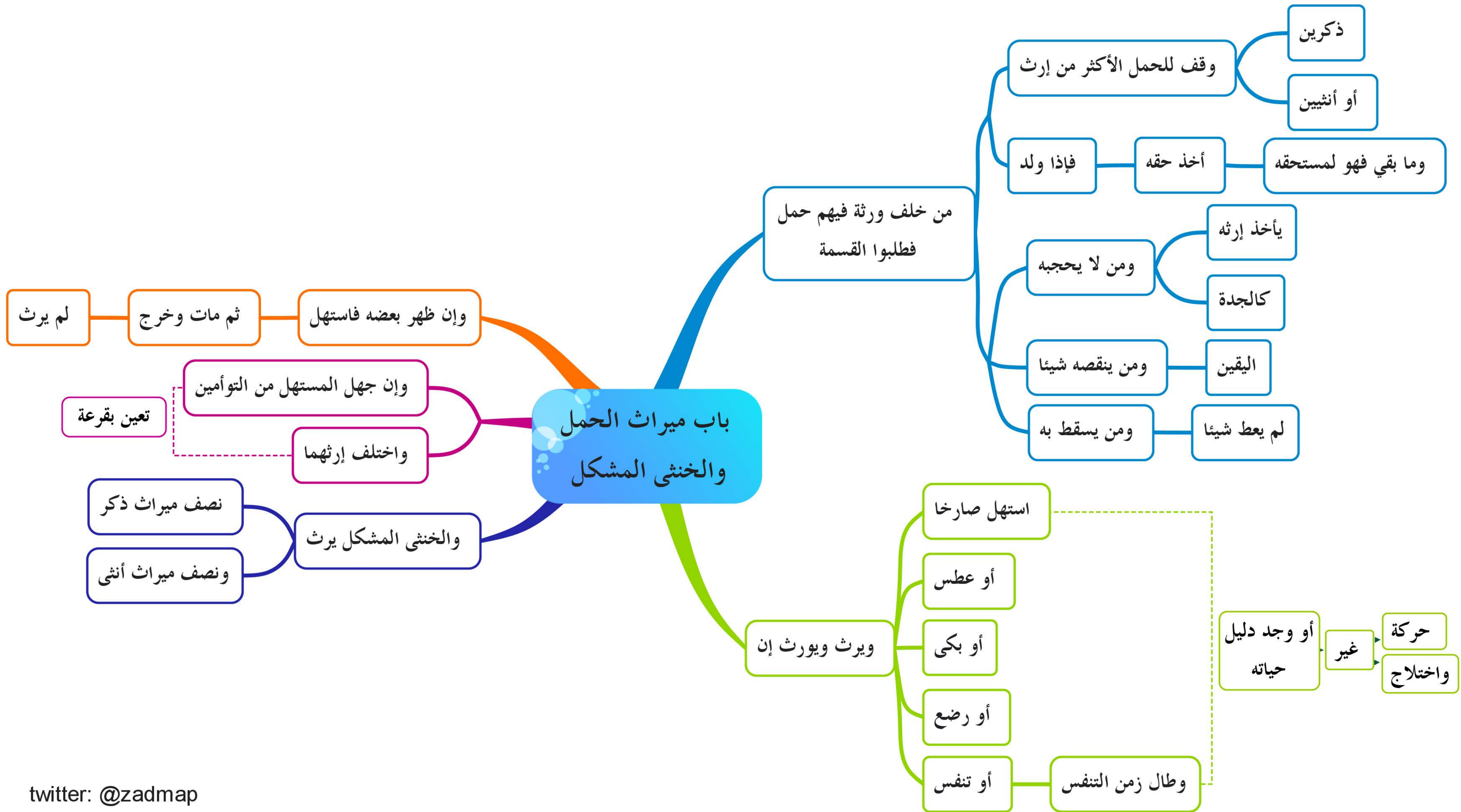
وبنوة

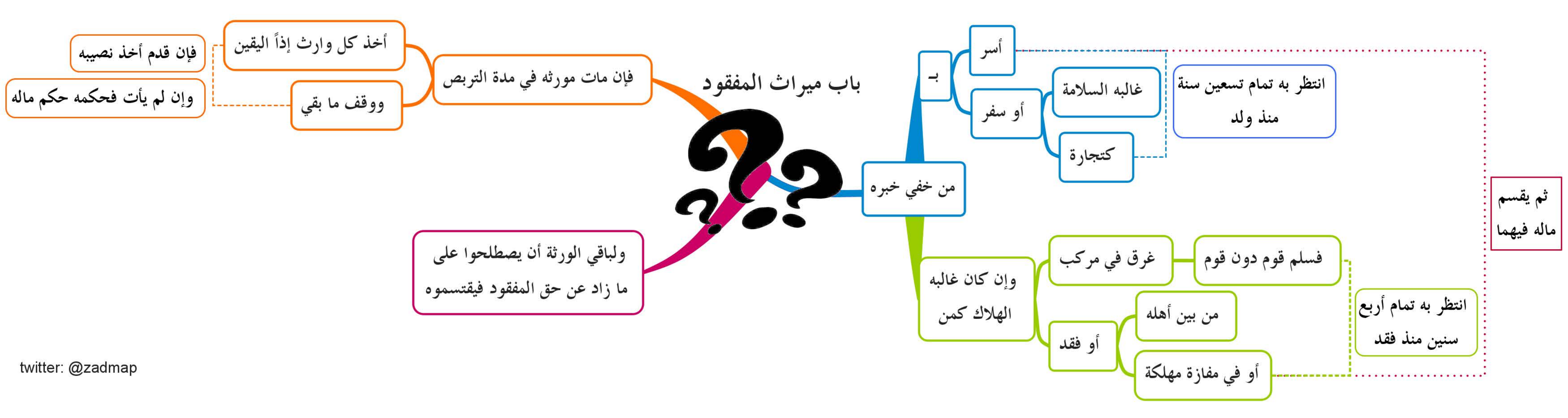
كأولاده

فنصيبه لهم

واستوت منزلتهم منه بلا سبق

فابن وبنت أخت مع بنت أخت أخرى لهذه حق أمها وللأولين حق أمهما





باب ميراث الغرقى



إذا مات متوارثان

كأخوين لأب

بهدم أو غرق
أو غربة أو نار

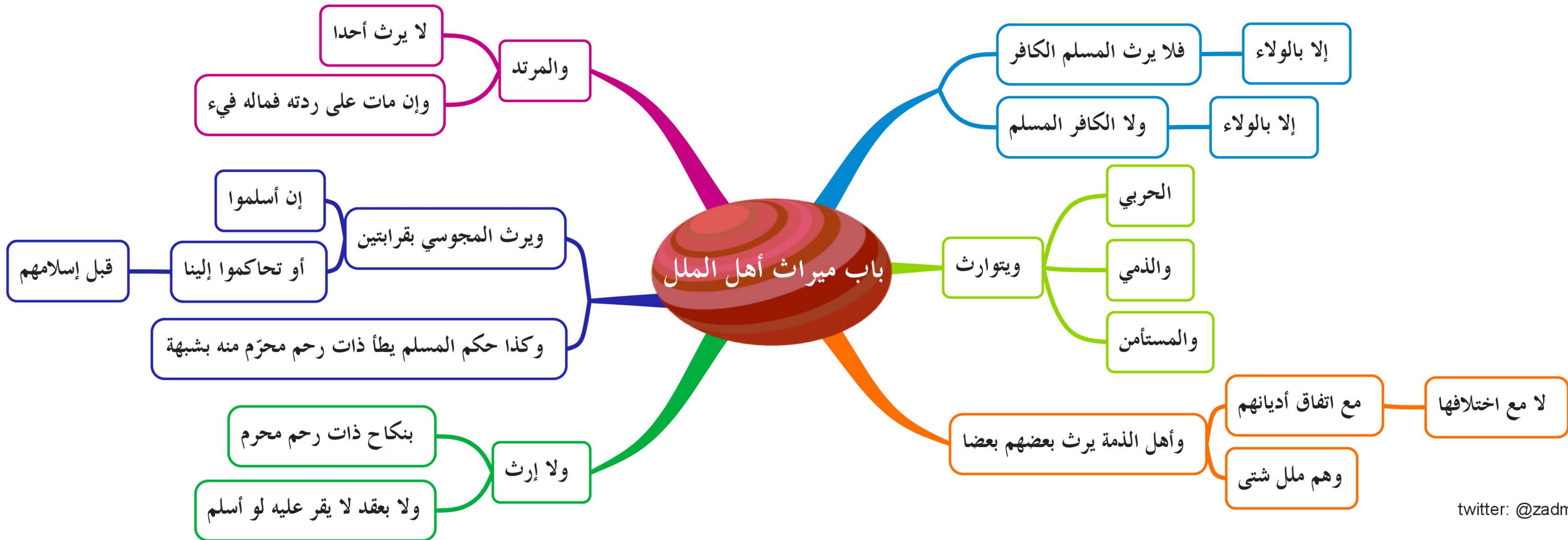
وجهل السابق
بالموت

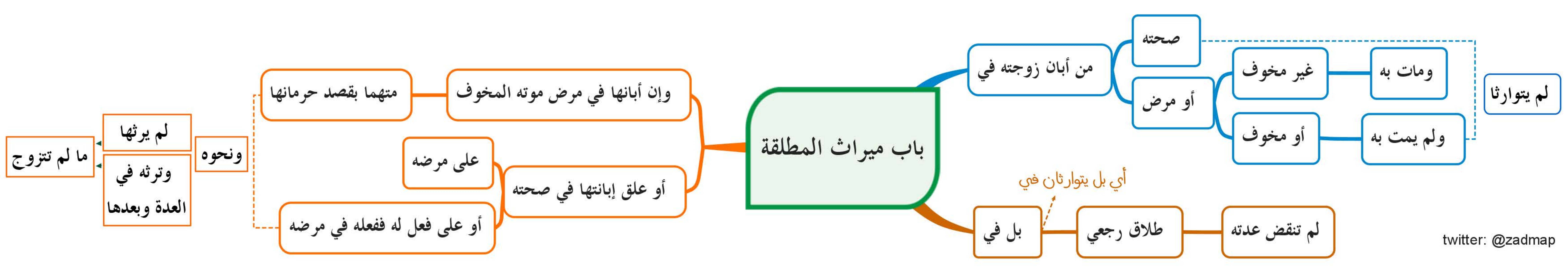
ولم يختلفوا فيه

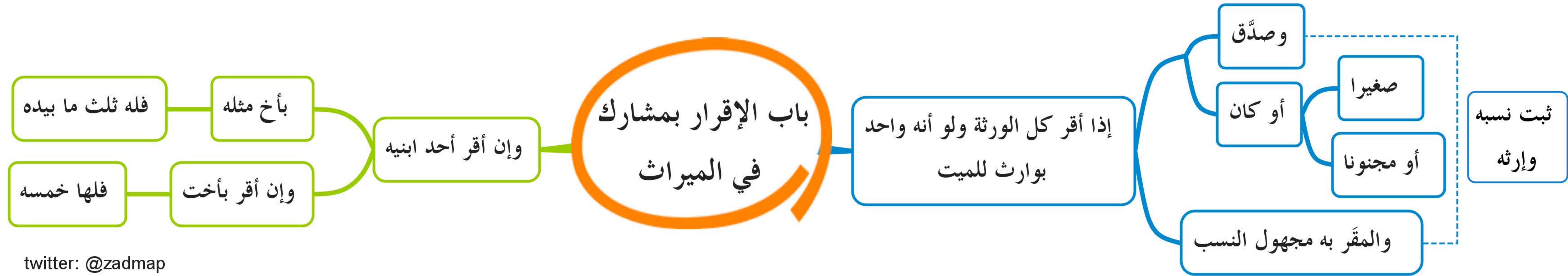
ورث كل واحد
من الآخر

من تلاد ماله

دون ما ورثه منه



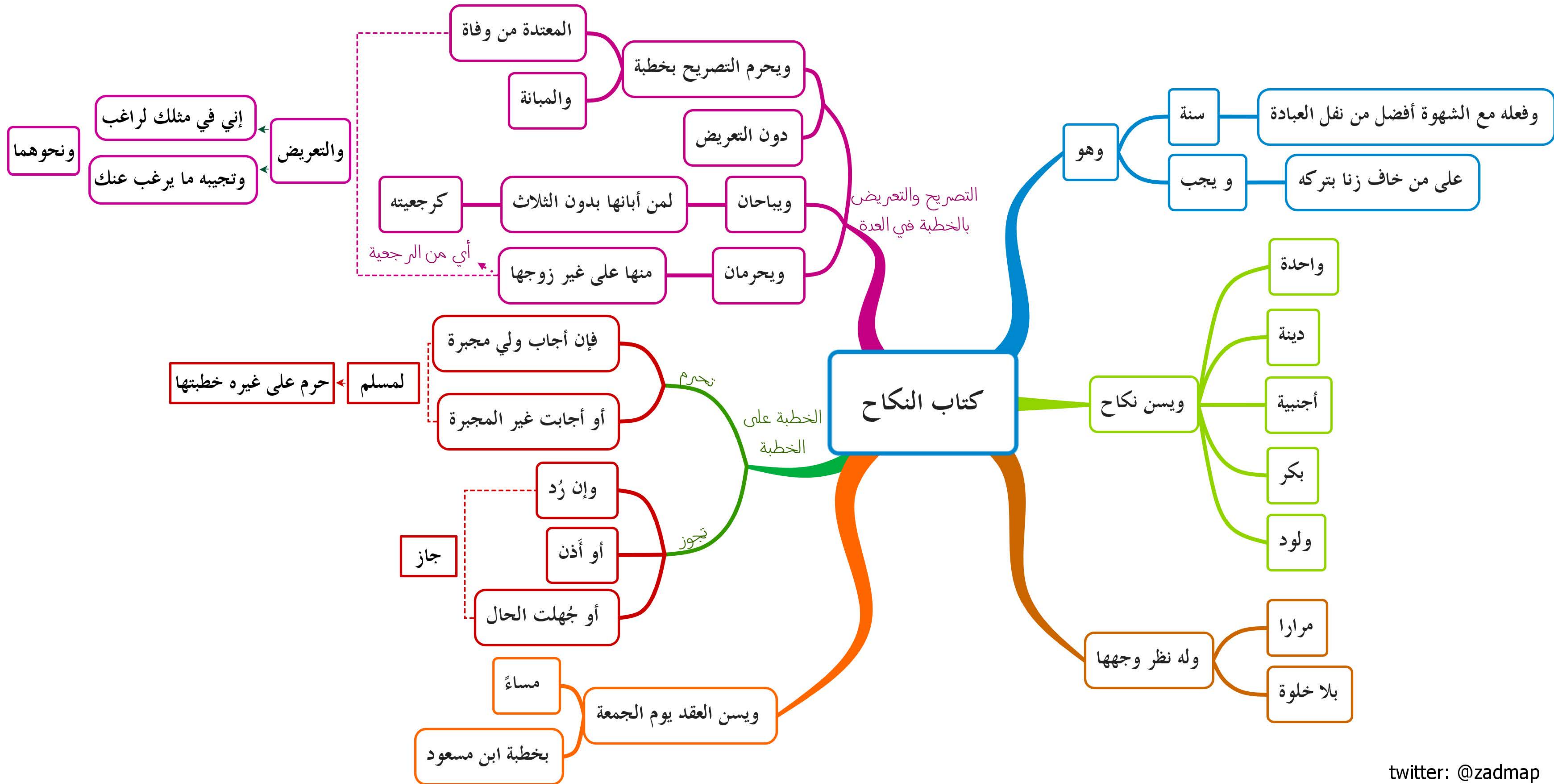






كتاب العتق

كتاب النكاح



الخاليان من الموانع

الزوجان

فصل وأركاناه

والإيجاب والقبول

ولا يصح ممن يحسن العربية
بغير لفظ

زوجت أو أنكحت

وقبلت هذا النكاح أو
تزوجتها أو تزوجت أو قبلت

ومن جهلهما لم يلزمه تعلمهما

وكفاه معناهما الخاص بكل لسان

الترتيب

فإن تقدم القبول

لم يصح

الموالة

وإن تأخر عن الإيجاب

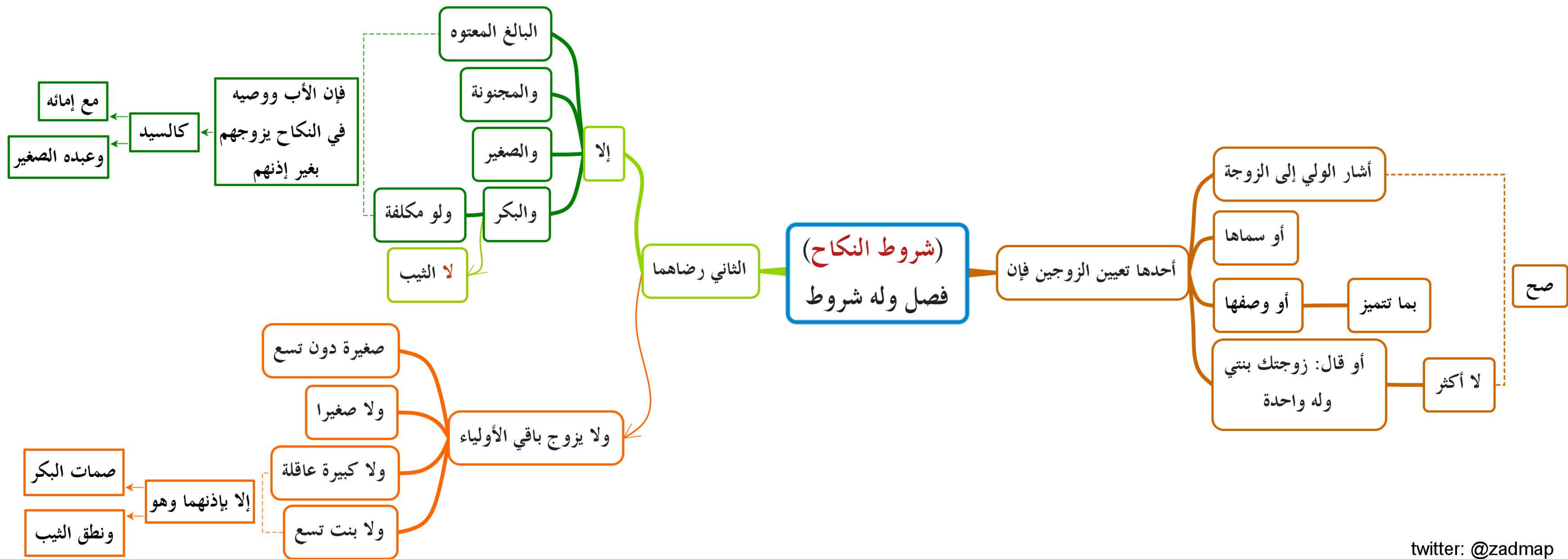
صح ما

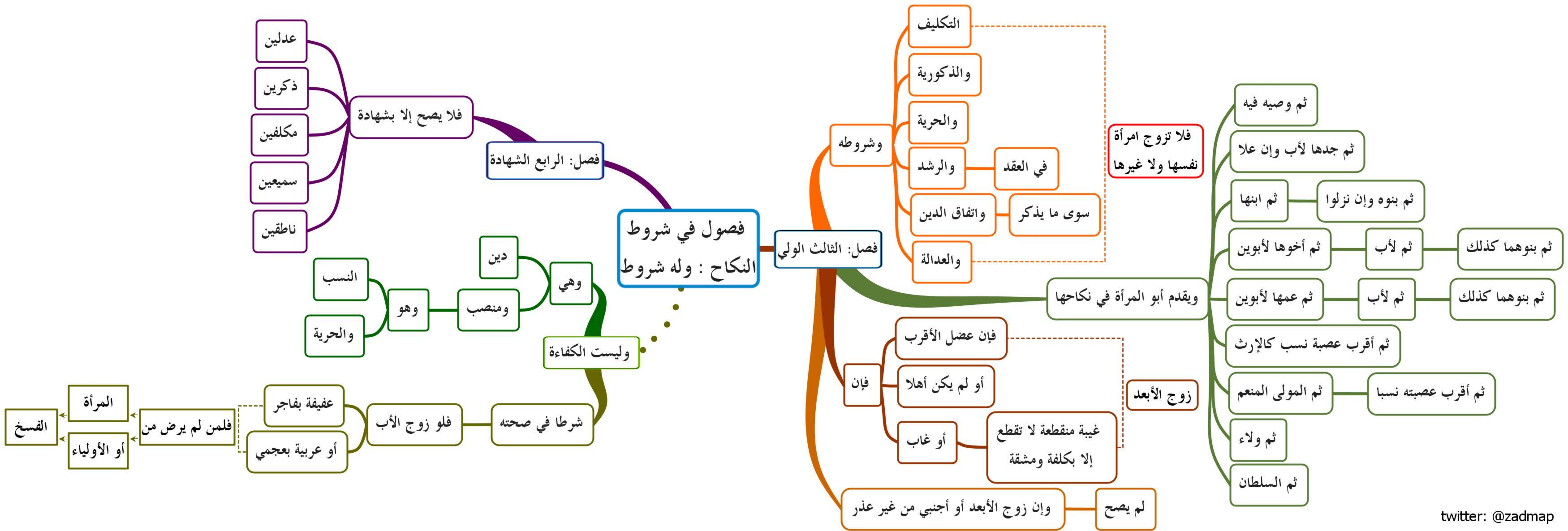
داما في المجلس

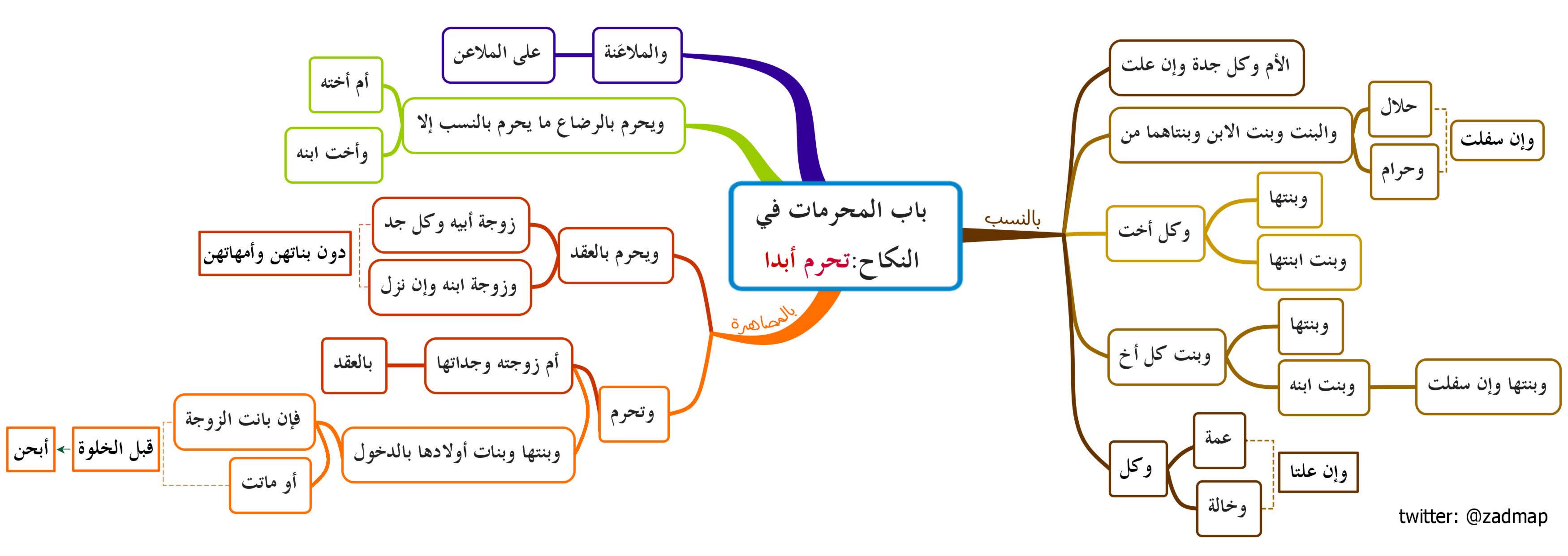
ولم يتشاغلا بما يقطعه

وإن تفرقا قبله

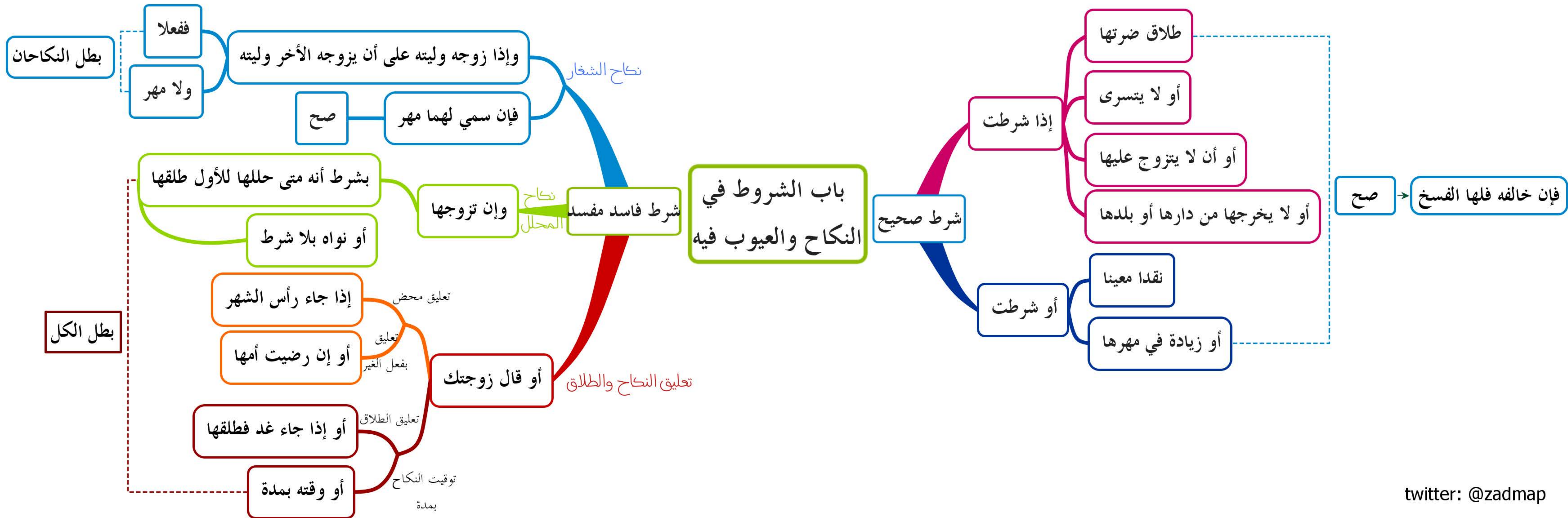
بطل

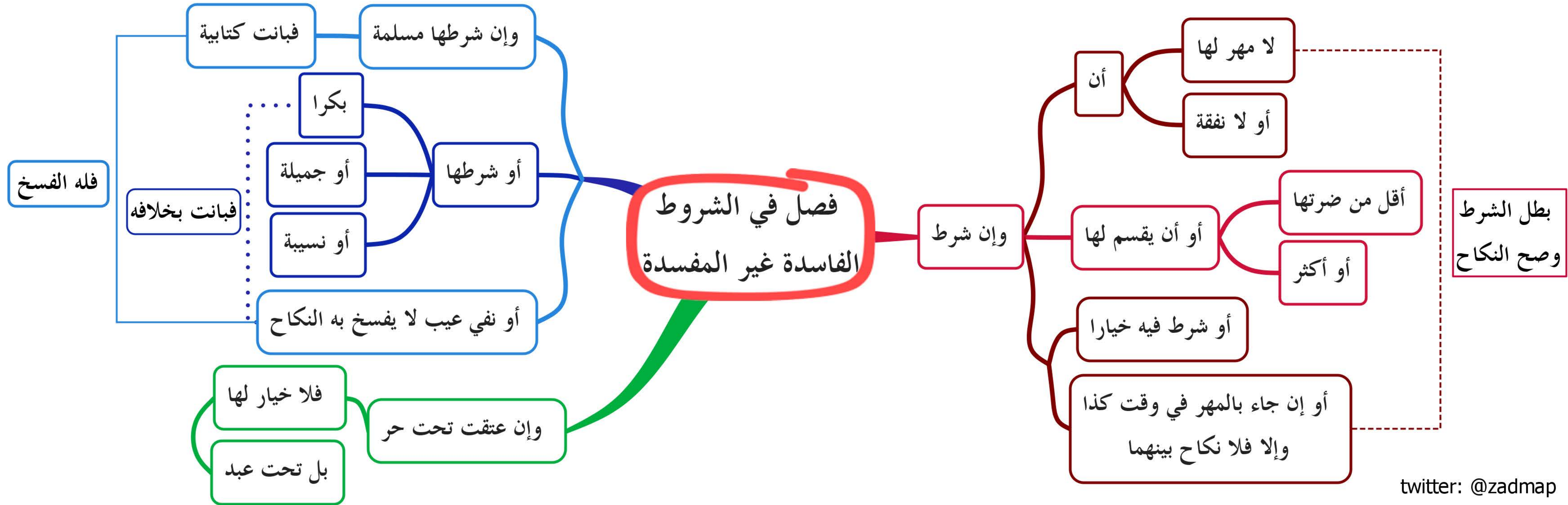














باب نكاح الكفار

كنكاح المسلمين

حكمه

ويقرون على فاسده إذا

اعتقدوا صحته في شرعهم

ولم يرتفعوا إلينا

عقدناه على حكمنا

فإن أتونا قبل عقده

وإن أتونا بعده

أقرا والمرأة تباح إذا

أقرا

أو أسلم الزوجان

فرق بينهما وإن كانت ممن لا يجوز ابتداء نكاحها

وإن وطئ حربي حربية فأسلما

وقد اعتقدها نكاحا

أقرا

وإلا فسخ

ومتى كان المهر

صحيحا

أخذته

وإن كان فاسدا

وقبضته

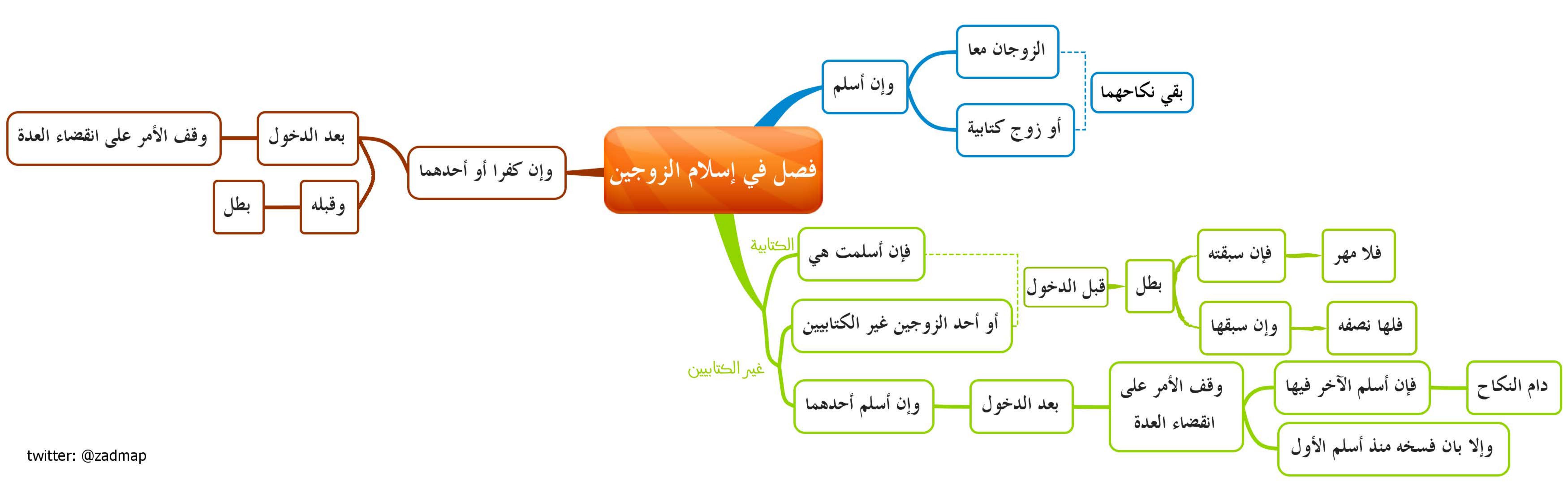
استقر

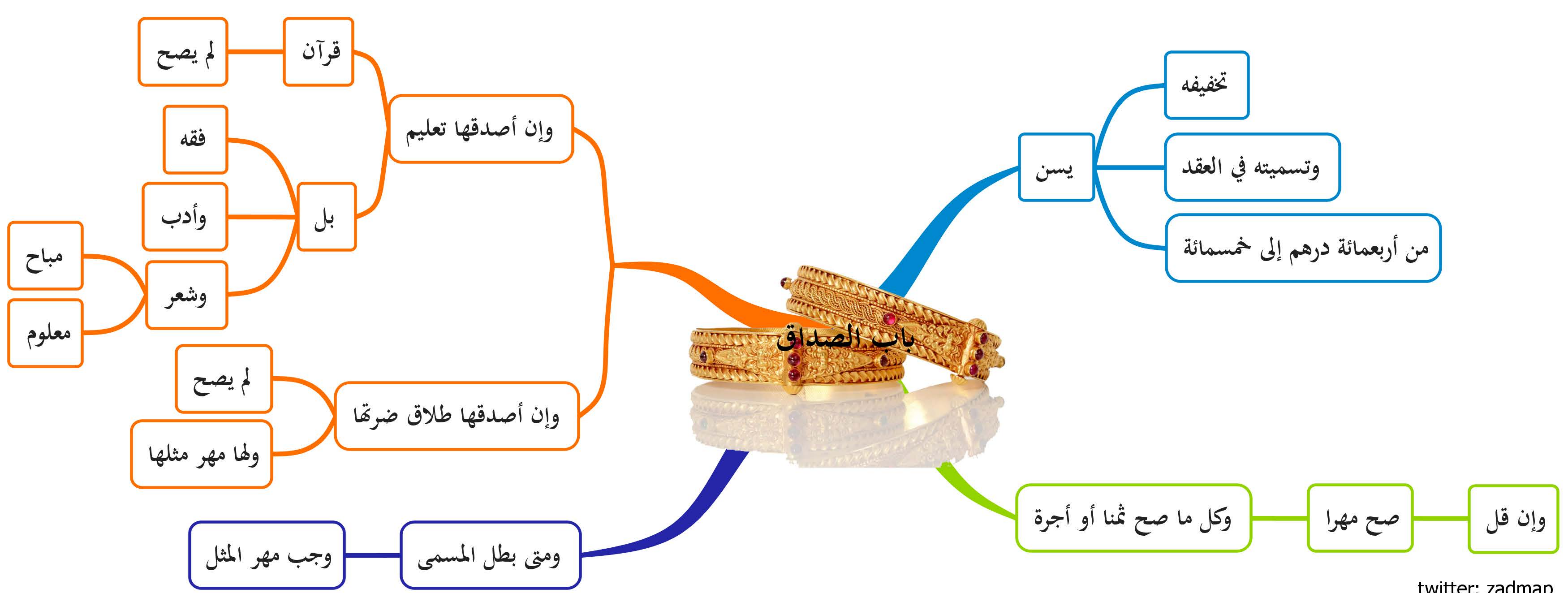
وإن لم تقبضه

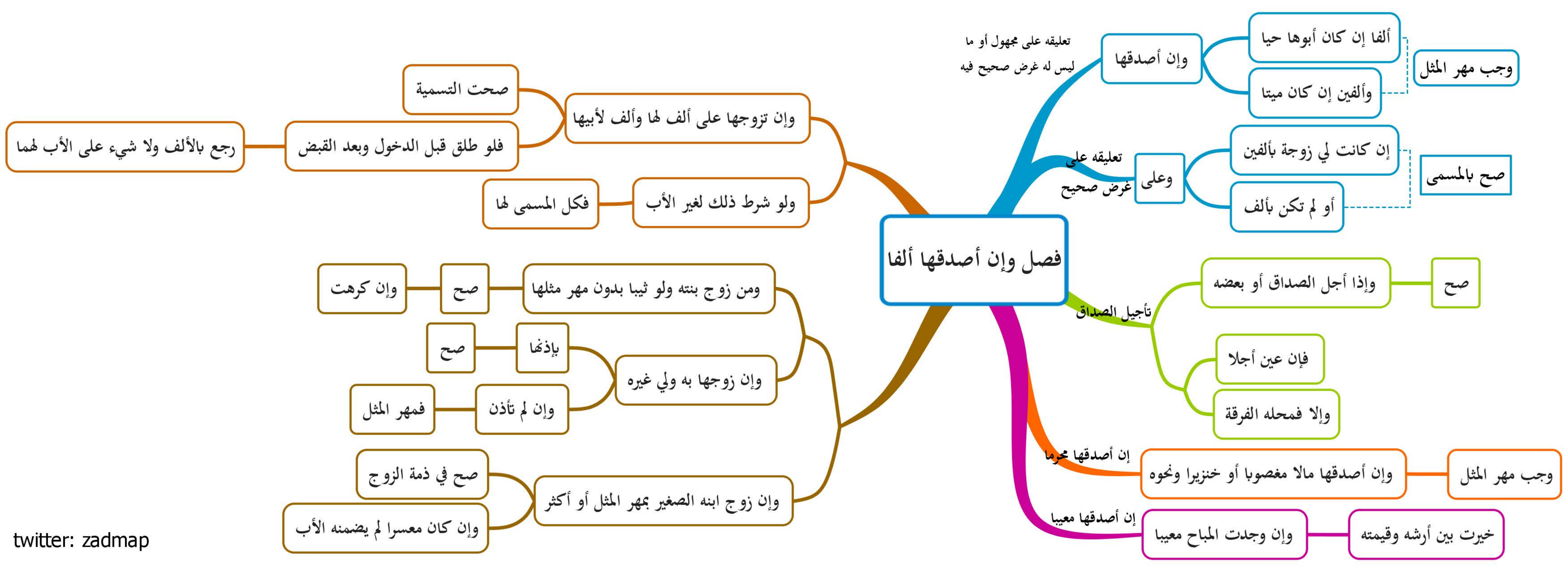
ولم يسم

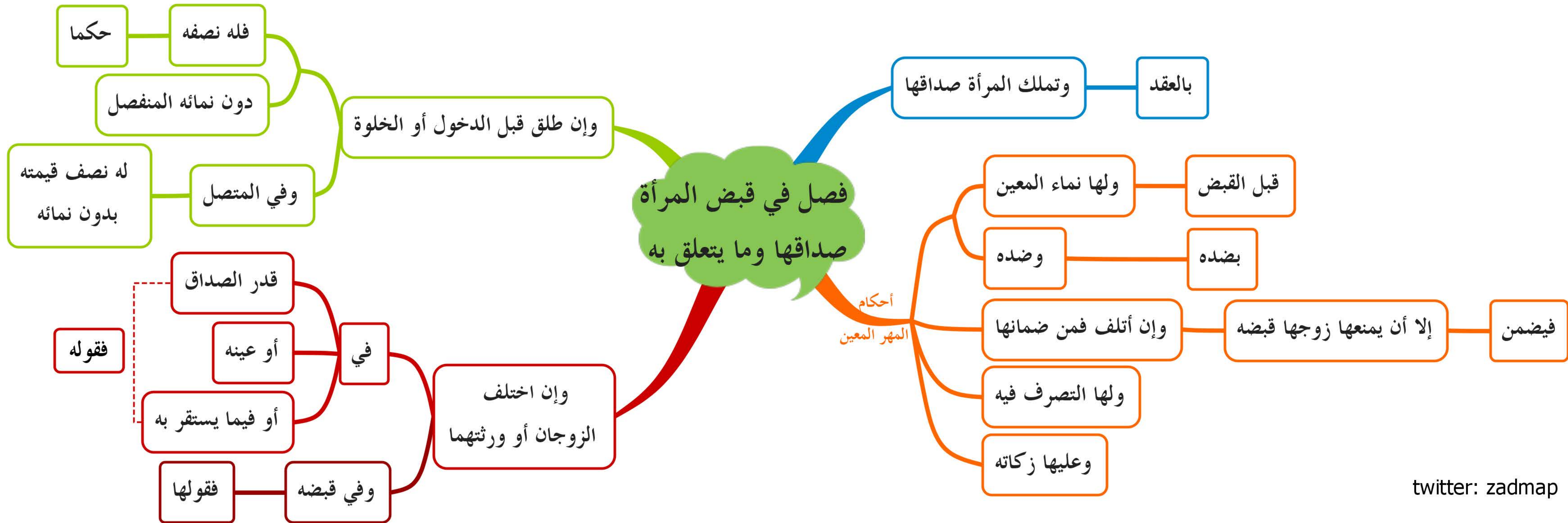
قال في الروض: وإن لم يسم

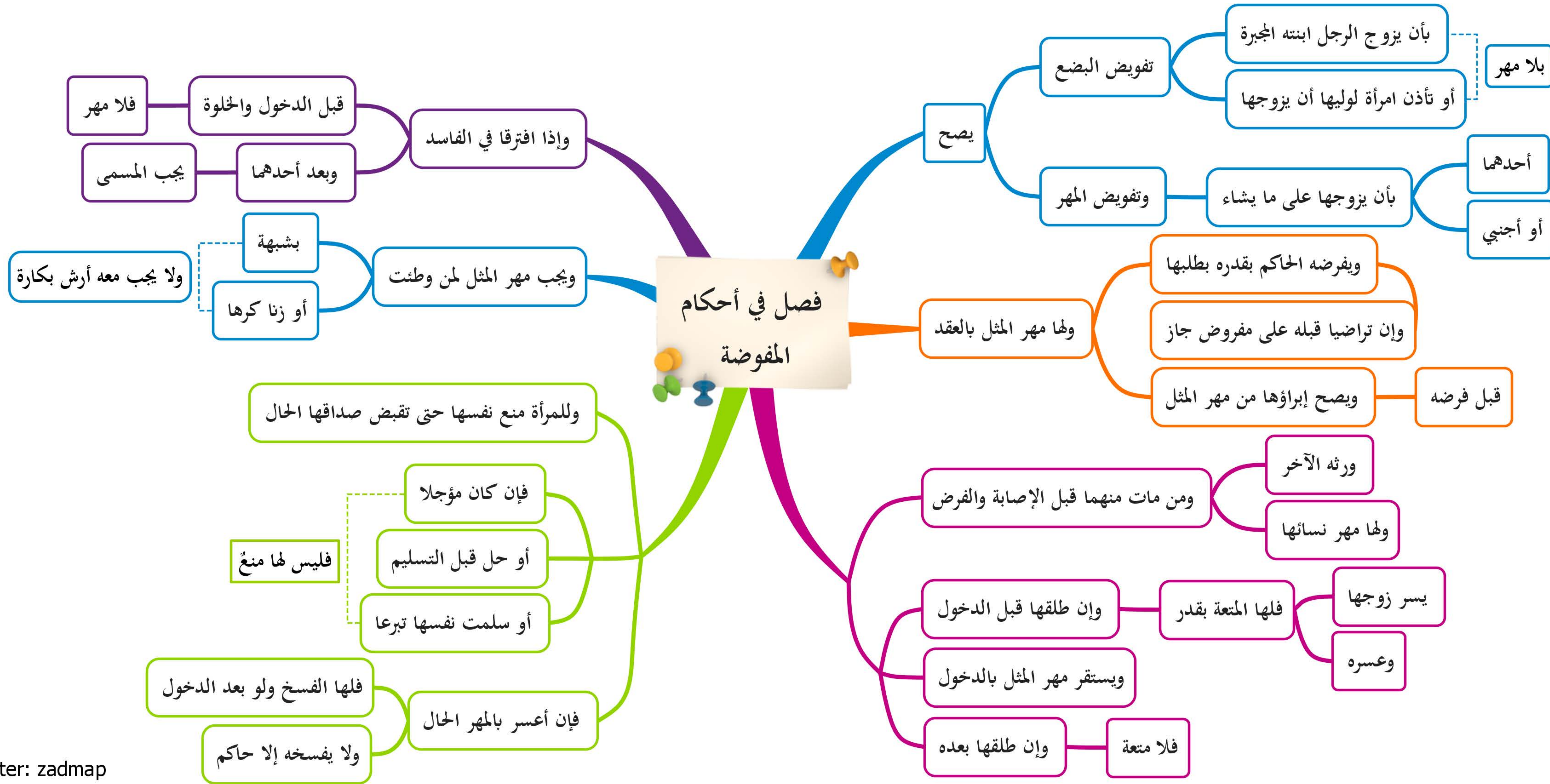
فرض لها مهر المثل











باب وليمة العرس



ولو بشاة فأقل

تسن

وتجب في أول مرة إجابة

إليها

- مسلم
- يحرم هجره
- إن عينه
- ولم يكن ثم منكر

حكم إجابة
الوليمة

فإن دعا الجفلي

أو في اليوم الثالث

أو دعاه ذمي

كرهت الإجابة

الأكل من العرس

دعا و انصرف

ومن صومه واجب

إن جبر

والمتنفل يفطر

ولا يجب الأكل

وإباحته متوقفة على

صريح إذن

أو قرينة

النثار

ويكره

النثار

والتقاطه

ومن أخذه أو وقع في حجره فله

ويسن

إعلان النكاح

والدف فيه للنساء

وإن علم أن ثم منكرا

يقدر على تغييره

حضر و غير

وإلا

أبى

ثم علم به

أزاله

فإن دام لعجزه عنه

انصرف

وإن علم به ولم يره ولم يسمعه

خير

باب عشرة النساء

العشرة بالمعروف

يلزم الزوجين

مطل كل واحد بما يلزمه للآخر

ويحرم

والتكره لبذله

إن طلبه

لزم تسليم الحرة التي يوطأ مثلها في بيت الزوج

ولم تشترط دارها

أهل العادة وجوبا

وإذا استمهل أحدهما

لا لعمل جهاز

ويجب تسليم الأمة ليلا فقط

وإذا تم العقد

ويباشرها ما لم

يضر بها

أو يشغلها عن فرض

وله السفر بالحره

ما لم تشترط ضده

ويحرم وطؤها في

الحيض

والدبر

وله إجبارها ولو ذمية على

غسل

حيض

ونجاسة

وأخذ ما تعافه النفس من شعر وغيره

ولا تجبر الذمية على غسل الجنابة

فصل في المبيت وما يتعلق به

المبيت

ليلة من أربع

ويلزمه أن يبيت عند الحرة

وينفرد إن أراد في الباقي

الوطء إن قدر كل ثلث سنة مرة

ويلزمه

فوق نصفها

وطلبت قدومه

وقدر

وإن سافر

لزمه

فإن أبى أحدهما
فرّق بينهما بطلبها

التسمية عند الوطء

وقول الوارد

وتسن

وتكره

كثرة الكلام

والنزع قبل فراغها

والوطء بمرأى أحد

والتحدث به

ويحرم

جمع زوجتيه في مسكن واحد

بغير رضاهما

وله منعها

الخروج من منزله

ويستحب بإذنه

إن تمرض محرماً

وتشهد جنازته

وله منعها

من إجارة نفسها

ومن إرضاع ولدها من غيره

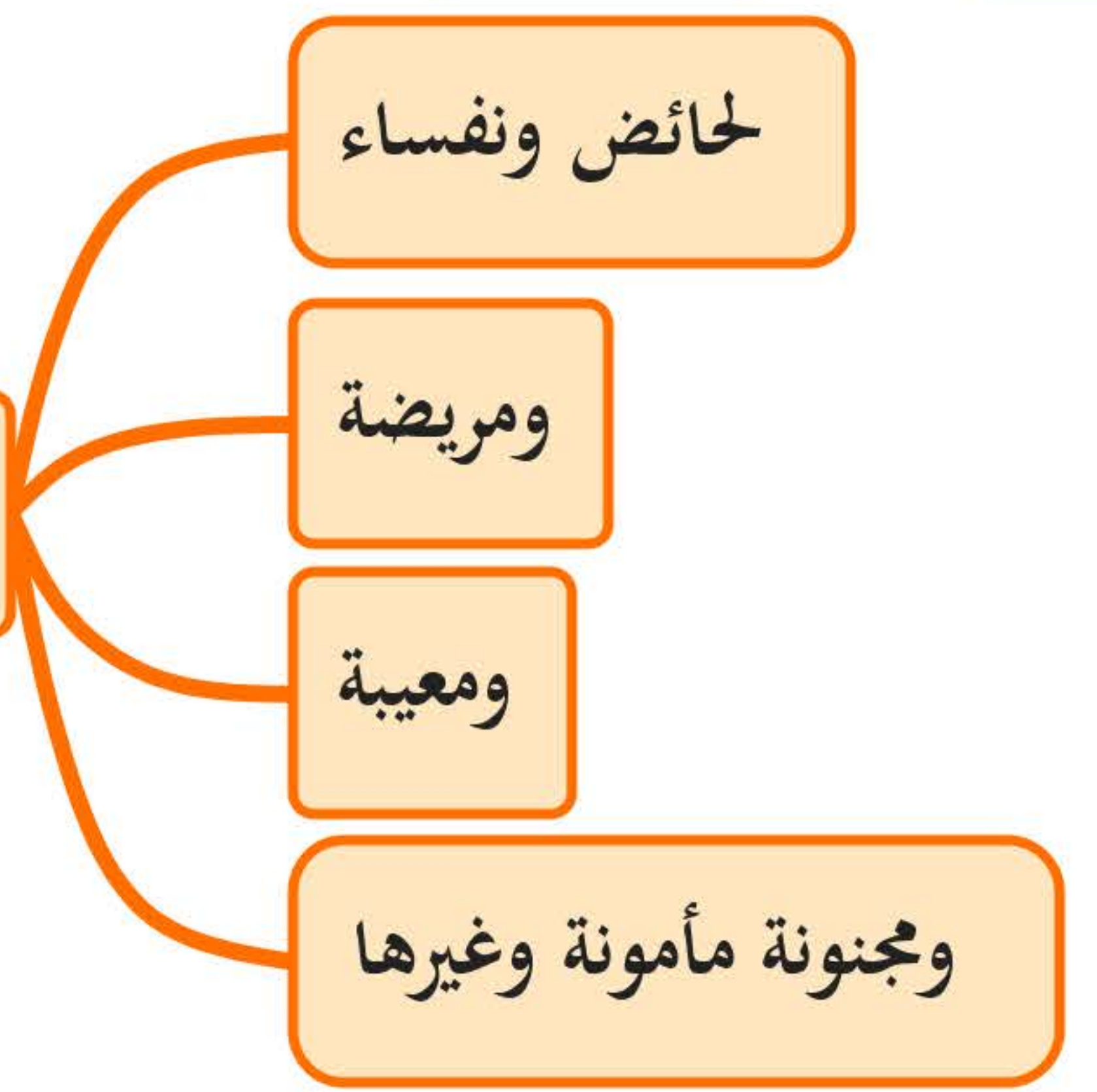
إلا لضرورته

فصل في القسم بين الزوجات

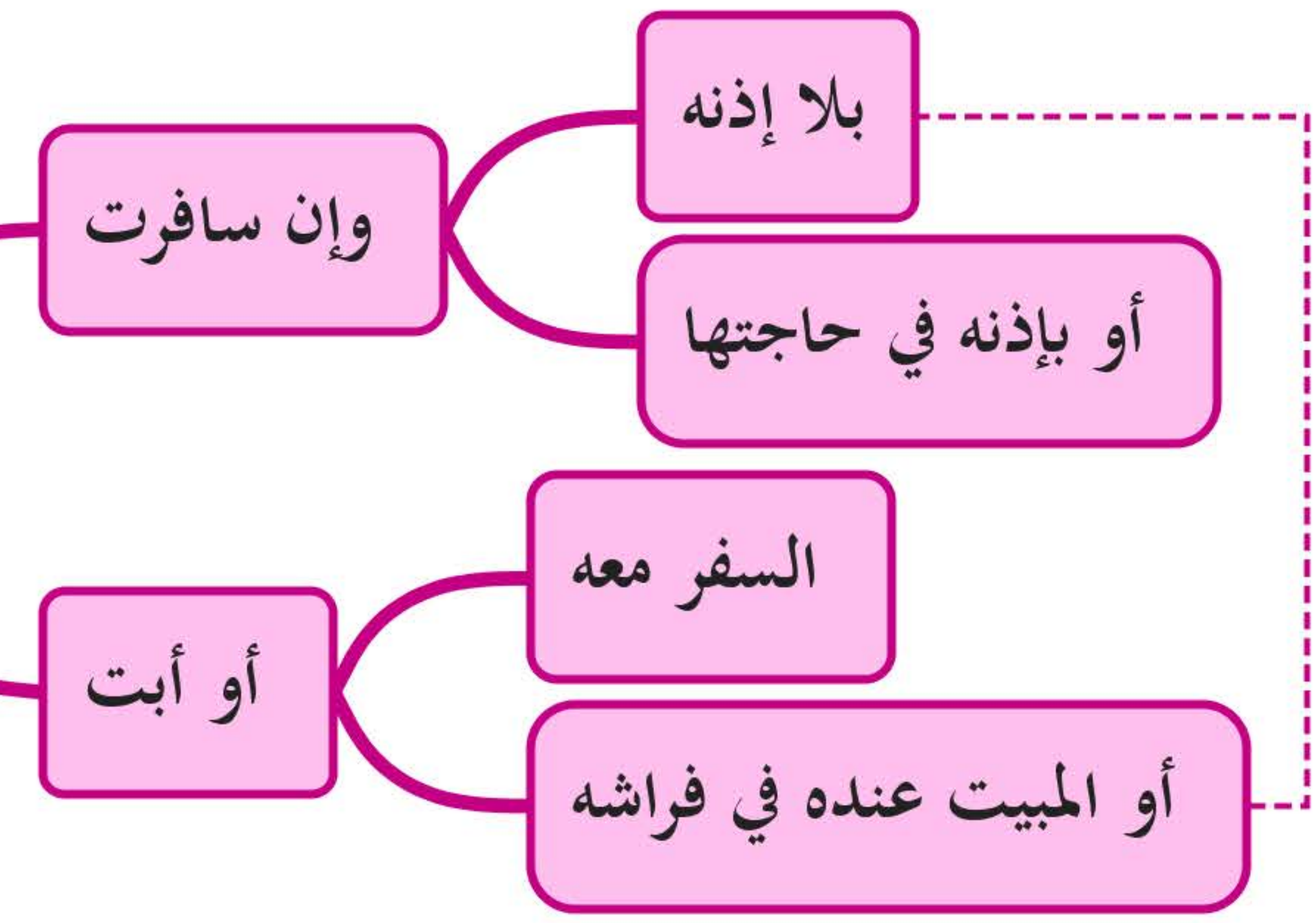
حكمه وعماده



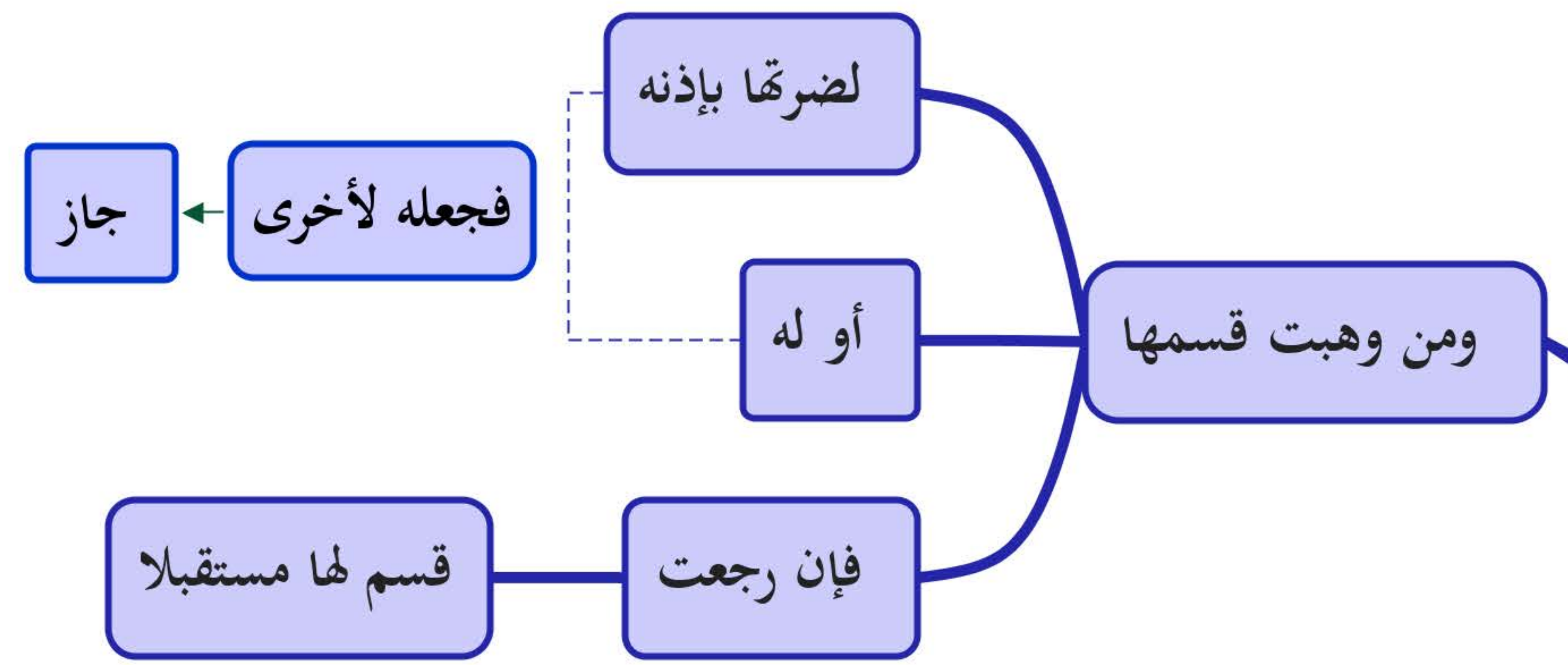
ويقسم



مسقطات
القسم والنفقة



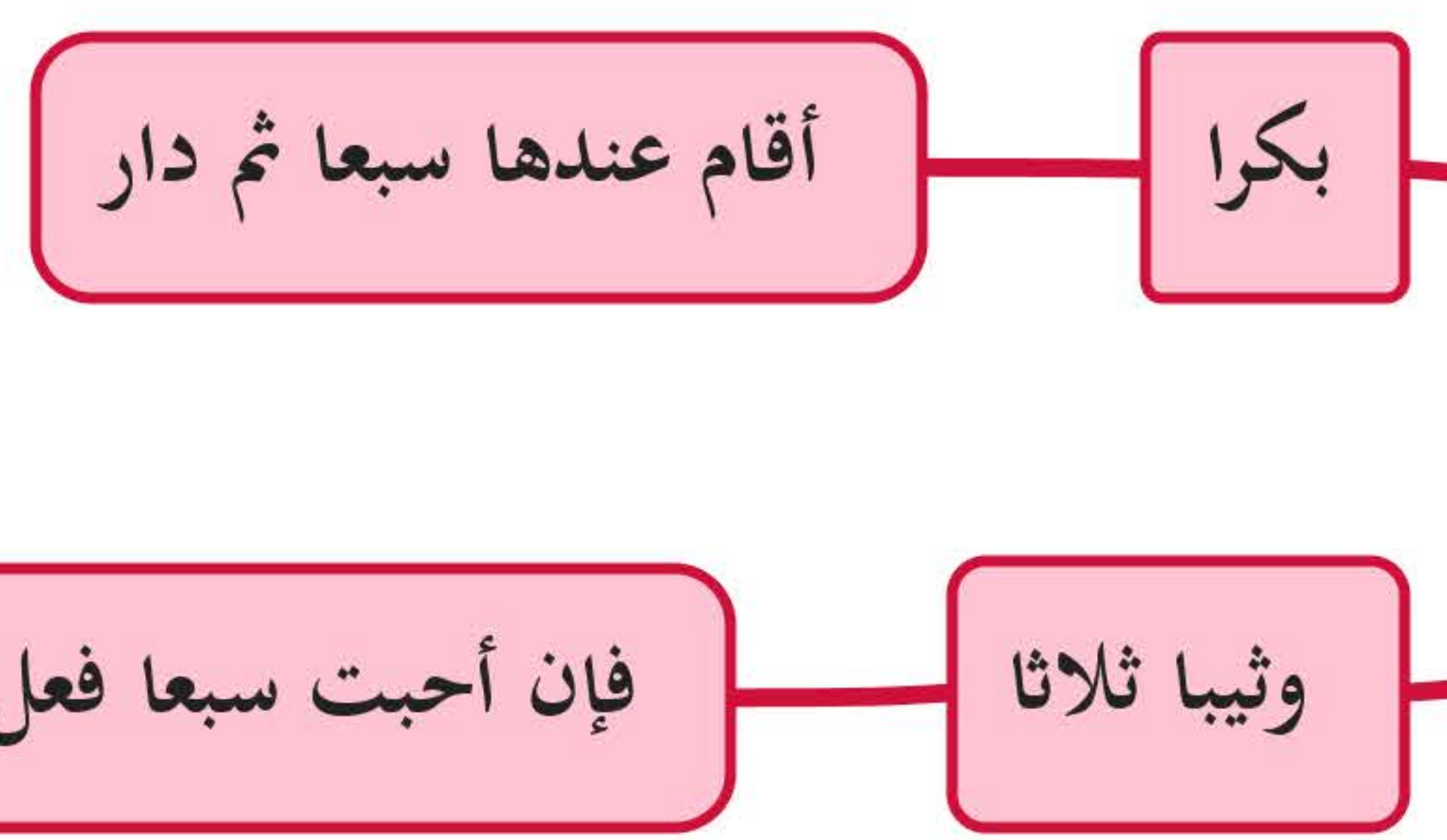
ومن وهبت قسمها



ولا قسم لإمائه وأمهات أولاده

بل يطأ من شاء متى شاء

وإن تزوج







فصل فيما يقع به الخلع

من الخلع

ألفاظ الخلع

والخلع بلفظ

صريح الطلاق

طلاق بائن

أو كنايةته وقصده

الخلع

أو الفسخ

أو الفداء

ولم ينو طلاقا

كان فسخا لا ينقص عدد الطلاق

ولا يقع بمعتدة من خلع طلاق

ولو واجهها به

ولا يصح شرط الرجعة فيه

أي في الخلع

وإن خالعتها

بغير عوض

أو بمحرم

لم يصح

ويقع الطلاق رجعيا إن كان بلفظ

الطلاق

أو نيته

وما صح مهرا صح الخلع به

ويكره بأكثر مما أعطاه

وإن خالعت حامل بنفقة عدتها

صح

فإن خالعتة على

حمل شجرتها أو أمتها

أو ما في يدها أو ما في بيتها من

دراهم

أو متاع

أو على عبد

ويصح بالمجهول

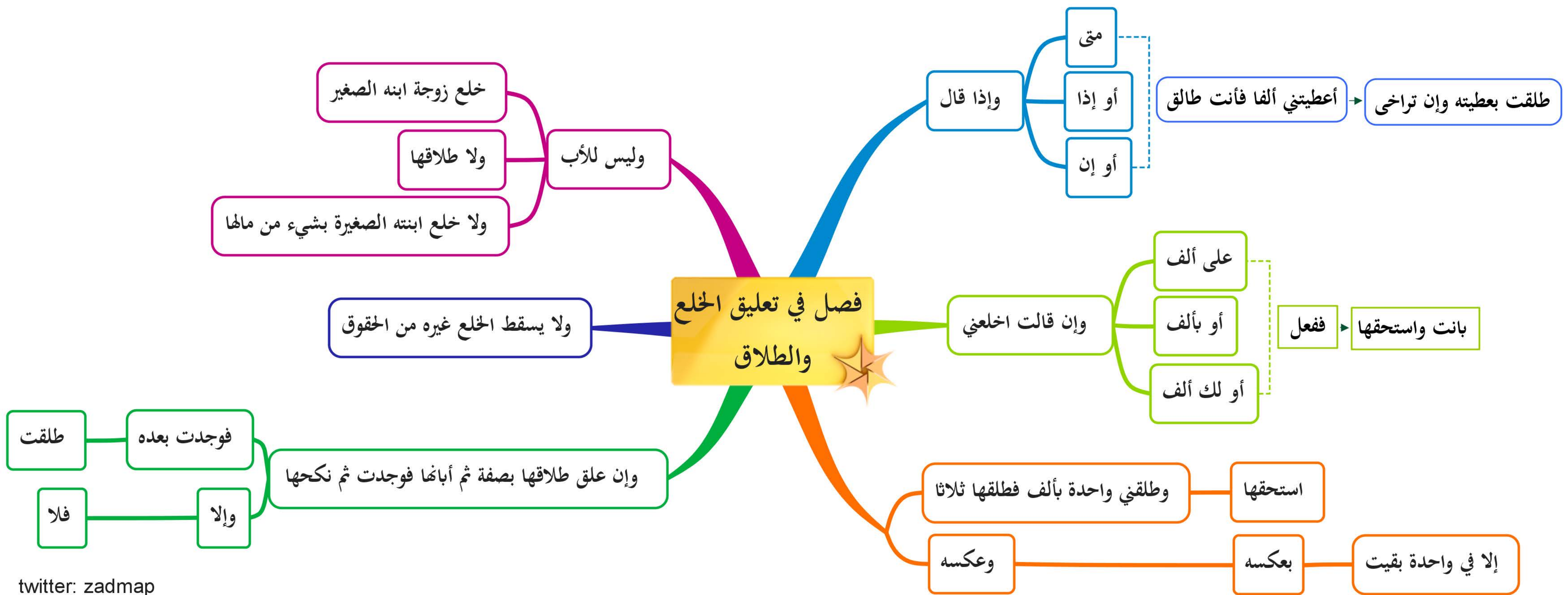
وله مع عدم

الحمل والمتاع والعبد

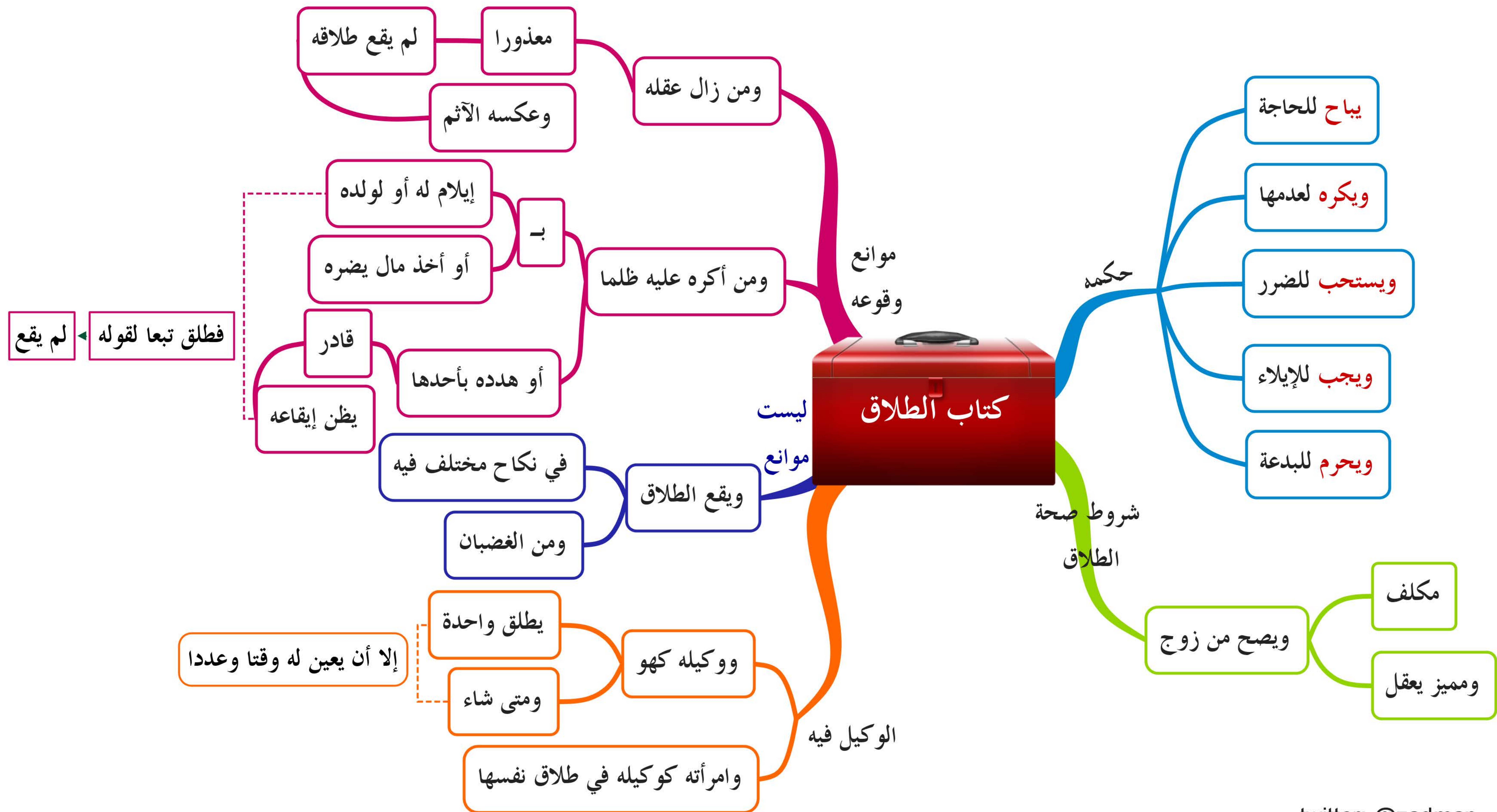
أقل مسماه

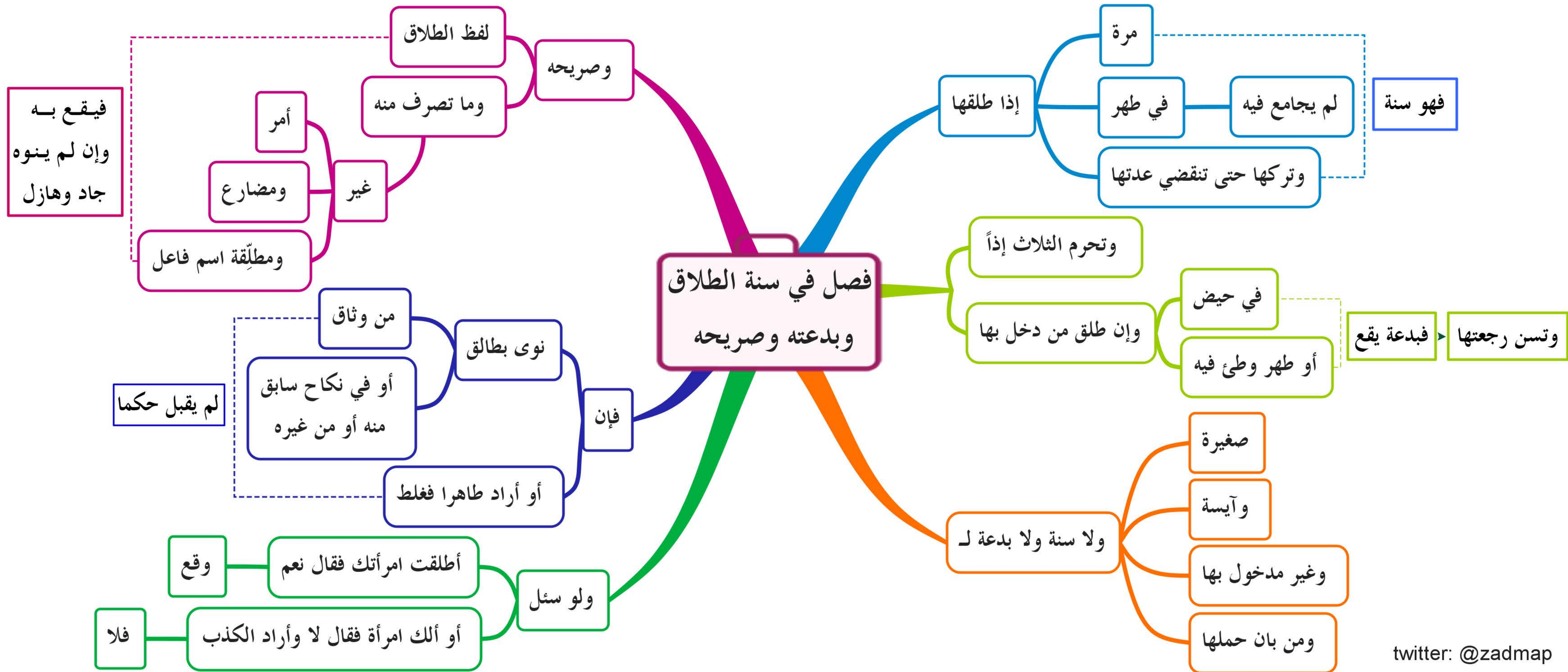
ومع عدم الدراهم

ثلاثة



كتاب الطلاق





فصل في كنايات الطلاق

وكناياته

والخفية نحو

اخرجني واذهبي

وذوقي وتجري

واعتدي واستبرئي

واعتزلي

ولست لي بامرأة

والحقي

وما أشبه

الظاهرة نحو

أنت خلية وبرية وبائن وبته وبتلة

وأنت حرة

وأنت الحرج

ولا يقع بكناية
ولو ظاهرة طلاق

إلا بنية مقارنة للفظ

إلا في حال

أو غضب

خصومة

أو جواب سؤالها

فلو لم يرده أو أراد
غيره في هذه الأحوال

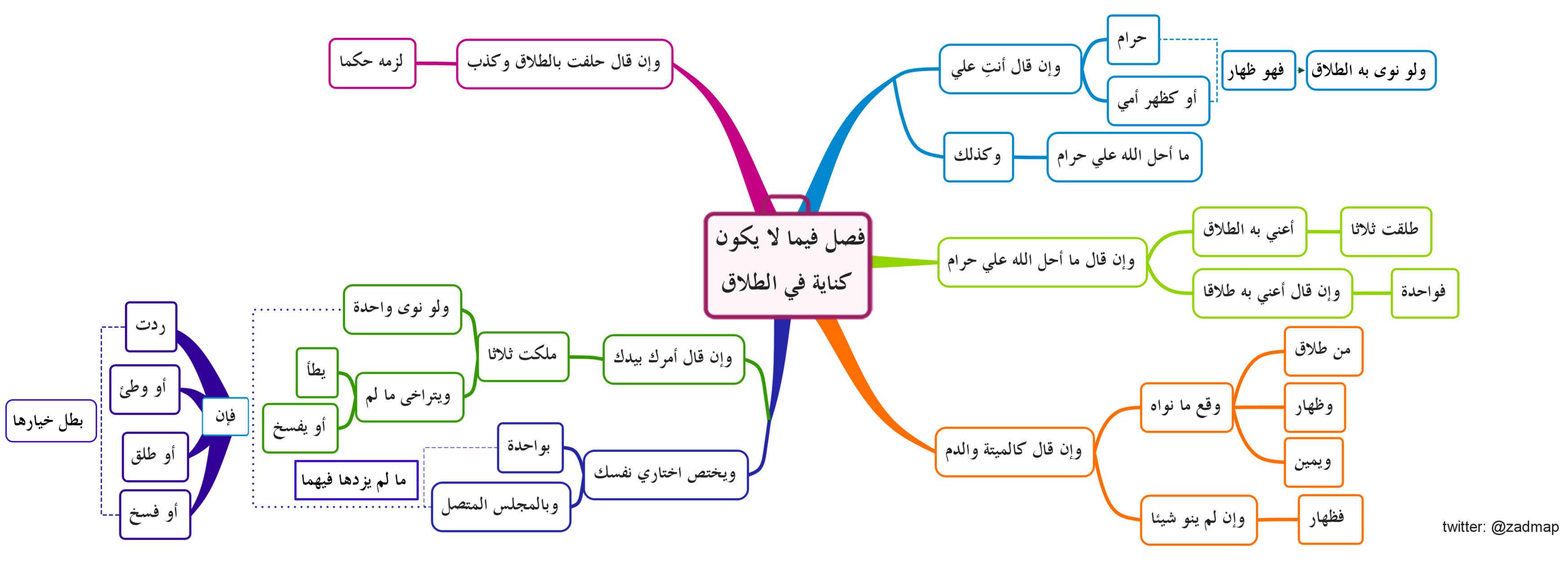
لم يقبل حكما

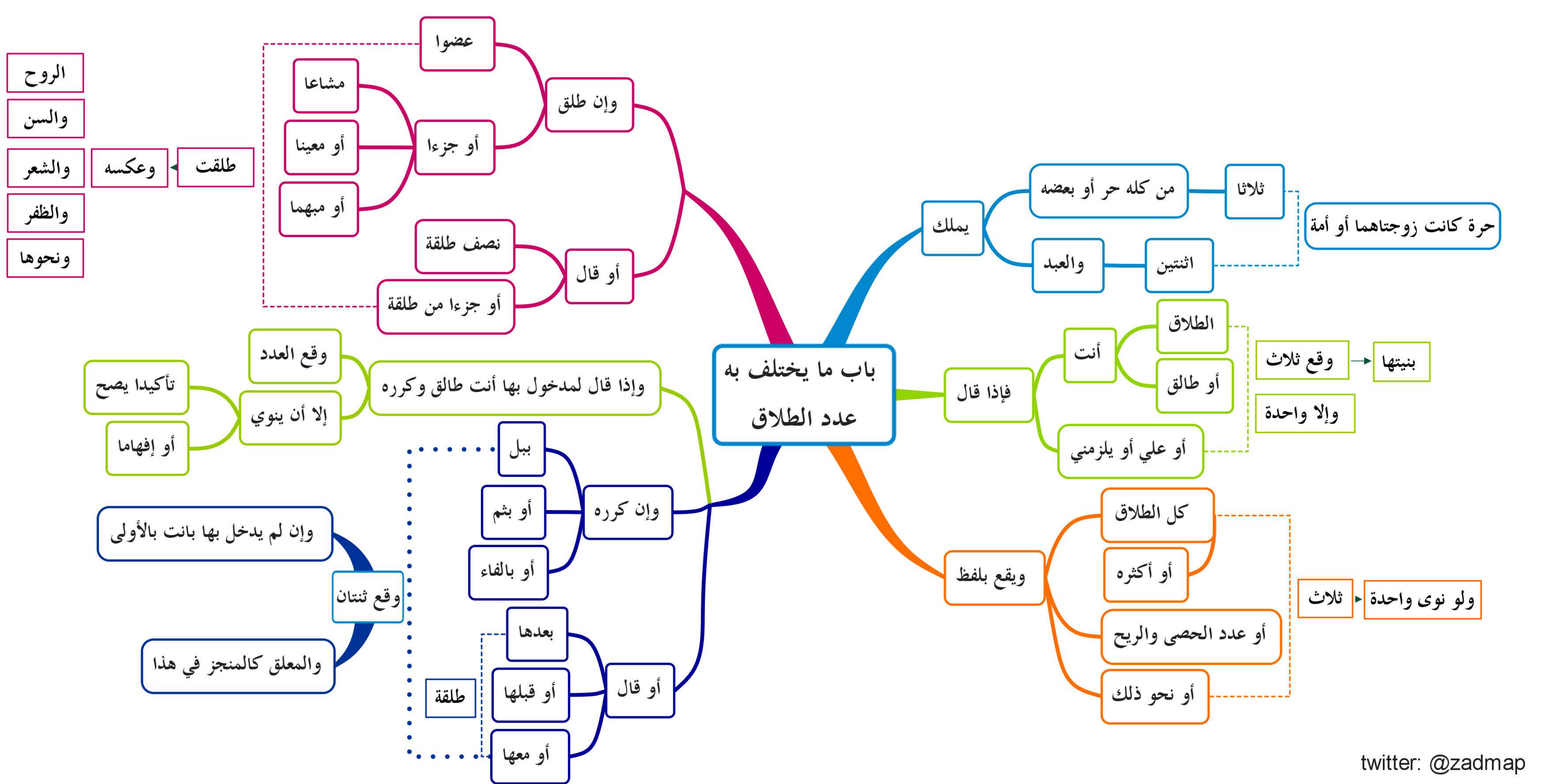
ويقع مع النية

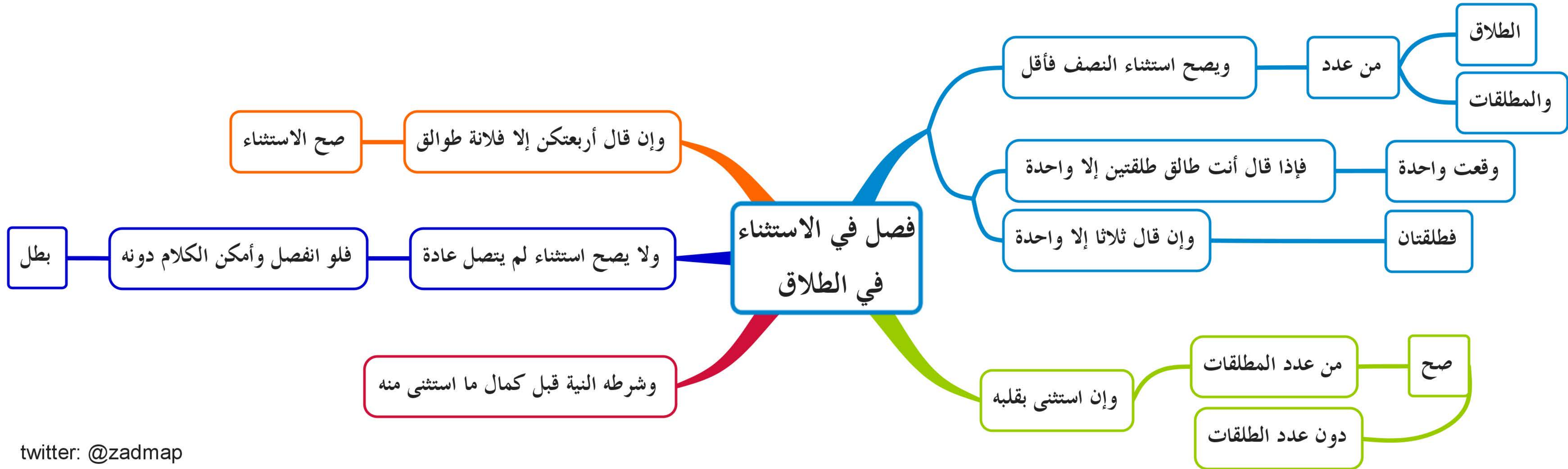
بالظاهرة ثلاث

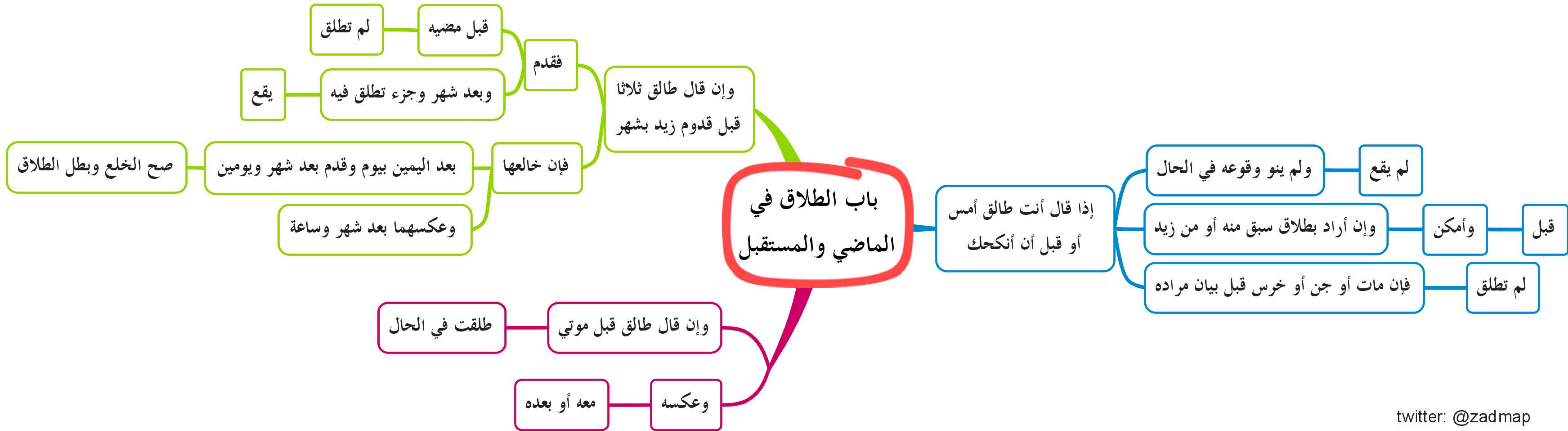
وإن نوى واحدة

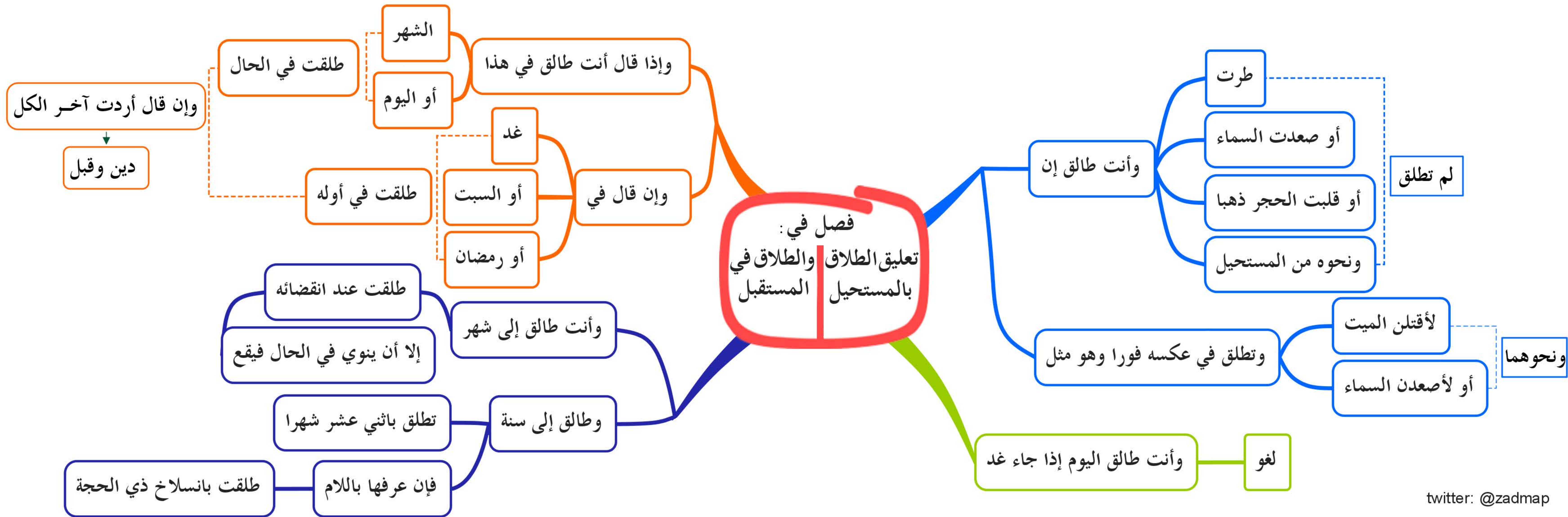
وبالخفية ما نواه











باب تعليق الطلاق بالشروط

لا يصح إلا من زوج

ولو قال عجلته

فإذا علقه بشرط لم تطلق قبله

وقع في الحال

وإن قال سبق لساني بالشرط ولم أرده

لم يقبل حكما

وإن قال أنت طالق وقال أردت إن قمت

إن
وأي
إذا
ومن
ومتى
وكلما

وأدوات الشرط

وهي وحدها للتكرار

كلما

بلا لم
أو نية فور
أو قريبته

للتراخي

نية فور
أو قريبته
إلا إن مع عدم
ومع لم للفور

ما تفيد أدوات الشرط

فمتى وجد طلقت
فإذا قال إن قمت أو إذا أو متى أو أي وقت
أو من قامت أو كلما قمت فأنت طالق

وإن تكرر الشرط لم يتكرر الحث

إلا في كلما

وإن لم أطلقك فأنت طالق

ولم ينو وقتا

ولم تقم قرينة بفور

ولم يطلقها

طلقت في آخر حياة أولهما موتا

ومتى لم

أو إذا لم

أو أي وقت لم

أطلقك فأنت طالق

ولم يفعل

ومضى زمن يمكن إيقاعه فيه

طلقت

وكلما لم أطلقك فأنت طالق

ومضى ما يمكن إيقاع ثلاث مرتبة فيه

ولم يطلقها

طلقت المدخول بها ثلاثا

وتبين غيرها بالأولى

وإن قمت

فقعدت

أو ثم قعدت

أو إن قعدت إذا قمت

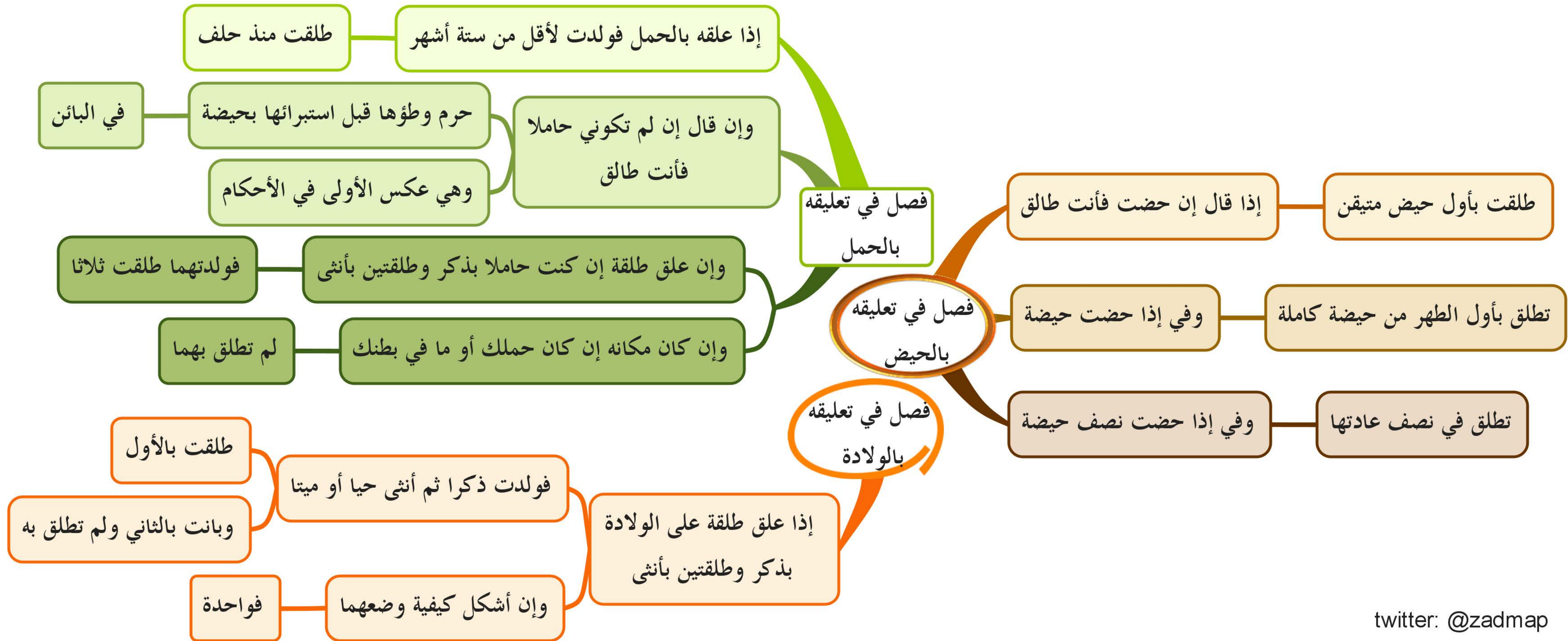
أو إن قعدت إن قمت

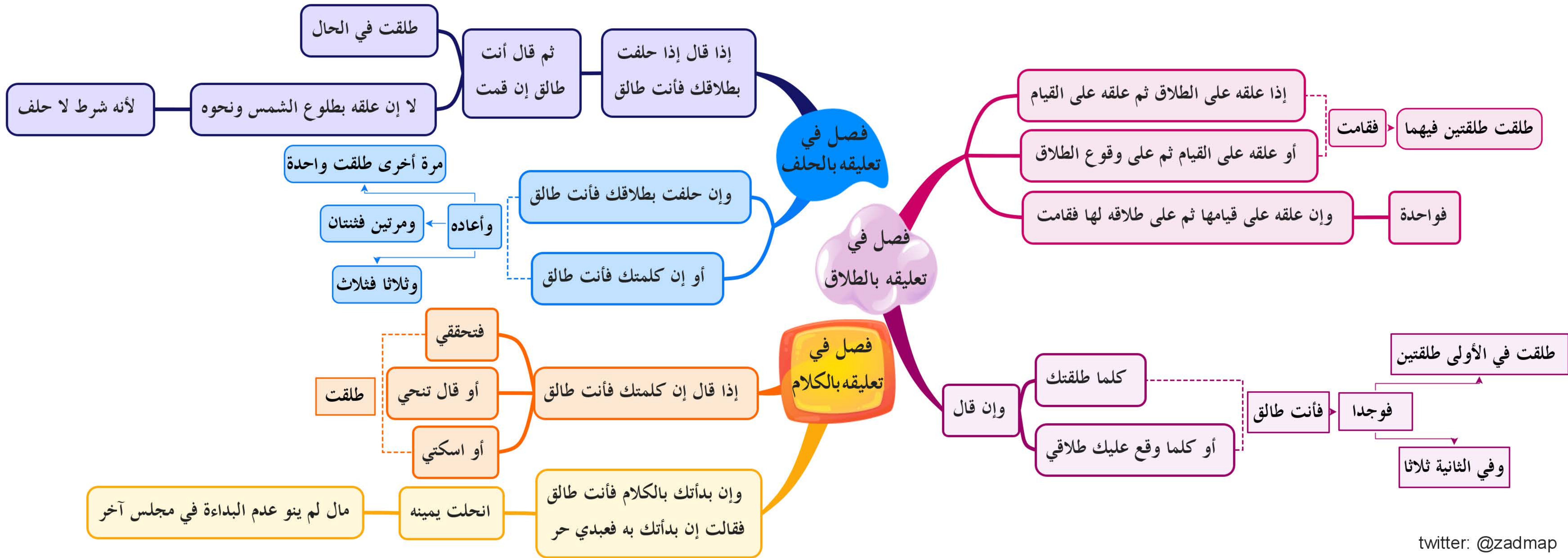
فأنت طالق

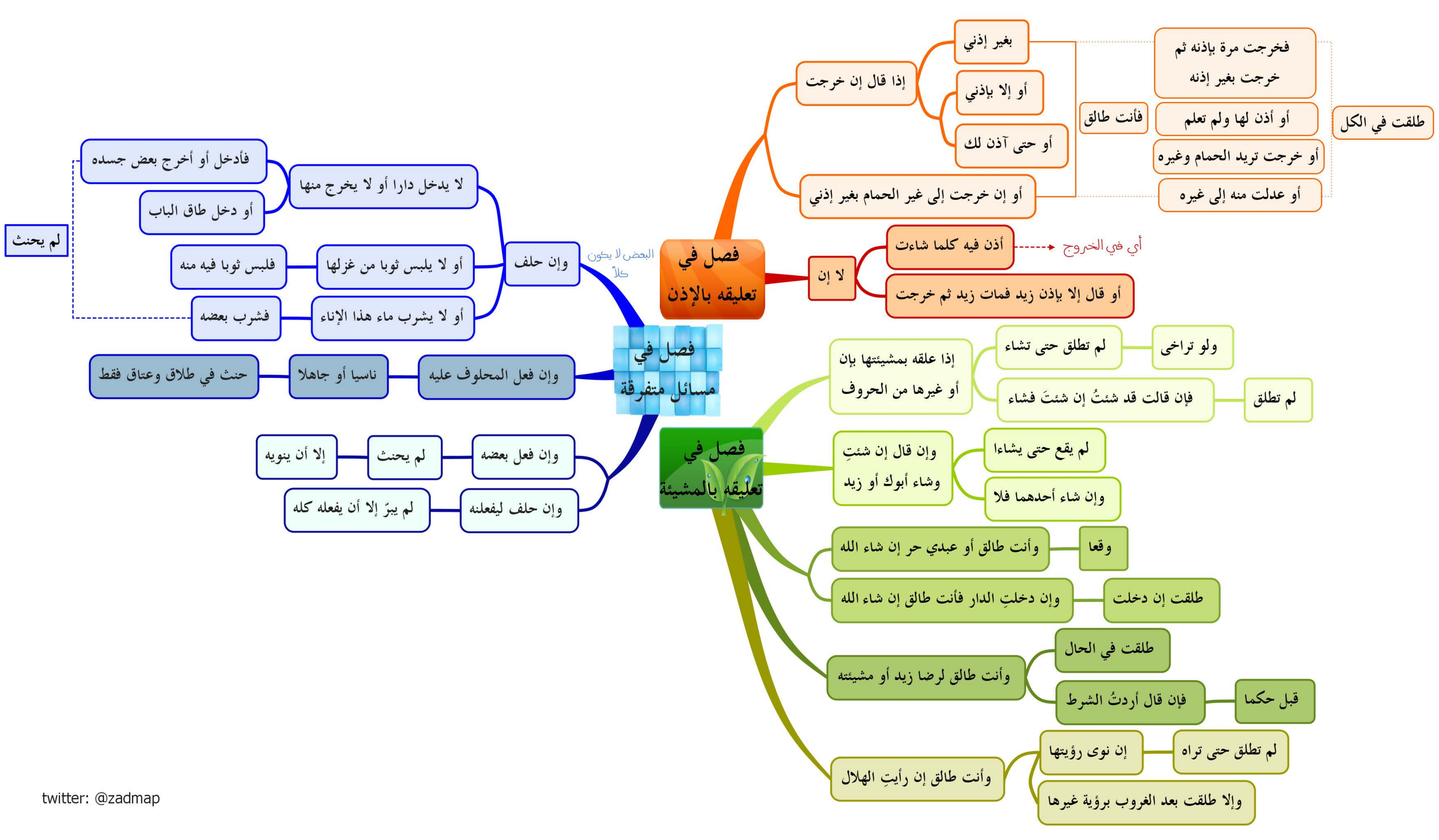
لم تطلق حتى تقوم ثم تقعد

وبالواو تطلق بوجودهما

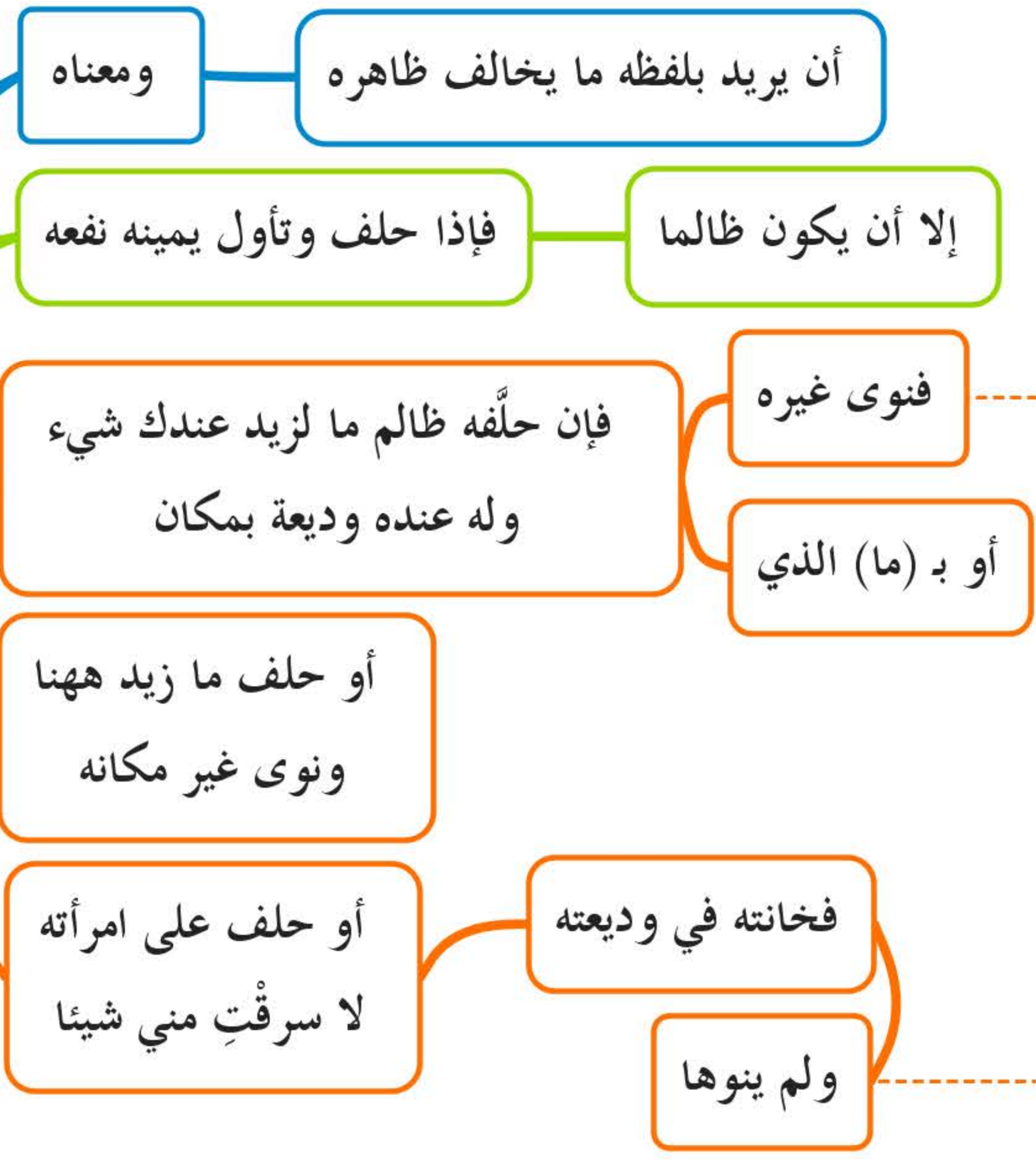
وبأو بوجود أحدهما





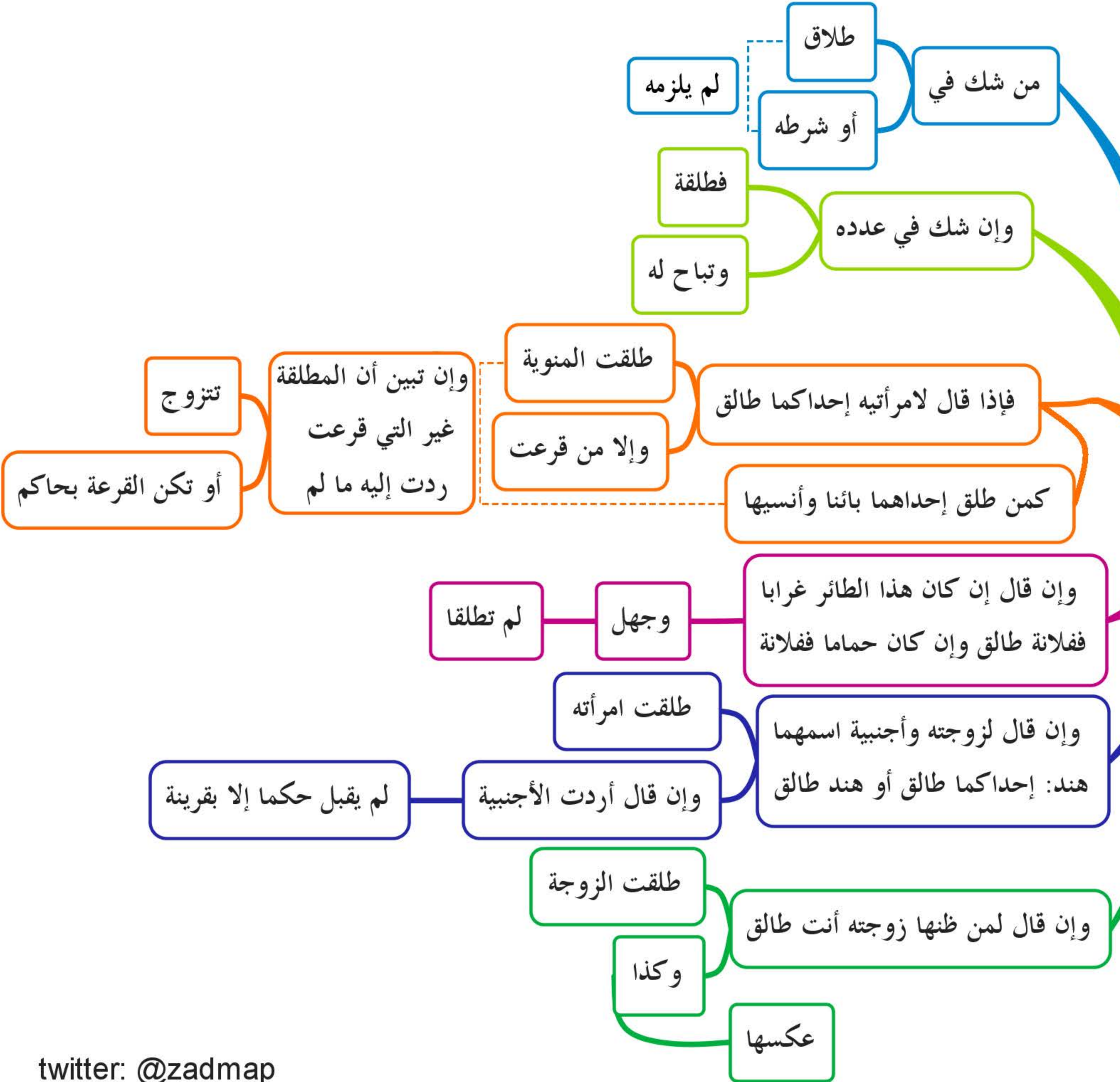


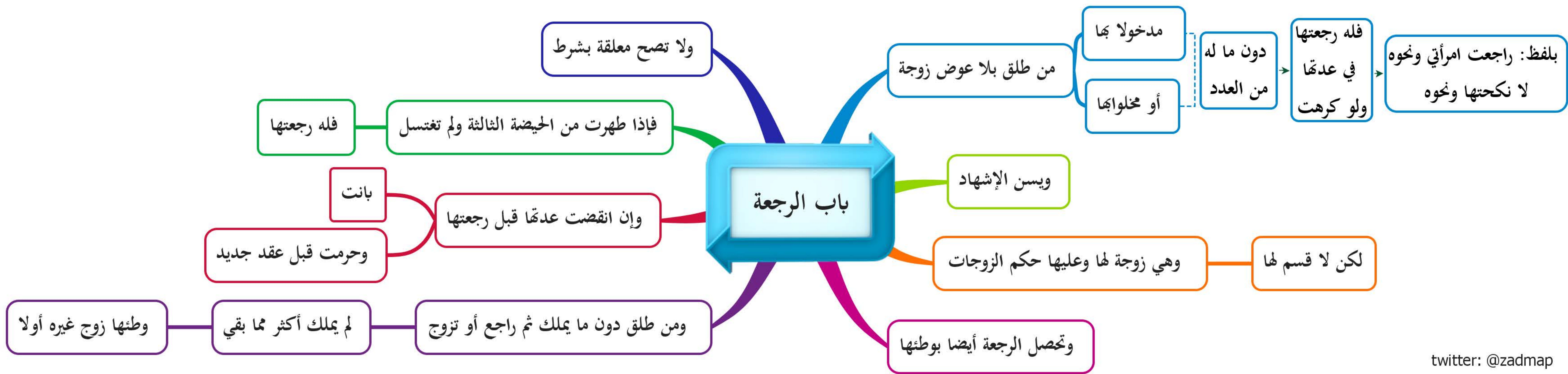
باب التأويل في الحلف

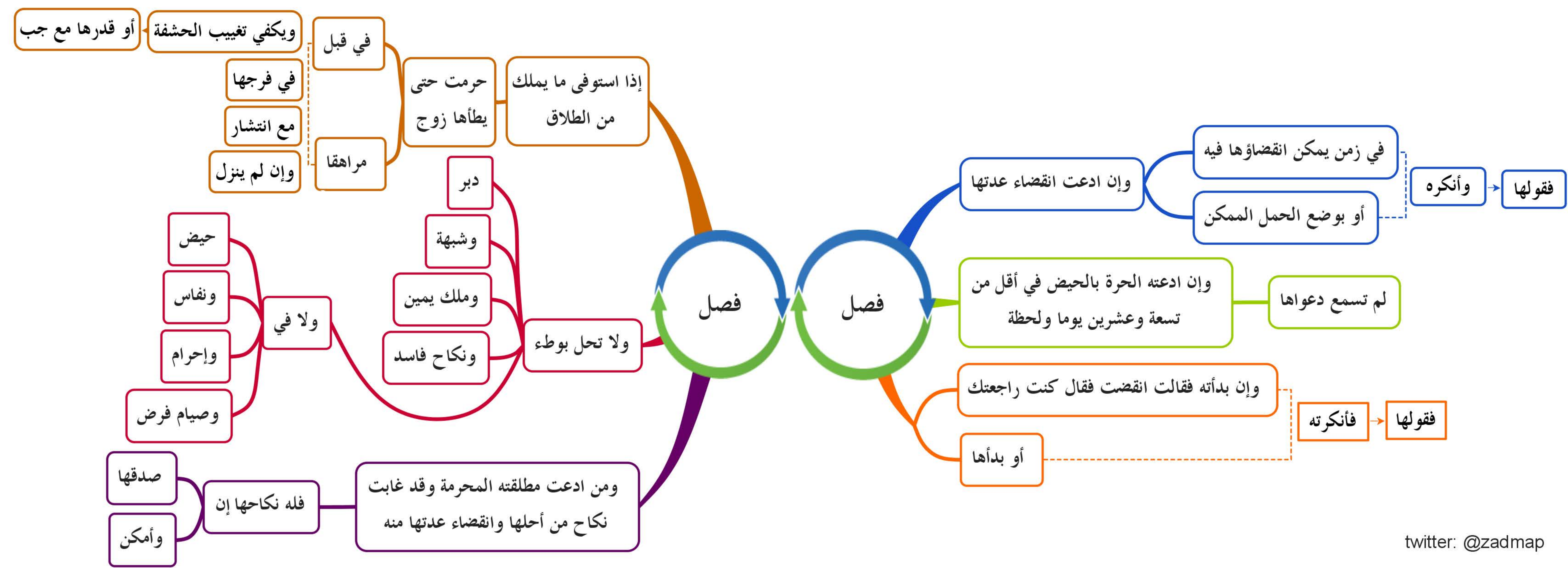


لم يحث في الكل

باب الشك في الطلاق







كتاب الإيلاء

كتاب الإيلاء

وهو حلف زوج

بالله تعالى أو صفته

على ترك وطء زوجته

في قبلها

أكثر من أربعة أشهر

ويصح من

كافر

وقن

ومميز

وغضبان

وسكران

ومريض مرجو برؤه

وممن لم يدخل بها

لا من

مجنون

ومغمى عليه

وعاجز عن وطء

لجب كامل

أو شلل

فإذا قال: والله لا وطئتك

أو حتى

أو عين مدة تزيد على أربعة أشهر

ينزل عيسى

أو يخرج الدجال

تشربي الخمر

أو تسقطي دينك

أو تهبي مالك ونحوه

فمول

فإذا مضى أربعة أشهر

من يمينه ولو قنا

فإن وطئ

ولو بتغيب حشفة في الفرج

فقد فاء

وإلا أمره بالطلاق

فإن أبي

طلق حاكم عليه

واحدة

أو ثلاثا

أو فسخ

وإن وطئ

في الدبر

فما فاء

أو دون الفرج

وإن ادعى

بقاء المدة

وهي ثيب

صدق مع يمينه

أو أنه وطئها

وإن كانت بكرا

صدقت

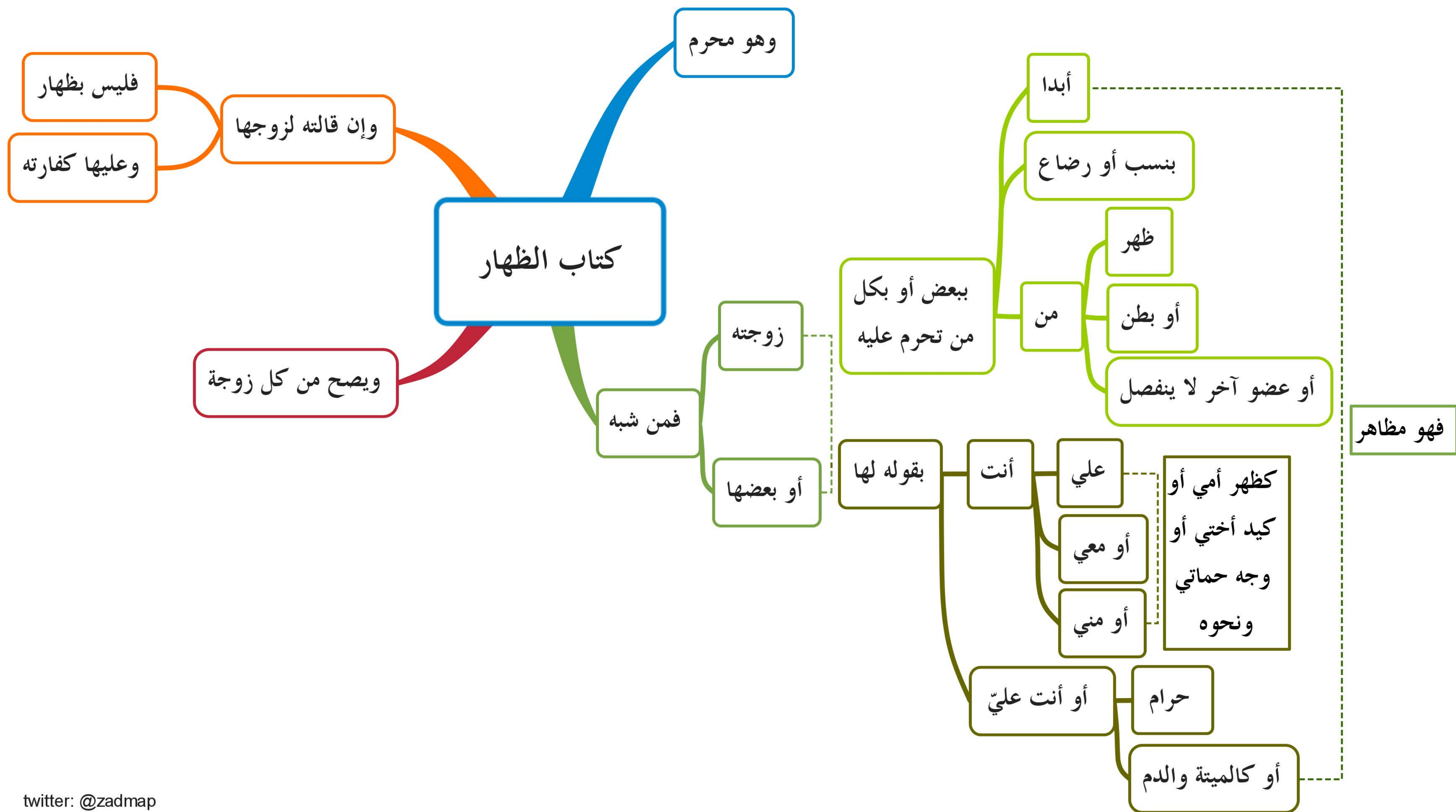
أو ادعت البكارة

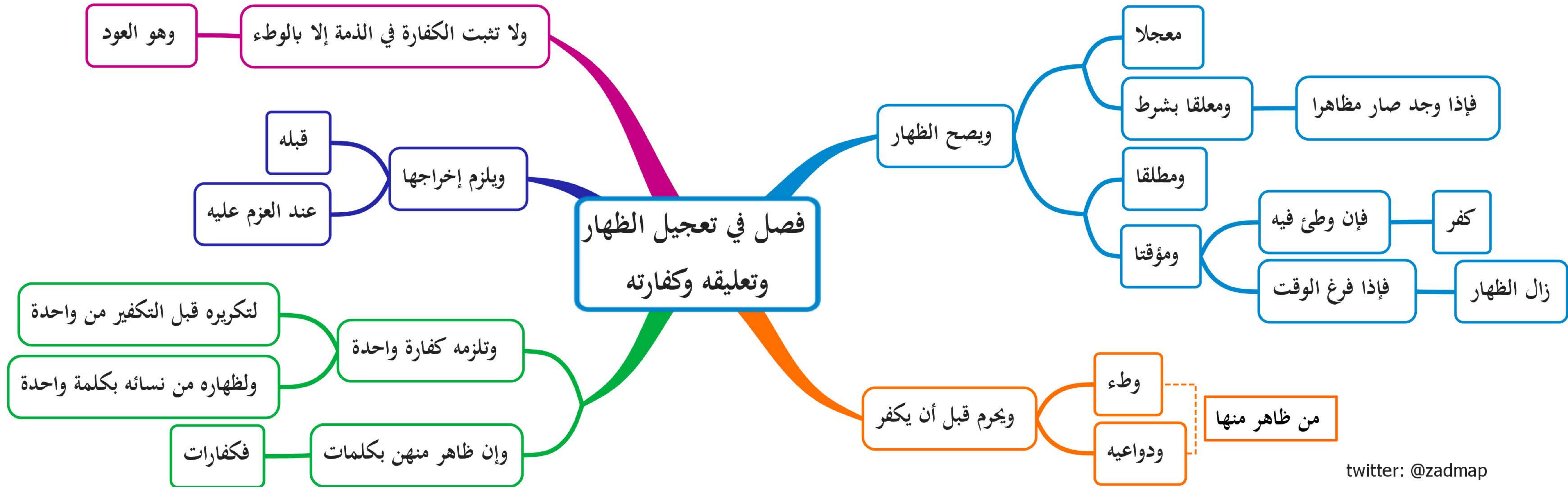
وشهد بذلك امرأة عدل

فكمول

وإن ترك وطأها إضرارا بها بلا يمين ولا عذر

كتاب الظهار





فصل في كفارة الظهار

كفارته

- عتق رقبة
- فإن لم يجد صام شهرين متتابعين
- فإن لم يستطع أطعم ستين مسكينا

ولا يجزئ

- ولا يجزئ في الكفارات كلها إلا رقبة مؤمنة
- سليمة من عيب بضر بالعمل ضررا بينا
- مريض ميؤوس منه ونحوه
- ولا أم ولد

ويجزئ

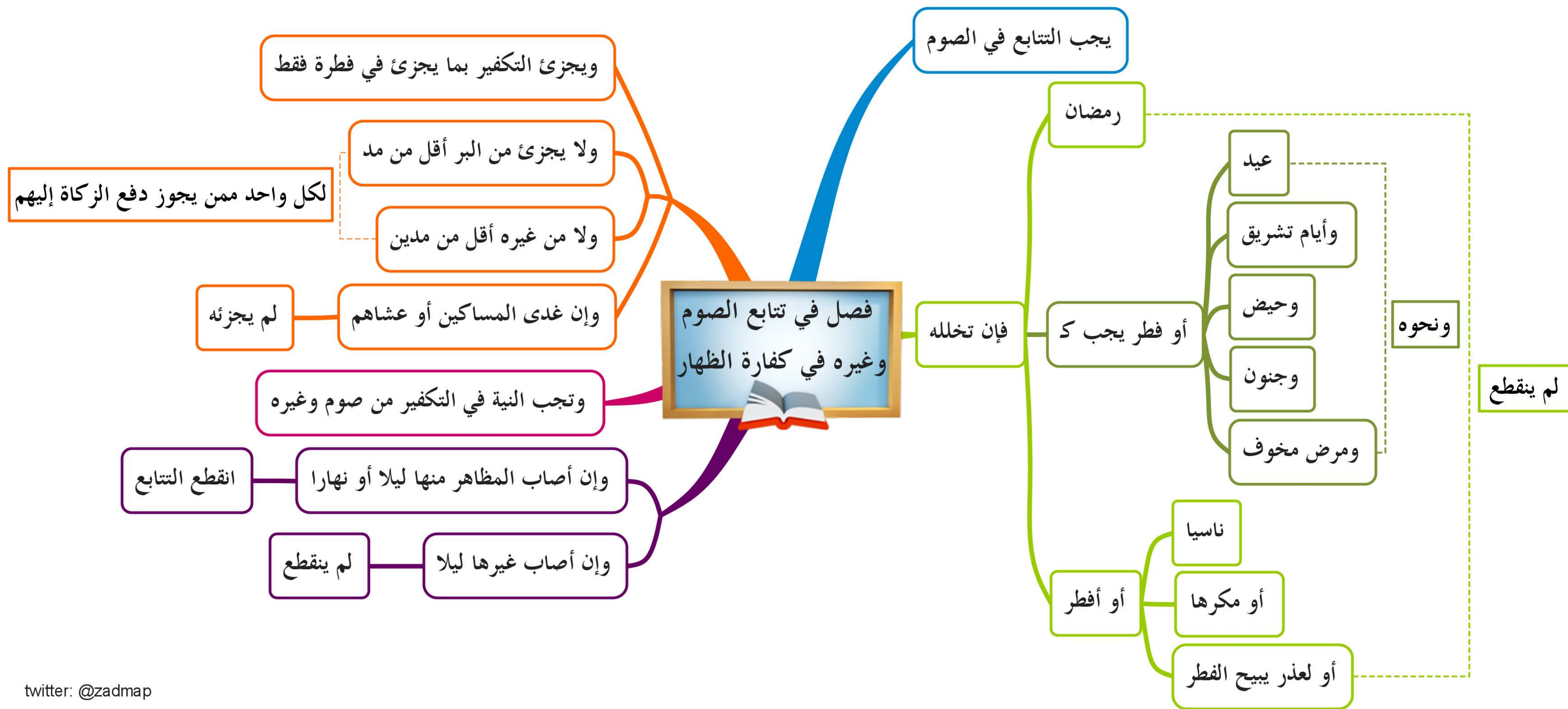
- المدبر
 - وولد الزنا
 - والأحمق
 - والمرهون
 - والجاني
 - والأمة الحامل ولو استثنى حملها
- كالعمى وشلل اليد أو الرجل أو قطع الأصبع الوسطى أو السبابة أو الإبهام أو الأنملة من الإبهام أو أقطع الخنصر والبنصر من يد واحدة

ولا تلزم الرقبة إلا لمن

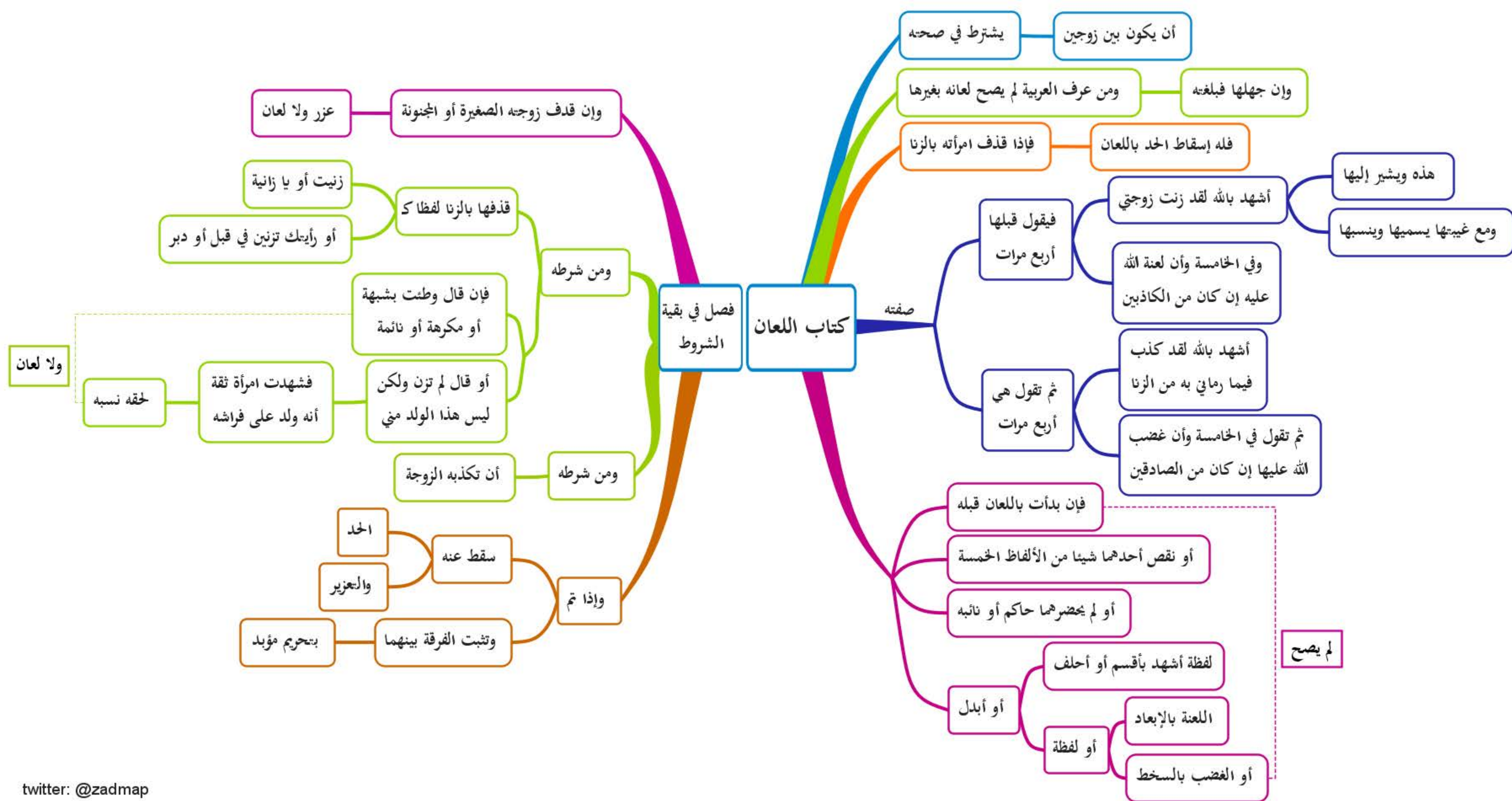
- ملكها
- أو أمكنه ذلك بثمن مثلها

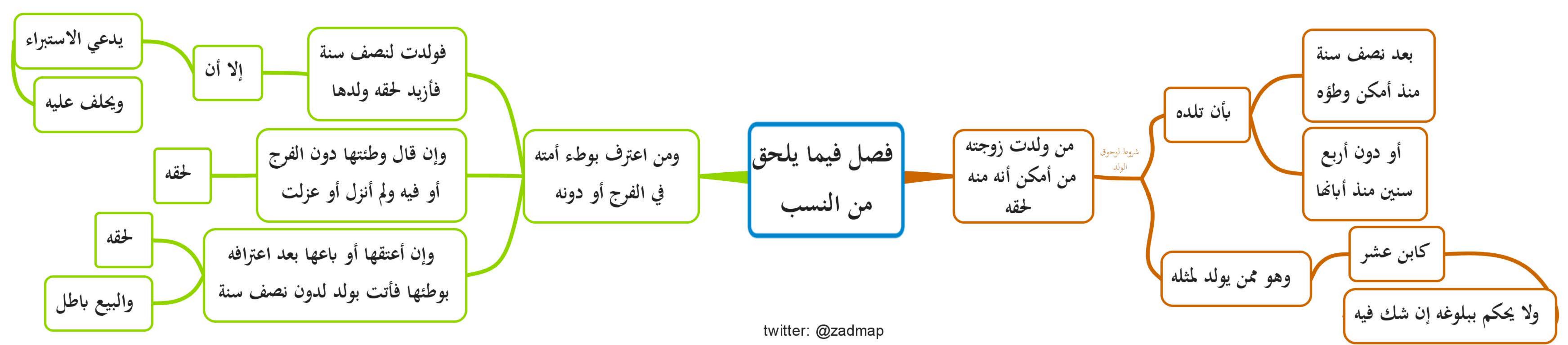
فاضلا

- عن كفايته دائما
- وكفاية من يمونه
- ما يحتاجه من مسكن وخادم ومركوب وعرض بذلة وثياب تجمل
- وعن مال يقوم كسبه بمؤنته وكتب علم ووفاء دين



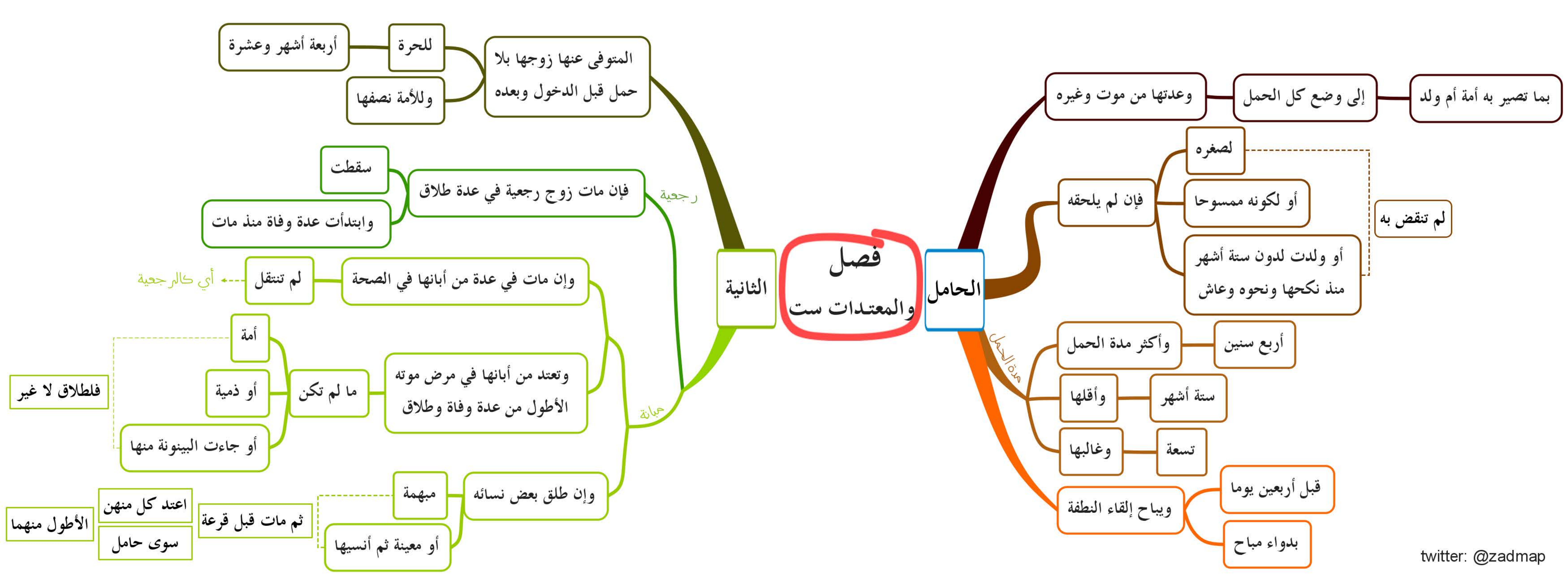
كتاب اللعان

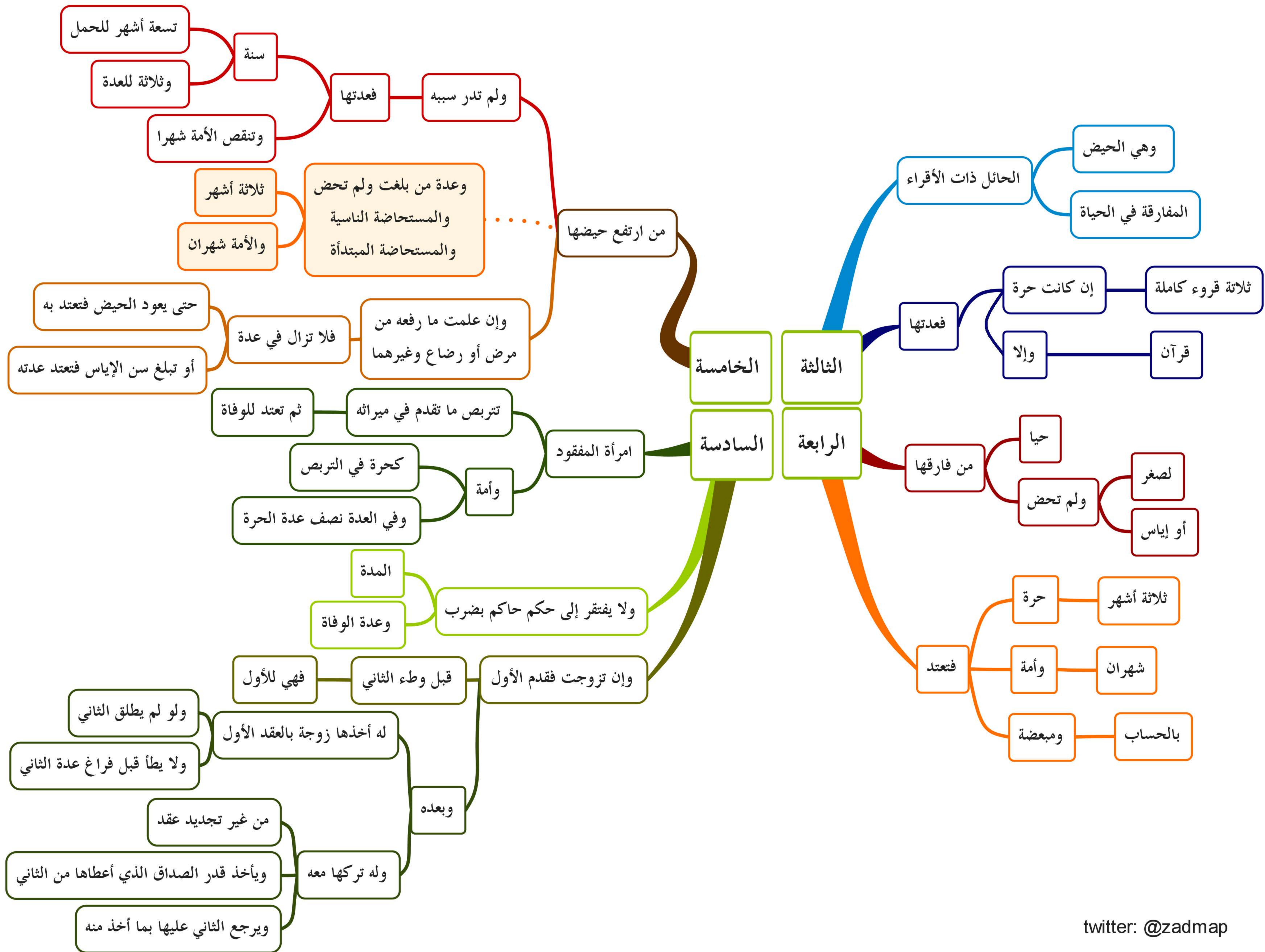


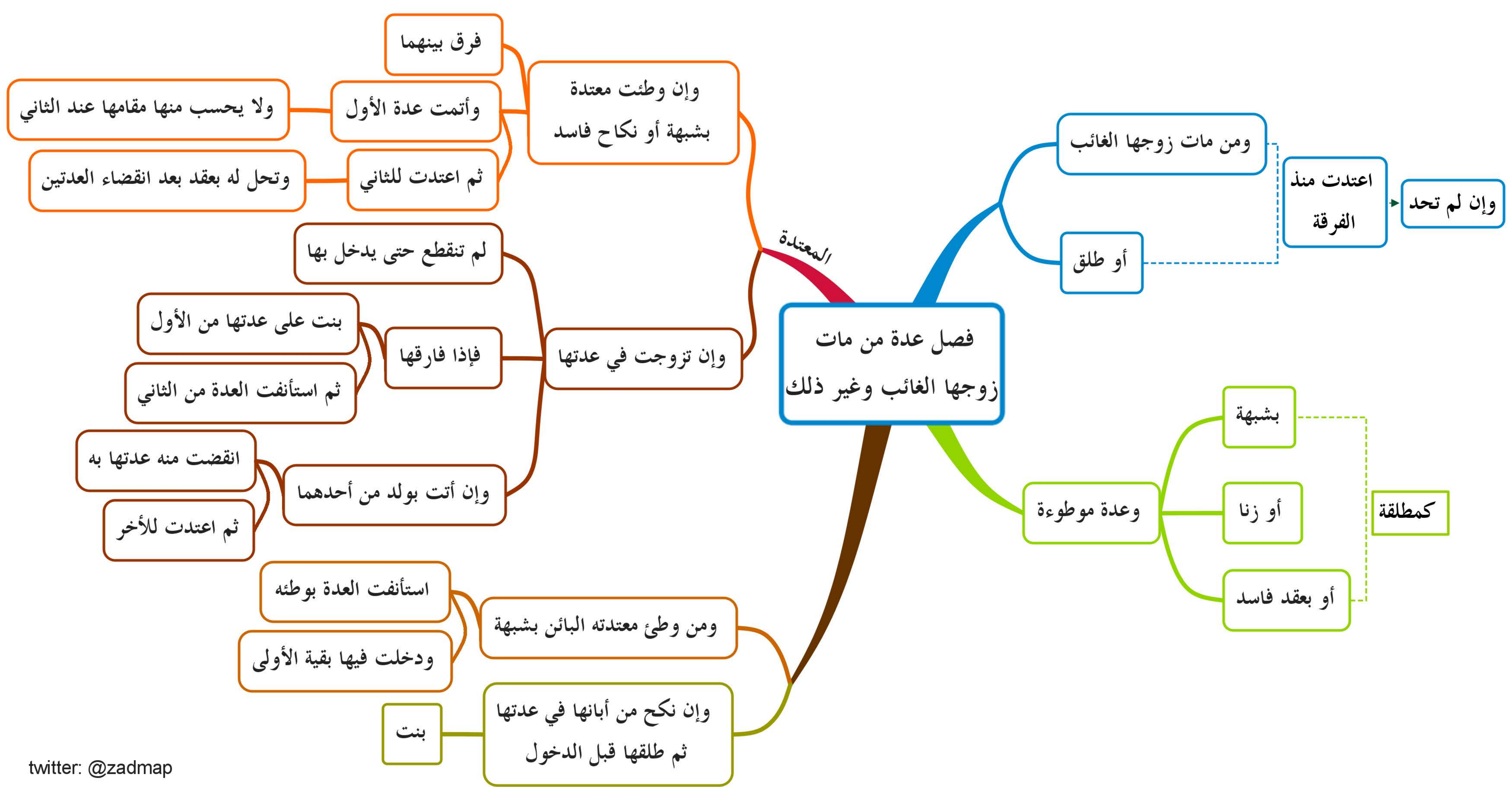


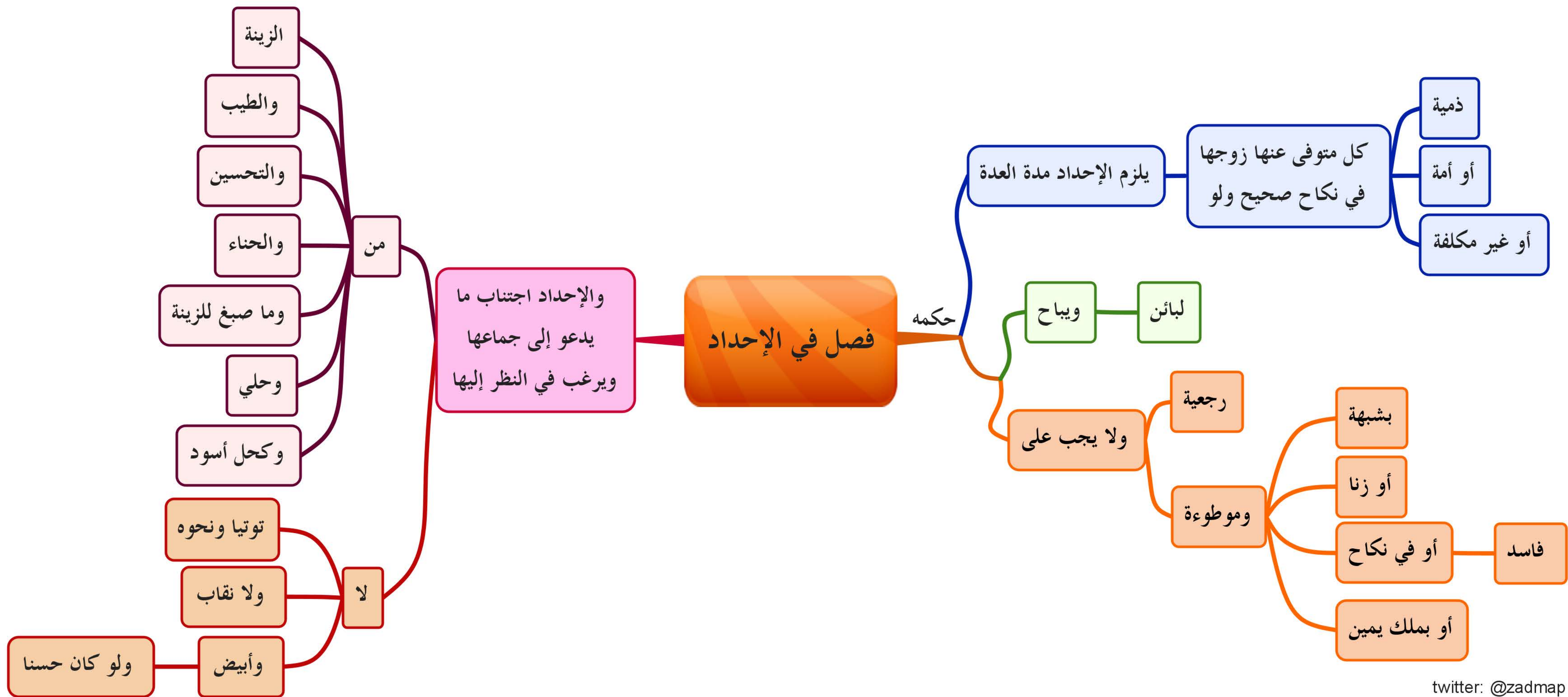
كتاب العدد



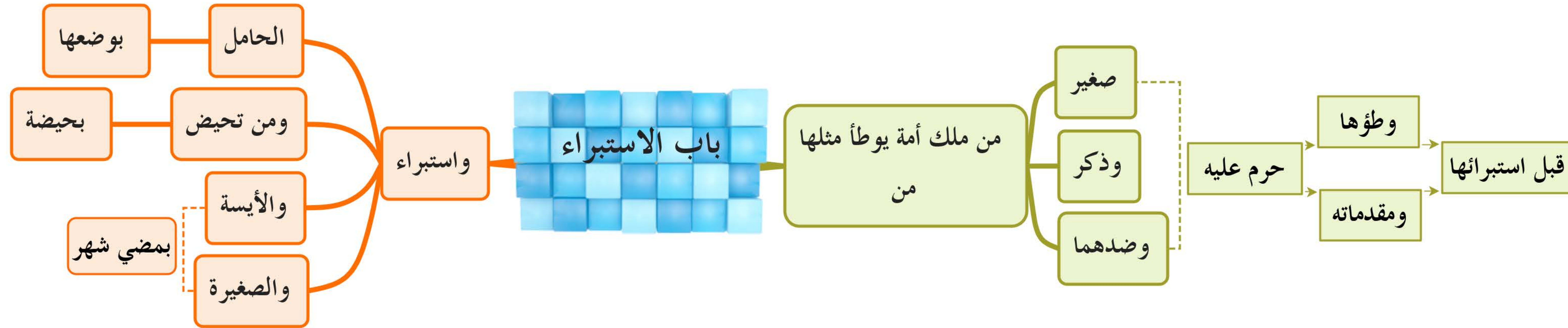






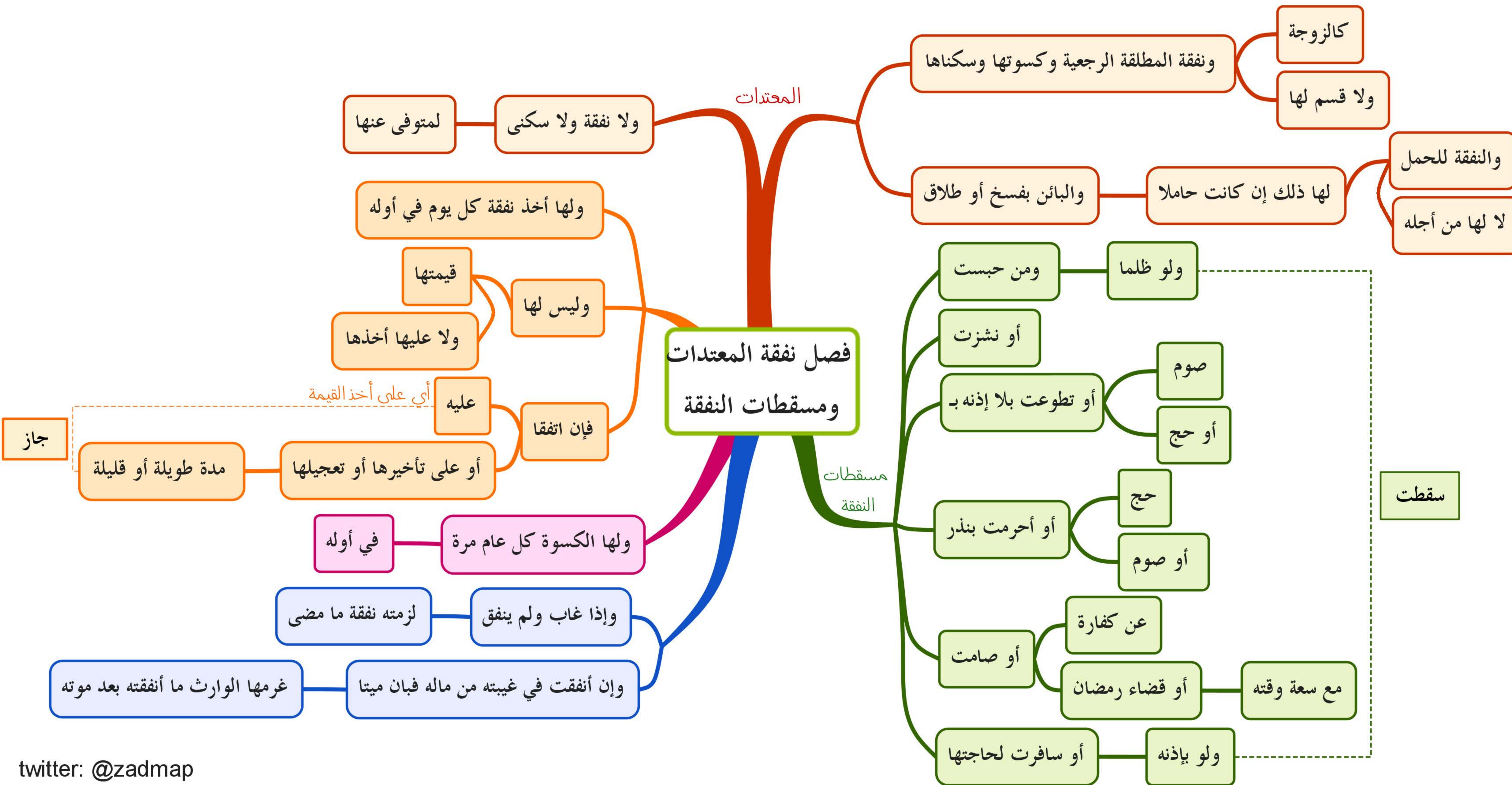


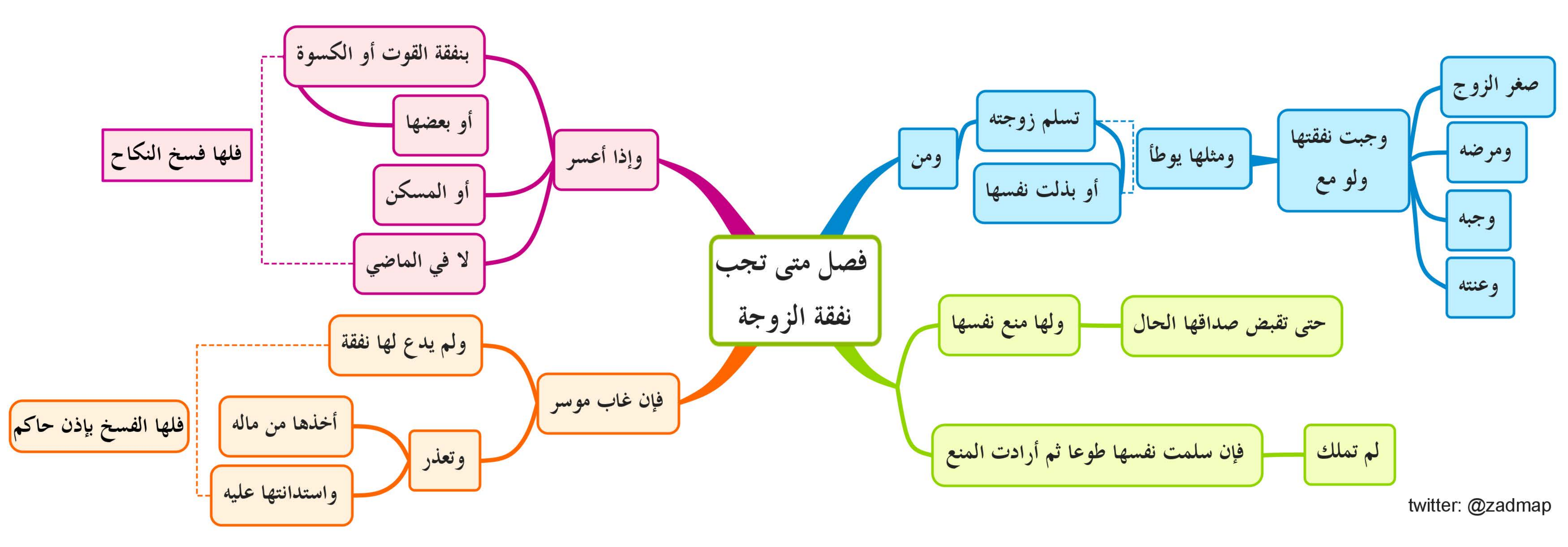


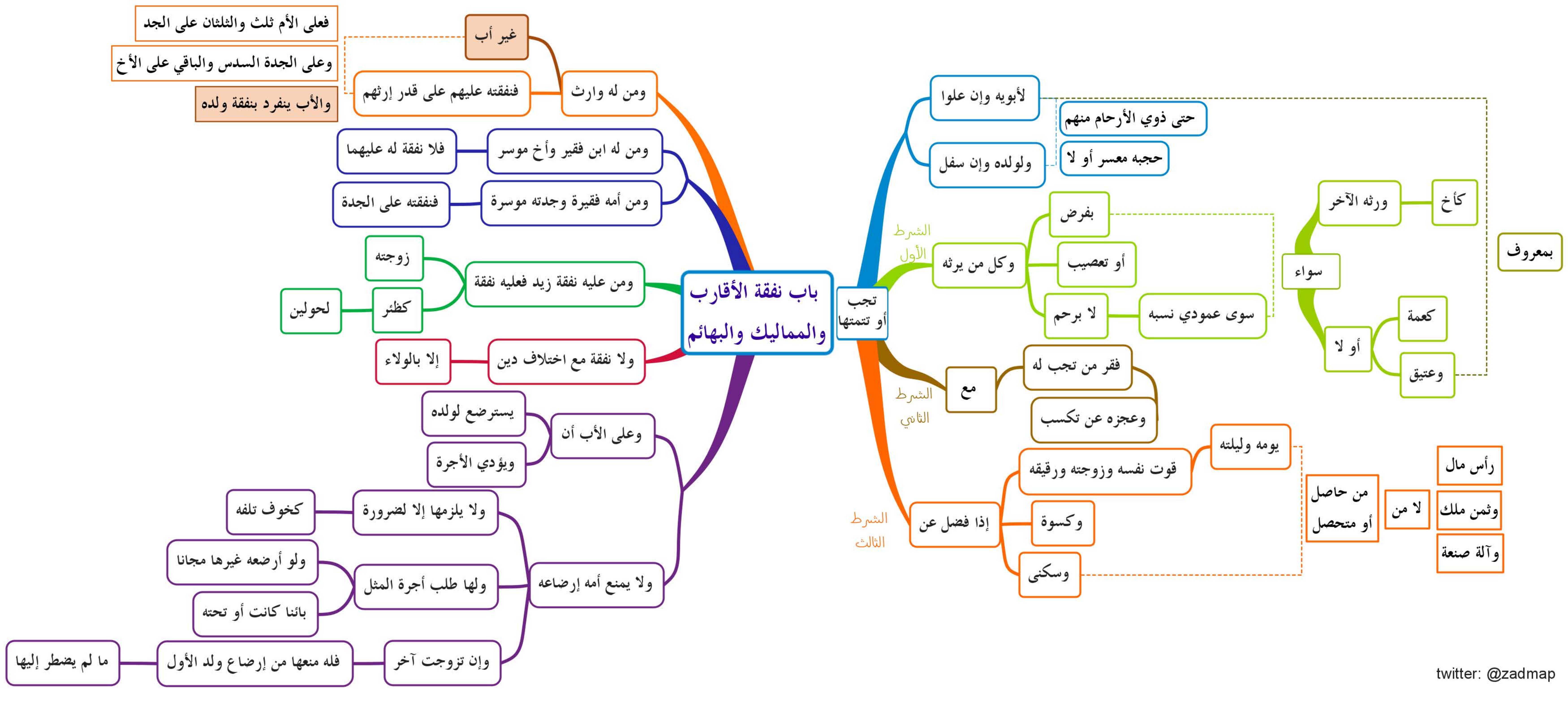


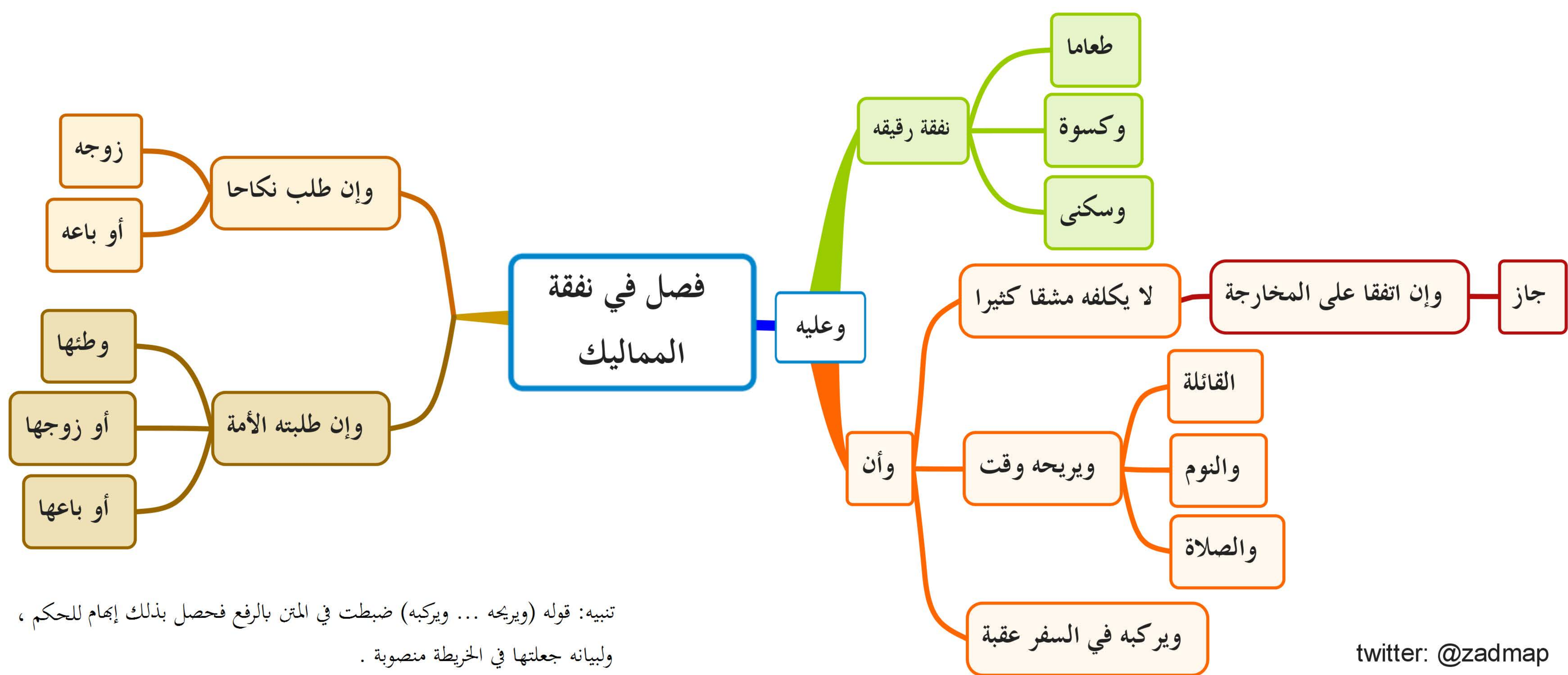
كتاب الرضاع



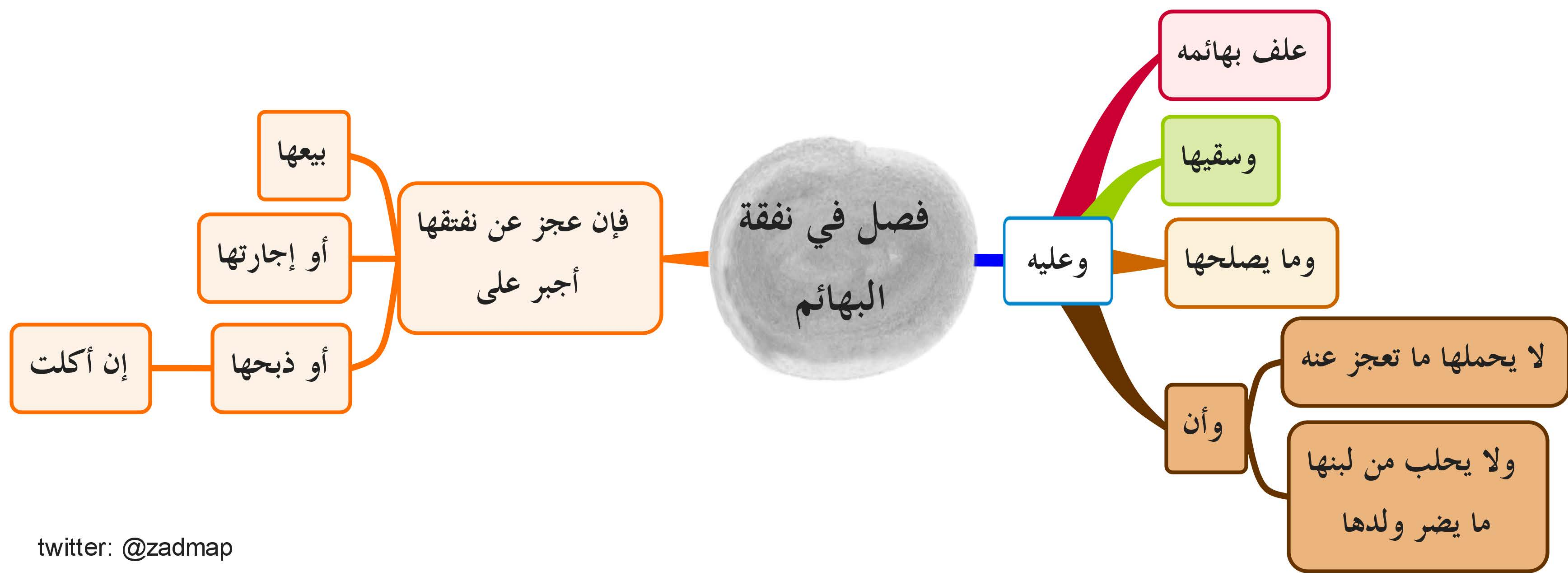








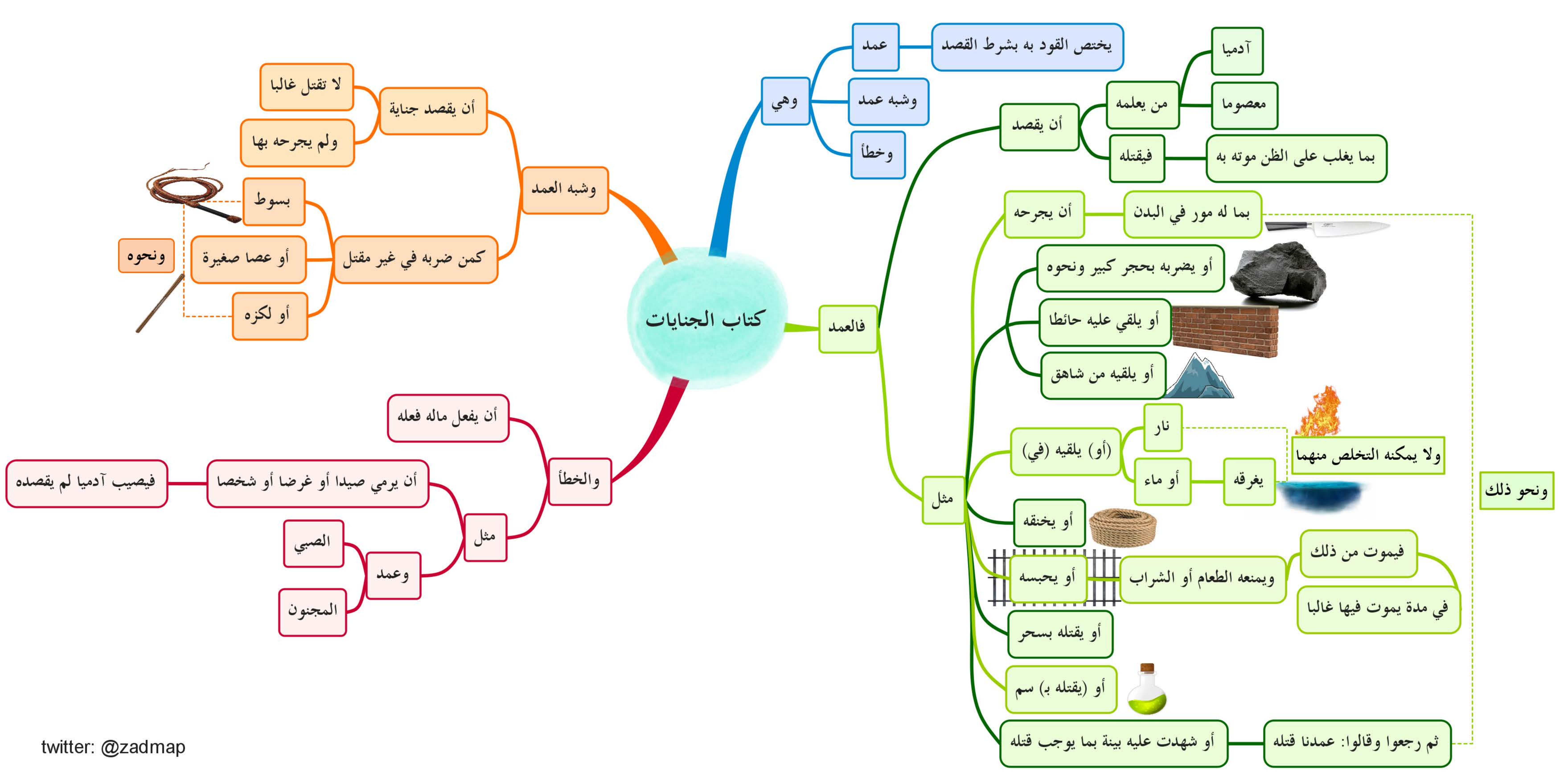
تنبيه: قوله (ويريحه ... ويركبه) ضبطت في المتن بالرفع فحصل بذلك إيهام للحكم ،
ولبيانہ جعلتها في الخريطة منصوبة .

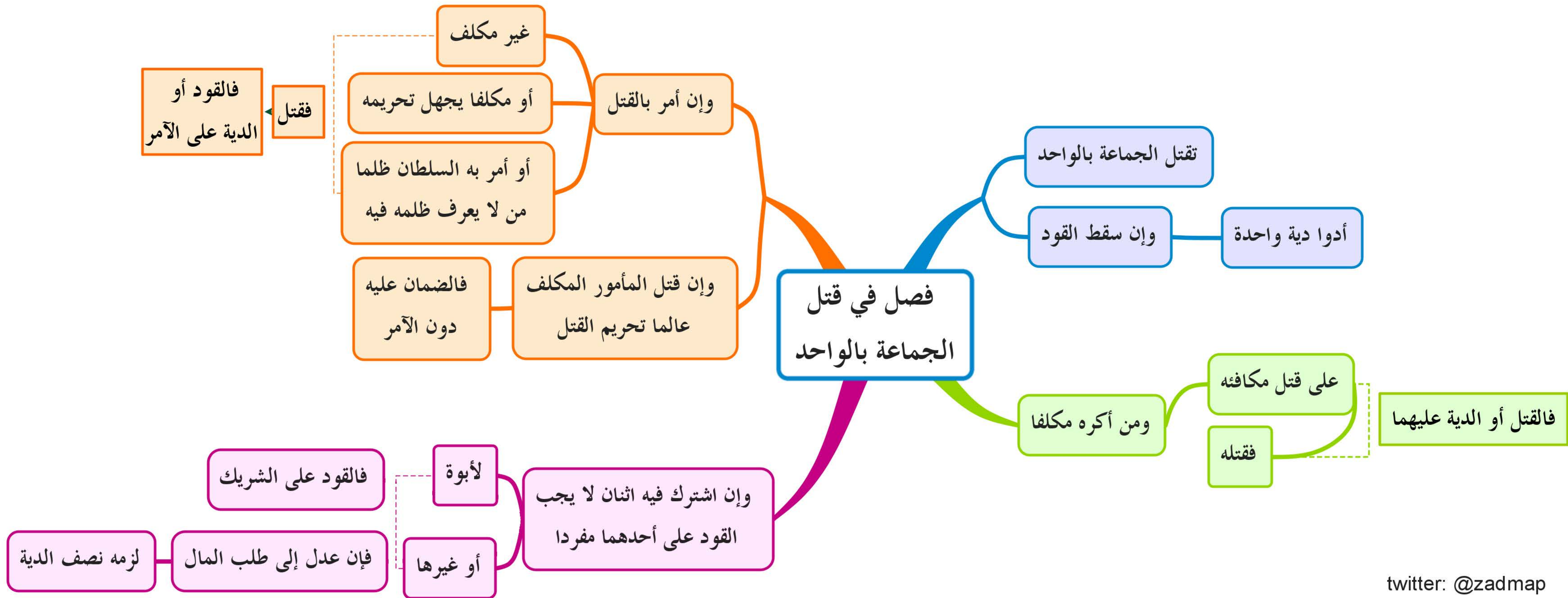


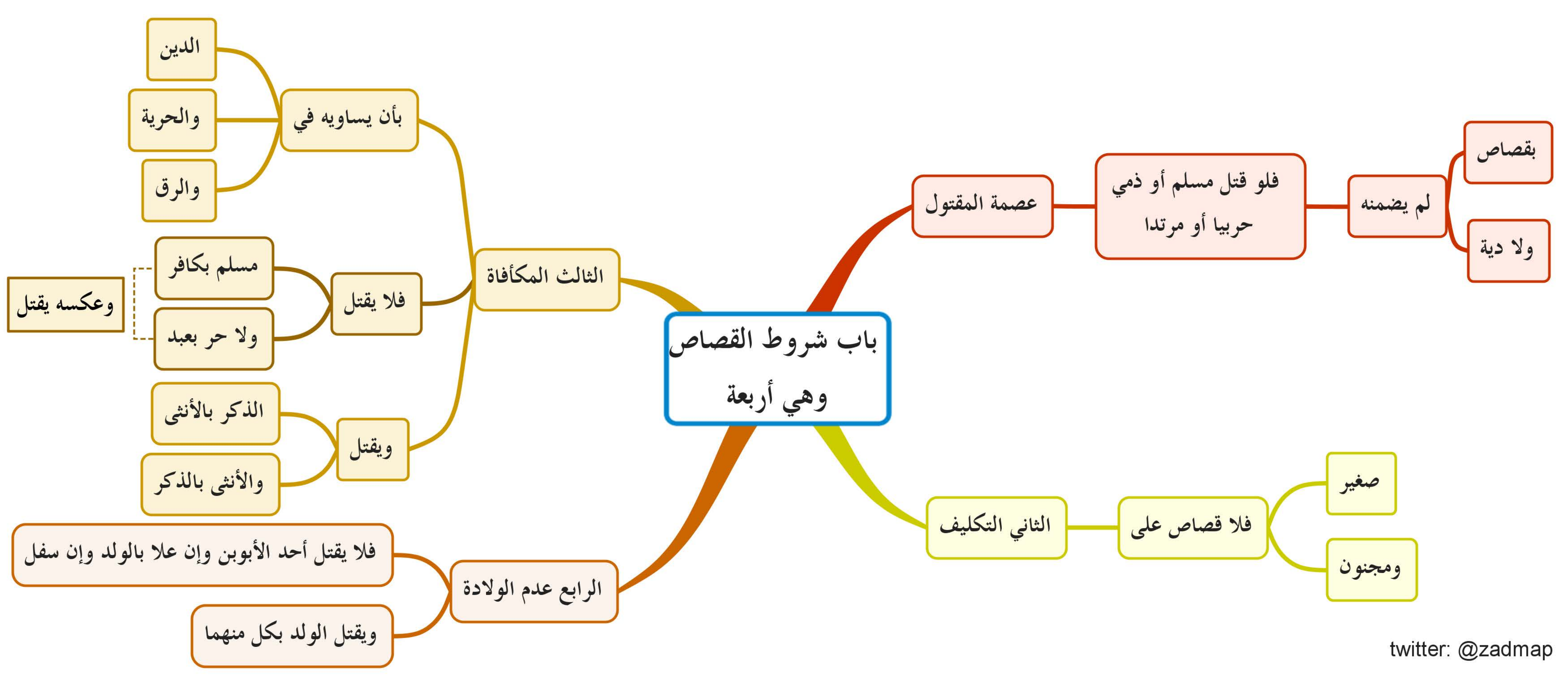




كتاب الجنایات







باب شروط القصاص
وهي أربعة

عصمة المقتول

فلو قتل مسلم أو ذمي
حريبا أو مرتدا

لم يضمنه

بقصاص

ولا دية

الثاني التكليف

فلا قصاص على

صغير

ومجنون

الرابع عدم الولادة

فلا يقتل أحد الأبوين وإن علا بالولد وإن سفل

ويقتل الولد بكل منهما

الثالث المكافاة

بأن يساويه في

الدين

والحرية

والرق

فلا يقتل

مسلم بكافر

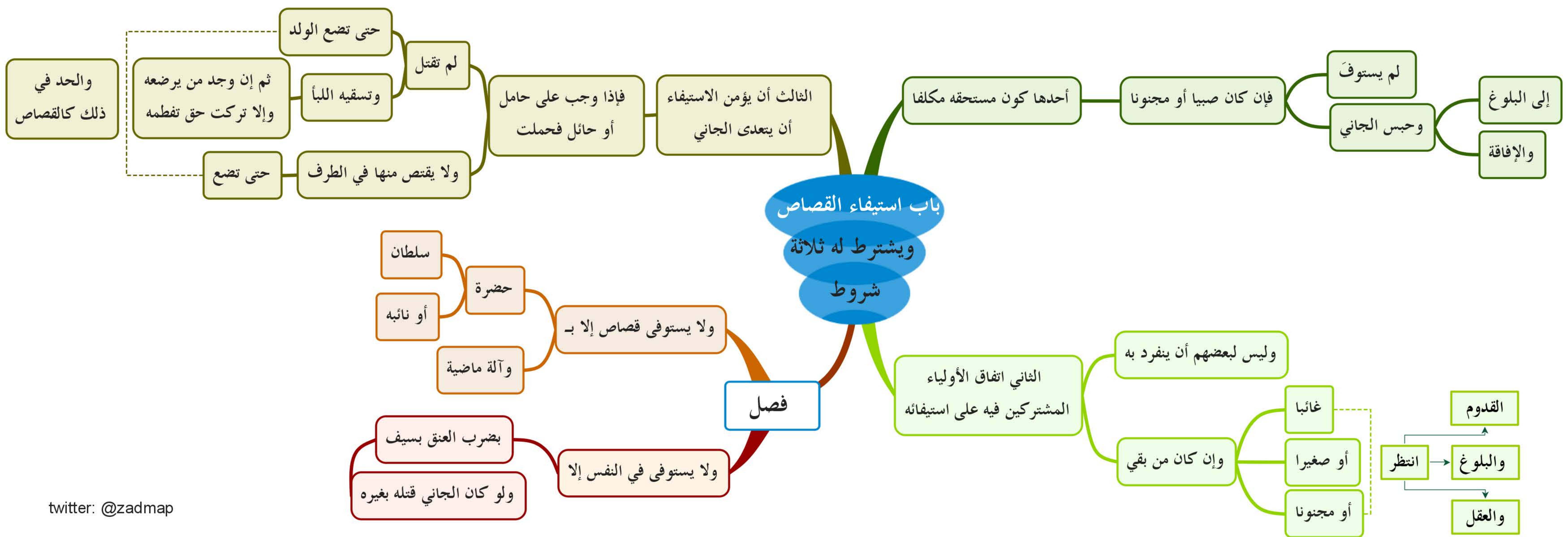
ولا حر بعبد

وعكسه يقتل

ويقتل

الذكر بالأنثى

والأنثى بالذكر



باب العفو عن القصاص

يجب بالعمد

القود

أو الدية

فيخير الولي بينهما

وعفوه مجانا

أفضل

فإن اختار القود

أو عفا عن الدية فقط

فله

أخذها

والصلح على أكثر منها

وإن اختارها

أو عفا مطلقا

أو هلك الجاني

فليس له غيرها

وإن وجب لرقيق

قود

أو تعزير قذف

فطلبه و إسقاطه إليه

فإن مات فلسيده

وإذا قطع إصبعها عمدا فعفا عنها

ثم سرت إلى الكف أو النفس

والعفو على غير شيء

وإن كان العفو على مال

فله تمام الدية

فهدر

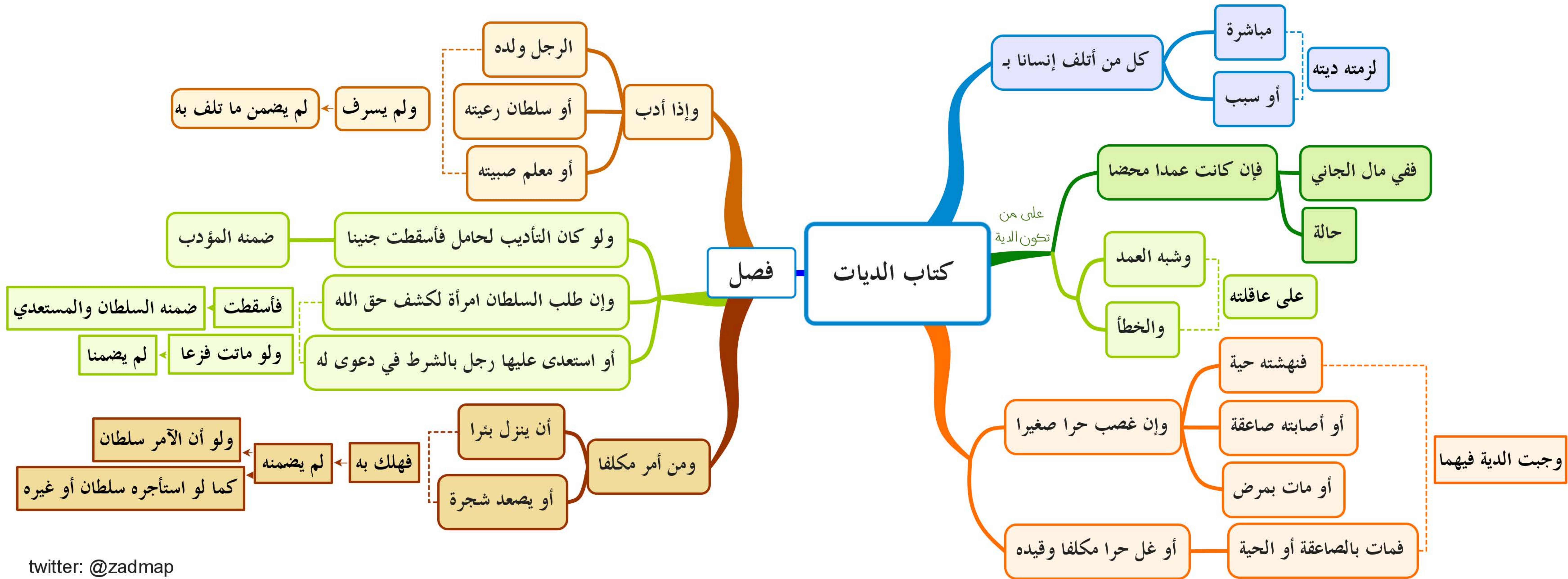
فلا شيء عليهما

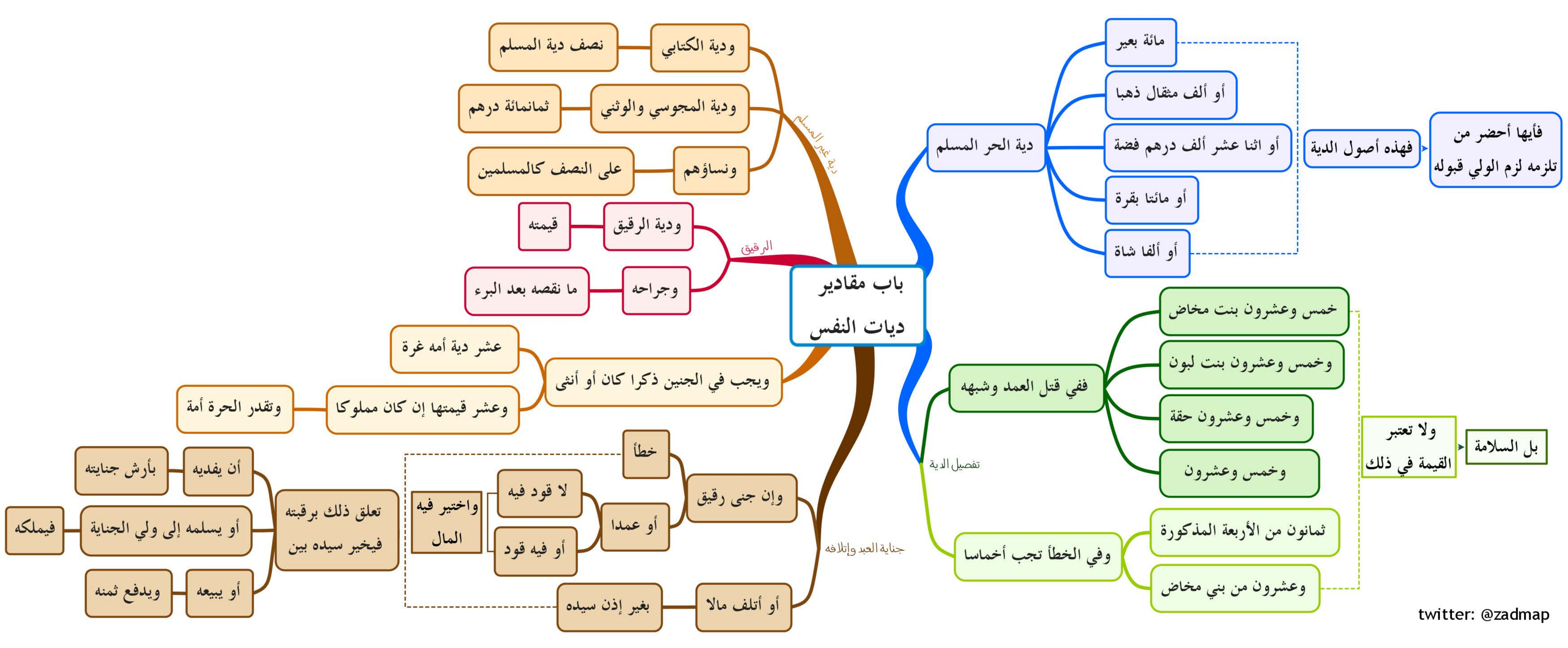
وإن وكل من يقتص ثم عفا

فاقتص وكيله ولم يعلم



كتاب الدييات







كالأنف واللسان والذكر

ففيه دية النفس

من أتلف ما في الإنسان منه شيء واحد

كالعينين والأذنين والشفيتين واللحيين و الثدي المرأة و ثندؤتي الرجل واليدين والرجلين والأليتين والأنثيين وإسكتي المرأة

ففيهما الدية

وفي أحدهما نصفها

وما فيه منه شيان



ثلثا الدية

وفي المنخرين

ثلثها

وفي الحاجز بينهما

باب ديات الأعضاء ومنافعها

وفي الأجفان الأربعة

الدية

وفي كل جفن

ربعها

وفي أصابع اليدين

الدية

كأصابع الرجلين

وفي كل أصبع

عشر الدية

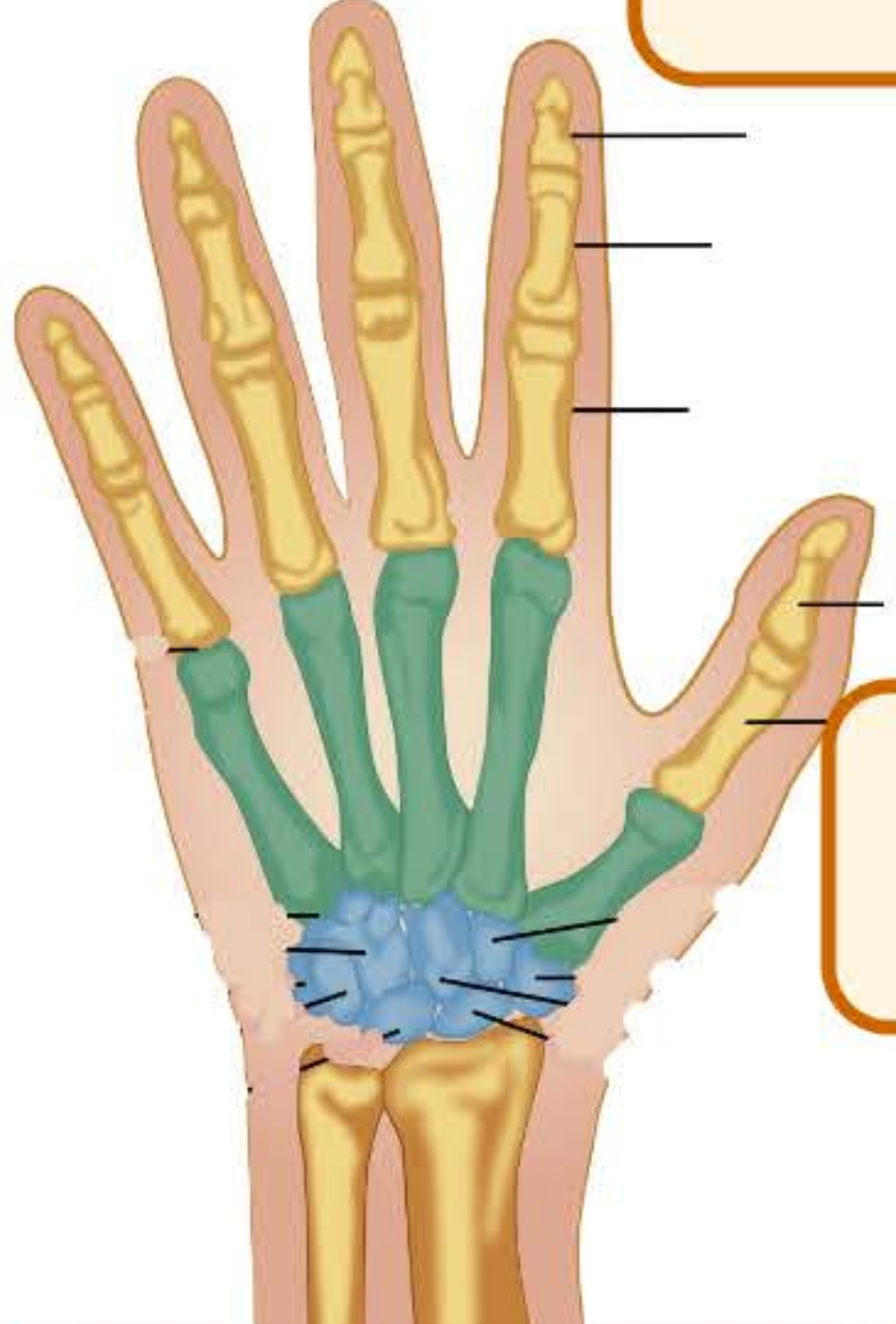
وفي كل أملة

ثلث عشر الدية

والإبهام مفصلان وفي كل مفصل

نصف عشر الدية

كدية السن



فصل في دية المنافع

وفي كل حاسة

دية كاملة

وهي

السمع

والبصر

والشم

والذوق

وكذا في

الكلام

والعقل

ومنفعة

وعدم استمساك
البول أو الغائط

المشي

والأكل

والنكاح

وفي كل واحد من الشعور الأربعة

الدية

وهي شعر

الرأس

واللحية

والحاجبين

وأهداب العينين

فإن عاد فنبت
سقط موجه

وفي عين الأعور

الدية كاملة

وإن قلع الأعور عين الصحيح

المماثلة لعينه الصحيحة

عمدا

فعليه دية كاملة

ولا قصاص

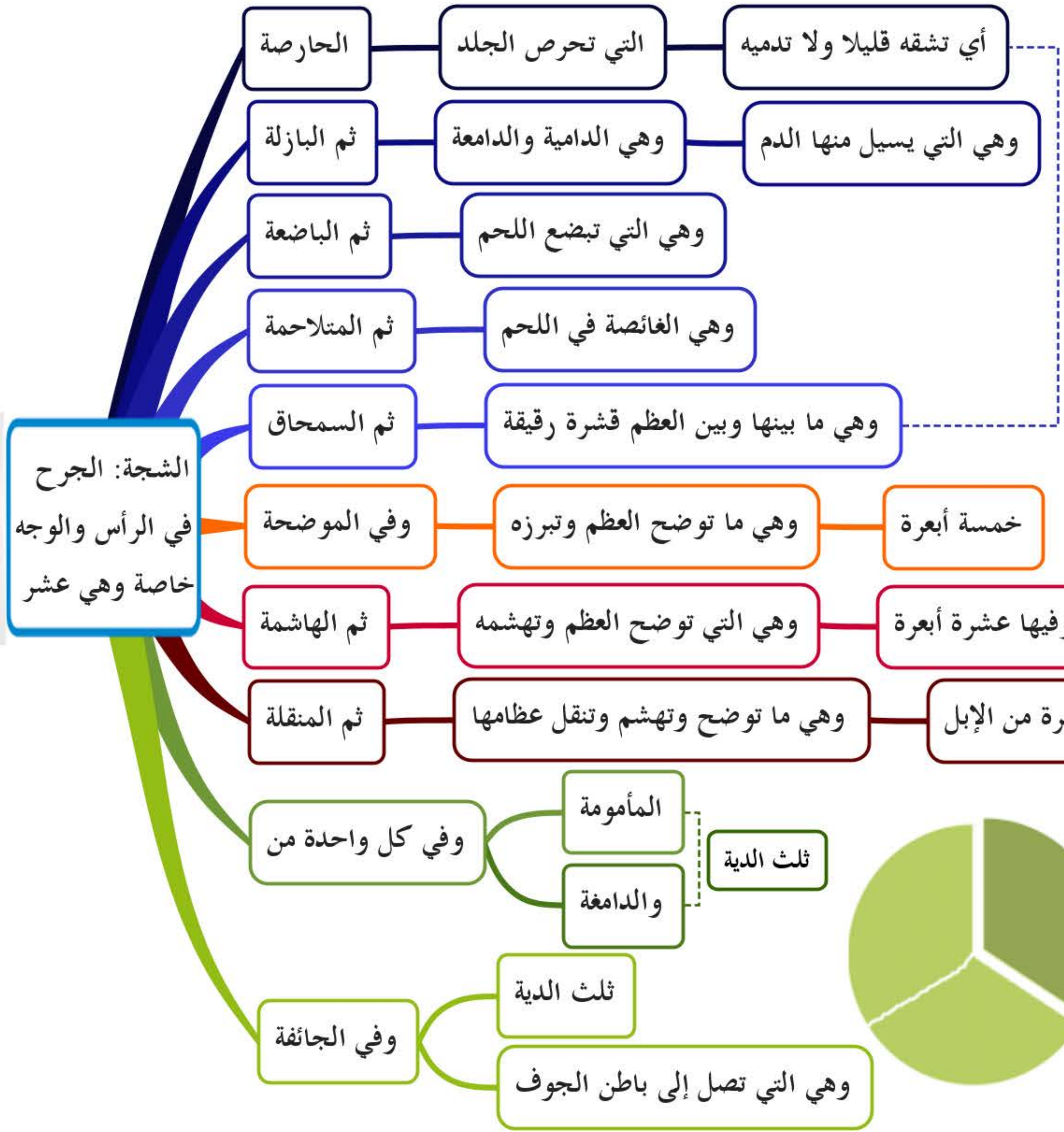
وفي قطع يد الأقطع

نصف الدية كغيره

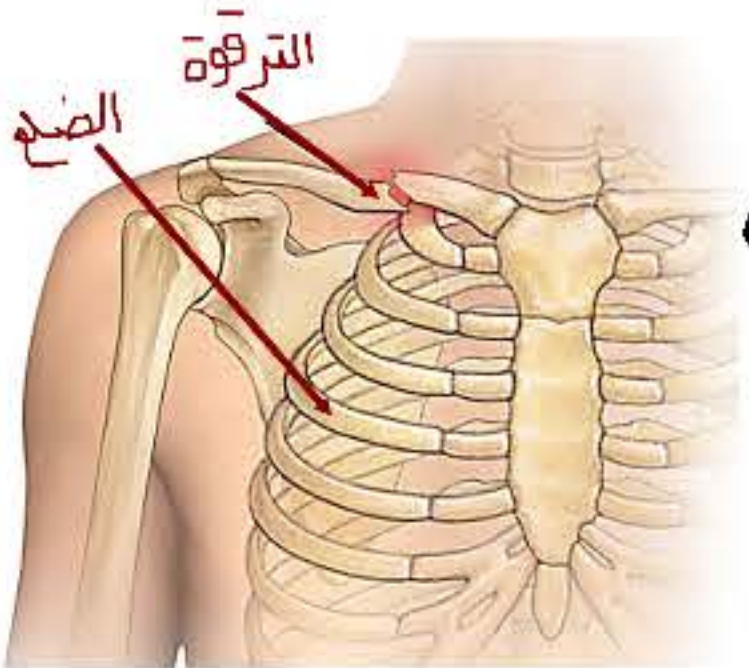
أي وكذا تجب
الدية كاملة في

فهذه الخمس لا مقدر فيها بل حكومة

٥١٥



باب الشجاج وكسر العظام



بغير

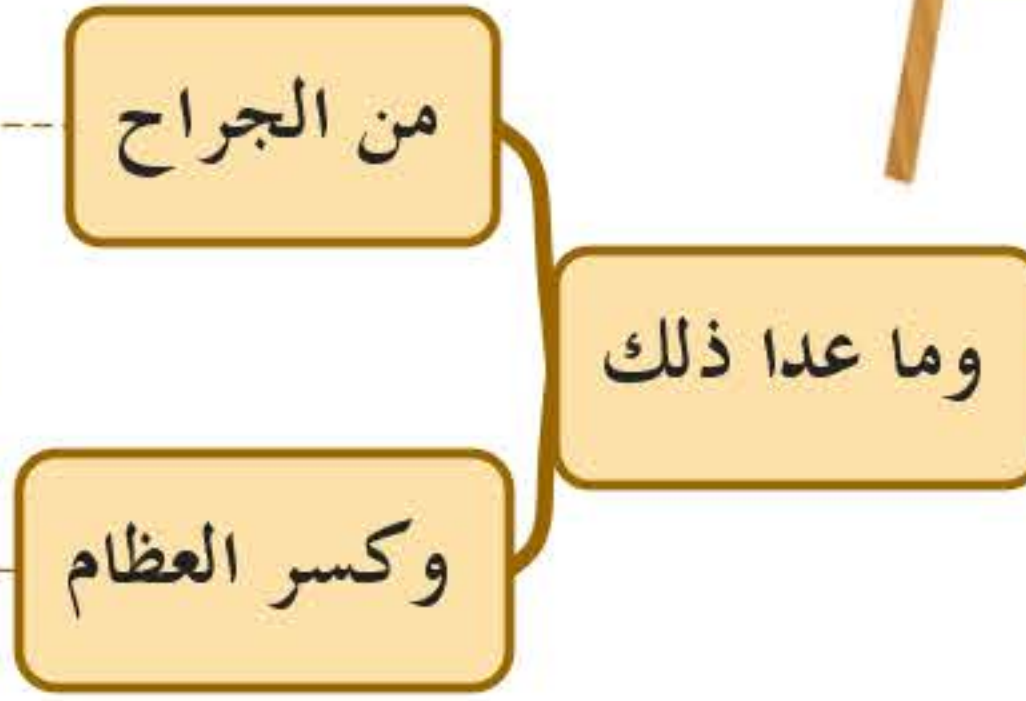


وهو الساعد الجامع لعظمي الزند



إذا جبر ذلك مستقيما

بغيران



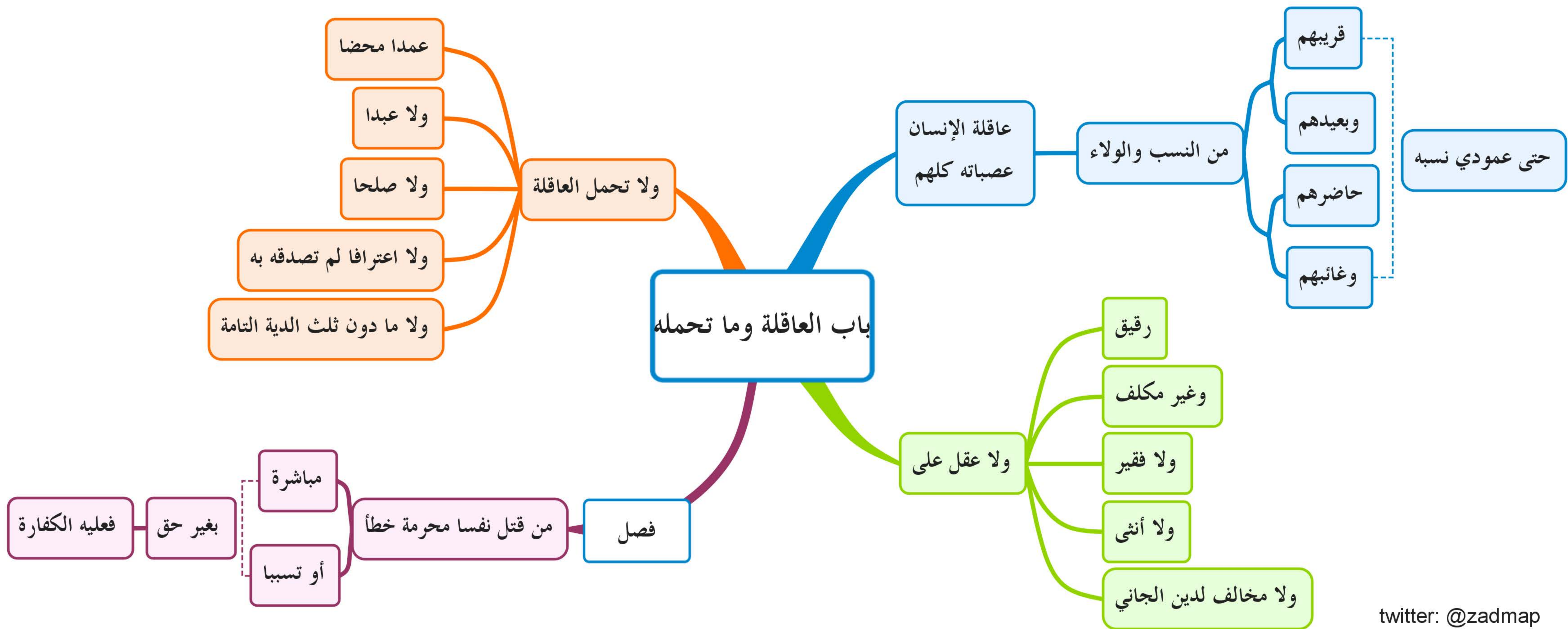
والحكومة أن

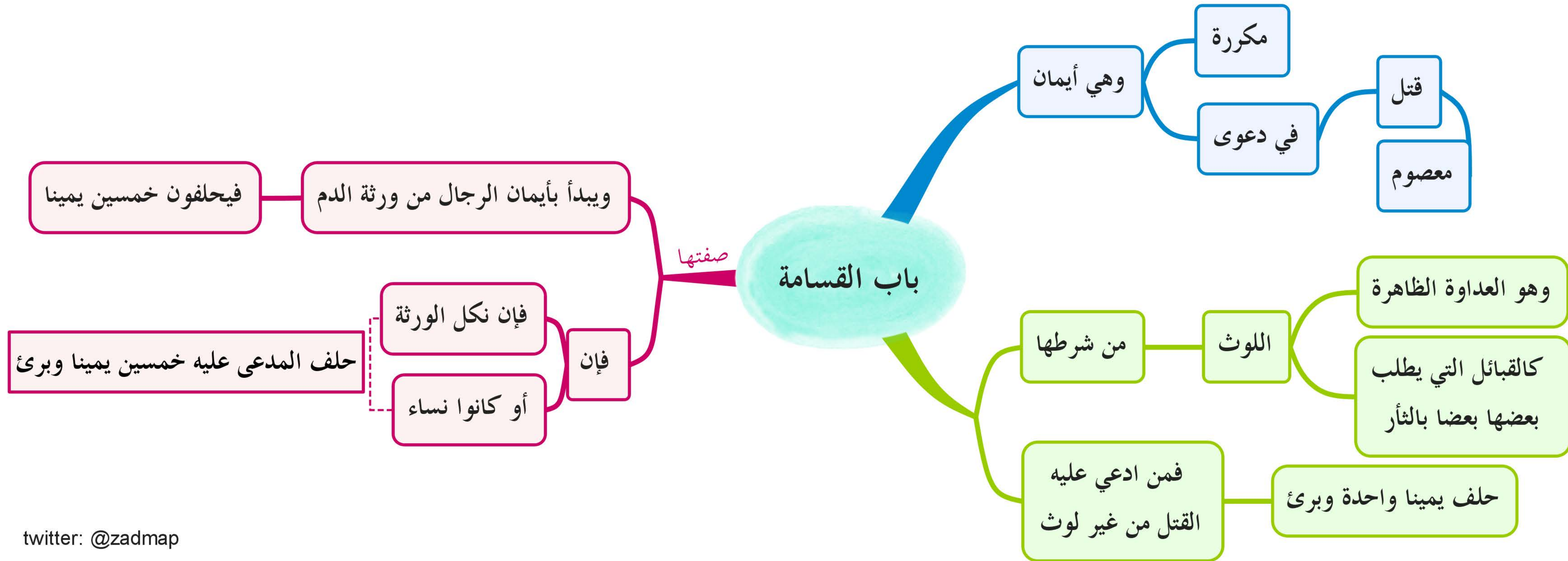
يقوم المجني عليه كأنه عبد لا جناية به
ثم يقوم وهي به قد برأت

فما نقص من القيمة فله مثل نسبته من الدية

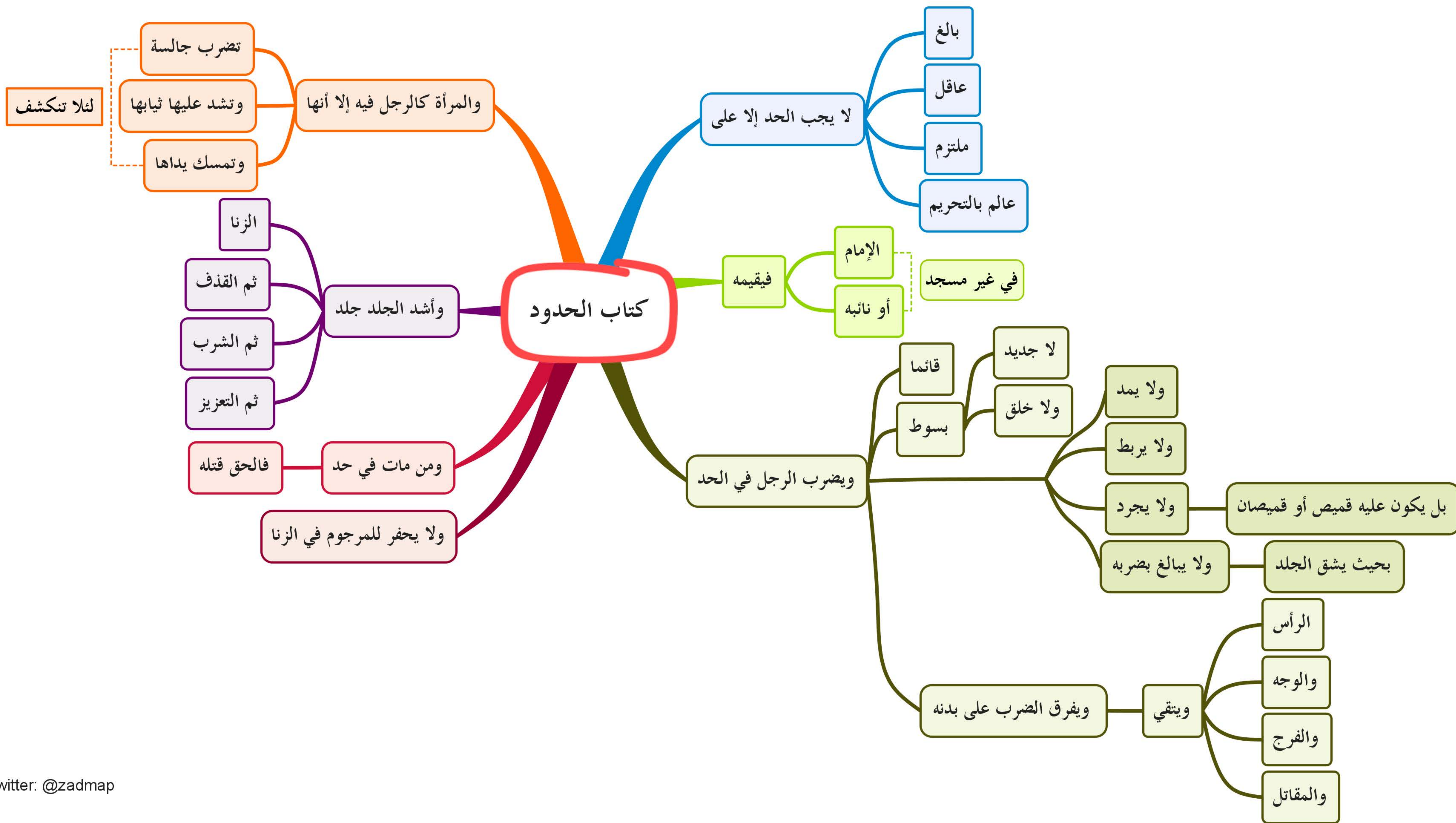
كان قيمته عبدا سليما ستون وقيمتة بالجناية خمسون ففيه سدس ديته

إلا أن تكون الحكومة في محل له مقدر فلا يبلغ بها المقدر





كتاب الحدود



باب حد القذف

إذا قذف المكلف بالنزنا محصنا

جلد ثمانين جلدة إن كان حرا

وإن عبدا أربعين

والمعتق بعضه بحسابه

يوجب التعزير

وقذف غير المحصن

وهو حق للمقذوف

والمحصن هنا

الحر

المسلم

العاقل

العفيف

الملتزم

الذي يجامع مثله

ولا يشترط بلوغه

ما يتفرع على كون
الحد حقا للمقذوف

ويسقط حد القذف بالعفو

ولا يستوفى بدون الطلب

وإن قذف

أهل بلد

أو جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة

عزر

وصريح القذف

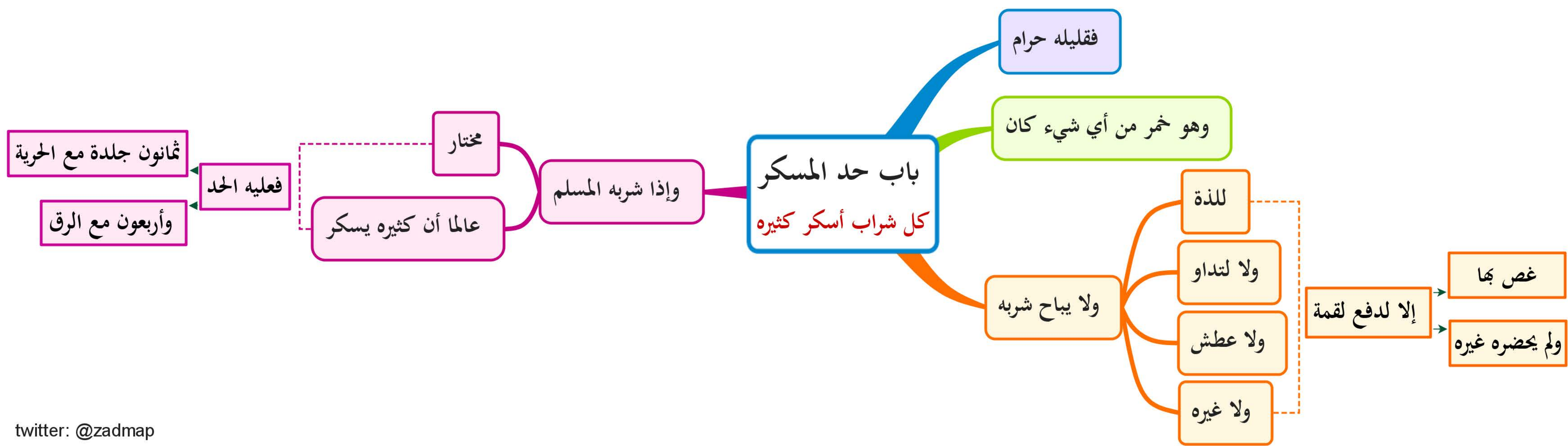
يا زاني يا لوطي ونحوه

وكنايته

يا قحبة يا فاجرة يا خبيثة فضحت زوجك
أو نكست رأسه أو جعلت له قرونا ونحوه

إن فسر به غير القذف

قبل



باب التعزير

وهو التأديب

وهو واجب في كل معصية

لا حد فيها

ولا كفارة

ولا يزداد في التعزير على

عشر جلادات

استمتاع لا حد فيه

وسرقة لا قطع فيها

وجناية لا قود فيها

وإتيان المرأة المرأة

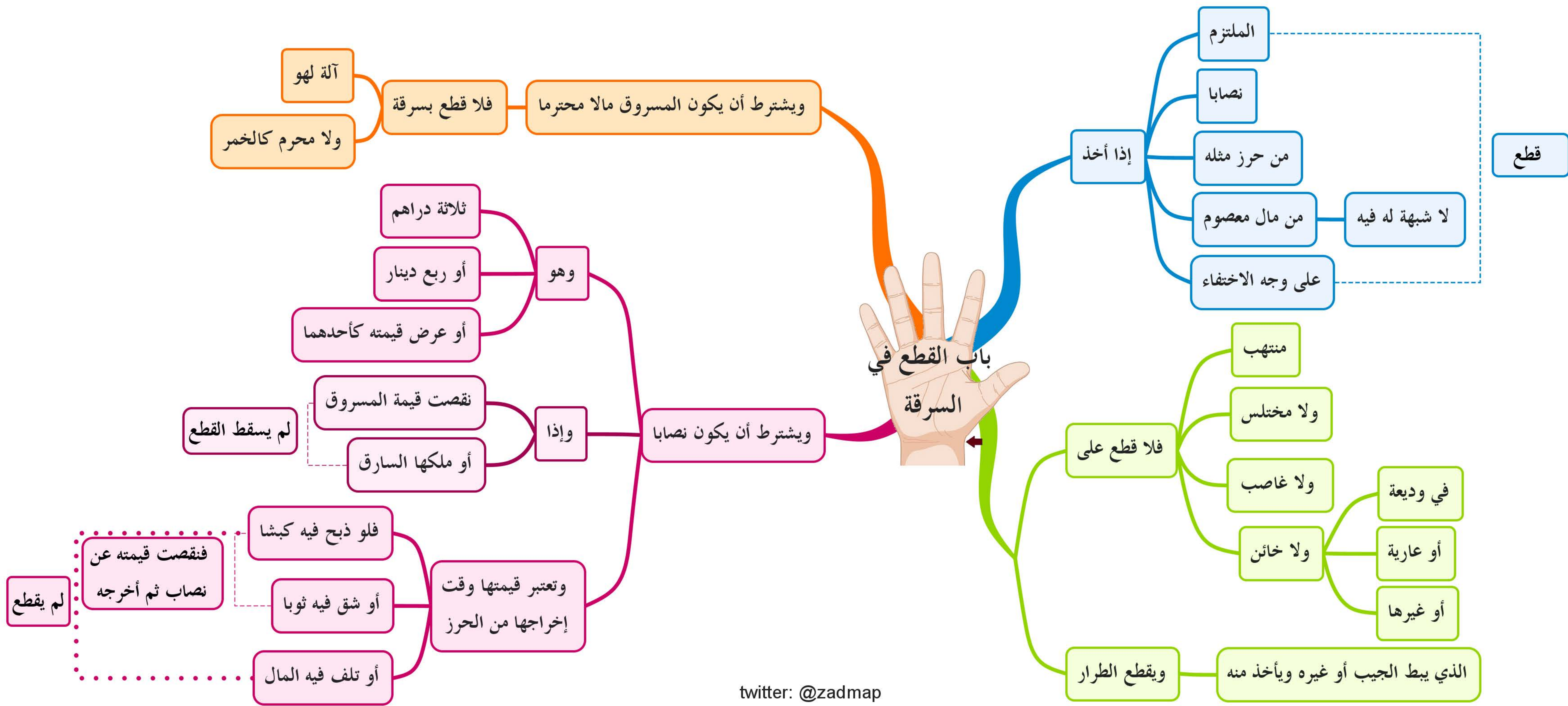
والقذف بغير الزنا

ونحوه

ك

ومن استمنى بيده بغير حاجة

عزر





وأن تنتفي الشبهة

فلا يقطع

بالسرقة من مال أبيه وإن علا
ولا من مال ابنه وإن سفل

والأب والأم في هذا سواء

ويقطع

الأخ وكل قريب بسرقة مال قريبه

ولا يقطع

أحد من الزوجين بسرقة من مال الآخر

ولو كان محرزا عنه

وإذا سرق

عبد من مال سيده

أو سيد من مال مكاتبه

أو حر مسلم

من بيت المال

أو من غنيمة لم تخمس

لم يقطع

أو فقير من غلة وقف على الفقراء

أو شخص من مال له فيه شركة له
أو لأحد ممن لا يقطع بالسرقة منه

ولا يقطع إلا

بشهادة عدلين

أو بإقرار

مرتين

ولا ينزع عن إقراره حتى يقطع

وأن يطالب المسروق منه بماله

وإذا وجب القطع

قطعت يده اليمنى

من مفصل الكف

وحسنت

ومن سرق شيئا من غير حرز
ثمرا كان أو كثيرا أو غيرهما

أضعفت عليه القيمة ولا قطع

فإن سرقة من
غير حرز فلا قطع

وأن يخرج من الحرز

وحرز المال

ما العادة حفظه فيه

ويختلف باختلاف

الأموال

والبلدان

وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه

فحرز الأموال والجواهر والقماش

في الدور والدكاكين والعمران
وراء الأبواب والأغلاق الوثيقة

وحرز البقل وقدر الباقلاء

وراء الشرائح

إذا كان في السوق حارس

وحرز الحطب والخشب

الحظائر

وحرز المواشي

الصير

وحرزها في المرعى

بالراعي

ونظره إليها غالبا

باب حد قطاع الطريق

وهم الذين

- يعرضون للناس بالسلاح
- في الصحراء أو البنيان
- فيغصبونهم المال مجاهرة
- لا سرقة

ثم صلب حتى يشتهر

قتل

كالولد والعبد والذمي

قتل مكافئا أو غيره

وأخذ المال

وإن قتل ولم يأخذ المال

قتل حتما

ولم يصلب

وإن جنوا بما يوجب قودا في الطرف

تحتّم استيفاؤه

وإن

- أخذ كل واحد من المال قدر ما يقطع بأخذه السارق
- ولم يقتلوا

قطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى

في مقام واحد

وحسمتا

ثم خلي

فإن لم يصيبوا نفسا ولا مالا يبلغ نصاب السرقة

نفوا

بأن يشرّدوا فلا يتركون يأوون إلى بلد

ومن تاب منهم قبل أن يقدر عليه

سقط عنه ما كان لله من

- نفي
- وقطع
- وصلب
- وتحتّم قتل

وأخذ بما للآدميين من

- نفس
- وطرف
- ومال

إلا أن يعفى له عنها

ومن صال على

- نفسه
- أو حرمة
- أو ماله

آدمي

أو بهيمة

فله الدفع عن ذلك بأسهل ما يغلب على ظنه دفعه به

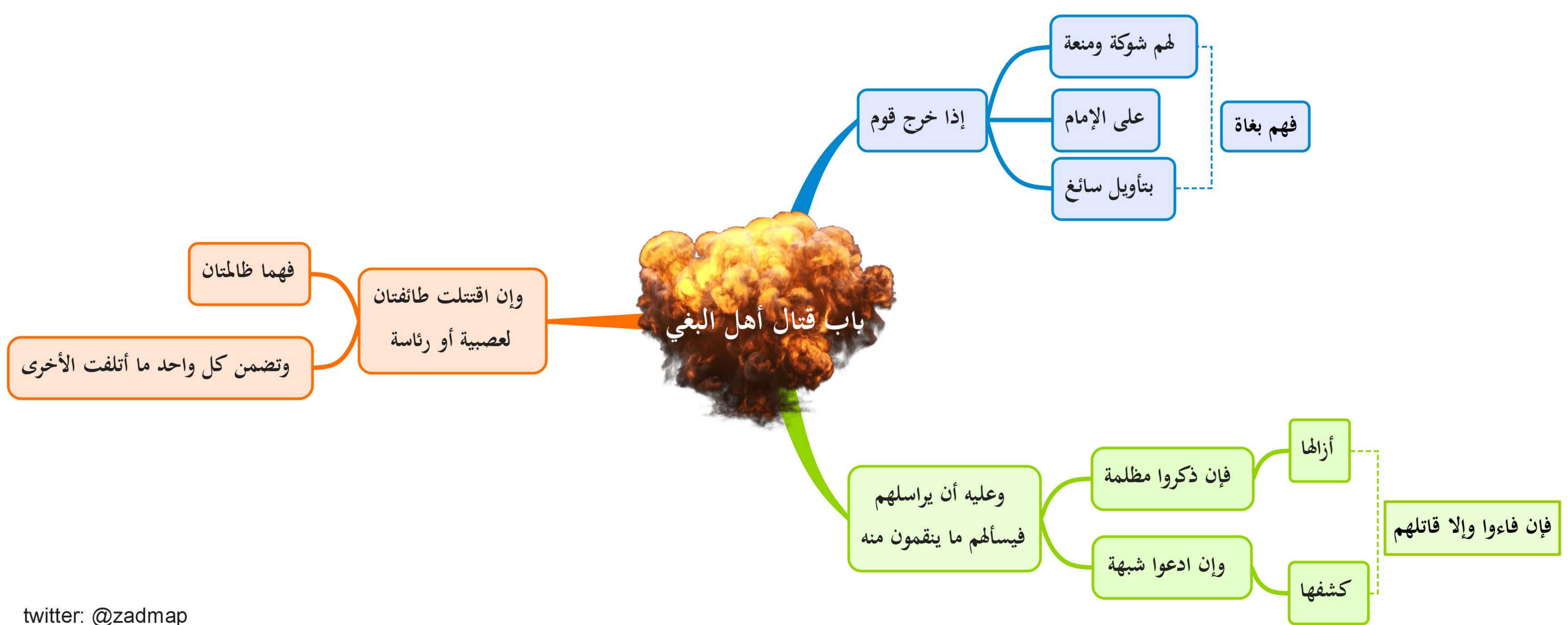
فإن لم يندفع إلا بالقتل

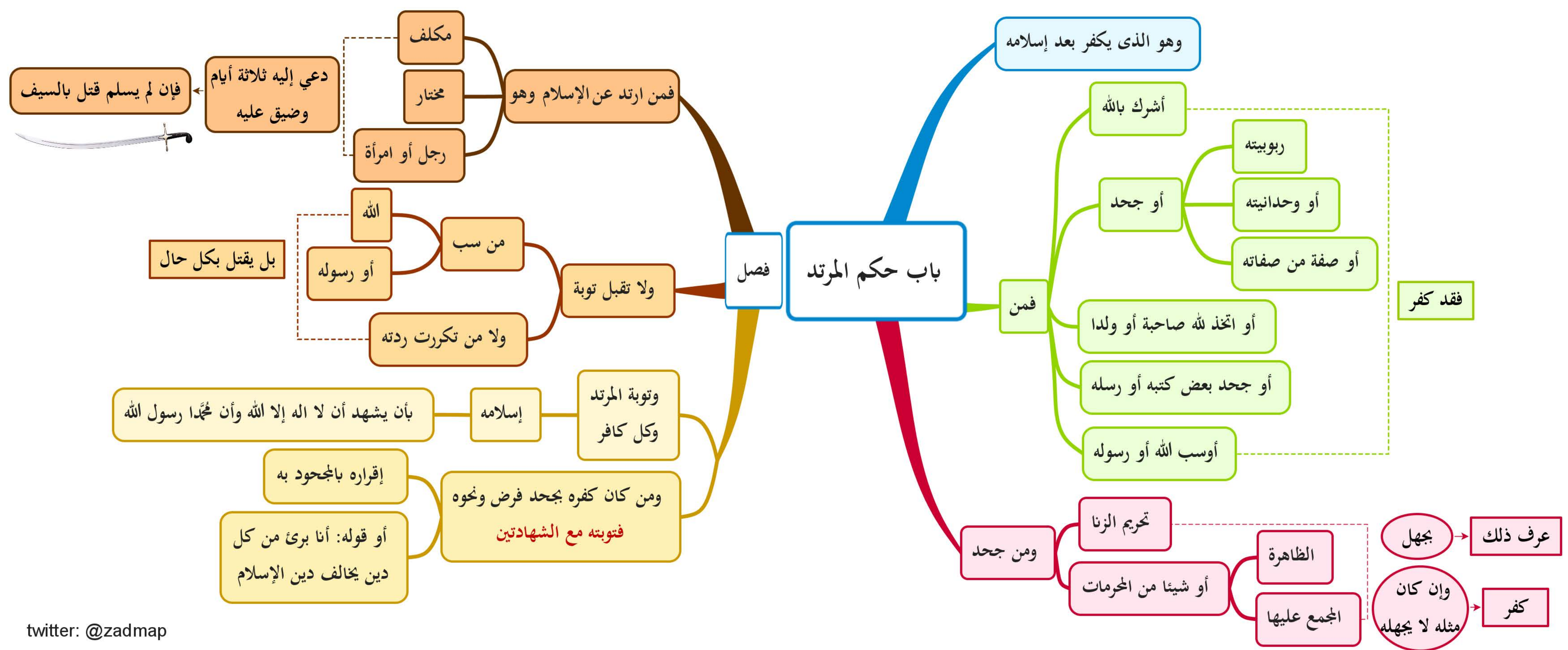
فله ذلك ولا ضمان عليه

ويلزمه الدفع عن

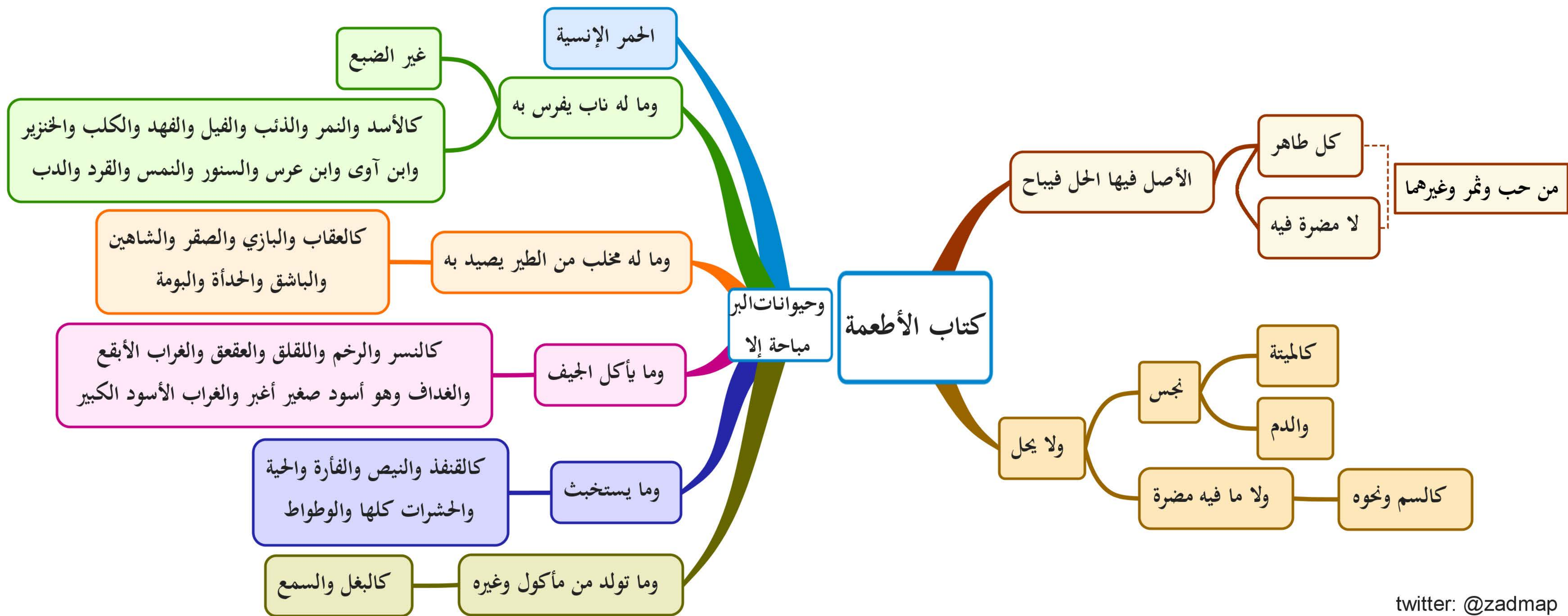
- نفسه وحرمة
- دون ماله

ومن دخل منزل رجل متلصصا فحكمه كذلك

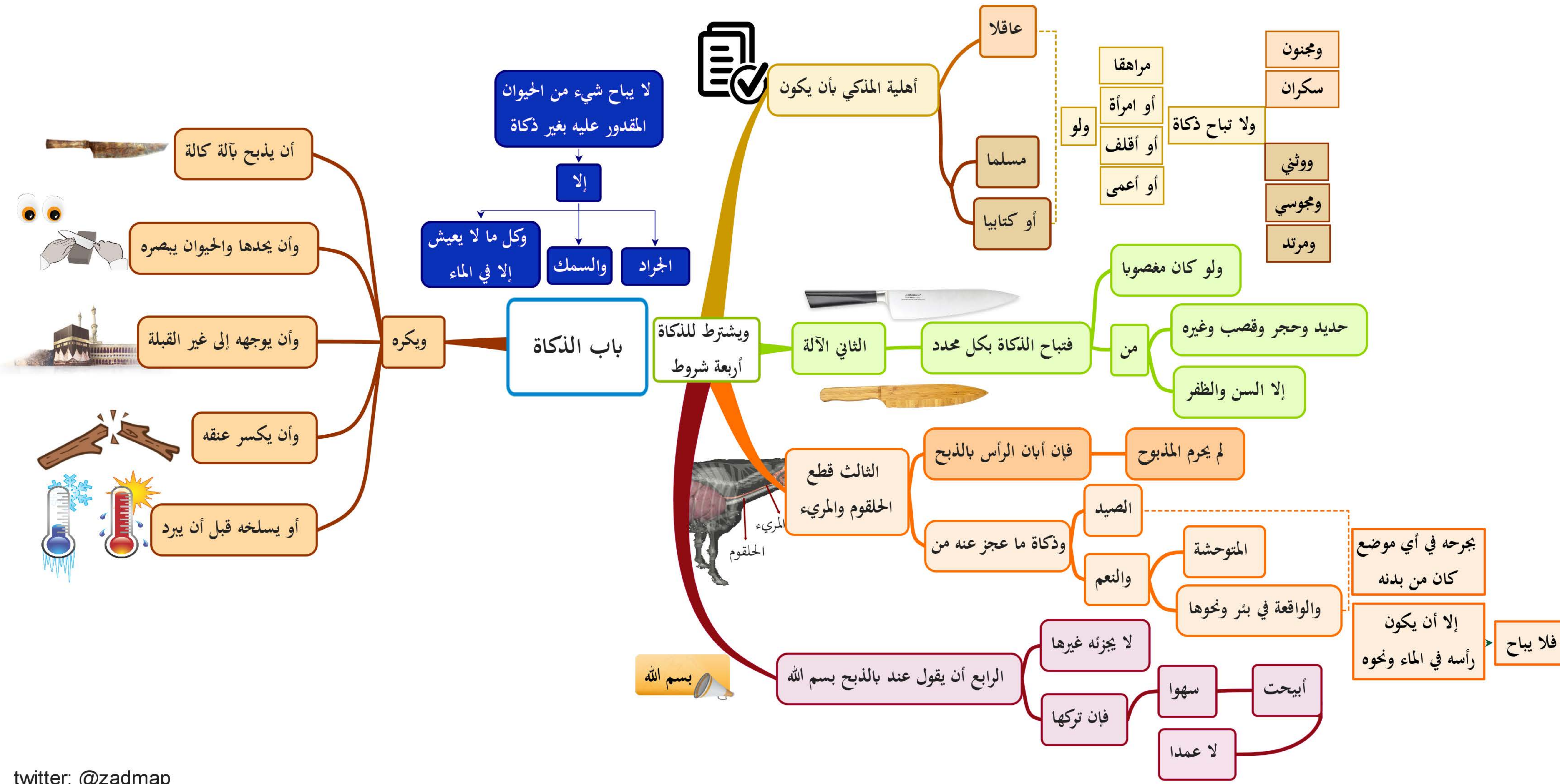


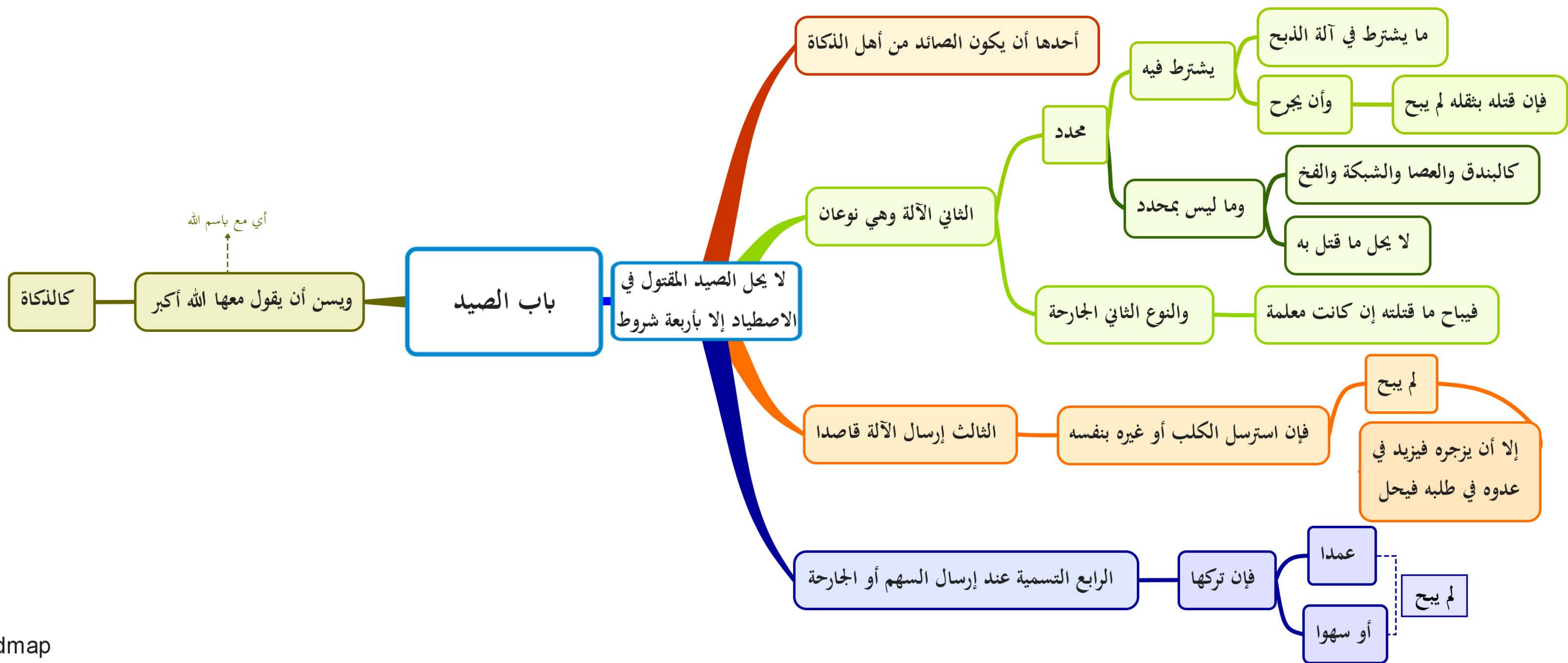


كتاب الأُطعمة





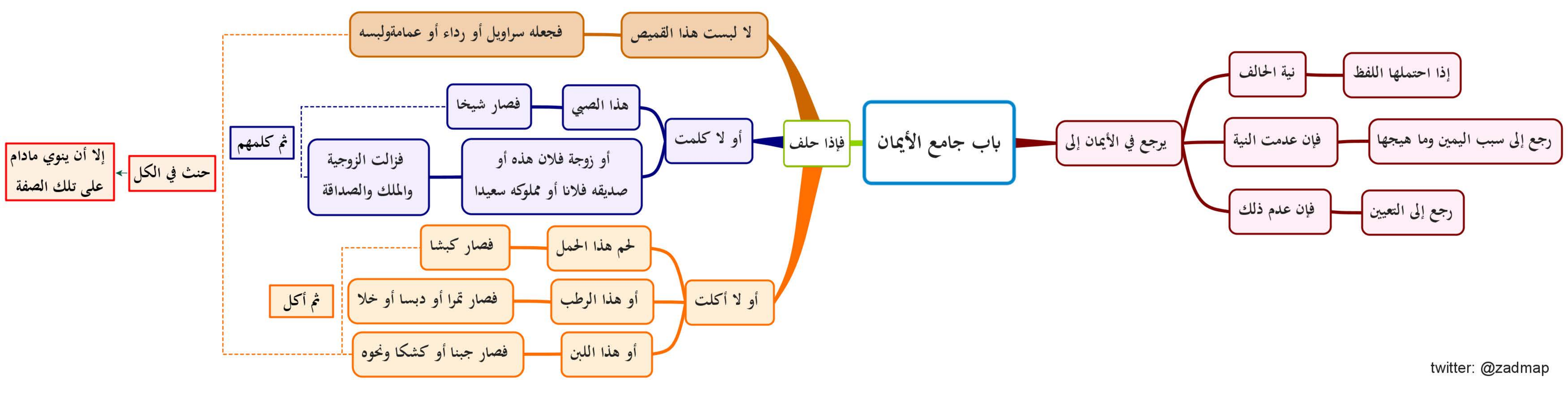


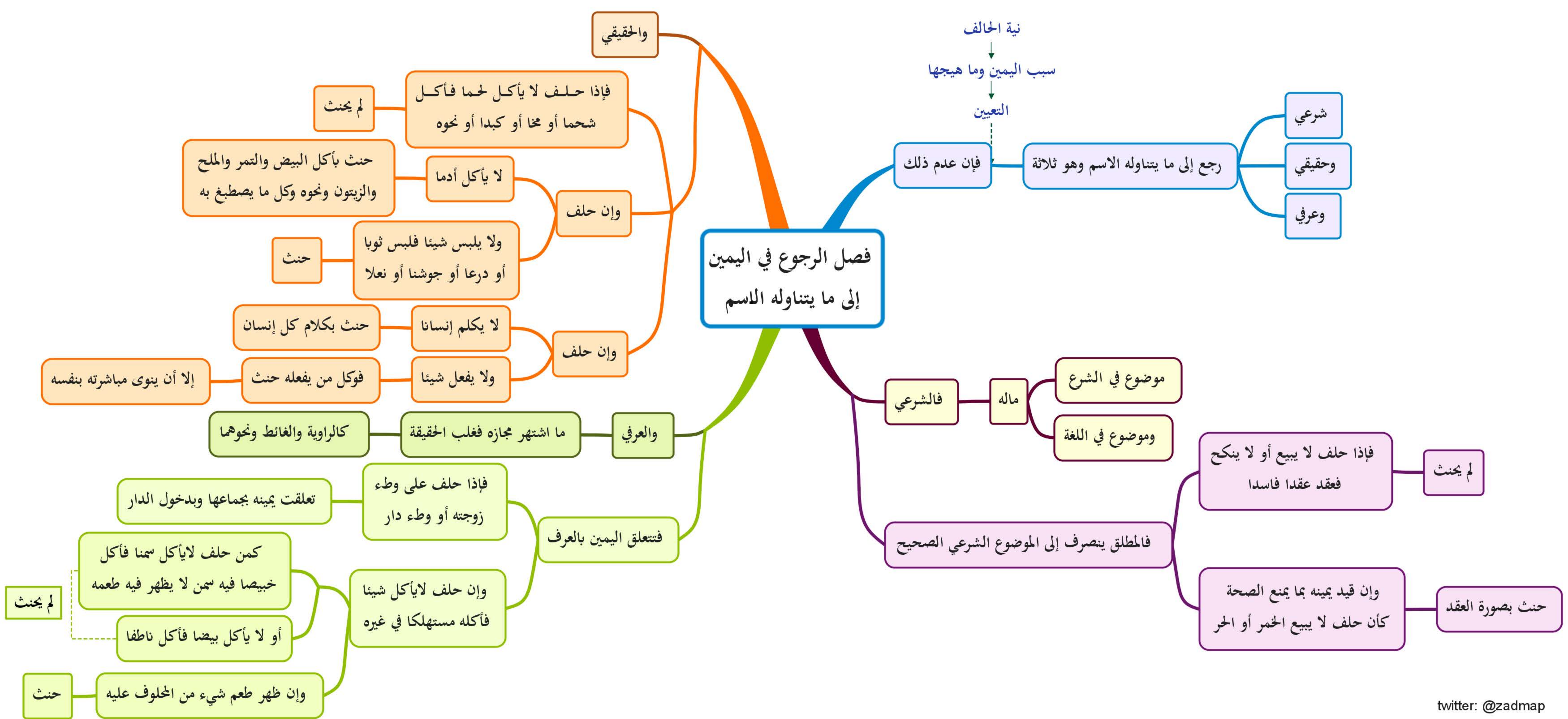


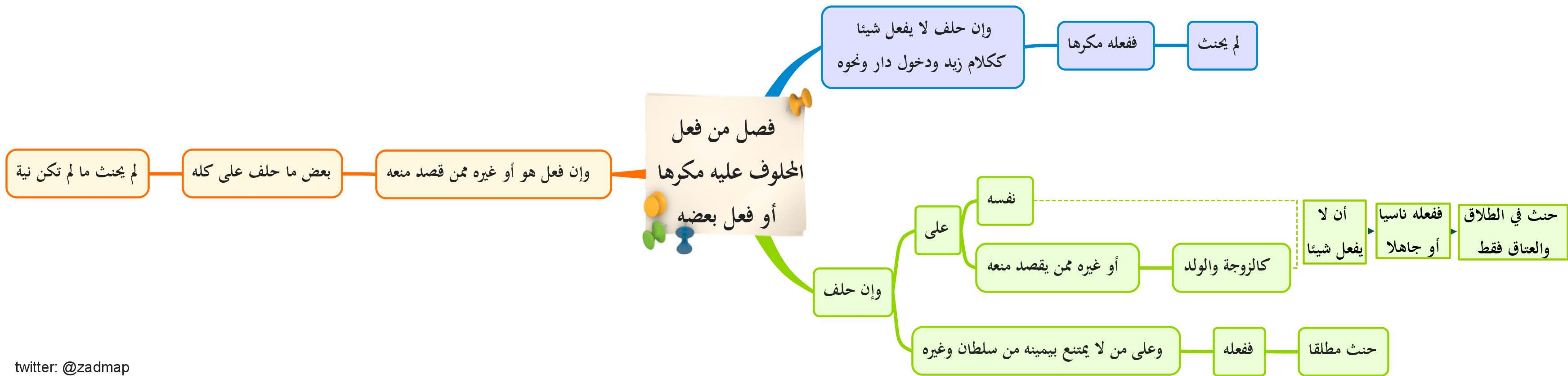
كتاب الإيمان

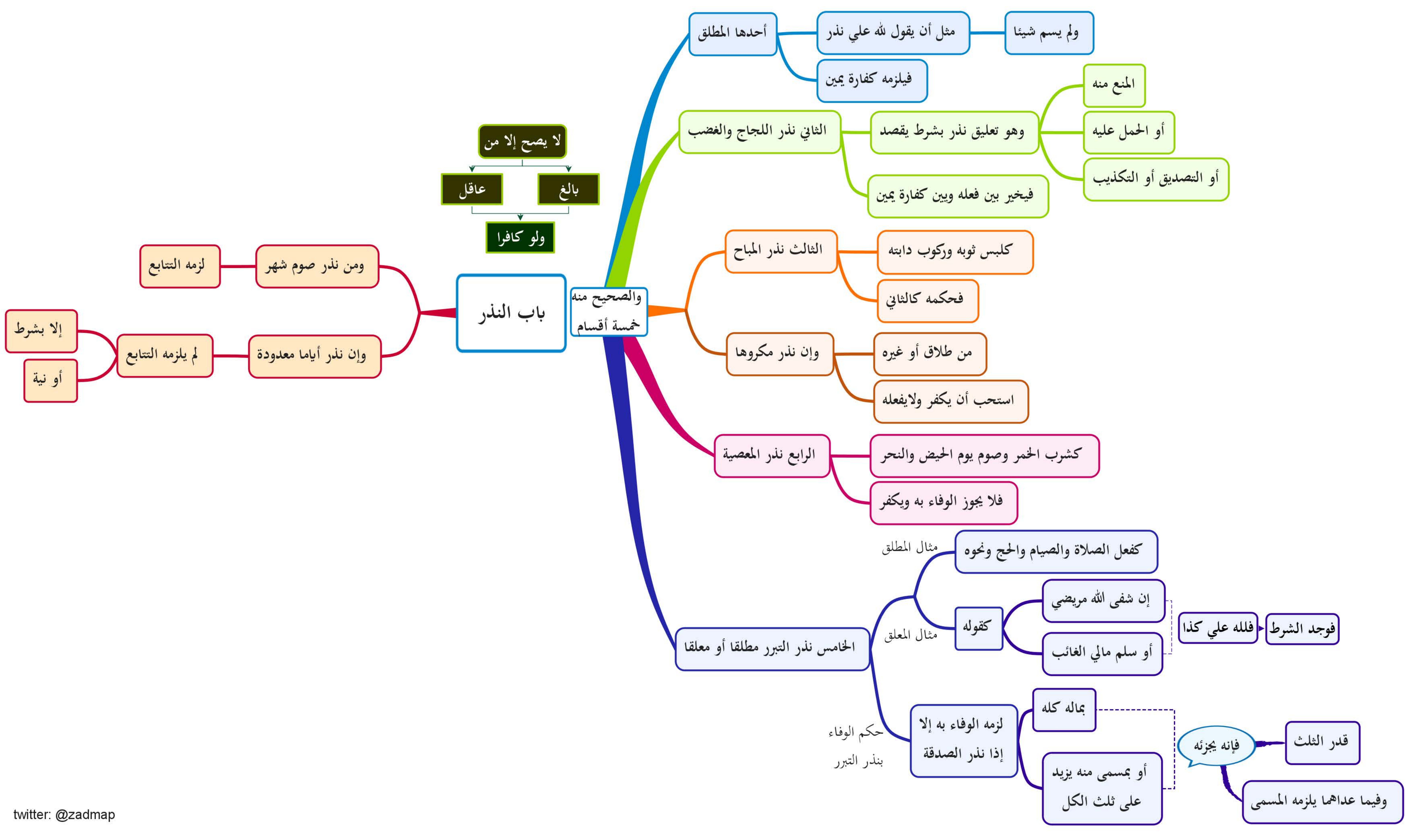




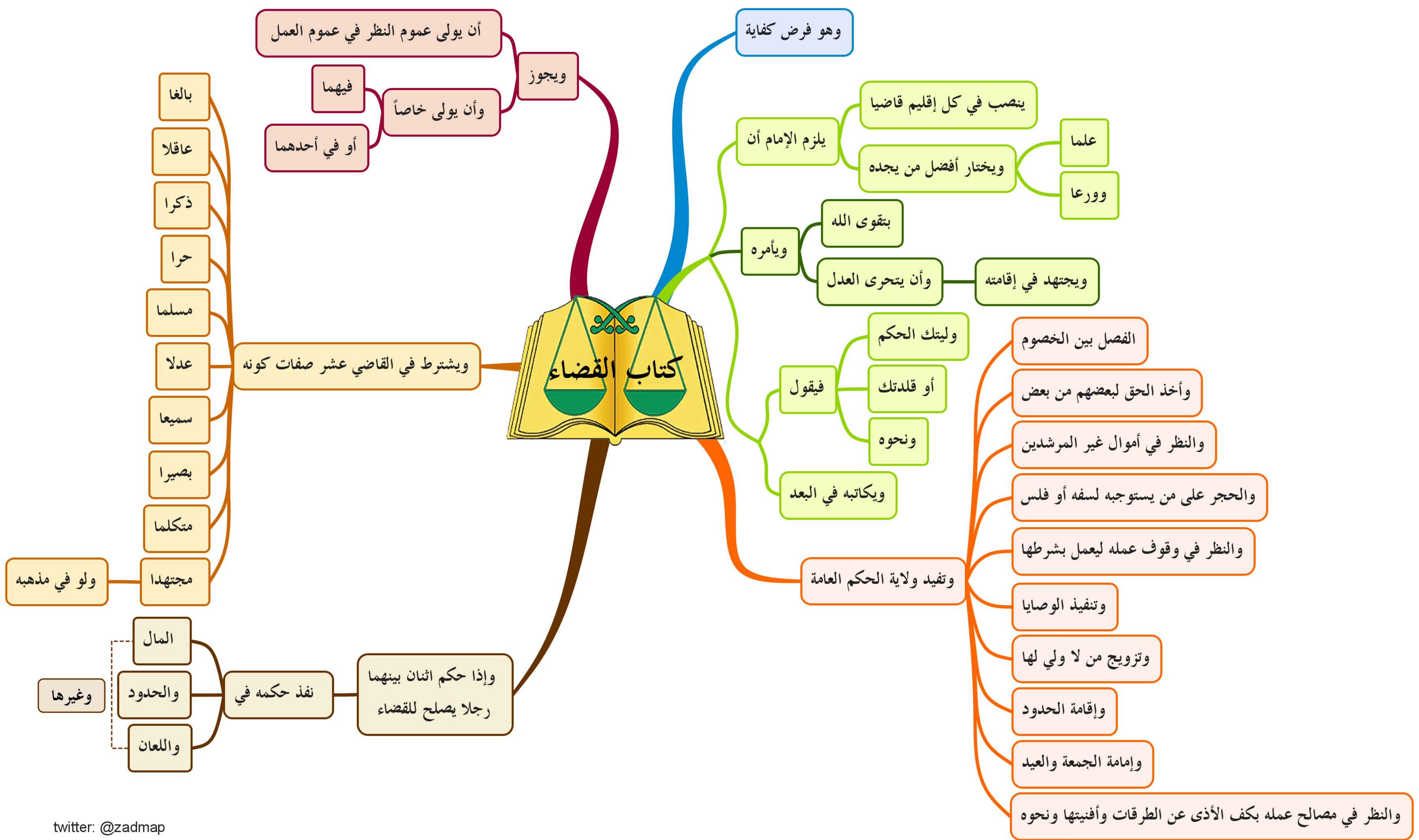


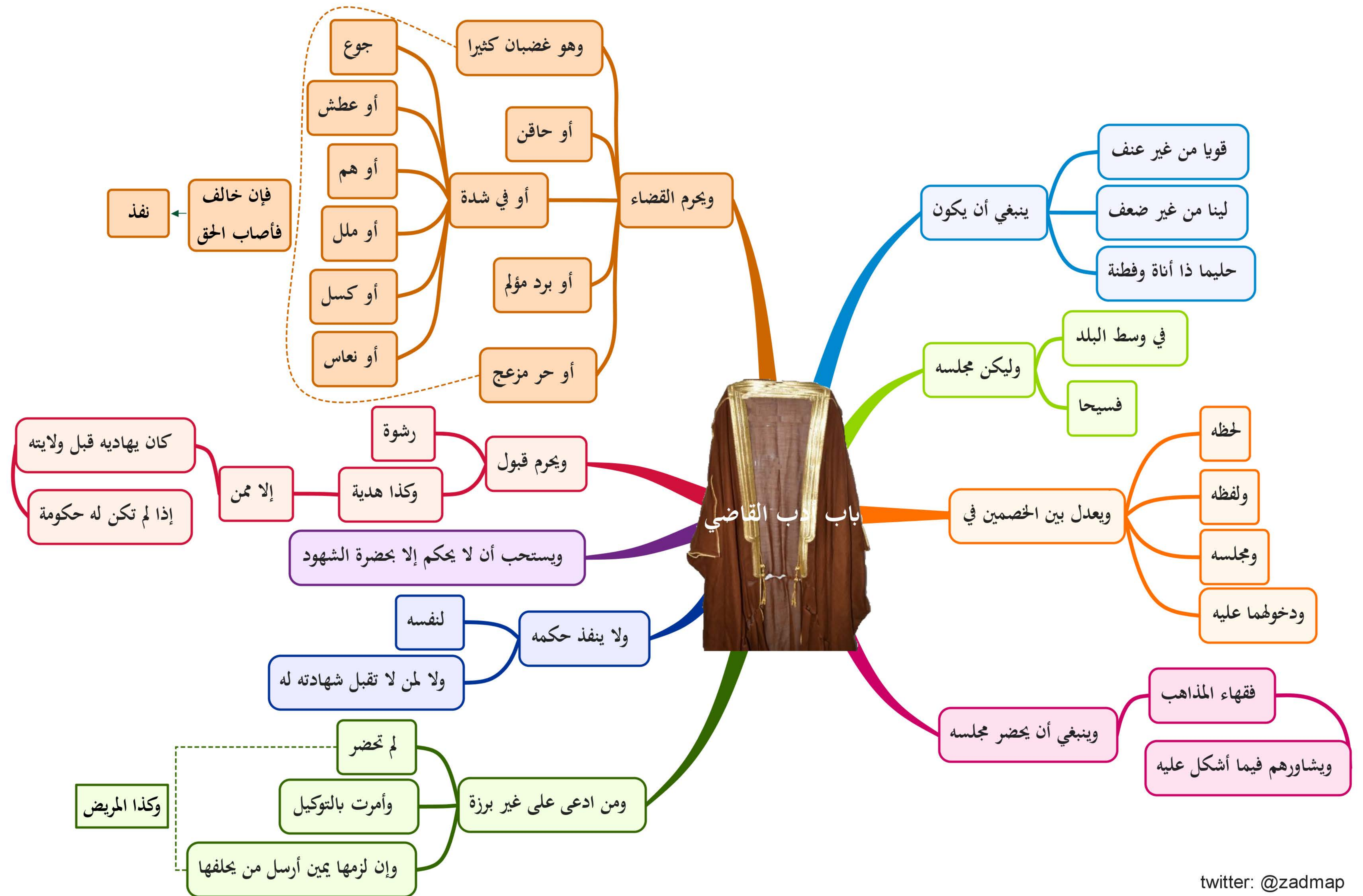






كتاب القضاء





باب طريق الحكم وصفته

إذا جلس إليه خصمان

فان سكت حتى يبدأ جاز

قال : أيكما المدعي

فمن سبق بالدعوى قدمه

وإن أنكر

فإن أقر له

حكم له عليه

قال للمدعي إن كان لك
بينة فأحضرها إن شئت

وإن قال المدعي : مالي بينة

ولا يحكم بعلمه

فإن أحضرها

سمعها وحكم بها

أعلمه الحاكم أن له اليمين
على خصمه على صفة جوابه

فإن سأله إحلافه أحلفه

وخلى سبيله
بعد تحليفه إياه

ولا يعتد بيمينه قبل مسألة المدعي

وإن نكل

قضي عليه فيقول إن حلفت وإلا
قضيت عليك فإن لم يحلف قضي عليه

فإن حلف المنكر ثم
أحضر المدعي بينته

حكم بها ولم تكن
اليمين مزيلة للحق

باب طريق الحكم وصفته

إذا جلس إليه خصمان

فان سكت حتى يبدأ جاز

قال : أيكما المدعي

فمن سبق بالدعوى قدمه

وإن أنكر

فإن أقر له

حكم له عليه

قال للمدعي إن كان لك
بينة فأحضرها إن شئت

وإن قال المدعي : مالي بينة

ولا يحكم بعلمه

فإن أحضرها

سمعها وحكم بها

أعلمه الحاكم أن له اليمين
على خصمه على صفة جوابه

فإن سأله إحلافه أحلفه

وإن نكل

ولا يعتد بيمينه قبل مسألة المدعي

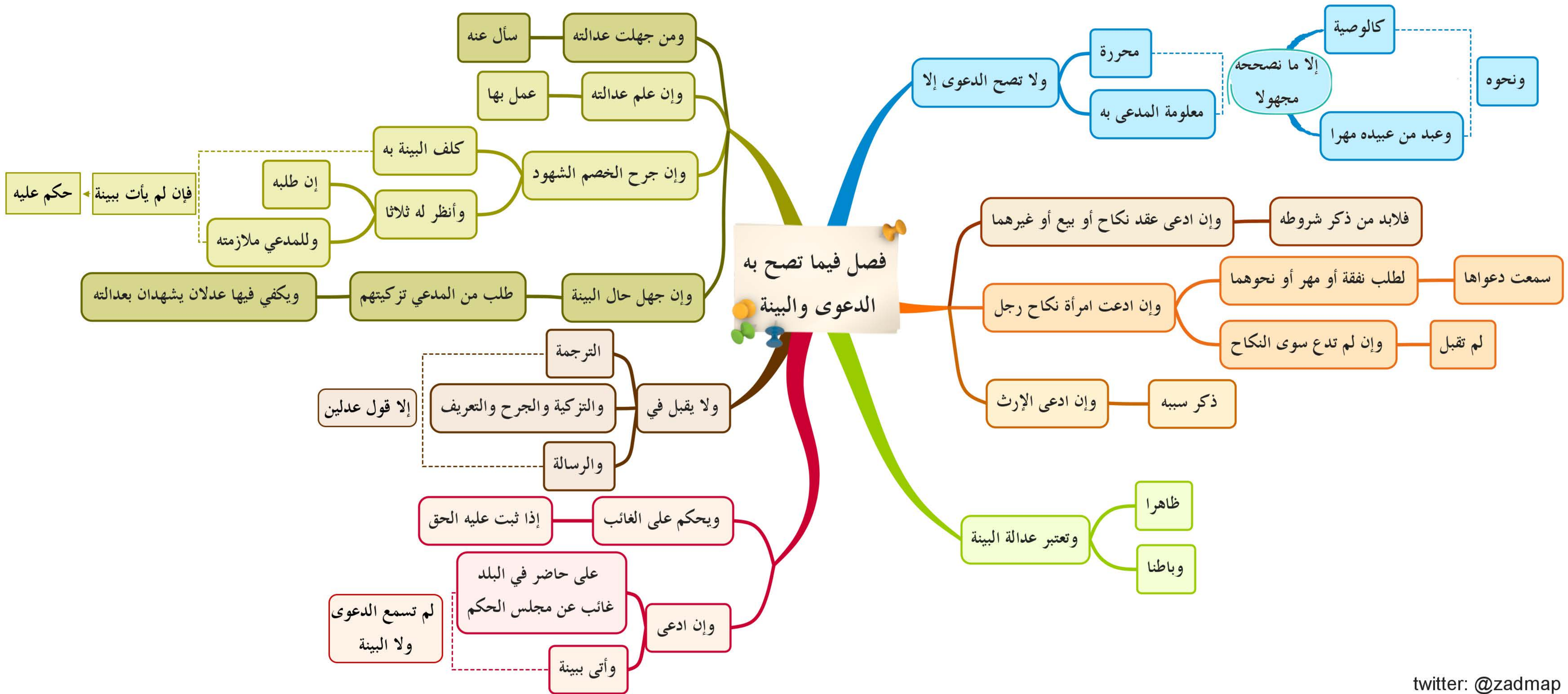
وخلى سبيله

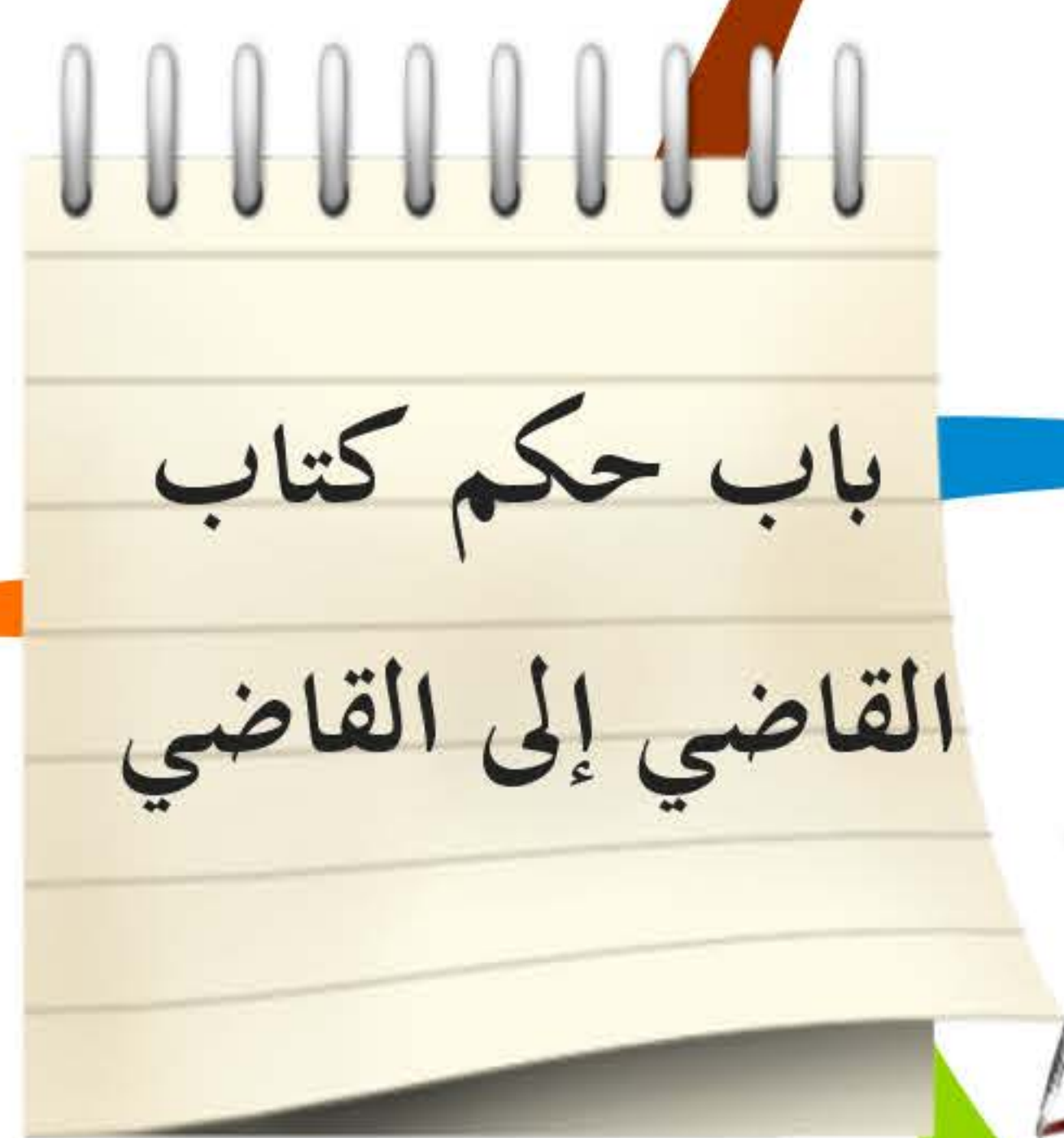
بعد تحليفه إياه

قضي عليه فيقول إن حلفت وإلا
قضيت عليك فإن لم يحلف قضي عليه

فإن حلف المنكر ثم
أحضر المدعي بينته

حكم بها ولم تكن
اليمين مزيلة للحق





باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي

يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في كل حق

لا في حدود الله

حتى القذف

كحد الزنا ونحوه

وإن كان في بلد واحد

لينفذه

ويقبل فيما حكم به

إلا أن يكون بينهما مسافة القصر

ولا يقبل فيما ثبت عنده ليحكم به

إلى قاض معين

ويجوز أن يكتب

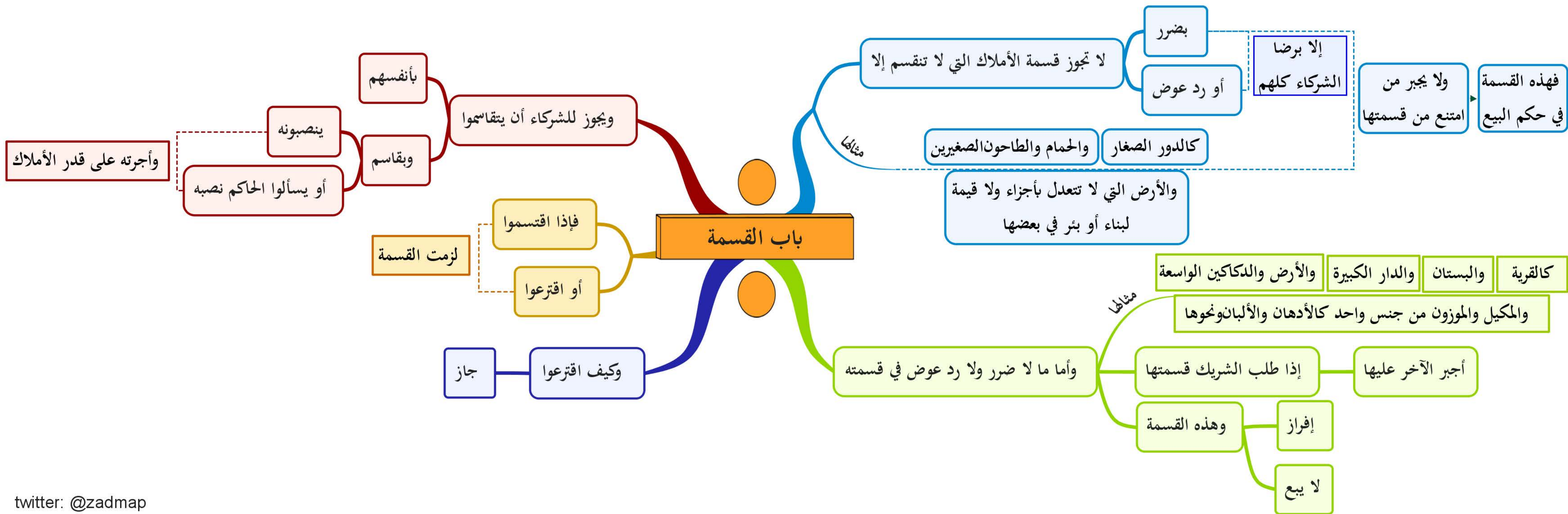
والى كل من يصل إليه كتابه من قضاة المسلمين

ولا يقبل إلا أن يشهد به
القاضي الكاتب شاهدين

يحضرهما
فيقرأه عليهما

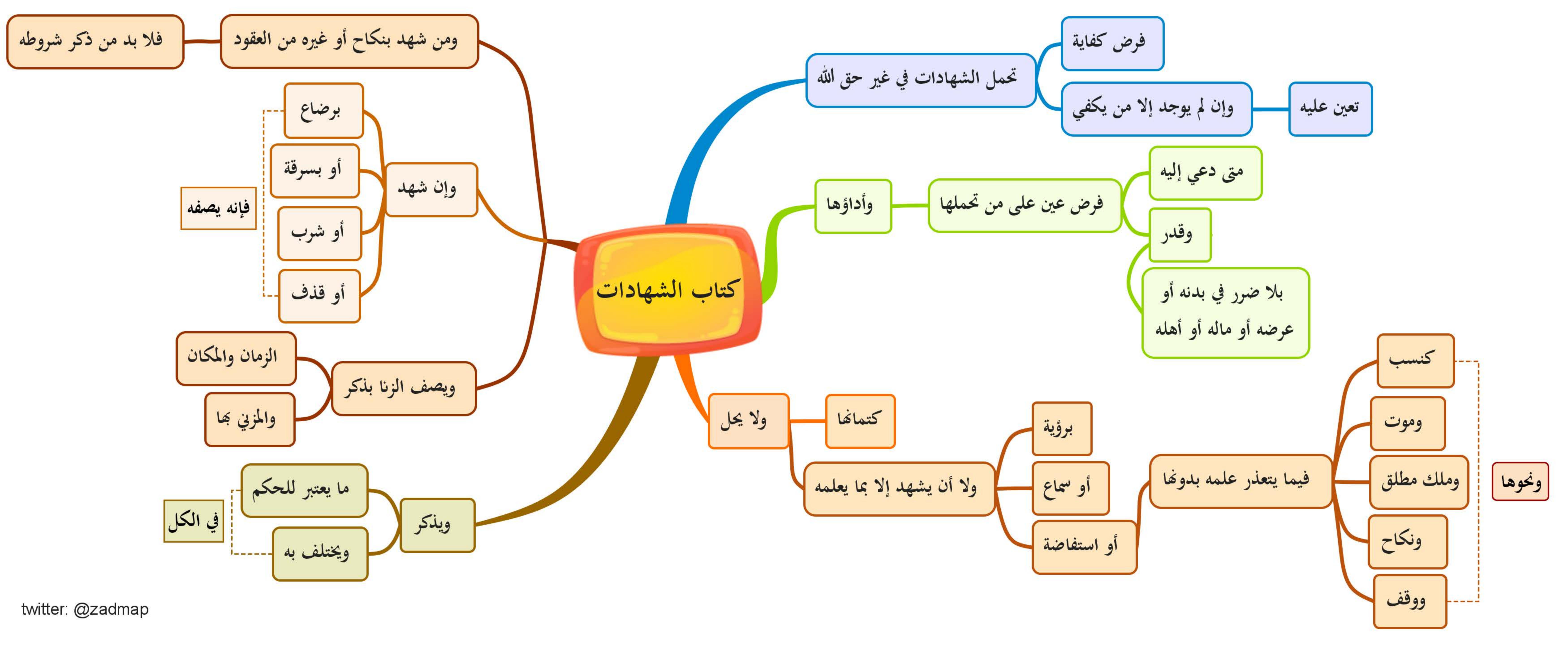
ثم يقول: اشهدا أن هذا
كتابي الى فلان ابن فلان

ويدفعه إليهما





كتاب الشهادات



كتاب الشهادات

تحميل الشهادات في غير حق الله

فرض كفاية

وإن لم يوجد إلا من يكفي

تعين عليه

وأداؤها

فرض عين على من تحملها

متى دعي إليه

وقدر

بلا ضرر في بدنه أو عرضه أو ماله أو أهله

ولا يحل

كتماؤها

ولا أن يشهد إلا بما يعلمه

برؤية

أو سماع

أو استفاضة

فيما يتعذر علمه بدونها

كنسب

وموت

وملك مطلق

ونكاح

ووقف

ونحوها

ومن شهد بنكاح أو غيره من العقود

فلا بد من ذكر شروطه

وإن شهد

برضاع

أو بسرقة

أو شرب

أو قذف

فإنه يصفه

ويصف الزنا بذكر

الزمان والمكان

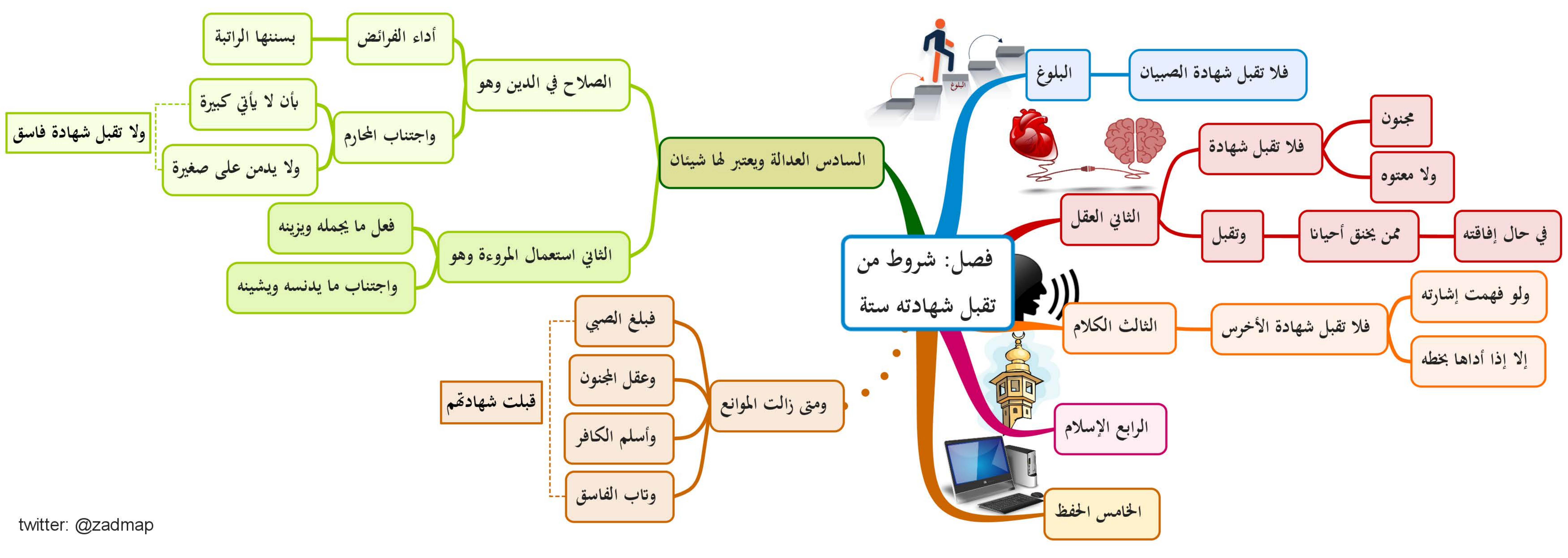
والمزني بها

ويذكر

ما يعتبر للحكم

ويختلف به

في الكل



فصل: شروط من
تقبل شهادته ستة

البلوغ

فلا تقبل شهادة الصبيان

الثاني العقل

فلا تقبل شهادة

مجنون

ولا معتوه

وتقبل

ممن يخنق أحيانا

في حال إفاقته

الثالث الكلام

فلا تقبل شهادة الأخرس

ولو فهمت إشارته

إلا إذا أداها بخطه

الرابع الإسلام

الخامس الحفظ

السادس العدالة ويعتبر لها شيئان

الصالح في الدين وهو

واجتناب المحارم

أداء الفرائض

بسنتها الراتبة

ولا يدمن على صغيرة

بأن لا يأتي كبيرة

ولا تقبل شهادة فاسق

قبلت شهادتهم

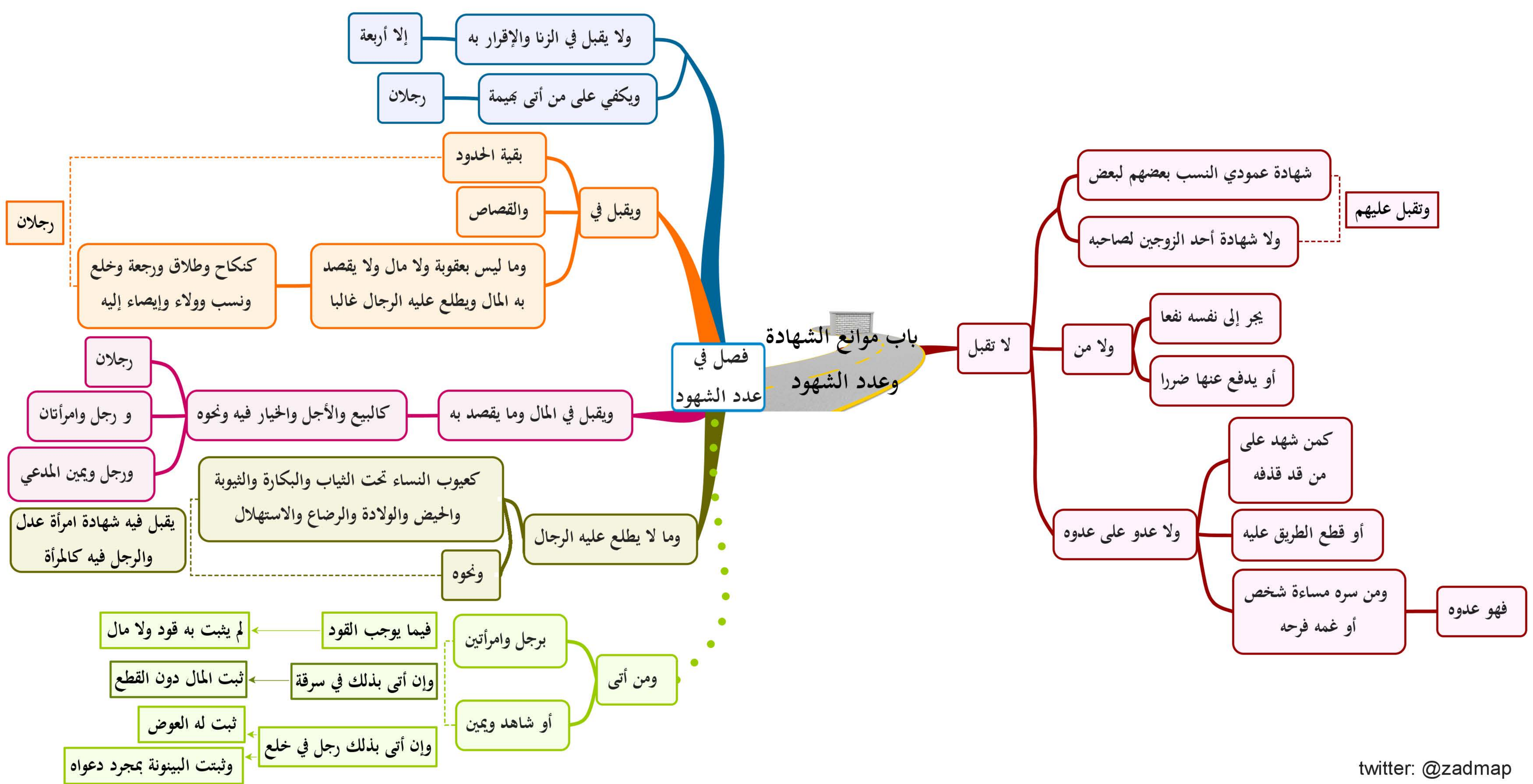
ومتى زالت الموانع

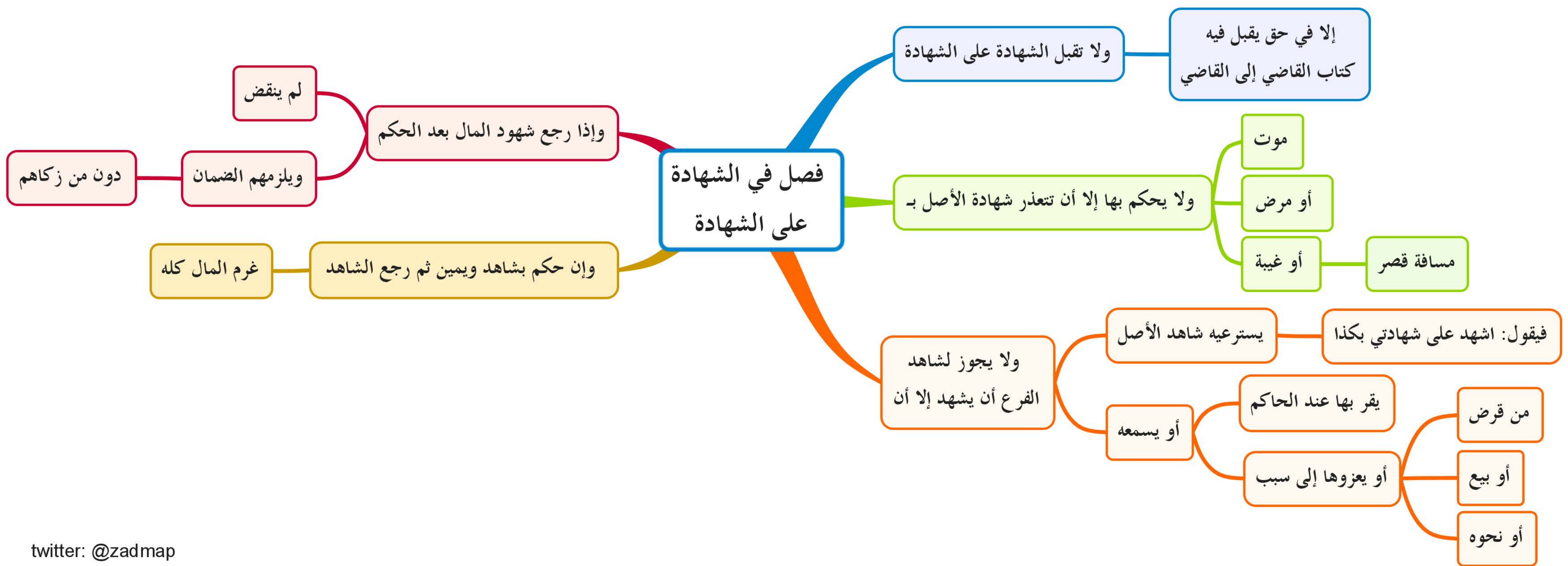
فبلغ الصبي

وعقل المجنون

وأسلم الكافر

وتاب الفاسق





باب اليمين في الدعاوى

لا يستحلف

في العبادات

ولا في حدود الله

واليمين المشروعة

اليمين بالله

ويستحلف المنكر في كل حق لآدمي إلا

النكاح

والطلاق

والرجعة

والإيلاء

وأصل الرق

والولاء

والاستيلاء

والنسب

والقود

والقذف

ولا تغلظ

إلا فيما له خطر

كتاب الإقرار

